
http://
المحتوى الرقمي العربي على الانترنت
نظرة على التخطيط الاستراتيجي العربي والعالمي
د. رامي عبود
العربي

إهداء

إلى ..

مايا

الزوجة والرفيقة والسكن

المؤلف

شكر وتقدير

إلى كل من قدم لي عونا أو مصدرا للمعلومات أو استشارة متخصصة أو لم يبخل على بنصح أو مساعدة أو مشورة أملاً في إخراج هذا الجهد المتواضع إلى النور والقائمة طويلة مع اعتذاري المسبق إن كان قد سقط منها أحد على سبيل السهو.

السيدة. إجلال بهجت	مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي CULTNAT	نائب المدير	مصر
السيد. احمد الحفناوي	الاتحاد الدولي للاتصالات ITU - المكتب الإقليمي	استشاري أول - البلدان العربية	مصر
السيد. احمد الشيخ	القنصلية الفرنسية	ملحق إقليمي	دبي
السيد. الكسندر فيلسنبرج Mr. Alexander Felsenberg	جائزة القمة العالمية للمحتوى الرقمي - الأمم المتحدة	عضو لجنة منح الجائزة	المانيا
أ.د. أماني مجاهد	جامعة أم القرى	أستاذ مشارك المكتبات والمعلومات	السعودية
أ.د. أمنية صادق	جامعة المنوفية	رئيس قسم المكتبات والمعلومات	مصر
السيد. جميل آصف خان Mr. Jameel Asif Khan	قطاع التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء- بلدية أبوظبي	خبير الدراسات والبحوث	أبوظبي
السيدة. دانيلي ماتشادو Ms. Daniele Machado	المكتب التجاري للبرازيل SECOM	مستشار تجاري	دبي
السيد. دييجو سانتوس Mr. Diego Santos	سفارة البرازيل	سكرتير ثالث	أبوظبي
أ.د. رأفت غنيم	جامعة الدول العربية	استشاري نظم المعلومات	القاهرة
السيدة. رشا مرتضى	كلية دبي للإدارة الحكومية DSG - حكومة دبي	مؤلف مساعد	دبي
السيدة. سارة باركس Ms. Sarah Parkes	الاتحاد الدولي للاتصالات ITU	مدير العلاقات الإعلامية والمعلومات العامة	سويسرا
السيد. سيد درويش	مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي CULTNAT	رئيس وحدة تراث المخطوطات	مصر
د. سوزان تلتشر Dr. Susan Teltscher	الاتحاد الدولي للاتصالات ITU - هيئة تطوير الاتصالات BDT	مدير قسم بيانات وإحصاء ت.م.ص. Head, ICT Data & Statistics	سويسرا

		Division	
أ.د. شريف كامل شاهين	جامعة القاهرة	أستاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق والمعلومات	مصر
أ.د. طيب دباغ	جامعة الرباط الدولية	أستاذ نظم المعلومات والأمن السيبراني	المغرب
السيد. عبد الحميد شملاوي	جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات Int@j	المدير التنفيذي	الأردن
أ.د. عماد عيسى	جامعة الملك عبد العزيز	أستاذ مشارك المكتبات والمعلومات	جدة
السيد. غيث فارز	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	مدير تقرير مجتمع المعرفة العربي	دبي
أ.د. فتحي عبد الهادي	جامعة القاهرة	أستاذ المكتبات والمعلومات	مصر
د. فتوح يونس داوود	جامعة المنوفية	مراجع لغوي	مصر
السيد. فؤاد مراد	الجامعة الأمريكية ببيروت	أستاذ هندسة الكمبيوتر	بيروت
السيد . فينسينزو سبيزيا Mr. Vincenzo Spiezia	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	خبير اقتصادي أول Senior Economist	باريس
السيدة. لوسي ماكديرموت Ms. Lucy MacDermot	هيئة تنمية الاتصالات	الاتحاد الدولي للاتصالات ITU	سويسرا
السيدة. مايا عبيد	قطاع التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء – بلدية أبوظبي	خبير الدراسات والبحوث	أبوظبي
السيد. معتصم ذكار	شركة ريليميت لتطوير البرمجيات Relemit Pvt. Ltd.	المدير العام	الهند
السيدة. ميرنا بربر	اسكوا UN-ESCWA	غير متوفر	بيروت
السيد. ميلود أمزيان Mr. Miloud Ameziane	المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات ITU	المدير الإقليمي	القاهرة
أ.د. نبال إدلبي	اسكوا UN-ESCWA	رئيسة قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	بيروت
السيدة. هند المعلا	رئيس وحدة الابتكار	هيئة المعرفة والتنمية البشرية	دبي
السيد. وحيد البلوشي	جائزة المحتوى الرقمي ، جمعية الإنترنت	المدير	البحرين
السيد. يوسف نصير	اسكوا UN-ESCWA	مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	بيروت

مقدمة

إن السعي نحو تعزيز المحتوى الرقمي يعد توجها عالميا ملموسا في الوقت الراهن بما لا يدع مجالا للشك في أهمية الانخراط العربي في هذا التوجه على المستويات الوطنية والإقليمية، الأمر الذي يتأتى على نحو أساسي من خلال التخطيط الاستراتيجي الجيد والفاعل بالاستعانة بأبرز التوجهات العالمية في هذا المجال.

رغم مرور خمسة أعوام على اختيار تونس لتكون مقرا للقمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات (تونس - نوفمبر 2005 World Summit on the Information Society WSIS - وهو ما يمكن اعتباره بمثابة دقات ناقوس كان ينبغي أن تسترعي انتباه العالم العربي - على نحو أفضل - إلى ضرورة النهوض بالمحتوى الرقمي العربي. إلا أن حجم المحتوى الرقمي العربي المحدود وطبيعته التي لا تعكس ديموجرافية الإقليم العربي وثقافته وتراثه وجذوره الممتدة في التاريخ، تستوجب السعي نحو إعادة النظر في ملف المحتوى الرقمي لاسيما من منظور التخطيط الاستراتيجي، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى جودة مضمون سياسات المحتوى الرقمي الحالية باعتبارها أولى المعالم على طريق تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة، ومن ثم النهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية، مما يمثل القضية المحورية في الكتاب الحالي.

إن الفرص لا تزال قائمة أمام الإقليم العربي لاقتناص دور فاعل في مجتمع المعرفة العالمي عبر النهوض بأبرز مكوناته وهو صناعة المحتوى الرقمي، لاسيما أن المنتجات "المحتوائية" في ظل الإنترنت لا تحدها الحدود المكانية التقليدية لأسواق استهلاك المحتوى - وإن تأثرت بديناميكية عرضه وطلبه التقليدية - وكذلك نظرا للارتباط الوثيق بين مخرجات هذه الصناعة من جانب وتحقيق أغراض التنمية المستدامة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وأيضا تأكيد الهوية العربية من جانب آخر.

من ثم يهدف كتابنا هذا بشكل عام إلى إلقاء الضوء على نجاحات وإخفاقات السياسات الاستراتيجية المرتبطة بمجتمع المعرفة والمحتوى الرقمي لعدد من الدول العربية وغير العربية على حد سواء، لاستيعاب الفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها لاحقا في أغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال المحتوى الرقمي. كما يهدف

إلى استحداث آليات جديدة يمكن من خلالها قياس جودة تلك السياسات، وتأكيد دقة بنائها الاستراتيجي، واتساقه مع أبرز التوجهات المعمول بها عالميا.

لعل أهمية الكتاب الحالي ترجع إلى كشف تفاصيل السياسات الاستراتيجية العالمية التي قد أغفلتها الأدبيات والدراسات العربية المرتبطة، وبحث تلك السياسات العالمية المنتقاة بالمقارنة بمثيلاتها العربية لسد النقص في مصادر المعلومات العربية المتوفرة حولها، ليس فقط وإنما أيضا تسليط مزيد من الضوء على السياسات الاستراتيجية العربية عبر ربطها بمحيطها الخارجي، والنظر إلى علاقتها بمجتمع المعرفة العالمي، وموقعها منه.

لما كانت المقدمات المضبوطة تؤدي إلى نتائج سليمة، فإن نجاح السياسات الاستراتيجية في تحقيق أهدافها ـ بغض النظر عن مجال تغطيتها ـ يبدأ من الجهود الأولية لتشكيل مضمونها ذاته ، وذلك على نحو دقيق يعكس الواقع الفعلي الذي تمثله، ويعبر عن آماله وطموحاته، ويأخذ في اعتباره الموارد المتاحة. لذا استحدثنا مجموعة من المعايير النوعية التي نود أن نضعها بين يدي واضعي السياسات وصانعي القرار للاستناد إليها والاسترشاد بها خلال عمليات تشكيل السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي، مما قد ينعكس على مستوى التنافسية العالمية ضمن مخرجاتها الاستراتيجية.

كما نقترح خلال الكتاب الحالي ـ وللمرة الأولى على المستويين العربي والعالمي حسبما تأكد مسبقا ـ تصورا مبدئيا لمؤشر إحصائي مركب يمكن من خلاله قياس جودة السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي من حيث إطارها النظري التخطيطي ومضمونها الاستراتيجي، حيث نطرح نموذجا أوليا لهذا المؤشر، وآلية عمله، ونتائج تطبيقه بطريقة مقارنة على السياسات الاستراتيجية لعدد من البلدان العربية وغير العربية لبيان فائدته، وتوضيح الغرض منه.

يتضمن الكتاب الذي بين أيدينا أربعة فصول؛ اشتمل الفصل الأول منه على ثلاثة أقسام رئيسة، خصص أولها لتسليط الضوء على مجتمع المعلومات من خلال طرح لمحة عن تحولات المجتمع الإنساني فيما قبله، وظهور مفهومه لاحقا، وتحديد المقصود به، وتطوره، وهيكليته، ومقوماته، وعلاقته بمنظومة توليد المعرفة، ودوره في المنظومة الاجتماعية الحالية، وفي تحقيق التنمية المستدامة. بينما خصص القسم الثاني من هذا الفصل للفجوة الرقمية من خلال تسليط الضوء على ظهور مفهومها، والمقصود بها، ومستوياتها، ومؤشراتها، وحجمها الحالي. وقد خصص القسم الأخير من هذا الفصل لمجتمع المعلومات العربي لاسيما: تسليط الضوء على بداية الإدراك

العربي لأهمية الانخراط فيه، وتحديد موقعه من نظيره العالمي، وموقعه من فجوتي الإنتاج والاستهلاك الرقميين، وأخيرا فجوة الابتكار والإبداع في إطاره.

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على وصف وتحليل مضمون عدد من الخطط الاستراتيجية والسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي والمجالات المرتبطة به، وذلك في إطار عدد من البلدان العربية؛ حيث اشتملت المجموعة العربية على سبعة بلدان هي: الأردن، والسعودية، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، ومصر، والمغرب.

بينما تضمن الفصل الثالث وصف وتحليل مضمون عدد من الخطط الاستراتيجية والسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي، وذلك في إطار مجموعة من بلدان العالم ومجموعاته الإقليمية المنتقاة؛ حيث اشتملت المجموعة العالمية على كل من: الاتحاد الأوروبي، اليابان، البرازيل، جنوب أفريقيا.

والفصل الرابع والأخير يعد بمثابة لب الكتاب الحالي ومحور ارتكازه نظرا لاشتماله على مقارنة تحليلية بين نتائج تحليل السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي لمجموعة الدول العربية وغير العربية، والتي أدت بدورها إلى استنباط بعض المعايير لتقييم تلك السياسات. من ثم قمنا وفقا لتلك المعايير باستحداث المؤشر الإحصائي المذكور - ويدعى مؤشر جودة السياسات Policy Quality Indicator PQI - من أجل قياس جودة السياسات الاستراتيجية لتلك البلدان الإحدى عشر موضع الدراسة. ثم قمنا بمقارنة تلك البلدان وفقا لنتائج قياس كل من: مؤشر جودة السياسات PQI وبعض مؤشرات الأداء التنفيذي، حيث تمت المقارنة مع مؤشر جودة التنفيذ Policy Implementation Quality Indicator PIQI الذي تم استنباطه بواسطة فصل وإعادة تركيب بعض المؤشرات الفردية التي تضمنها مؤشر الجاهزية الشبكية العالمي Networked Readiness Index NRI ضمن التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلوماتGlobal Information Technology Report في إصدارته للعام 2010-2011 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومن ثم المقارنة مع مؤشر الجاهزية الشبكية العالمي NRI ذاته. وذلك كله من أجل تعميق الفهم لمضمون تلك السياسات ومدى النجاح في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، ومن ثم استخلاص بعض الفرص لدعم أغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال المحتوى الرقمي.

وأخيرا نأمل أن يكون هذا الكتاب بمثابة خارطة طريق لواضعي السياسات وصانعي القرار في مجال المحتوى الرقمي، وأن يشكل في المستقبل القريب لبنة في بنية التخطيط الاستراتيجي له، بأن يتم البناء عليه، وتوجيه مزيد من البحث والتطوير

لما تضمنه، مما يستدرك ما قد قصّرنا فيه أو غفلنا عنه عن غير قصد أو إدراك مسبق؛ لاسيما وأن هذا الكتاب يعد امتدادا للعديد من الأعمال والتقارير والدراسات الأخرى التي أفرزتها في السابق جهود الخبراء والمؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية المهتمة بملف صناعة المحتوى الرقمي، كما يعد كتابنا هذا أيضا أساسا بحثيا لكتاب آخر ـ قيد النشر ـ نطرح خلاله نموذجا مقترحا لاستراتيجية إقليمية تفصيلية للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية.

والله من وراء القصد ..

د. رامي عبود
دبي في يناير 2012
ramyaboud@yahoo.com

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الكتاب

وفيما يلي يقترح المؤلف مجموعة من التعريفات الإجرائية لبعض المصطلحات التي وردت في إطار الكتاب الذي بين أيدينا:

1 معايير تقييم السياسات (PAC) Policy Assessment Criteria

هي مجموعة من المعايير النوعية التقديرية لتقييم مدخلات السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وصناعته وليس مخرجاتها، وهي تعكس في الوقت ذاته أفضل التوجهات الاستراتيجية والركائز الأساسية في تشكيل تلك السياسات. وقد استنبط المؤلف تلك المعايير في ضوء عملية تحليل مضمون السياسات الاستراتيجية المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته، ثم مقارنته بين مجموعتين من الدول إحداها عربية وأخرى غير عربية.

2 مؤشر جودة السياسات (PQI) Policy Quality Indicator

هو مؤشر استنبطه المؤلف في ضوء معايير التقييم السابقة، ويتدرج عبر مقياس سباعي تمثل فيه النقطة "1" الحد الأدنى من جودة السياسات الاستراتيجية في مجال صناعة المحتوى الرقمي، بينما يمثل فيه النقطة "7" الحد الأقصى، وقد تم صياغته بالاسترشاد بالأساليب الإحصائية المستخدمة في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات Global Information Technology Report الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum WEF، وقد استخدم فيه المؤلف المعادلة الإحصائية ذاتها المستخدمة ضمن هذا التقرير لتحقيق مزيد من الاتساق خلال عملية المقارنة التحليلية بين مؤشر جودة السياسات الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الأخرى الواردة ضمن التقرير ذاته، وذلك بين البلدان موضع الدراسة.

3 مؤشر جودة تنفيذ السياسات Policy Implementation Quality Indicator (PIQI)

هو مؤشر مستنبط استخدمه المؤلف للدلالة على جودة الأداء التنفيذي لسياسات المحتوى الرقمي، حيث تم استقاء بياناته من التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانتقاء بعض مؤشراته وإعادة معالجتها إحصائيا وفق الأساليب الإحصائية المعمول بها ضمن التقرير ذاته لتحقيق الاتساق المطلوب مع المؤشرات الأخرى المستخدمة في الدراسة، وقد بلغ مجمل المؤشرات المنتقاة ثلاثة وعشرين مؤشرا اختيرت من بين إحدى وسبعين مؤشرا هي مجمل المؤشرات التي يغطيها التقرير ذاته[1].

4 مؤشر فردي بسيط

هو مؤشر يتكون من قيمة مفردة سواء نوعية أو كمية، ويشكل المستوى الأدنى في البناء الهرمي للمؤشرات المستخدمة في الدراسة الحالية، وقد استخدمه المؤلف للدلالة على مؤشرات تقييم سياسات المحتوى الرقمي، وكذلك مجموعة المؤشرات الفردية المنتقاة من التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والتي شكلت بدورها المؤشر الأساسي المركب لجودة السياسات PIQI.

5 مؤشر فرعي مركب

هو مؤشر يتكون من مجموعة من المؤشرات الفردية المدموجة سويا ضمن فئات معينة حسب العلاقات الموضوعية التي تربطها ببعضها البعض، ويشكل المستوى الأوسط في البناء الهرمي للمؤشرات المستخدمة للدراسة الحالية، فعلى سبيل المثال استخدمه المؤلف للدلالة على مجموعة المؤشرات الفردية لمؤشر ملامح صياغة سياسات المحتوى الرقمي والتي تأتي جميعا في الإطار الموضوعي ذاته لصياغة وتشكيل السياسات الوطنية.

[1] انظر مجموعة المؤشرات الفردية الاحدى وسبعين المكونة لمؤشر الجاهزية الشبكية المركب NRI ، ملحق (1) ، ص.

6 مؤشر أساسي مركب

هو مؤشر يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية المركبة المدموجة سويا ضمن فئات معينة حسب العلاقات الموضوعية التي تربطها ببعضها البعض، ويشكل قمة البناء الهرمي للمؤشرات المستخدمة للدراسة الحالية، منها على سبيل المثال: مؤشر جودة السياسات PQI الذي يتكون من خمسة مؤشرات فرعية مركبة، ومؤشر جودة التنفيذ PIQI الذي يتكون من تسعة مؤشرات فرعية مركبة.

7 المقياس السباعي للمؤشرات

هو مقياس Scale يتكون من النقاط من (1– 7) ، بحيث تمثل النقطة (1) القيمة الأدنى خلاله بينما تمثل النقطة (7) القيمة الأعلى، وقد استخدمه المؤلف لتحقيق الاتساق بين كافة مؤشرات الدراسة، علاوة على موقعها سواء الفردية أو الفرعية المركبة أو الأساسية المركبة من حيث انخفاضها وارتفاعها، وذلك بعد تحويل إجمالي نقاط كل مؤشر إلى هذا المقياس باستخدام معادلات إحصائية معينة سيتم الإشارة إليها لاحقا.

8 نقطة ارتكاز المقارنة الثنائية بين المؤشرات Cut-off Point

وهي النقطة التي تمثل مرتكزا لتحديد العلاقات بين مؤشرين معينين يتم المقارنة بينهما في إطار البلدان موضع الدراسة، وذلك لتحديد موقع كل مؤشر في علاقته بالمؤشر الآخر سواء بالانخفاض أو بالارتفاع، ولما كانت قيمة المتغير 1 تدل على أداء سيء، وقيمة المتغير 7 تدل على أداء أفضل، فقد اعتمد المؤلف لذلك نقطة المنتصف ضمن المؤشر السباعي والتي تمثل القيمة 3.5 نقطة: بحيث أن قيمة المتغير من 1 إلى أقل من 3.5 نقطة تدل على مؤشر منخفض، بينما قيمة المتغير 3.5 وحتى 7 نقطة تدل على مؤشر مرتفع.

الفصل الأول

مجتمع المعلومات : ماهيته وواقعه العربي

"نحن ممثلي شعوب العالم قد اجتمعنا في جنيف في 10- 12 ديسمبر 2003، نعلن رغبتنا والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها "

إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS جنيف 2003

مجتمع المعلومات : ماهيته وواقعه العربي

1/1 التمهيد

على الرغم من أن بعض الأشياء تبدو أحيانا لنا بسيطة ومحدودة عندما تظهر للمرة الأولى، إلا أنها لا تلبث أن تصبح ماردا عملاقا في مرحلة لاحقة، الأمر الذي لا يمكن التنبؤ به في كثير من الأحيان بشكل آني، غير أن المستقبل وحده هو من يستطيع الكشف عنه.

وتصدق الفرضية السابقة على أمرين لهما علاقة واضحة بالطرح المرتبط بهذا الفصل، وخاصة فيما يتعلق بالأهمية البالغة التي نالها "مجتمع المعلومات Information Society" في الآونة الأخيرة. أولهما يتمثل في البدايات المتواضعة للإنترنت في الولايات المتحدة - لأسباب تتعلق بالأمن القومي - حيث لم ينتبه الكثيرون في ذلك الحين إلى أن الإنترنت يمكن أن يصير إلى ما صار إليه في الوقت الحالي من الهيمنة والتغلغل في مختلف شئون حياتنا، وأن يصبح له تأثير فاعل وأساسي في "مجتمع المعلومات" العالمي.

أما الأمر الثاني فهو متعلق بمفهوم الفجوة الرقمية في بداية ظهورها، حيث أشير إليها بشكل عابر في أحد التقارير الرسمية الأمريكية، ثم لم تلبث أن أصبحت ظاهرة عالمية في مرحلة تالية. فحينما ظهر تقرير رسمي عن الإدارة الأمريكية في يوليو من العام 1995 بعنوان "السقوط من فتحات الشبكة Falling Through the Net"[(2)]، أثار كثيراً من الجدل الرسمي حوله سواء أكان محليا أم عالميا، وقد أدى ذلك -أيضا- في مرحلة لاحقة من تطوره السريع إلى ظهور الكثير من الجدل الأكاديمي والإعلامي حوله، كما أدى إلى إفراز الكثير من الجهود الحكومية وجهود الهيئات المدنية إلى غير ذلك من الأنشطة والأحداث والدراسات والأدبيات التي تمحورت حول ما اصطلح على تسميته "الفجوة الرقمية Digital Divide".

وعندما تعقد قمم عالمية يجتمع فيها قادة من أكثر من 170 دولة على مستوى العالم لمناقشة الأمر ذاته، وبحث كيفية تضييق "الفجوة الرقمية" والنفاذ إلى "مجتمع المعلومات" فلا شك أن في ذلك إشارة واضحة إلى الأهمية البالغة لهذا الأمر وخطورته في تقرير مصير الأمم.

---

[2] انظر الوثيقة الأصلية للتقرير في ملحق (1)

سوف نعرض خلال هذا الجزء من الكتاب لمفهومين رئيسين هما "مجتمع المعلومات" و"الفجوة الرقمية"، نظرا لارتباطهما العضوي بموضوع الدراسة الحالية حول "المحتوى الرقمي"، فضلا عن استعراض بعض القضايا والمفاهيم الأخرى المرتبطة، ومن ثم علاقة ذلك كله بالمجتمع العربي من خلال التعرض لبعض القضايا المرتبطة بمجتمع المعلومات العربي ومكانته ضمن مجتمع المعلومات العالمي، وأيضا الأسباب الرئيسة للفجوة الرقمية في سياقها العربي.

وقبل أن يتم ذلك ، نرى أنه من الأهمية بمكان التعرض بإيجاز لكيفية وطبيعة تطور المجتمع الإنساني ومروره بعدة مراحل تحول هائلة وصولا إلى مجتمع المعلومات الحالي، وذلك ضمانا لرؤية أوسع وفهم أوضح للمرحلة التي نعيشها في الوقت الحالي من مراحل التطور الإنساني والمتمثلة في "مجتمع المعلومات".

كما نود التنبيه هنا على العلاقة التلازمية/والضدية في الوقت ذاته بين مصطلحي"مجتمع المعلومات" و"الفجوة الرقمية" نظرا لورودهما بشكل متكرر في هذا الفصل، فعلى أرض الواقع حيثما وجد الأول انحدر الآخر بشكل متفاوت ونسبي، بينما على العكس من ذلك لاحظنا أنه حيثما يتم تناول أحدهما ضمن صفحات أدبيات الموضوع استلزم الأمر تناول الآخر؛ لذا فإنه لا مناص من تناولهما معا في خلال هذا الفصل.

2/1 التحولات الكبرى في المجتمع الإنساني

"مجتمع المعلومات" لم ينبت شيطانيا أو من فراغ دون المرور بمراحل تطور أدت إليه، فهو يعد بمثابة أحد مراحل تحول المجتمع الإنساني بشكل عام، كما أن التحولات السابقة للمجتمع الإنساني - قبل "مجتمع المعلومات" - جاءت مرتبطة ونتيجة لبعضها البعض، فهناك خط تصاعدي واحد يمثل هذه التحولات ويربط بين انتقال المجتمع الإنساني من مجتمع بدائي، إلى مجتمع زراعي، ثم إلى مجتمع صناعي، وأخيرا مجتمع المعلومات، ولا يدري أحد بعد كيف سيكون شكل ومظاهر المرحلة المستقبلية التالية من مراحل تحول المجتمع الإنساني.

ولعل ما يدل على أن تحولات المجتمع الإنساني في السابق جاءت مترابطة وبوتيرة تطور متشابهة أدت في النهاية إلى ظهور "مجتمع المعلومات" هو أن ما يحدث في الوقت الحالي في إطار الثورة "المعلواتصالية" info-communication من صراع حول السيطرة على شبكة الإنترنت، ومحاولات احتكار تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات وصناعاتها المختلفة، وما نتج عن ذلك كله من توجهات حقوقية عالمية تنادي بضرورة المساواة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ يشبه كثيرا - مع الفرق - ما كان يحدث إبان بدايات الثورة الصناعية من صراعات من أجل السيطرة على الشرايين المائية من بحار ومحيطات والتي مثلت بدورها أهمية كبرى في تصريف البضائع الصناعية للدول الإمبريالية العظمى في ذلك الحين.

ويعد المجتمع البدائي أول المجتمعات الإنسانية بزوغا في صدر التاريخ. ويمتد منذ الإنسان الأول وحتى ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد على وجه التقريب، وهو مجتمع قائم على الصيد والقنص وجمع الثمار والهجرة المستمرة خلف مصادر الماء والنبات، كما تعد فيه قوى الطبيعة - من رياح وعواصف وبراكين وأمطار ... إلخ - هي السيد الذي حكم وسيطر على توجهات الإنسان ووتيرة تطوره في ذلك الحين. وقد اتسم المجتمع البدائي بعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس على تشكيل النظم المجتمعية البدائية التي سادت في ذلك الزمان، وهي نظم تقوم على العصبية والقبلية في المقام الأول بحيث تتصارع المجموعات البشرية مع بعضها البعض من أجل النفاذ إلى مصادر الماء والطعام، مما أدى إلى عدم ظهور فعلي لحضارة إنسانية جامعة ومتطورة خلال الفترة الممتدة لهذا المجتمع.

والمجتمع الزراعي هو بمثابة مرحلة التحول التالية والأهم في تاريخ المجتمعات الإنسانية. ويرتكز على اقتصاد الزراعة والأنشطة الأخرى البدائية المصاحبة لها كالإنتاج الحيواني والصناعات البدائية، وعلى الرغم من النفوذ القوي لقوى الطبيعة والذي يعد امتداداً للمجتمع البدائي، إلا أن الإنسان يعد فيه السيد بعد أن استطاع - إلى حد ما- تطويع الطبيعة لخدمته بفضل قدرته على تأمين مصادر الطعام بشكل دائم من خلال الأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة المرتبطة. ويعد المجتمع الزراعي الذي نشأ منذ آلاف السنين أولى الخطوات نحو مجتمع المعلومات، وذلك بما أتاحه من إمكانات انبثقت عن استقرار الإنسان بعد أن أنهكه التنقل وأتعبته الهجرة خلف مصادر الماء والطعام، والاعتماد على الأنشطة التي تتسم بأنها مؤقتة خلال المجتمعات البدائية الأولى كالصيد والقنص وجمع الثمار. وقد ظهر في المجتمع الزراعي العالمي عدة حضارات قديمة شكلت معالمه ورسخت أسسه، كالحضارة المصرية والصينية والفارسية واليونانية ... إلخ. وقد ساعد استقرار الإنسان في مرحلة المجتمع الزراعي على إيجاد مناخ للإبداع والتطوير بعد أن استطاع تطويع الطبيعة لمصلحته الخاصة، مما ساعد ذلك على تشكيل مجتمعات ونظم اجتماعية معقدة نسبيا مقارنة بتلك التي انتشرت في المجتمع البدائي الأول، كما نشأت البذرة الأولى للثقافات والعلوم والفنون.

أما المجتمع الصناعي فهو مجتمع قائم على اقتصاد الصناعة والإنتاج بشكل أساسي، حيث حلت الآلة محل الإنسان، كما حلت قوى البخار والكهرباء ـ وغيرها من مصادر الطاقة ـ محل القوى العضلية. وفي المجتمع الصناعي أصبحت الآلة أكثر نفوذا من غيرها، وقد تركز ظهور هذا المجتمع في أوروبا ـ على وجه التحديد ـ خلال بدايات القرن التاسع عشر وقد أرجعه البعض إلى أواخر القرن الثامن عشر بعد أن ظل المجتمع الزراعي يسيطر على العالم لآلاف السنين. وقد قادت بريطانيا تلك الثورة الصناعية من خلال ريادتها في استغلال قوى البخار، وإقامة المصانع الضخمة في المدن الكبرى والتي جذبت العمال من المناطق الريفية الزراعية إلى المدن الصناعية حيث السعي خلف زيادة مصادر الدخل. وهو العصر الذي اتسم بغزارة الإنتاج، والنظم المجتمعية والسياسية الأكثر تعقيدا قياسا بالمجتمع الزراعي، كما اتسم المجتمع الصناعي بنهضة ثقافية وعلمية و فنية وأدبية كبيرة، وخاصة بعد أن ترسخت أسس المنهجيات العلمية مما أدى إلى ظهور العديد من الابتكارات التي أثرت المجتمع الإنساني، وزادت في الوقت ذاته من قدرة الإنسان على تسخير الطبيعة لخدمته[3].

3/1 مجتمع المعلومات

وامتدادا لتطور المجتمع الإنساني في مراحله الثلاث الكبرى انتقل المجتمع الإنساني إلى مجتمع المعلومات الذي شكلت فيه المعلومات وتكنولوجياتها القوة الرائدة، والذي أطلقت عليه عدة مسميات أخرى متباينة لغويا ومتفقة دلاليا في الوقت ذاته منها على سبيل المثال لا الحصر: "مجتمع المعلوماتية Informatics Society"، "المجتمع الرقمي Digital Society"، "مجتمع المعرفة Knowledge Society"، "المجتمع الإلكتروني E-Society"، "المجتمع اللاورقي Paperless Society"، "المجتمع الشبكي Network Socieyt"، "مجتمع ما بعد الصناعي Post-industrial Society"، "مجتمع ما بعد الحداثة Post-modern Society"، "مجتمع الاتصالات عن بعد Telematic Society، "المجتمع الكوني Global Society"، مجتمع الشبكات المتغلغلة Ubiquitous Networks Society.

ومن ثم فمجتمع المعلومات قائم على المنتجات المعرفية المنبثقة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إطار اقتصاد المعرفة، والذي بدأ في الظهور خلال القرن العشرين، ووصل إلى أوج تطوره اللامتناهي في العقد الأول من القرن الحادي

---

[3] سلام الشمالي (2007) عرض لكتاب بعنوان "عصر الثورة"، إريك هوبزباوم، المنظمة العربية للترجمة. متاح على: http://salaam7.maktoobblog.com/

والعشرين، حيث حلت ثنائية الحوسبة والتشبيك[4] عن بعد محل ثنائية الآلة والإنسان التي سادت خلال مرحلة المجتمع الصناعي، حيث أصبحت المعلومات والتقنيات المرتبطة بها تمثل ركيزة أساسية من ركائز نمو المجتمع وتطوره من حيث القدرة على النفاذ إلى تلك المعرفة واستغلالها بنمط إنتاجي يساعد على إحداث تنمية فعلية من خلال إعلاء قيمة العقل على القوة العضلية والميكانيكية. كما اتسم مجتمع المعلومات بغزارة المعلومات وقيمتها المرتفعة وتدفقها السريع، الأمر الذي انعكس بالتالي على النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية السائدة.

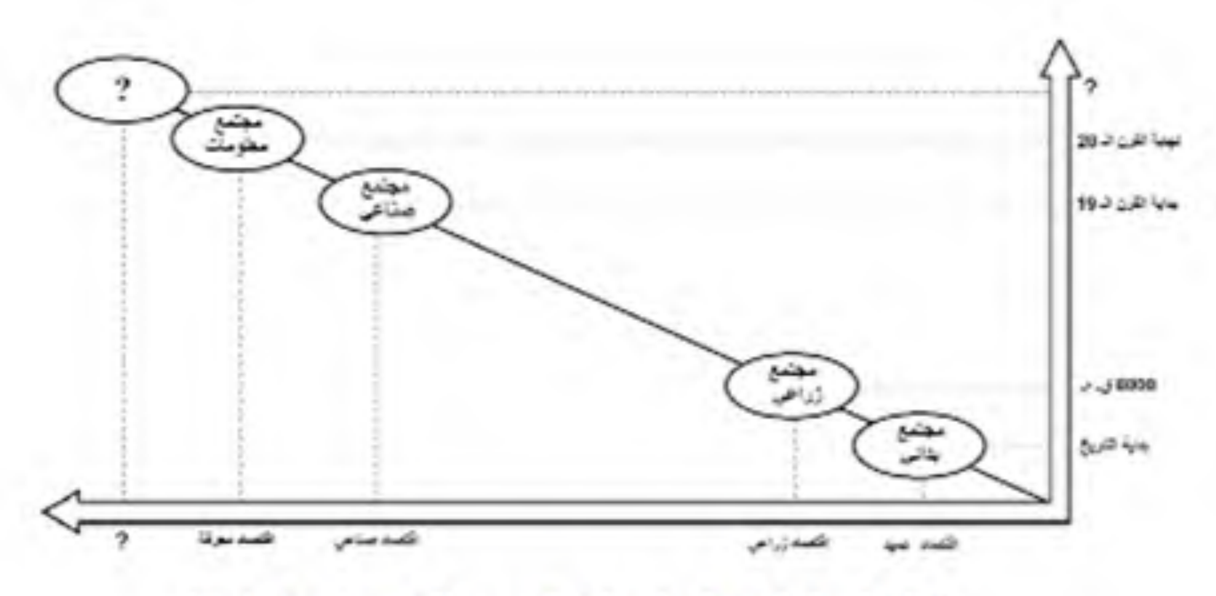
ولعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية تختلف كلية عن الثورتين الزراعية والصناعية حيث وتيرة الانتشار والتغيير: فإذا كانت الطباعة الآلية قد استهلكت نحو 100 عام كي تصل إلى حوالي 50 مليون فرد، فإنه في حالة الراديو قد تطلب الأمر نحو 40 عاما، بينما تطلب فقط 4 أعوام في حالة الإنترنت[1].

وما سبق يؤكد على التحولات السريعة في مجتمع المعلومات وكذلك حجم النضوج الهائل والانتشار غير المسبوق لأي من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. لكن ينبغي في الوقت ذاته تأكيد أن هناك إجماعا على أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا زالت في بداياتها الأولى، وهي الثورة ذاتها التي لن تتوقف بل سوف تستمر في إعادة تشكيل الطريقة التي نحيا ونعمل بها على حد سواء[2].

ولعله هناك وتيرة سريعة لتحول المجتمع الإنساني في مرحلته الأخيرة انتقالا من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، وهي المرحلة التي احتاجت ربما فقط مائة عام أو أكثر على عكس المراحل السابقة التي احتلت آلاف السنين عبر خط التاريخ الإنساني الممتد. وعملية التحول السريعة هذه تؤكد أن الخط التصاعدي لتطور المجتمع الإنساني سيتمخض في المستقبل عن مجتمع جديد نتوقع أن يكون ذلك خلال مدة زمنية قد تكون أقل بكثير من سابقتها، وهو المجتمع الجديد ذو الماهية المختلفة التي لا يمكن التكهن بها في الوقت الحالي (انظر الشكل التالي).

---

[4] "التشبيك": مصطلح منحوت من "شبكات"، وهي المقابل العربي للمصطلح الانجليزي "Networking".



شكل (1 - 1) تطور المجتمع الإنساني وصولا إلى مجتمع المعلومات

1/3/1 ظهور مفهوم مجتمع المعلومات Information Society

لقد ظهر مصطلح "مجتمع المعلومات Information Society" مع أوائل الستينيات من القرن العشرين ليعبر عن تحول اقتصادي من النمط السائد للإنتاج الصناعي إلى نمط آخر يعتمد على الخدمات، ففي العام 1962 تم إطلاق مصطلح "اقتصاد المعرفة Knowledge Economy" للمرة الأولى على النظام الاقتصادي القائم في الولايات المتحدة وذلك عوضا عن مصطلح "الاقتصاد الصناعي Industrial Economy" التقليدي. الأمر الذي يعبر بدوره عن بدء مرحلة جديدة من مراحل التحول في المجتمع الإنساني، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة انتقال كافة دول العالم إلى "اقتصاد المعرفة" نتيجة صعوبة توفير المقومات الضرورية لإقامة النظام الاقتصادي الجديد[3].

إلا أن مجتمع المعلومات ذاته لم يكن وليد العقدين أو الثلاثة الأخيرة، وإن كان مفهوم مجتمع المعلومات قد تبلور واتخذ منحى عالميا من الانتشار خلال العقد الأخير فقط وخاصة بعد قمة جنيف للمعلومات 2003. ومن ثم فإن إرهاصات مجتمع المعلومات تمثلت في عدة ابتكارات حديثة وقديمة انتشر بعضها في القرن التاسع عشر: كالهاتف، والتلغراف؛ أو القرن العشرين كالتلكس، والفاكس، والراديو، والتليفزيون، والكمبيوتر؛ وهي الأدوات التكنومعلوماتية التي أحدثت طفرة في عالم المعلومات والتواصل الإنساني. غير أن هذه الإرهاصات جميعا قد توجت مع أواخر

القرن العشرين بظهور **الإنترنت** وانتشاره عالميا محدثة طفرة هائلة في عالم التواصل الإنساني وموجدةً خضما هائلا من المعلومات والمعرفة.

فمجتمع المعلومات هو نتاج عملية تطور بعيدة الأمد وليست حديثة العهد بنا تمتد جذورها إلى أكثر من مائة عام، وهي عملية التطور التي أدت إلى ظاهرة الانفجار المعلوماتي الناتج عن التطور التكنولوجي الهائل والتكنولوجيات الحديثة المحيطة بنا، وهو الانفجار المعلوماتي الذي يعد سببا رئيسا للعديد من التغيرات الهائلة التي من بينها بزوغ نجم مجتمع المعلومات(4).

2/3/1 المقصود بمجتمع المعلومات

وأدبيات الموضوع تزخر بخضم هائل ومتلاطم من المفاهيم والتعريفات حول "مجتمع المعلومات" كلٌ يراها بطريقته الخاصة ووفقا لخلفيته، و سوف نلقي مزيدا من الضوء على "مجتمع المعلومات" من خلال مجموعة من التعريفات المتفقة والمتباينة في الوقت ذاته، محاولة منه للخروج بتعريف توافقي.

فحسب إعلان المبادئ الخاصة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات العالمي WSIS المنعقدة في جنيف في العام 2003، يستطيع كل فرد في "مجتمع المعلومات" استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، كما يتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير إمكاناتهم كاملة للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم(5).

و"مجتمع المعلومات" وفقا للنظام الاقتصادي المعاصر هو مجتمع قائم على المعرفة، حيث أصبحنا نعمل بعقولنا لا بأيدينا كما كان عليه الحال في أغلب الصناعات حتى مطلع سبعينيات القرن العشرين. كما أن مجتمع المعلومات قد أدى إلى تغير نماذج العلاقات بين المجتمعات البشرية وارتباطها التقليدي بالحدود الجغرافية والزمنية، وهما ما كانا يمثلان عائقا أمام التواصل الإنساني في الماضي. فقد اندثرت تلك الحدود بعد أن ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين الاتصال بين الناس في شتى أنحاء العالم دون اعتبار لموقعهم الجغرافي وثقافاتهم ولغاتهم ... إلخ، وكذلك الأمر مع الحدود الزمنية التي اندثرت هي الأخرى في إطار سرعة تبادل المعلومات ووصولها إلى المستقبل في زمن قياسي(6).

ويمكن القول أيضا بأن "مجتمع المعلومات" هو البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بما في ذلك الإنترنت، وفي هذا المجتمع إذا أحسن استخدام المعلومات، وتم توزيعها توزيعا عادلا فإنه بذلك يعم النفع على جميع أفراد المجتمع في كافة مناحي حياتهم الشخصية والمهنية[7].

ويرى البعض أنه على الرغم من أن هناك طرقا عدة لتمييز مجتمع المعلومات، إلا أنه يتميز بالدرجة الأولى بكون البيئة المنزلية هي محور عمليات التفاعل والتواصل بين المستخدم من جانب، والمستخدمين الآخرين أو الخدمات المتاحة أو الاستخدامات اليومية والحياتية المختلفة من جانب آخر[8].

علاوة على أن "مجتمع المعلومات" باختصار شديد هو ثنائية مكونة من بنية تحتية قوامها شبكة الاتصالات، ومحتوى المعلومات التي يجري تبادلها عبر الشبكة[9].

ومن وجهة نظر سياسية وإصلاحية، فإن تدفق المعلومات والانتشار الواسع للويب Web كوسيط معلوماتي بديل لطرح الآراء المختلفة قد أدى إلى تشجيع المستخدمين على المشاركة الفعالة. فالتشبيك الاجتماعي العالمي Networking كأحد أهم مظاهر مجتمع المعلومات قد أصبح عاملا فاعلا في كسر الصمت، والتمكين والحراك السياسيين، وخلق مساحات للتفاعل الإنساني[10، 11].

وفيما يخص قطاع الأعمال فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت تعمل على إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الأعمال في كثير من الجوانب، من بينها: اتخاذ القرارات، وقوى العمل، وروح العمل الجماعي، والمنتجات ... إلخ[12].

ومن ثم نخلص إلى أن مجتمع المعلومات عبارة عن مزيج متجانس من ثلاثة محتويات رئيسة هي: المعلومات، والاتصالات، والتكنولوجيا؛ وهي المقومات الثلاثة الرئيسة التي يعتمد عليها مجتمع المعلومات المعاصر لاستحداث معرفة ذات قيمة مضافة في إطار مقومات بيئة الابتكار والإبداع (انظر الشكل التالي).



شكل (1 - 2) ثلاثية مجتمع المعلومات في إطار الابتكار والإبداع

كما يمكن إيجاز مجتمع المعلومات في أحد التعريفين التاليين:

- مجتمع القيمة المضافة للمعرفة الإنسانية.
- مجتمع تحفزه بيئة الابتكار والإبداع التي تذوب بدورها الفوارق بين كل من المعرفة الإنسانية وتكنولوجياتها المتطورة بحيث يصبح التأثير متبادلا وغير محدود بين كل منهما.

3/3/1 تطور مجتمع المعلومات

لقد تطور مجتمع المعلومات عدة مرات كالمجتمعات الإنسانية السابقة عليه وبوتيرة تتماشى مع التطورات الحادثة في ميدان الحوسبة وشبكات الاتصال، وهو التطور الذي لا يزال مستمرا ولا يعرف سقفا معينا أو حدودا يتوقف عندها، ومن ثم لا يستطيع أحد أن يتوقع ما يمكن أن تخفيه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المستقبل القريب.

وجدير بالذكر أن الحوسبة وشبكات الاتصالات تطورت عبر خمسة مراحل رئيسة على النحو التالي: الحوسبة البدائية Primitive Computing في فترة الستينيات، والحوسبة المركزية Main Frame في فترة السبعينيات، والحوسبة الشخصية Personal Computing في فترة الثمانينيات، ثم الحوسبة الشبكية Networked Computing في فترة التسعينيات، وأخيرا الحوسبة المُهيمنة على كل شيء Ubiquitous Computing خلال فترة الألفين[13].

وفي العام 1959 عقدت في باريس أول قمة عالمية للحوسبة First World Computing Congress، ثم أعقبها مباشرة إنشاء الهيئة العالمية لمعالجة المعلومات International Federation for Information Processing IFIP برعاية اليونسكو UNESCO وذلك في العام 1960. حيث طمحت الهيئة العالمية لمعالجة المعلومات IFIP في ذلك الوقت المبكر إلى تحقيق هدفين أساسيين أولهما : دعم عمليات معالجة وتصنيع المعلومات في الدول الأعضاء، والثاني : تشجيع نقل التكنولوجيات الحديثة إلى الدول النامية. حيث جاء في الإعلان الخاص بها أن مهمتها الأساسية أن تكون مؤسسة عالمية رائدة تساعد على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتشجعها وتعمل على تنميتها لما فيه الخير لكل الأمم والشعوب[14].

كما مر المجتمع بثلاث مراحل أساسية وصولا لمجتمع المعلومات[15]:

1. **المجتمع الغني بالمعلومات:** وهو المجتمع الذي جاء نتيجة لعدة عوامل مثل الرأسمالية والمجتمع الصناعي والحرب الباردة وطبيعة النشاط الثقافي في الدول المتقدمة أدت إلى ظهوره وتأسيسه.
2. **المجتمع القائم على المعلومات:** وهي المرحلة الثانية التي جاءت نتيجة للمرحلة الأولى من إقامة تكنولوجيا المعلومات واستخدام وإنتاج المعلومات، وتميزت هذه المرحلة بالانتشار الواسع لأدوات نشر المعلومات من هاتف (ثابت ومحمول) وفاكس وتلفاز وكمبيوتر شخصي، وعزز هذه المرحلة سمات عدة تمثلت في العولمة والتخصص والارتباط في شبكات المعلومات على سبيل المثال.
3. **المجتمع الذي تهيمن عليه المعلومات:** وهي المرحلة الثالثة التي تعيشها المجتمعات المتقدمة حاليا أو المجتمع الذي تهيمن عليه المعلومات، ويتميز بأن المعلومات فيه أصبحت سلعة تنتج وتباع، كما تميزت هذه المرحلة بالتكامل بين وسائط المعلومات، علاوة على أن المعلومات أصبحت ثقافة بحد

ذاتها يرى البعض ضرورة ترويجها لما فيه مصلحة الأفراد والمجتمعات. وهذا الجانب يمثل أيضا أحد الجوانب الهامة في توجه المجتمعات والمؤسسات نحو المعلومات أو مجتمع المعلومات.

ولعل مرحلة هامة في تطور مجتمع المعلومات تمثلت في انعقاد قمم عالمية متتالية للمعلومات خلال الآونة الأخيرة، والدور الهام لذلك في لفت انتباه العالم لاسيما الحكومات والمجتمع المدني إلى أهمية توجيه الدعم للقضايا المرتبطة بمجتمع المعلومات وخصوصا النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر المحتوى الرقمي.

ففي العام 1998 تقدم الاتحاد العالمي للاتصالات International Telecommunication Union ITU باقتراح لأجل تنظيم قمة عالمية لمجتمع المعلومات تحت مظلة الأمم المتحدة. والقمة العالمية لمجتمع المعلومات هي قمة لملوك ورؤساء العالم، يقرون فيها سبل تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة البشرية، وذلك من خلال أصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وقد عقدت القمة على مرحلتين؛ الأولى بجنيف ديسمبر 2003 والتي صدر عنها وثيقتان هما "إعلان المبادئ" و "خطة العمل"، أما المرحلة الثانية فقد عقدت في تونس في نوفمبر من العام 2005[16]، [17].

وقد أكد إعلان المبادئ الخاص بالقمة العالمية للمعلومات جنيف 2003، حرية التعبير وإبداء الرأي واستقاء المعلومات وتلقيها ونشرها، كما نص الإعلان على الاهتمام بالمرأة والفئات المهمشة والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة وحقوق هذه الفئات جميعا في النفاذ للمعلومات وتقنياتها. كما ركز الإعلان على المبادئ الأخلاقية لمجتمع المعلومات، وأهمية الاتصال الإنساني في إقامة مجتمع المعلومات العالمي من جانب، وإمكانات تقنية الاتصالات والمعلومات في إحداث تنمية مستدامة من جانب آخر[18].

وقد وافق زعماء العالم خلال خطة عمل قمة جنيف 2003 على أهمية تحقيق عشرة أهداف رئيسة بحلول العام 2015، وهي كالتالي[19]، [20]:

1) توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية.
2) توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3) توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4) توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشيفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5) توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6) توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني.

7) تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية.

8) تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية.

9) التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت.

10) تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.

غير أن بعض هذه الأهداف قد تحقق بالفعل، بل إن بعضها قد فاق حجم التوقعات في زمن قياسي، وعن التقدم الذي تم إحرازه بخصوص الهدف العاشر المتعلق بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديدا النفاذ إلى الهواتف المحمولة، تذكر التقارير الرسمية أنه بحلول العام 2009 - أي فيما قبل انتهاء الفترة الزمنية المحددة لتحقيق هذا الهدف بنحو ثلاث سنوات - كانت نسبة النفاذ إلى الهاتف المحمول على الصعيد العالمي تبلغ 67 في المائة، بالقياس إلى 20 في المائة في العام 2003، أي وقت انعقاد المرحلة الأولى من القمة حيث لم يكن متوقعا هذا النمو السريع لخدمات الهواتف المحمولة. فمستوى النفاذ في البلدان النامية قد تخطى في عام 2008 عتبة الخمسين في المائة، وتخطى في عدد من المناطق عتبة المائة في المائة[21].

ولعل ما سبق يؤكد ضرورة إجراء تقييم مستمر وعلى فترات قصيرة للخطط والسياسات العامة المتعلقة بمجتمع المعلومات، وهو الأمر الذي من شأنه المساعدة على مواكبة التطورات المتسارعة والقفزات الهائلة التي تحدث في هذا الميدان شديد الديناميكية والتحول.

4/3/1 هيكلية مجتمع المعلومات

هناك عنصران أساسيان يتكون منهما مجتمع المعلومات هما: البنية التحتية الرقمية، والمحتوى الرقمي، وذلك على الرغم من العديد من العناصر والمكونات الأخرى التي تتفاوت بين أدبيات الموضوع وبعضها البعض، غير أن هذان العنصران هما الأبرز على الإطلاق ضمن هيكلية مجتمع المعلومات، ويمكن تناولهما ببعض التفصيل فيما يلي.

1/4/3/1 البنية التحتية الرقمية

والبنية التحتية للمعلومات عبارة عن "شبكات الاتصالات التي تقدم خدمات الهواتف الثابتة والنقالة ونظم الاتصالات الفضائية وشبكات تبادل البيانات وعلى رأسها الإنترنت، وكما كانت شبكة الطرق من أهم عناصر البنى التحتية للإنتاج الصناعي كذلك تكون أهمية شبكة الاتصالات بالنسبة إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة"[22].

أما عن أهمية البنية التحتية لمجتمع المعلومات وارتباطها بالظروف المحيطة، فهناك اعتقاد بأن الأفراد الذين يملكون إمكانات مادية أفضل يستخدمون بدورهم بنية تحتية وأدوات تكنولوجية أكثر تطورا من الذين يمتلكون إمكانات محدودة. وتشير الدراسات إلى أن امتلاك بنى تحتية وأدوات تكنولوجية أفضل يساعد على امتلاك مهارات أعلى لاستخدام الانترنت مما يعود في الوقت ذاته بالتطور على نمط الحياة ذاته. فعلى سبيل المثال إذا كان هناك شخص يمتلك إنترنت ذا سعة أعلى، فضلا عن امتلاك أحدث أجهزة الكمبيوتر، فإنه لن يتوانى عن استخدام الإنترنت في كل أغراضه واحتياجاته، وذلك مقارنة بشخص آخر يمتلك إمكانات أقل مما يجعله ينتظر مدة زمنية أطول لتحميل إحدى صفحات الإنترنت على سبيل المثال، فبالتأكيد إن مثل هذا الشخص الأخير لن يستخدم الإنترنت في كافة شئونه وبنفس الوتيرة السابقة مما يعوقه عن الاستفادة من هذه التكنولوجيات في إحداث نقلة نوعية إيجابية في نمط حياته[23].

وتعتبر الإنترنت أحد أهم مظاهر البنية التحتية ومقوماتها، كما تعتبر أيضا أحد أبرز المؤشرات الدالة على مجتمع المعلومات ذاته. فقد استطاعت الإنترنت التفرد بين أدوات ومقومات مجتمع المعلومات الأخرى، خاصة مع ازدياد الاعتماد اليومي عليها في مختلف الشئون الحياتية، واندماجها الواسع مع عدة وسائط وتكنولوجيات خلقت أشكالا ووسائط أخرى جديدة كراديو الإنترنت، وتلفاز الإنترنت، والاتصال الهاتفي باستخدام الانترنت ... إلخ.

ومع تطور الإنترنت المتسارع، ساعدت العديد من تطبيقاتها المختلفة والمتفاوتة على إتاحة مساحة من التفاعل على المستوى الإنساني، مما أدى إلى اعتبار الإنترنت بمثابة أداة اجتماعية ذات نفوذ وتأثير واسع، وليست أداة تكنولوجية فقط، وهو ما أدى بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن النظر إلى الإنترنت ودورها الفاعل في الوقت الحالي بغير هذه الطريقة إنما يشوبه القصور والنقص[24].

ويمكن تشبيه الإنترنت بالمرافق العامة للدولة كالكهرباء أو الطرق، وعلى هذا يتم اعتبار النفاذ إلى الإنترنت على أنه بنية تحتية أساسية، كما أن النفاذ إلى الإنترنت في بعض البلدان مثل: إستونيا وفرنسا وفنلندا أصبح يشكل حقاً أساسيا من حقوق الإنسان تكفله الدولة لمواطنيها[25].

2/4/3/1 المحتوى الرقمي

وتشمل صناعة المحتوى نطاقا عريضا من السلع والخدمات والأدوات، وتمثل شقين رئيسين؛ أما الشق الأول فهو ناتج صناعة المحتوى ويشتمل بدوره على النشر (مختلف أشكال مصادر المعلومات الناتجة عن النشر الإلكتروني والورقي) والبث الجماهيري (الإذاعي والتليفزيوني والشبكي عبر الإنترنت) والوسائط المتعددة (الإنتاج السينمائي والفيديو والفنون الرقمية والتسجيلات الموسيقية وقواعد البيانات وبنوك الصور والمكتبات الرقمية والأرشيفات الإلكترونية) والبرمجيات (البرمجيات التعليمية والثقافية وبرامج ألعاب الفيديو والألعاب الإلكترونية والبرمجيات التطبيقية المختلفة). والشق الثاني ويتضمن أدوات تطوير المحتوى وتأمينه وتوزيعه وتشتمل على نطاق عريض من التكنولوجيات ووسائل العرض ومنافذ الإتاحة[26].

ووفقا لذلك فإن المفهوم السابق للمحتوى إنما يتضمن كلا من المحتوى الرقمي والمحتوى التقليدي على حد سواء، غير أن ما يهم على وجه التحديد هنا هو المحتوى الرقمي وليس التقليدي على اعتبار أن الحديث عن المحتوى التقليدي لا يدخل ضمن إطار الكتاب الحالي، إلا أن مجتمع المعلومات يعتمد أساسا على رقمنة المحتوى التقليدي القديم بوتيرة لا تختلف كثيرا عن اعتماده على طرح المحتوى الرقمي الجديد.

وفي إطار تحولات المجتمع الإنساني يمكن تشبيه البنية التحتية الرقمية التي تنتقل خلالها المعلومات بشبكة الشرايين المائية المتمثلة في البحار والمحيطات التي لعبت

دورا رئيسا مع بداية الثورة الصناعية، كما يمكن تشبيه المحتوى في أهميته بالبضائع والمنتجات الصناعية التي انتقلت عبرها؛ حيث أن أي انقطاع فيها يؤدي إلى توقف حركة النقل مما ينعكس بدوره سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي لمنتجيها ومستهلكيها على حد سواء.

5/3/1 مقومات مجتمع المعلومات

إن التحول نحو مجتمع المعلومات مسألة معقدة تنطوي على سلسلة متصلة من الجوانب المختلفة التي تترابط وتتكامل مع بعضها البعض في آن واحد. فالتحول نحو مجتمع المعلومات يحتاج في الوقت ذاته إلى جهد مشترك بين عدة قطاعات داخل المجتمع: كالقطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات الإقليمية والدولية على سبيل المثال، الأمر الذي يعكس بدوره طبيعة مجتمع المعلومات من حيث كونه عبارة عن منظومة كبيرة ومعقدة تتكون من العديد من المقومات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والتعليمية، والاجتماعية، والبحثية، إلى غير ذلك من المقومات (انظر الشكل التالي).



شكل (1 - 3) العلاقة التبادلية بين مجتمع المعلومات ومقوماته المختلفة

وتأكيدا لما سبق نسوق المثال التالي : إن النفاذ إلى مجتمع المعلومات يتطلب أن يقوم الأفراد بتوفير أحد الأجهزة الكمبيوترية التي تمكنهم من ذلك، والأمر بدوره يتصل بالظروف الاقتصادية للمجتمع ككل والقدرة الشرائية لكل فرد. كما يتطلب ذلك أيضا توفير بنى تحتية وشبكات اتصالات ذات كفاءة عالية، وهي مسألة ذات علاقة وطيدة بالإمكانات الاقتصادية المتاحة للمجتمع ككل. كذلك فإن قدرة الفرد ذاته على استغلال المعلومات وتوليد معارف وخبرات يتوقف على توافر المناخ الثقافي السليم. ومن ثم فإن استغلال تلك المعرفة والخبرات يرتبط بنواحي أخرى منها المناخ الاجتماعي وربما السياسي أيضا. كما أن إعادة نشر هذه المعرفة رقميا تستلزم مقومات تشريعية تتمثل في منظومة القوانين التي تحفظ حقوق الملكية الرقمية، وذلك في إطار سلسلة من العلاقات المعقدة والمتشابكة لمجتمع المعلومات.

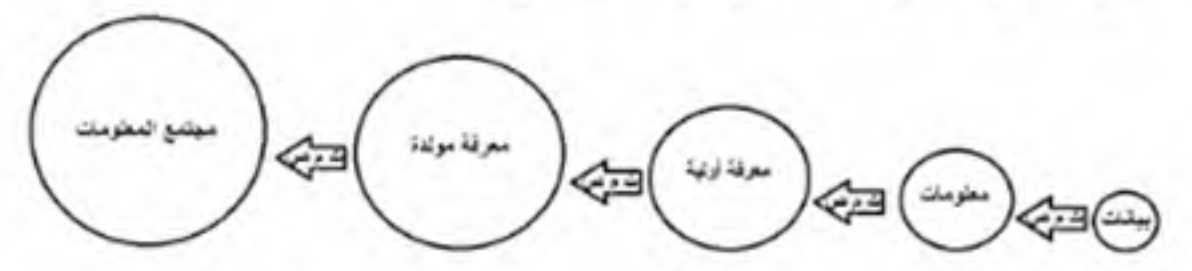
6/3/1 العلاقة بين مجتمع المعلومات وتوليد المعرفة

وإذا كان مجتمع المعلومات قد تطور على تلك الوتيرة فلا شك أن هناك علاقة ترابطية بين تطوره من جانب وتوليد المعرفة من جانب آخر. فامتلاك المعلومات ومصادرها المتعددة لا يكفي لإقامة مجتمع معلومات، بل إنه يلزم بالضرورة امتلاك قدرة وإمكانية استغلال هذه المعلومات لأجل توليد المعرفة التي تؤدي بدورها إلى ترسيخ أسس مجتمع المعلومات. فمجتمع المعلومات هو النتيجة الحتمية لإنتاج المعرفة عن طريق استغلال البنى التحتية الرقمية والمحتوى المتاح، والأهم من ذلك كله امتلاك المقومات البشرية والخبرات لابتكار وإبداع تلك المعرفة.

فالمحتوى يشكل حلقة مركزية تتوسط الابتكار التكنولوجي واستثمار هذا الابتكار؛ لذا فإن المحتوى يؤسس لنشوء حلقة حميدة يجري من خلالها البناء على ما يوفره المحتوى من معلومات بمعارف شبه مشتقة منها. وتغذي الخبرات الناجمة عن تطبيق هذه المعارف المحتوى الأصلي ثانية وتغنيه مولدة بذلك محتوى جديدا ومن ثم تتواصل هذه العملية وتتكرر [27].

وفي إطار ما سبق وإذا تم تشبيه مجتمع المعلومات بجسد الإنسان، فإن البيانات الأولية المتناثرة التي تكوّن المعلومات يمكن تشبيه موقعها من ذلك بموقع الفوتونات والبروتونات التي تكوّن الذرات أو أكثر المكونات الداخلة في تكوين هذا الجسد دقة. وكما أن الذرات تتحد سويا لتكون جزيئات، فإن المعلومات تندمج أيضا ويعاد تشكيلها على نحو ما لتتمخض عنها بذلك المعرفة الأولية. وإذا كانت الجزيئات تكوّن نسيجا بشريا، فإن تلك المعارف الأولية تمضي أيضا مدفوعة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنتج معرفة

مولدة هي بمثابة إفراز حتمي لمسيرة البيانات الأولية وجزء فاعل في دورة إنتاج المعرفة. بينما تكون المحطة الأخيرة تكوين الجسد الواحد نتيجة اتحاد الأنسجة والأعضاء، فإيجاد المعارف مولدة وتمكين سبل تخليقها من البيانات الأولية عبر مراحل التحول السابقة يؤدي بدوره إلى إقامة مجتمع المعلومات. ونرى أن المقصود بالمعرفة المولدة هنا مزيج متجانس من المعارف الفردية، والمعرفة الكلية للمجتمع، والخبرات التراكمية الكامنة، والمعلومات، والبيانات والتي يمكن أن تكوّن مجتمعة منتجا معرفيا جديدا ذا طبيعة مختلفة عن طبيعته الأولية. غير أن تلك المعرفة المولدة تمثل لاحقا معرفة أولية تطمح إلى إيجاد معرفة مولدة أخرى في حلقة متصلة لانهائية من إنتاج المعرفة وذلك بشكل يضمن استمرارية نمو مجتمع المعلومات (انظر الشكل التالي).



شكل (1 - 4) العلاقة بين مجتمع المعلومات ودورة إنتاج المعرفة انطلاقا من البيانات الأولية[28]

وعلى ذلك يمكن القول بأن مجتمع المعلومات يمثل مزيج منسجم من: البيانات الأولية، والمعلومات المستنبطة، والمعرفة الأولية، والمعارف المولدة، والتي تتفاعل جميعها في إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشكل بدورها مجتمع المعلومات.

7/3/1 دور مجتمع المعلومات في منظومة التنمية المستدامة

يعتبر التحول نحو مجتمع المعلومات عن طريق تطوير قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من أهم السبل لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولا شك أن الدول التي لا تولي هذا القطاع اهتماما مناسبا، قد تتخلف كثيرا عن النظام الاقتصادي العالمي القائم على المعرفة وتقنياتها، حيث لم تعد المعلومات وتكنولوجيا الاتصال مجرد ثورة مستقبلية بل أضحت حقيقة ثابتة نعيش كل تفاصيلها في الوقت الحاضر.

ويمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نظر كثير من المفكرين وصانعي السياسات ورجال الأعمال فرصة ذهبية للدول النامية إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، من أجل تحقيق التنمية، وكذلك من أجل بناء قطاع اقتصادي من أهم

قطاعات المستقبل. ولا يقتصر تأثير هذا القطاع على التغيير والتطوير الجذري لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى فقط، بل إنه يوفر فرصا جادة لقفزات اقتصادية كبرى، إذا ما أحسن استغلاله من خلال التخطيط والتنظيم الجيدين[29].

ولعل اعتقادا عالميا راسخا ساد بأن مجتمع المعلومات يمتلك عدة فرص هائلة لتحقيق تنمية مستدامة. ويعد تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها وكذلك تطوير تكنولوجيات جديدة ذات صلة، من بين الفرص والمكاسب المباشرة التي تنطوي على مجتمع المعلومات والتي تساعد بدورها على تعزيز عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن استحداث فرص تجارية وتعزيز قطاع الخدمات وتوفير فرص عمل واستحداث نماذج وفرص جديدة للأعمال التجارية، يعد من بين المكاسب غير المباشرة في إطار مجتمع المعلومات[30].

ويمكن الاستدلال على صحة ما سبق من خلال بعض التقارير التي قد أشارت إلى أن تحسن الأداء التعليمي يرتبط إيجابيا بزيادة النفاذ الأسري إلى الإنترنت. كما أن هناك ارتباطا إحصائيا بين عدد الأسر التي تستخدم الإنترنت من جانب، ومشاركة المرأة في القوى العاملة من جانب آخر؛ وهي جميعا مكاسب تنموية حاذها المجتمع بفضل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[5].

ومن ذلك أحد التقارير الأمريكية الرسمية حول مجتمع المعلومات ـ بعنوان "أمة أونلاين: كيف يطمح الأمريكيون إلى توسيع نطاق استخدامهم للإنترنت A Nation – Online: How Americans Are Expanding Their Use of the Internet فقد أشار إلى أنه بين العامين 1998 و 2001 كانت معدلات استخدام الإنترنت والاعتماد عليها بين فئات المجتمع الأقل دخلا أعلى من المعدلات ذاتها بين فئات المجتمع مرتفعة الدخل[31].

وما سبق من ارتفاع معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الفئات المحدودة الدخل إنما يؤكد دور ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن هناك حافزا قويا لدى تلك الفئات للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين نمط حياتهم وتنمية المجتمع المحيط بهم.

---

[5] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، قطاع تنمية الاتصالات (2010) قياس مجتمع المعلومات : موجز تنفيذي ، 12 ص. http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html

وهنا يمكن الإشارة إلى الدعوة التي أطلقها **نداء دمشق** من أجل تعزيز مجتمع المعرفة العربي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وهي الدعوة التي تم توجيهها لكافة الفئات التي يتوقع منها المساهمة في هذا الشأن من أجل تكثيف التعاون فيما بينها من أجل تعزيز مجتمع المعلومات؛ وهي الدعوة التي شملت بدورها وقد شملت الدعوة الفئات التالية: الحكومات العربية، والمؤسسات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية[32].

8/3/1 دور مجتمع المعلومات في المنظومة المجتمعية

لاشك أن مجتمع المعلومات باعتباره ظاهرة عالمية قد أثار حراكا اجتماعيا محليا وعالميا هائلا وبخاصة في بلدان العالم المتقدم ومن ذلك دمج مجتمع المعلومات في أنشطة الجماعات المدنية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، من حيث ضرورة المساواة بين كافة فئات وأفراد المجتمع في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتأكيد أهمية الدور الرسمي للدولة في تحقيق هذا الهدف الذي أصبح بدوره إنسانيا هو الآخر، خاصة بعد أن أكدت ذلك الوثائق الرسمية للهيئات الإقليمية والعالمية، وكذلك إعلانات المبادئ للقمم العالمية المعلومات WSIS. الأمر الذي يعد في الوقت ذاته أحد مظاهر التداخل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية من جانب آخر.

فعلى الرغم من الجدل الهائل الدائر حول تأثير مجتمع المعلومات من المنظور الاقتصادي فقد ظهرت بعض الحركات الاجتماعية والجماعات التي تُدعى بـ"المعلوماتية الاجتماعية Social Informatics": وهي حركات اجتماعية تنادي بتحقيق عدالة اجتماعية وتوسيع رقعة النفاذ لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وزيادة المصادر التكنولوجية المفتوحة ـ كالبرمجيات مفتوحة المصدر على سبيل المثال ـ وقد أدت أنشطة هذه الجماعات إلى إقامة العديد من المشاريع الاجتماعية التي تسعى إلى الحث على تجسير الفجوة الرقمية ليس فقط لدى الجماعات المهمشة والأقليات في العالم المتقدم، وإنما أيضا لتشمل دعوتهم كافة الدول التي لم تجني بعد ثمار مجتمع المعلومات وتستفيد من إمكاناته[33].

وعلى هذا فإنه يتم حاليا النظر إلى الفجوة الرقمية وإلى أي قصور مرتبط بمجتمع المعلومات على أساس أنه شكل من الأشكال الجديدة لعدم المساواة الاجتماعية؛ خصوصا وأنه خلال مجتمع المعلومات تعمل أنماط مختلفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

على دعم وتحسين الفرص المتاحة في الحياة وفقا لدرجات متفاوتة تعتمد على طبيعة الأنشطة الرقمية والاتصالية التي يمارسها الأفراد في مجتمع المعلومات[34].

ونرى أن الأنظمة الاجتماعية في دول الإقليم العربي بحاجة إلى الانخراط في هذا الشكل من أشكال الحراك الاجتماعي، وتشكيل آليات ضغط على المؤسسات الحكومية المحلية للاضطلاع بدورها المنوط، فقد آن الأوان لبدء مؤسسات المجتمع المدني العربية ممارسة دور جديد يشبه ذلك الذي تقوم به المؤسسات ذاتها في المجتمعات المتقدمة من أجل دعم الملف الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ غير أنه ربما يعوقها عن ذلك تباين منظومة الأولويات بين المجتمعات في الدول العربية عنها في الدول المتقدمة.

4/1 الفجوة الرقمية

هناك جدل ونقاش مطول حول تعريف الفجوة الرقمية وحدودها في الأدبيات التي تناولت مجتمع المعلومات، فقد أثيرت عدة قضايا وتساؤلات حولها تتفاوت في المبررات والحدود، من بينها: مدى إمكانية قصر مفهوم الفجوة الرقمية فقط على توافر وسائل النفاذ إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من عدمه، ومدى ارتباطها بالقدرة على استخدام تلك التكنولوجيا بشكل منتج وبناء على وجه التحديد، ومدى ارتباط الفجوة بالوعي المعلوماتي، ودور المحتوى الرقمي هو الآخر في تجسير الفجوة الرقمية، ومؤشرات قياس الفجوة الرقمية، والتأثير الاجتماعي للفجوة الرقمية، والحقوق المكفولة للنفاذ إلى المعلومات وتكنولوجياتها، وإمكانية تناول الفجوة الرقمية وفقا للعرق (أبيض - أسود) أو التوزيع الجغرافي (ريفي - مدني) أو الجنس (ذكر - أنثى) أو المستوى الاجتماعي ... إلخ، والفجوة الرقمية بين الأجيال الجديدة والأجيال القديمة، وعلاقة الفجوة الرقمية بحجم الإنفاق الحكومي والفردي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك علاقتها بالحريات المدنية والديمقراطية، وأيضا بتصنيف دول العالم إلى دول نامية وأخرى متقدمة، وإمكانية ربط أسباب الفجوة بمستوى التعليم والظروف الاقتصادية، وتأثير الفجوة الرقمية على اللغات، ودور المكتبات العامة في تجسير الفجوة الرقمية ... إلى غير ذلك من النقاشات والدراسات المتشعبة حول هذا الموضوع.

وفيما يلي سوف نعرض بعض القضايا المرتبطة بالفجوة الرقمية وهي: بداية انتشار مفهومها، وتطوره، والمقصود به، ومستوياتها، ومؤشراتها. كما سيحاول

الإجابة على تساؤل هام حول ما إذا كانت دول العالم قد استطاعت السيطرة على الفجوة الرقمية، وإلى أي مدى استطاعت أن تعمل على تجسيرها.

1/4/1 ظهور مفهوم الفجوة الرقمية Digital Divide

لقد ظهر مصطلح الفجوة الرقمية على مستوى محلي في بداية الأمر وذلك في الولايات المتحدة في العام 1995 حيث صدر تقرير وزارة التجارة الأمريكية - قسم المعلومات والاتصالات الوطنية NTIA(*) - والشهير بعنوان "السقوط من فتحات الشبكة Falling Through The Net" والذي لفت الأنظار إلى الفارق الكبير بين بعض فئات المجتمع الأمريكي في استخدام الكمبيوتر بشكل عام والإنترنت بشكل خاص. حيث أطلقت بعدها NTIA عدة تقارير تبحث في جوانب مختلفة لظاهرة الفجوة الرقمية، وقد وصفت بدورها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها أحد الحقوق المدنية المكفولة. وعلى الرغم من أن مفهوم الفجوة كان بسيطا إلى حد ما في التقرير الأمريكي، حيث قصد به تسليط الضوء على من يملكون جهاز كمبيوتر ومن لا يملكونه، كذلك من يمتلكون أيضا "مودم" Modem للاتصال بالانترنت، لكن سرعان ما اتسع المفهوم متجاوزا النطاق المحلي لينتشر بذلك على نطاق أوسع محدثا الكثير من الجدل العالمي(35)، (36)، (37)، (38).

إلا أن البعض يرجع ظهور مصطلح "الفجوة الرقمية" إلى ما قبل ذلك، ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين برزت ظاهرة عدم المساواة في النفاذ إلى المعلومات عندما صيغت نظريات "فجوة المعرفة Knowledge Gap"؛ حيث ظهرت في ذلك الوقت وبشكل مكثف عدة دراسات تبحث في تأثير وسائل الإعلام على التوزيع غير العادل للمعلومات أو فجوة المعلومات Information Gap. ومن ذلك أنه في أواخر الثمانينيات عندما برزت الإنترنت إلى الوجود بعد التزاوج بين تقنية الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصال، والاتساع النسبي لنطاق استخدامها، ثم الانتباه إلى التوزيع غير العادل لتقنية الانترنت الجديدة خاصة في ظل فاعليتها الملموسة؛ تحولت الأنظار في العام 1989 نحو ما اصطلح على تسميته "الفجوة الرقمية" كرد فعل لمقال جاد صيغ في Journal of Communication حول "فجوة المعلومات" أشار إلى علاقتها بظهور الإنترنت كوسيط معلوماتي جديد(39).

(*) يقصد بهذا الاختصار National Telecommunications and Information Administration (NTIA)

لذا فالحديث عن الفجوة الرقمية أصبح ظاهرة عالمية خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم، بيد أنها أصبحت تحظى في الوقت الحالي باهتمام سياسي وتكنولوجي وإعلامي هائل، كما تبوأت لاحقا موقعا بارزا في القمتين العالميتين لمجتمع المعلومات واللتان عقدتا بجنيف في ديسمبر من العام 2003، وفي تونس في نوفمبر من العام 2005[(40)، (41)].

2/4/1 المقصود بالفجوة الرقمية

وبناء على ما سبق فقد ظهر كما هائلا من التعريفات والمفاهيم للفجوة الرقمية والتي تتفق أحيانا وتختلف في أحيان أخرى، وهي التعريفات أو المفاهيم التي ينظر كل منها إلى الفجوة من زاوية مختلفة وعلى نحو متباين.

وعلى الرغم من أن مفهوم الفجوة الرقمية Digital Gap قد نبع في الأساس من عوامل ومفاهيم اقتصادية واجتماعية متعلقة بالنفاذ إلى مصادر وأدوات المعلومات؛ فإن مفهوم الفجوة الرقمية ينتقل من الارتكاز على امتلاك نفاذية عالية لوسائط المعلومات وكم أكبر من المعلومات إلى الارتكاز على الاستغلال الأمثل لتلك المعلومات وحالة المعلومات ذاتها. الأمر الذي يعني أن مفهوم الفجوة الرقمية تحول من حالة الاقتناء أو الحيازة إلى حالة التأثير الفاعل لتحقيق النمو وتحسين مستوى الأفراد والجماعات[(42)].

وبشكل عام يرى البعض أن الفجوة الرقمية Digital Divide يقصد بها تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى تقنيات المعلومات والقدرة على استغلالها؛ أو هي تلك الفجوة التي تفصل بين من يملك المعرفة وأدوات استغلالها وبين من لا يملكها وتعوزه أدواتها[(43)، (44)].

وبرؤية مختلفة وعلى عكس مفهوم التكنوقراط[(7)] عنها فإنه يقصد بها عدم المساواة في إتاحة التكنولوجيا، كما يرى آخرون أنها تعد مؤشرا على وجود العديد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، حيث يعاني المجتمع من عدم التوازن في توزيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على الانتفاع بها[(45)، (46)].

[7] بمعنى النخب العلمية والمثقفة التي عادة ما لا يكون لها انتماءات حزبية أو سياسية معينة.

كما يعرف البعض الفجوة على أنها درجة التفاوت في مستوى التقدم - سواء في الاستخدام أو في الإنتاج - في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين بلد وآخر، أو تكتل إقليمي وآخر، أو حتى المناطق المختلفة في إطار البلد الواحد[8].

وأخيرا وحسب المفاهيم السابقة لظاهرة "الفجوة الرقمية" وعلى الرغم من تباينها النسبي، نرى أن "الفجوة الرقمية" بمستوييها الرئيسين النفاذ والاستخدام: عبارة عن قصور القدرة الفعلية للأفراد والمجتمعات على تحصيل نصيب مناسب من الأدوات والوسائل والأنماط والخبرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن قصور القدرة على استغلال ذلك كله على نحو منتج يساعد بدوره في الارتقاء بنمط حياة الفرد من جانب، ومن ثم تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية للجماعة من جانب آخر.

3/4/1 مستويات الفجوة الرقمية

تتفاوت مستويات الفجوة الرقمية من مجتمع لآخر، كما نرى أنها تتفاوت أيضا من فرد لآخر داخل المجتمع ذاته.

ويمكن التفريق بين ثلاثة مستويات رئيسة للفجوة الرقمية وذلك على النحو التالي[47]:

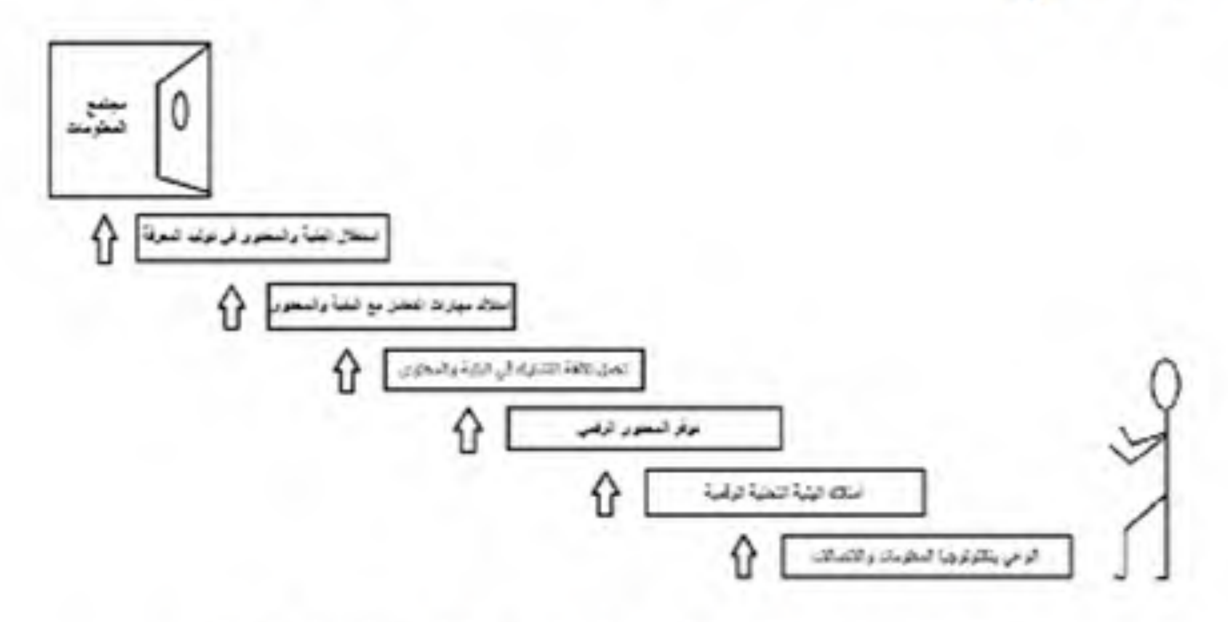
- فجوة في النفاذ إلى المعلومات Information Accessibility
- فجوة في استغلال المعلومات Information Utilization
- فجوة في قبول المعلومات Information Receptiveness

وترتبط الفجوة في النفاذ إلى المعلومات أكثر بالحالة الاقتصادية التي قد تسمح بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات من عدمه. بينما ترتبط فجوة استغلال المعلومات أكثر بالبيئة الاجتماعية التي تسمح بالحصول على المعلومات ومعالجتها للخروج بقيمة مضافة بالاستعانة بالأدوات التي تطرحها تكنولوجيا المعلومات لهذا الغرض. بينما

[8] جامعة الدول العربية – الأمانة العامة - إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2005) ورقة عمل حول مؤشرات الفجوة الرقمية : مقدمة للاجتماع الرابع عشر للفريق العربي للتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات ، 17 -18 يناير 2005 ، ص 3.

ترتبط فجوة قبول المعلومات بمدى قدرة الأفراد على استغلال المعلومات وقيمتها المضافة في تحسين نمط حياتهم بواسطة إثرائه فكريا وثقافيا[48].

غير أننا نرى أن الفجوة الرقمية - سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات - تنحدر بين ستة مستويات متباينة، وذلك حسب النموذج التصاعدي المقترح فيما يلي (انظر الشكل التالي):



شكل (1 - 5) مستويات الفجوة الرقمية الستة وصولا إلى مجتمع المعلومات

1) قصور الوعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو القصور الذي يأتي بدوره على مستويين فرعيين:

أ) المستوى الفرعي الأول مرتبط بعدم المعرفة بوجود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو عدم إدراك هذا التحول الهام في مسيرة المجتمع الإنساني وانتقاله إلى مرحلة جديدة قائمة على مقومات أخرى تختلف عن تلك المقومات الصناعية والزراعية ذات التأثير الكبير على المجتمع الإنساني في السابق؛ وهي الحالة التي تبدو أكثر وضوحا في العديد من المجتمعات النائية والمهمشة والبدائية.

ب) أما المستوى الفرعي الثاني للوعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهو مرتبط بإدراك أهمية تلك التكنولوجيا ودورها في إحداث التغيير على المستوى الفردي، والتنمية على مستوى المجتمع، وكذلك الاستعداد الفردي والجماعي لاستخدام تلك التكنولوجيا. ونرى أهمية التخلص من شبح التكنولوجيا الذي يحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يتمثل على وجه الخصوص لدى البعض ممن لا ينتمون إلى تلك الأجيال التي نشأت في كنف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثرت بها وأثرت فيها؛ وهو ما يعد أحد أهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا القصور في الوعي بأهمية النفاذ إلى مجتمع المعلومات.

2) ضعف البنية التحتية على مستوى المجتمع من حيث: امتداد خطوط الهاتف الأرضية، وشبكات الهواتف النقالة، وشبكات الاتصال بالإنترنت، وغير ذلك من التجهيزات المرتبطة بالبنى التحتية المعلوماتية، ومدى جودة تلك التجهيزات وكفاءتها.

3) نقص المحتوى اللازم لدعم البنية التحتية - في حال توافرها - بما يشبع احتياجات الأفراد داخل المجتمع في الوقت ذاته.

4) عدم القدرة على تحمل التكلفة المادية لاستخدام البنية التحتية والمحتوى على حد سواء من جانب الأفراد، مما يعوقهم عن النفاذ إلى المعلومات، وبالتالي يقلل من فرص النمو والتطور المتاحة لهم وتحسين أنماط حياتهم.

5) عدم امتلاك مهارات التعامل مع البنية التحتية والمحتوى في الوقت ذاته، وهي المهارات التي تمكن الأفراد الذين يمتلكون البنية والمحتوى اللازمين من تحقيق الاستغلال الأمثل بما ينعكس بالنمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الأفراد والمجتمع.

6) قصور التوجهات المتعلقة بالتعامل مع البنية والمحتوى على حد سواء من حيث استغلالهما في توليد المعرفة اللازمة لتحقيق النمو وترسيخ أسس مجتمع المعلومات.

4/4/1 مؤشرات الفجوة الرقمية

ووفقا لما سبق فإن هناك صعوبات كثيرة تكتنف قضية "الفجوة الرقمية" ومسألة قياسها والوقوف على حجمها وطبيعتها، وهي المسألة التي تؤثر سلبيا على عملية وضع السياسات والخطط لمجابهة تلك الفجوة وتجسيرها على نحو يؤدي إلى إقامة مجتمع المعلومات. غير أن هناك العديد من المحاولات المنهجية وغير المنهجية التي اقترحت بعض مؤشرات قياس الفجوة الرقمية سواء على النطاق المحلي أو العالمي، بيد أنها تتفاوت من حيث الدقة والدلالة.

وتأتي صعوبات قياس الفجوة الرقمية في الأساس نتيجة: حداثة تلك الظاهرة، وتباين مفاهيمها، وتعدد وجهات النظر بشأنها. ومن بين تلك الصعوبات ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ شدة تلاحم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكيان المجتمعي، وتداخلها مع العديد من الأنشطة الاجتماعية الأخرى، مما يجعل من الصعوبة بمكان استخلاص "الشق الرقمي" نقيا مما يشوبه من عوامل أخرى؛ ومن بين الصعوبات أيضا يأتي قصور المعلومات عن الفجوة الرقمية بسبب تشظي البيانات وتباينها وافتقارها إلى التوثيق الدقيق[49].

لذا يقترح تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2010 والصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات ITU بضرورة أن تقوم الحكومات وأصحاب المصلحة على الصعيد الدولي بجمع البيانات لرصد التقدم المتعلق بمجتمع المعلومات، حيث أن قلة البيانات المتاحة يمثل عائقا على الدوام، حتى أن أبسط البيانات لا يجري جمعها على المستوى الوطني أو الدولي في كثير من الأحيان، أو أنها تكون قد تقادمت بشكل لا يناسب التطورات السريعة الحادثة، وهو الأمر الذي يتجسد بشكل أكبر في البلدان النامية على وجه الخصوص، لذا فهناك حاجة ماسة إلى قيام حكومات تلك الدول بجمع البيانات المطلوبة لرصد التقدم نحو النفاذ إلى مجتمع المعلومات[50].

وقد اقترحت بعض الدراسات مؤشرات يمكن استخدامها لقياس الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تقوم تلك المؤشرات بحساب عدد مستخدمي تكنولوجيا المعلومات ـ الإنترنت أو الموبايل ... إلخ ـ في الدول المتقدمة مقارنة بمستخدميها في الدول النامية كمؤشر لقياس الفجوة الرقمية على المستوى العالمي؛ وتأخذ تلك المؤشرات الأفراد بعين الاعتبار بعيدا عن انتماءاتهم الإقليمية، علاوة على كون هؤلاء الأفراد منتجين أم مستهلكين[51].

وعلى الرغم من أهمية استخدام هذا المؤشر في قياس الفجوة الرقمية على المستوى العالمي، نرى أنه لا يشير بوضوح إلى الحجم الحقيقي للتفاوت بين مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دولة وأخرى، كذلك التفاوت القائم بين الفئات المختلفة للمستخدمين في إطار الدولة ذاتها، كما أن هذا المؤشر لا يضع في الاعتبار أنماط الاستخدام؛ وهي التوجهات التي يمكن أن تعطي بدورها مؤشرات نوعية عن الاستخدام الفعلي للانترنت.

ولكن ثمة مؤشر آخر أكثر دقة ودلالة يدعى الرقم القياسي لنمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT Development Index (IDI) وقد ابتكره الاتحاد الدولي للاتصالات ITU ليساعد هو الآخر على مراقبة الفجوة الرقمية عالميا.

وهذا المؤشر المبتكر ICT Development Index (IDI) قياسي مركب يتضمن مؤشرات عدة منها ما يرتبط بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها، وأيضا مهارات استخدام تلك التكنولوجيات. وقد صمم هذا المؤشر خصيصا لقياس مستوى نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال فترة زمنية معينة مع الأخذ في الاعتبار وضع كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء[52].

وهناك جهود عربية متنامية تقوم بها إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية من أجل إنتاج مؤشرات إقليمية للفجوة الرقمية بحيث يمكن استخدامها للاستدلال على حجم الفجوة الرقمية على المستوى الإقليمي[53].

5/4/1 تباين حجم الفجوة الرقمية

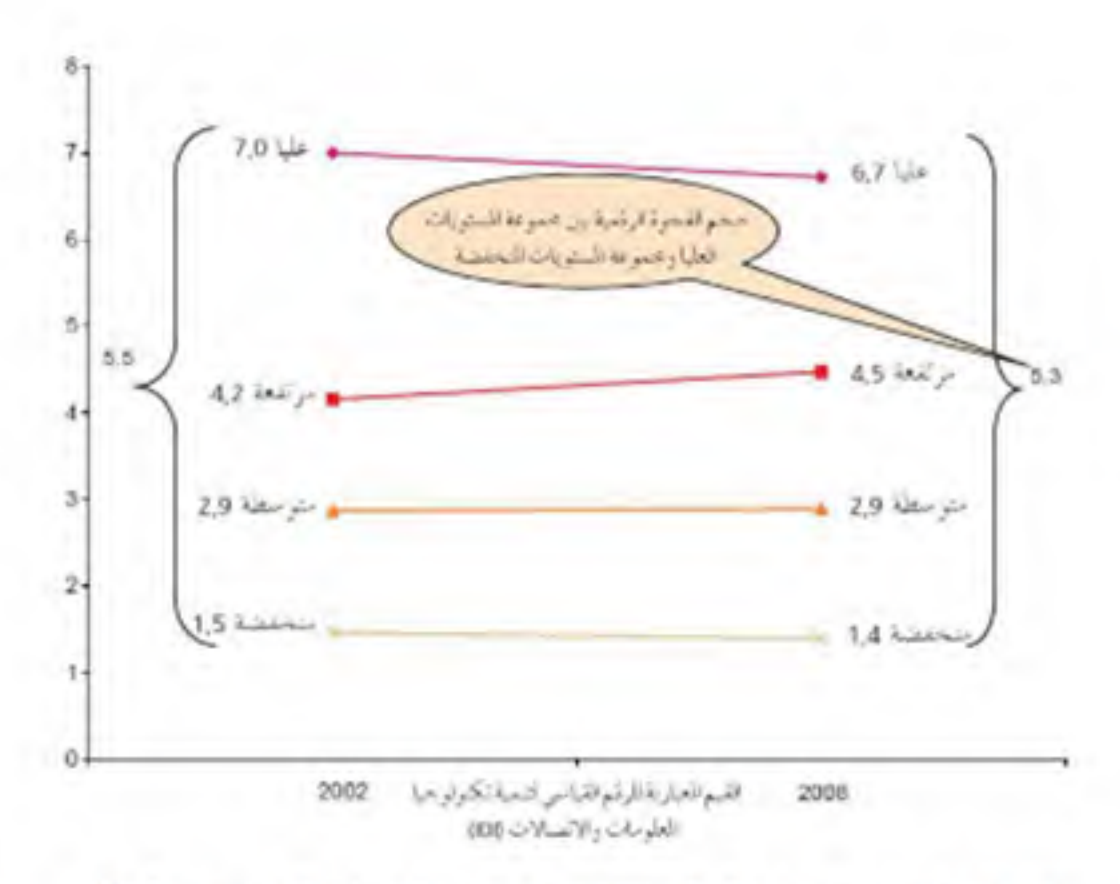
على الرغم من المحاولات المضنية من جانب الدول النامية لتضييق الفجوة الرقمية فإنها - في الوقت ذاته - تتسع في بعض المجتمعات وتضيق في مجتمعات أخرى. ومما هو معلوم بالضرورة أن الفجوة الرقمية تتسع بين الدول وبعضها البعض نتيجة لارتباطها بالتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ينتج عنه حالة من التفاوت في الحصول على المعرفة وتقنياتها؛ حيث تزداد بذلك قوة من يملكون تلك التكنولوجيات بوتيرة منتظمة، بينما يستمر الآخرون في اللهث خلفهم محاولة منهم للحاق بهم.

ويشير تقرير القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS للعام 2007 إلى أن الفجوة الرقمية تستمر في النمو والاتساع، وذلك على الرغم من الارتفاع النسبي على مستوى العالم في حجم انتشار استخدام الكمبيوتر والإنترنت الذي أشارت إليه بعض التقديرات ، وعلى ذلك فينبغي التأكيد أنه لا يزال هناك طريق طويل نحو تحقيق المساواة الرقمية على مستوى العالم[54].

كما أنه في تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حالة تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2010 وفي محاولة لرصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛ يتبين أن معظم المؤشرات تظهر ارتفاعا في البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن الوضع يأتي مختلفا فيما يخص البلدان النامية، حيث أن القليل فقط من المؤشرات المرتبطة بالفجوة الرقمي هي التي أظهرت ارتفاعا وتحسنا نسبيا في حين لا تزال معظم مؤشرات الفجوة الرقمية الأخرى منخفضة نسبيا[55].

وما سبق إنما يؤكد أن الهوة بين العالم المتقدم من جانب والعالم النامي من جانب أخر لازالت تتسع، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة بشأن تجسيرها، والعمل على رفع معدلات النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء على المستوى المحلي أم العالمي.

فوفقا لتقرير صادر في العام 2010 عن اتحاد الاتصالات الدولي ITU بعنوان "قياس مجتمع المعلومات Measuring The Information Society" يمكن تقسيم بلدان العالم حسب الفجوة الرقمية إلى أربع مجموعات: عليا، ومرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة وذلك وفقا لمؤشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI - وهو ما تم الإشارة إليه سابقا - وذلك عن الفترة من 2002 إلى 2008. حيث يظهر التقرير أن الفجوة آخذة في التقلص بين مجموعة المستويات العليا وكل من المجموعات الثلاث الأخرى، وخاصة أن مجموعة البلدان ذات المستويات المرتفعة تحاول اللحاق بمجموعة المستويات العليا مما يساعد على اتساع الفجوة وزيادتها بين مجموعات البلدان الثلاث الأخرى. وعلى ذلك فالفجوة لا تزال واسعة على الرغم من أنها آخذة في التقلص، ولاسيما بين البلدان ذات المستويات العالية جدا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب، والبلدان ذات المستويات الدنيا من جانب آخر (انظر الشكل التالي)[56].



شكل (1 - 6) حجم الفجوة الرقمية بين بلدان العالم مقسمة إلى أربعة فئات رئيسية ([57]).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات في بعض مناطق العالم والتي أدت إلى تضييق الفجوة، إلا أن الفجوة تتسع في الوقت ذاته بالنسبة لهؤلاء الأفراد الذين لم يستطيعوا الاستفادة من تلك الجهود والتحولات. وعلى ذلك فالتركيز على الربط بين الفجوة الرقمية من جانب والارتقاء بجودة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانب آخر يعوض التوجهات المتعلقة بالمساواة فقط في توزيع تلك التكنولوجيات وبغض النظر عن مسألة الجودة[58].

وهناك اعتقاد سائد بين عدد من المؤلفين المهتمين بقضايا مجتمع المعلومات بأن التطور السريع والمتلاحق في ميدان تكنولوجيا المعلومات سوف يسرع من وتيرة الاحتكار أو زيادة الاختلال في ميزان توزيع المعلومات وتقنياتها، بحيث يخلق فئتين رئيستين: القلة التي تمتلك تلك المعلومات وتكنولوجياتها، والأخرى التي تعاني من عدم المساواة بالفئة الأولى[59].

وعلى ذلك فالفجوة آخذة في الاتساع بين الدول الغنية والفقيرة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ويمكن التدليل على ذلك بما أوردته بعض التقارير من أنه في العام 1997 كانت معدلات كثافة مضيفات الإنترنت Internet Host في أمريكا الشمالية أكثر منها في أفريقيا بنحو 267 ضعف، وبعد ثلاث سنوات من ذلك الحين أي في العام 2000 ازدادت بشكل كبير لتصل إلى أكثر من 540 ضعف[60].

وعلى النقيض من كل ذلك ظهرت بعض الآراء المطمئنة التي ترى أن استخدام الكمبيوتر والإنترنت يزداد بشكل سريع بين فئات المجتمع محدودة الدخل والأقليات، وأن الفجوة الرقمية تضيق بوتيرة سريعة. كما تقترح تلك الآراء أن الفجوة الرقمية في الأساس مثلها مثل الأنواع الأخرى من الفجوات التي ظهرت على مر التاريخ، ولا يمكن اعتبارها أمراً ذا طبيعة خاصة تدعو للقلق أو تتطلب اهتماماً خاصاً من جانب السلطة الرسمية، فسوف تنتهي الفجوة الرقمية بنفس الطريقة التي اختفت بها الفجوات الأخرى في السابق[61].

5/1 مجتمع المعلومات العربي

بعد تناول قضايا عامة ومتنوعة الارتباط بمجتمع المعلومات والفجوة الرقمية يجب التعرض لموقع المجتمع العربي من مجتمع المعلومات العالمي وذلك من حيث: الإدراك العربي لأهمية "مجتمع المعلومات" وقضية تجسير "الفجوة الرقمية" في مقابل الإدراك العالمي، وأيضا موقع المجتمع العربي من المجتمعات المنتجة والمستهلكة للمعلومات، وكذلك علاقة أزمة الابتكار والإبداع العربي بظاهرة الفجوة الرقمية العربية.

ولكن بداية يمكن القول بأن الإقليم العربي يعاني فجوة رقمية على ثلاثة مستويات متفاوتة تأتي على النحو التالي[62]:

- فجوة رقمية على النطاق العالمي بين الإقليم العربي وأقاليم العالم الأخرى.
- فجوة رقمية على النطاق الإقليمي بين البلدان العربية.
- فجوة رقمية على النطاق المحلي داخل كل بلد عربي على حدة.

1/5/1 الإدراك العالمي لمجتمع المعلومات في مقابل الإدراك العربي

ولعله كانت هناك بداية مبكرة لبحث تأثير تكنولوجيا المعلومات على المجتمع المحلي والعالمي على حد سواء، والنظر في القضايا المرتبطة بـ"مجتمع المعلومات" وخاصة من خلال بحث سبل نشر تكنولوجيا المعلومات الحديثة في كافة بلدان العالم، وتضييق الفجوات فيما بينها.

وقد أدركت كلا من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أهمية تجسير الفجوة الرقمية وإقامة مجتمع المعلومات في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، واستطاعتا في زمن قياسي الوصول إلى مصاف مجتمعات المعلومات العالمية والدول الرائدة في هذا الميدان وتحديداً في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما يعد بداية مبكرة ومؤشراً واضحاً على نجاح الخطوات التي اتخذت من قبلهما في هذا الميدان.

فقد تنبهت الولايات المتحدة إلى أهمية إقامة مجتمع المعلومات مع صدور التقرير الحكومي الشهير "السقوط من فتحات الشبكة Falling Through The Net" في العام 1995 ـ كما سبق إيضاحه ـ والذي أشار إلى حرمان بعض فئات المجتمع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم ضرورة تضييق تلك الفجوة على المستوى المحلي. كما أن كوريا الجنوبية هي الأخرى تعد من بين أكثر بلدان آسيا دينامية في إنشاء مجتمع المعلومات، ففي العام 1998 وضعت الحكومة الكورية استراتيجية تدعى Cyber Korea 21 بهدف الوصول إلى مجتمع المعرفة ونجحت في زمن قياسي أن تكون بين مصاف الدول الأولى في إقامة مجتمع معلومات منافس[(63)، (64)].

وكذلك الحال في ماليزيا التي كان لها بداية مبكرة أيضا في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي البداية التي تم تدشينها في العام 1996 بإطلاق البرنامج القومي الماليزي لتكنولوجيا المعلومات National IT Agenda NITA، وهو ما جاء في إطار خطة طموحة ومشروع طويل الأمد بدأ في العام 1991 بهدف بناء مجتمع ماليزي متطور وغني معرفيا knowledge-Rich بحلول العام 2020 من خلال تنمية وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكون قطاعا منافسا على النطاق العالمي[(65)].

بينما جاء الإدراك العربي لأهمية النفاذ إلى مجتمع المعلومات متأخرا بعض الشيء وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار التطورات المتسارعة والمتلاحقة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التقدم الهائل الذي أحرزته بعض

المجتمعات العالمية للنفاذ إلى مجتمع المعلومات في زمن يعد قياسياً إلى حد كبير، علاوة على الإخفاقات النسبية في إقامة مجتمع معلومات إقليمي عربي منافس.

فمع بداية الألفية الجديدة انتشر الوعي العربي بأهمية إقامة مجتمع المعلومات ـ وذلك على الرغم من الجهود المرتبطة التي ربما بذلت بشكل فردي وعلى نحو محلي في أواخر التسعينيات ـ ودور ذلك في إحداث تنمية عربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث انتشر في الوقت ذاته وعي عربي بضرورة خلق سياسات واستراتيجيات تتبنى تطوير البنى التحتية الاتصالية، والارتقاع بقطاع تكنولوجيا المعلومات العربي.

وقد كان أول ظهور لتلك المسألة في اجتماع القمة العربية المنعقد في عمّان في العام 2001، حيث أدركت الدول العربية أنه قد آن الأوان لأن يتبوأ المجتمع العربي المكانة التي تليق به وبحضارته في عصر تكنولوجيا المعلومات من خلال إطلاق بعض السياسات والتوصيات المرتبطة(66).

فقد كان من ضمن توصيات قمة عمّان 2001 - فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- ضرورة تطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتبارها مجالا حيويا للتعاون والتنسيق على المستوى العربي. كما أوصت بأهمية وضع خطة لإقامة وتطوير شبكات الاتصالات وشبكات المعلومات العربية وتطويرنظم المعلومات المستخدمة على المستوى الحكومي والأجهزة الإدارية في الدول العربية(67).

كما أكدت أيضا قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في السنوات التالية وأهمية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستيعاب مجمل تقنياتها وتطبيقاتها وتقليص الفجوة الرقمية من أجل إرساء مجتمع متكافئ ومتوازن وتحقيق التنمية الشاملة(68)، (69).

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن الإدراك العربي لقضايا مجتمع المعلومات جاء على نحو متأخر قياسا بالإدراك العالمي؛ فقد أشارت بعض الوثائق الرسمية العربية إلى أن الدول العربية كانت من بين أولى المجموعات الإقليمية التي أدركت أهمية تبنى وتنفيذ

إستراتيجية على المستوى الإقليمي لبناء مجتمع المعلومات وذلك من خلال قمة عمان 2001[70].

وعلى الرغم من تأخر الإدراك العربي لقضايا مجتمع المعلومات فإن قرارات قمة عمّان 2001 فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساعدت على تنبيه المجتمع العربي - وربما للمرة الأولى على المستوى الرسمي على وجه الخصوص - إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي نتج عنه كم كبير من المبادرات، والمشروعات، والخطط، وورش العمل، والتقارير الرسمية الصادرة على المستوى العربي من خلال مؤسساته الإقليمية - مثل إسكوا، مجلس الوزراء العرب لتقنيات المعلومات والاتصالات - وكذلك المؤسسات المحلية. غير أنه وبشكل عام من المعتقد بأن هذه الجهود الإقليمية لم تثمر عن النتائج المرجوة، فضلا عن البطء الملحوظ في تنفيذ بعض المشروعات والخطط المرتبطة، وخاصة في إطار إلغاء أو تعثر البعض منها.

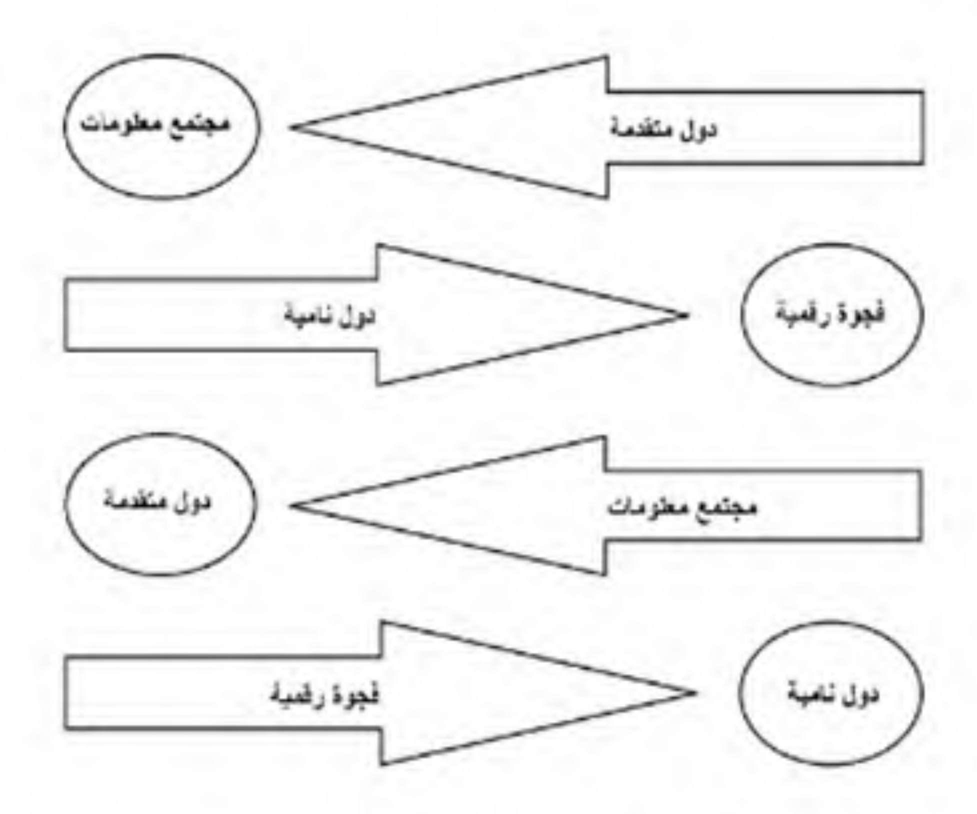
2/5/1 موقع مجتمع المعلومات العربي من نظيره العالمي

سوف نحاول إلقاء الضوء على موقع المجتمع العربي من مجتمع المعلومات العالمي، وذلك في إطار تمييز أو تصنيف دول العالم وفقا للمستوى الاقتصادي حيث الدول الغنية والفقيرة، وخاصة في ظل انخفاض الدخل لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع العربي.

وفي إشارة لارتباط الفجوة الرقمية بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية يمكن النظر إلى الفجوة الرقمية على أنها دائرة مغلقة يتحرك في محيطها عدة عوامل مترابطة ذات تأثير متبادل على بعضها البعض: فانخفاض الدخل يؤدي إلى استخدام محدود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن الاستخدام المحدود لتكنولوجيا المعلومات يؤدي بدوره إلى تقليل فرص زيادة الدخل وهكذا[71].

وحقيقة الأمر أنه بالنظر إلى الفجوة الرقمية على أساس أنها قدرة المجتمعات والأفراد على الحصول على نصيب مناسب من المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، فإنه يمكن القول بأن الفجوة الرقمية في حد ذاتها تعد مسارا ذا اتجاهين، حيث يمكن أن تكون الفجوة الرقمية نتيجة أو سببا في الوقت ذاته لعدة فجوات أخرى. فعلى سبيل المثال قد تؤدي الفجوة الرقمية إلى عجز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه

قد يؤدي ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عجز في المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المتاحة على مستوى الأفراد والمؤسسات. وعلى ذلك يمكن فهم الكيفية التي يتم بها في الوقت الحالي التمييز خلال التقارير الرسمية بين الدول النامية والدول المتقدمة على أساس امتلاك مقومات مجتمع المعلومات بالنسبة للدول المتقدمة، وشيوع الفجوة الرقمية بالنسبة للدول النامية، فما سبق يعد علاقات تبادلية بين الفجوة الرقمية والدول النامية من جانب، ومجتمع المعلومات والدول المتقدمة من جانب آخر (انظر الشكل التالي).



شكل (1 - 7) العلاقة التبادلية بين الفجوة الرقمية والدول النامية من جانب، ومجتمع المعلومات والدول المتقدمة من جانب آخر

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك محاولات غير عادلة لتسطيح الفجوة الرقمية والتقليل من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية على المجتمعات، حيث قام أحد أشهر الساسة الأمريكيين - على نحو غير سليم - بتشبيه "الفجوة الرقمية" بما أسماه

"فجوة المرسيدس" مصرحا: "بالتأكيد أريد الحصول على مرسيدس ولكن ربما لا يمكنني تحمل التكلفة المادية لذلك"[72].

كما أنه في الإطار ذاته يحاول البعض طرح فرضية أنه ربما لا يكون هناك ما يدعى "فجوة رقمية" بمفهومها المتعارف عليه، حتى أنها لو وجدت بالفعل ففي هذه الحالة ليس هناك ما يدعو للقلق بشأنها، فهي لا تختلف كثيرا عن الفجوة المعتادة بين الدول الغنية والدول الفقيرة من حيث القدرة على امتلاك وسائل ترفيهية غير أساسية مثل مكيفات الهواء أو السيارات الفارهة على سبيل المثال[73].

وعلى الرغم من وجود علاقة واضحة ووثيقة بين الفجوة الرقمية من جانب، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر، حيث تأثير الفجوة الرقمية على تقسيم دول العالم إلى شقين أحدهما متقدم أو الآخر نامي؛ إلا أن ما سبق تم التجني على حقوق الأفراد والمجتمعات في إقامة مجتمعات المعلومات والاستفادة من التطورات المتلاحقة في ميدان الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. علاوة على أنه يضرب بإعلانات المبادئ الخاصة بقمم المعلومات العالمية عرض الحائط ، وذلك في تأكيدها حقوق المساواة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي التصريح السياسي ذاته أيضا محاولة غير سديدة لصرف النظر عن الدور العالمي للدول المتقدمة ـ التي تحكم مجتمعات المعلومات ـ في تقديمها الدعم المطلوب للدول النامية في سعيها نحو تضييق الفجوة الرقمية، كما أن فيه تثبيط لهمم الدول النامية في العمل على تضييق فجواتها الرقمية المحلية.

وإذا كانت الإنترنت تمثل أحد أهم المؤشرات الدالة على مجتمع المعلومات فإنه يمكن من خلالها الوقوف على موقع مجتمع المعلومات العربي من نظيره العالمي، وذلك طبقاً لبعض الأرقام والإحصاءات المرتبطة بانتشار واستخدام الإنترنت عالميا وعربيا. ومن تلك المؤشرات بعض التقديرات المرتبطة بحجم نمو مستخدمي الإنترنت في مقارنة بين المنطقة العربية وبعض مناطق العالم الأخرى وفقا لما يلي[*].

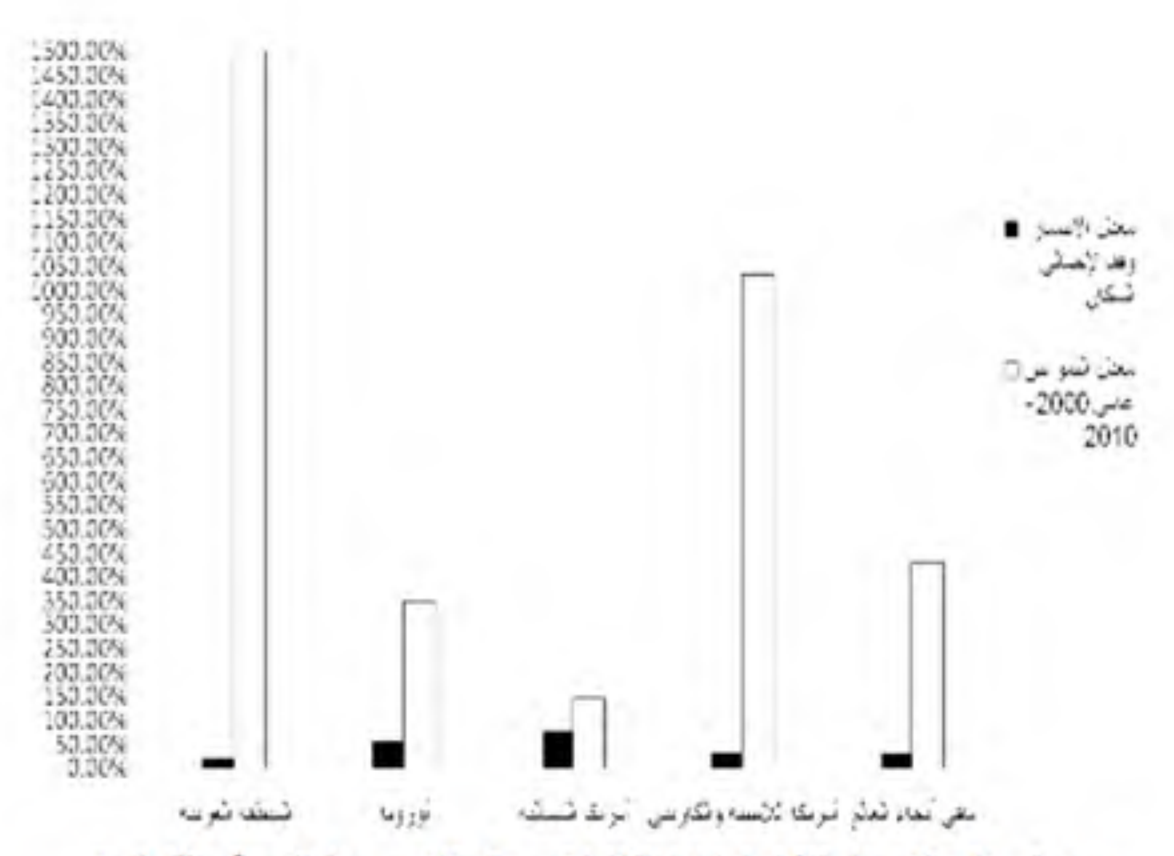
* الإحصاءات والبيانات الأساسية التي يتضمنها الجدول التالي تم انتقائها وتعديل صيغتها الأصلية من أجل الحصول على بيانات مستقلة حول الوضع الحالي للإقليم العربي.

المنطقة	إجمالي السكان في 2010	مستخدمي الانترنت في ديسمبر 2000	مستخدمي الإنترنت في يونيو 2010	معدل الانتشار وفقا لإجمالي السكان	معدل النمو بين عامي 2000-2010	نسبة المستخدمين وفقا للاجمالي العالمي
المنطقة العربية	305067789.2	2512900	65365400	21.43%	2501.0%	**3.324%**
أوروبا	813319511	105096093	475069448	%58.4	%352.0	**%24.2**
أمريكا الشمالية	344124450	108096800	266224500	%77.4	%146.3	**%13.5**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	592556972	18068919	204689836	%34.5	%1032.8	**%10.4**
باقي أنحاء العالم	6540542171	358472592	1901149416	29.07%	430.35%	**96.676%**
الاجمالي العالمي	**6845609960**	**360985492**	**1966514816**	**%28.7**	**440.8%**	

جدول (1 - 1) إجمالي معدلات استخدام الانترنت في العالم في يونيو 2010 وفقا للمناطق الجغرافية الرئيسة[10].

وبالنظر إلى الجدول السابق فإن التقديرات تشير إلى التزايد المطرد لأكثر من أربع مرات في حجم نمو مستخدمي الإنترنت على المستوى العالمي خلال الفترة من نهاية العام 2000 وحتى العام 2010. ويبدو أيضا أن كلا من أمريكا الشمالية وأوروبا تستحوذان على السواد الأعظم من مستخدمي الإنترنت في العالم بنسبة بلغت في الأولى 77.4% وفي الثانية 58.4%، وهو ما يجعلهما من رواد هذا الميدان نظرا لجهودهما المبكرة في النفاذ إلى مجتمع المعلومات (انظر الرسم البياني التالي).

[10] Internetworldstats.com (2010) Internet Usage Statistics, Available at: http://www.internetworldstats.com



رسم بياني (1 - 1) معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان، و معدل النمو في الفترة بين عامي 2000 – 2010 في المنطقة العربية ومناطق أخرى حول العالم.

أما الجدول التالي فيتناول تفصيلياً معدلات انتشار الإنترنت ومعدلات النمو في أعداد المستخدمين في الفترة من العام 2000 وحتى العام 2010 في كل دولة عربية على حدة ، مع مقارنة ذلك بالإجمالي العالمي من جانب، والإجمالي العربي من جانب آخر[11].

---

[11] الإحصاءات والبيانات التي يتضمنها الجدول التالي تم انتقائها وتعديل صيغتها الأصلية بواسطة حذف إحصاءات الدول التي لا تنتمي إلى الاقليم العربي.

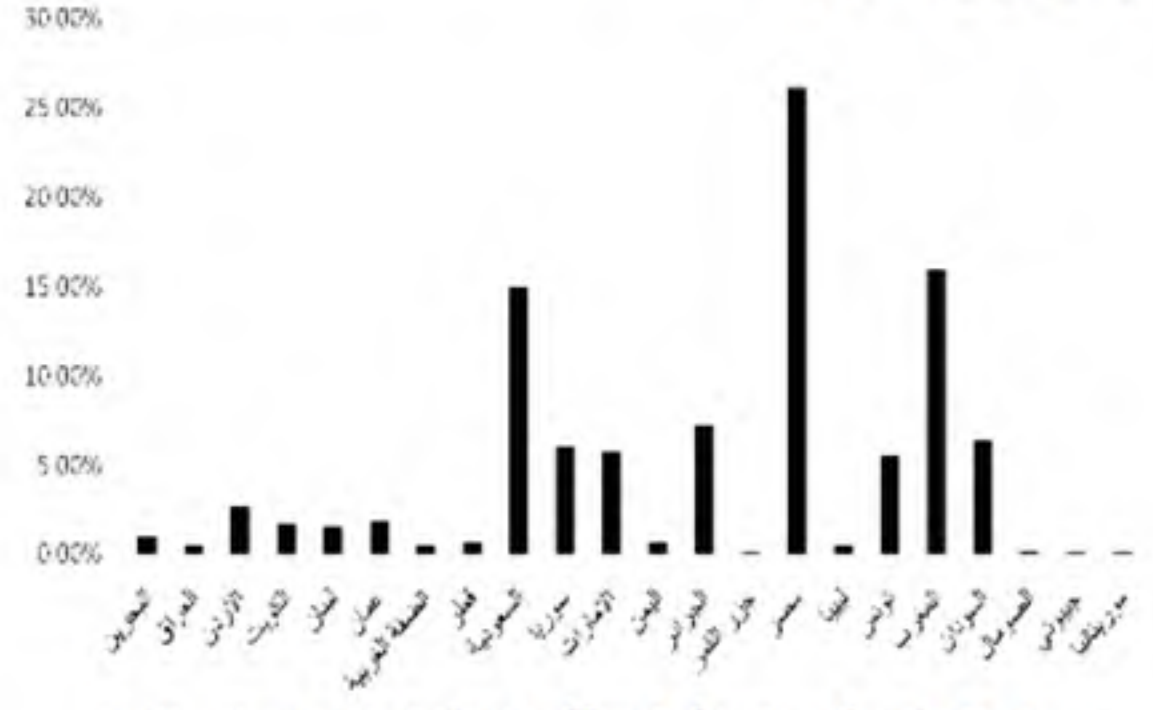
الدول العربية	إجمالي السكان في 2010	مستخدمي الانترنت في ديسمبر 2000	مستخدمي الإنترنت في يونيو 2010	معدل الانتشار وفقا لسكان كل دولة عربية	معدل النمو بين عامي 2000-2010	نسبة المستخدمين وفقا للإجمالي العالمي	نسبة المستخدمين وفقا للإجمالي العربي
البحرين	738004	40000	649300	88	1523.3	0.033%	0.99%
العراق	29671605	12500	325000	1.1	2500	0.017%	0.50%
الأردن	6407085	127300	1741900	27.2	1268.3	0.089%	2.66%
الكويت	2789132	150000	1100000	39.4	633.3	0.056%	1.68%
لبنان	4125247	300000	1000000	24.2	233.3	0.051%	1.53%
عمان	2967717	90000	1236700	41.7	1274.1	0.063%	1.89%
فلسطين (الضفة)	2514845	35000	356000	14.2	917.1	0.018%	0.54%
قطر	840926	30000	436000	51.8	1353.3	0.022%	0.67%
السعودية	25731776	200000	9800000	38.1	4800	0.498%	14.99%
سوريا	22198110	30000	3935000	17.7	13016.7	0.200%	6.02%
الامارات	4975593	735000	3777900	75.9	414	0.192%	5.78%
اليمن	23495361	15000	420000	1.8	2700	0.021%	0.64%
الجزائر	34589184	50000	4700000	13.6	9300	0.239%	7.19%
جزر القمر	773407	1500	24300	3.1	1520	0.001%	0.04%
مصر	80471869	450000	17060000	21.2	3691.1	0.868%	26.10%
ليبيا	6461454	10000	353900	5.5	3439	0.018%	0.54%
تونس	10589025	100000	3600000	34	3500	0.183%	5.51%
المغرب	31627428	100000	10442500	33	10342.5	0.531%	15.98%
السودان	41980.182	30000	4200000	10	13900	0.214%	6.43%
الصومال	10112453	200	106000	1	52900	0.005%	0.16%
جيبوتي	740528	1400	25900	3.5	1750	0.001%	0.04%
موريتانيا	3205060	5000	75000	2.3	1400	0.004%	0.11%
الإجمالي العربي	347005991	**2512900**	**65365400**	**21.43%**	**2501.19%**	**3.324%**	**100.00%**

جدول (1 - 2) معدلات استخدام الانترنت في المنطقة العربية في يونيو 2010
وفقا لكل دولة على حدة ومقارنة بإجمالي المعدلات العالمية [12]

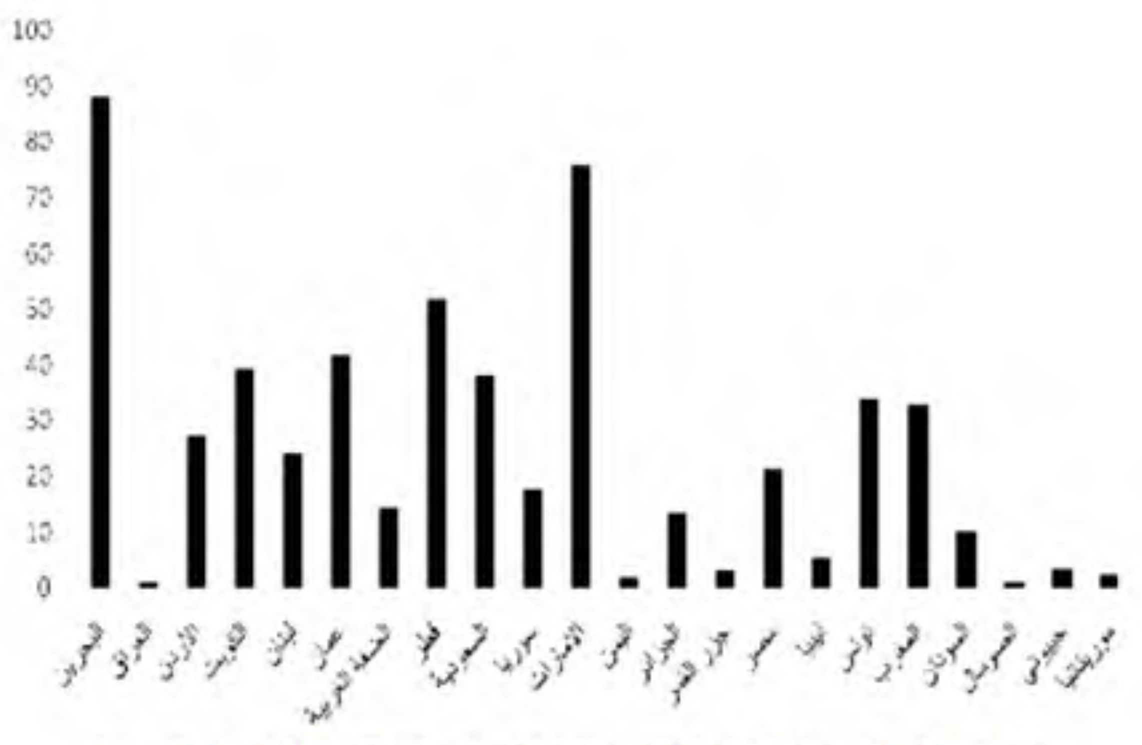
[12] Internetworldstats.com (2010) Internet Usage Statistics, Available at: http://www.internetworldstats.com

وبنظرة فاحصة إلى ما تضمنه الجدول السابق يبدو أن مصر تمتلك السواد الأعظم من مستخدمي الإنترنت على المستوى العربي بنسبة تزيد عن 26%، يليها المغرب بنسبة تزيد عن 15 %، ثم السعودية بنسبة تقترب من 15%؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكثافات السكانية في تلك الدول مقارنة بالدول العربية الأخرى، و لكن ذلك لا يبرر في الوقت ذاته انخفاض حجم مستخدمي الإنترنت في مقابل الإجمالي العربي وذلك في بعض الدول العربية ذات الكثافة المرتفعة كالسودان والجزائر على سبيل المثال، حيث يشير الجدول التالي إلى الانخفاض النسبي في نسبة مستخدمي الإنترنت وفقا للإجمالي العربي في هاتين الدولتين.

بينما تعكس معدلات الانتشار حسب السكان نتيجة تبدو مغايرة فالدول الأقل كثافة سكانية وتمتلك في الوقت ذاته إمكانات وبنية تحتية أفضل، قد اتسمت بارتفاع معدل انتشار الإنترنت بين السكان. حيث احتلت البحرين المرتبة الأولى بنسبة بلغت 88%، يليها الإمارات بنسبة تقترب من 76%، ثم قطر بنسبة تقترب من 52% (انظر الرسمين البيانيين التاليين).



رسم بياني (1 - 2) نسبة المستخدمين في كل دولة في مقابل الإجمالي العربي لمستخدمي الانترنت



رسم بياني (1 - 3) معدل انتشار استخدام الانترنت بين سكان كل دولة عربية على حدة

وأخيرا فالغالبية العظمى من الدول العربية تنتمي إلى فئة الدول النامية التي تسعى نحو تجسير الفجوة الرقمية، بينما فئة قليلة منها قد استطاعت بالفعل تحقيق معدلات هائلة للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الأفراد. ويبرز هنا التساؤل حول حقيقة انتماء الفئة الأخيرة من تلك الدول العربية إلى مجتمع المعلومات مفاده: هل تنتمي تلك الدول إلى المجتمعات المستهلكة أم المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ وهو ما سنحاول الإجابة عليه لاحقا.

3/5/1 فجوتا الإنتاج والاستهلاك الرقميين وموقع الإقليم العربي منهما

نرى أنه يمكن تقسيم دول العالم من حيث علاقتها بمجتمع المعلومات العالمي إلى فئتين رئيسيتين على النحو التالي:

1) **مجتمعات منتجة رقميا**: وهى مجتمعات لا تعاني فجوة في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غير أنها قد تعاني فقط فجوة في استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2) **مجتمعات مستهلكة رقميا**: وهي مجتمعات تعاني فجوة في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غير أنها قد تعاني أيضا فجوة في استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وإذا كان الإدراك العربي لمشكلة الفجوة الرقمية قد تأخر بعض الشيء، علاوة على ضرورة تصنيف العالم إلى مجتمعات منتجة رقميا، وأخرى مستهلكة وفقا لإدراكها للفجوة الرقمية، فإنه وفقا لهذه المعطيات من المتوقع أن يكون المجتمع العربي بشكل عام أقرب إلى فئة المجتمعات المستهلكة رقميا منه إلى فئة المجتمعات المنتجة رقميا.

فطبيعة الفجوة الرقمية التي تعاني منها الدول الغربية المتقدمة تختلف عن نظيرتها في الدول العربية، حيث تبدو فجوتها مرتبطة بالمستخدمين أو المستهلكين الأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر من ارتباطها بالمنتجين ـ وخاصة من فئة كبار السن ـ أي هي أزمة استهلاك وليس إنتاج[74].

وفي الإطار ذاته لمجتمع المعلومات العالمي والعلاقة بين الدول الغنية والفقيرة معلوماتيا من حيث الإنتاج والاستهلاك الرقمي، يمكن تصنيف دول العالم إلى ثلاث فئات رئيسة وفقا لما يلي:

1) **منتج ومستهلك رئيس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

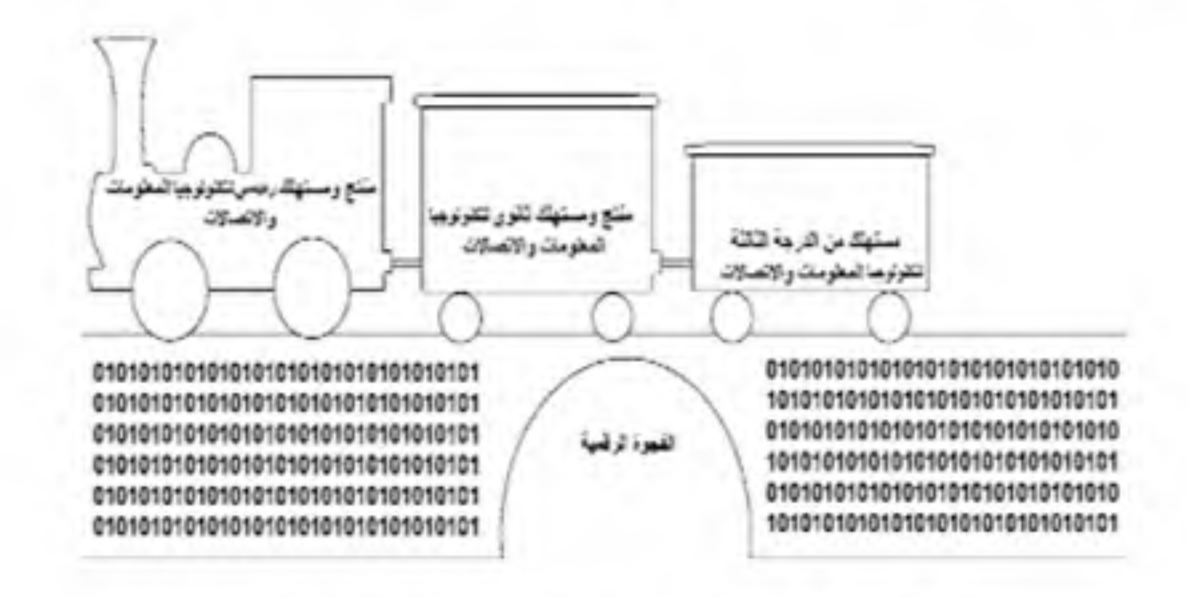
وهي الدول التي تقود قاطرة مجتمع المعلومات العالمي من خلال ريادتها في ميدان ابتكار وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك نجاحها في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع بين أفراد مجتمعها، وهي أيضا الدول التي استطاعت بكثير من المقاييس عبور الفجوة الرقمية، وجعل "مجتمع المعلومات" أداة رئيسة للاحتفاظ بمكانتها في مصاف العالم المتقدم. ومن أمثلة هذه الدول: فرنسا، وهولندا، والدانمارك، وأمريكا، وبريطانيا، واليابان، وكندا، كوريا الجنوبية.

2) منتج ومستهلك ثانوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وهي الدول التي تحتل مكانة تالية في قاطرة مجتمع المعلومات العالمي من حيث كونها تشارك الفئة السابقة سوق إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضا من حيث جهودها المثمرة لتضييق الفجوة الرقمية ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنها جعلت من مقومات مجتمع المعلومات أداة رئيسة لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الفئة تمثل حلقة الوصل بين الفئة السابقة واللاحقة لها. ومن أمثلة هذه الدول: إستونيا، والهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل.

3) مستهلك من الدرجة الثالثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وهي الدول التي تحتل مرتبة متأخرة في قاطرة مجتمع المعلومات العالمي نظرا لما تعانيه من فجوتين رقميتين رئيستين في استهلاك وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حد سواء، حيث الإسهام المتواضع في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربما انعدام هذا الإسهام مطلقا، كذلك فإن حجم استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يكون متواضعا إلى حد كبير، وهي الفئة التي ينتمي إليها الغالبية العظمى من دول العالم الثالث على وجه الخصوص (انظر الشكل التالي).



شكل (1 - 8) قاطرة مجتمع المعلومات العالمي: العلاقة بين منتجي ومستهلكي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وفي إطار ما سبق يشير أحد التقارير الرسمية حول نمو مجتمع المعلومات العالمي، وهو التقرير الصادر في العام 2010 عن اتحاد الاتصالات الدولي ITU بعنوان "قياس مجتمع المعلومات Measuring the Information Society" ويشير إلى أن جميع البلدان المائة وتسعة وخمسين التي شملها التقرير قد أظهرت تحسنا نسبيا في الفترة من 2007 إلى 2008 في معدلات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتقال إلى مجتمع المعلومات العالمي. كما أظهر التقرير ذاته أن البلدان العشرة الأولى لعام 2008 على النحو التالي: السويد، لوكسمبرج، كوريا الجنوبية، الدانمارك، هولندا، أيسلندا، سويسرا، اليابان، النرويج، المملكة المتحدة؛ وتنتمي جميعها إلى العالم المتقدم. كما يلاحظ أنها جميعا تقع في أوروبا فيما عدا كوريا الجنوبية واليابان، حيث تعد أوروبا المنطقة الرائدة في العالم من حيث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن أوروبا أيضا تتجاوز معدلات انتشار الهواتف المحمولة نسبة 100% في معظم البلدان الأوروبية، أما عن معدلات استخدام الإنترنت في أوروبا فقد بلغت نحو فردين بين كل ثلاثة أفراد[75].

كما أن بعض البلدان النامية قد أظهرت تحسنا قويا بين عامي 2007 و2008 في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، وهو التحسن الذي قد يبدو منخفضا نسبيا بالنسبة لبعض تلك البلدان النامية، إلا أنه يعكس التقدم الذي أحرزته هذه البلدان، ومنها: البحرين، واليونان، ومقدونيا، ونيجيريا، والإمارات العربية المتحدة، وفيتنام. ومن البلدان التي أحرزت تقدما هائلاً في مجال النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وذلك فيما يتعلق بالهواتف الثابتة أو المتنقلة أو في اتساع نطاق شبكات الانترنت أو في النفاذ الأسري إلى الإنترنت والحواسيب - كان من بينها: أرمينيا، وكرواتيا، وإستونيا، ومقدونيا، وقطر، ورومانيا، والمملكة العربية السعودية، وفيتنام. أما عن البلدان التي حققت تقدما كبيرا في استخدام الإنترنت وخاصة الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت والمتنقل، فكان من بينها: البحرين، وجورجيا، واليونان، وكازاخستان، لوكسمبرج، ونيجيريا، والسويد، وسنغافورة، والإمارات العربية المتحدة[76].

وفي العام 2008 جاءت أربع دول عربية في قائمة أكثر 50 دولة على مستوى العالم استعدادا للإنفاق في هذا الميدان؛ وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت. كما أن هناك بعض المؤشرات على الزيادة المطردة في أعداد مستخدمي الانترنت على المستوى العربي ليكون هناك أكثر من 60 مليون مستخدم عربي، وتصبح الزيادة في أعداد المستخدمين العرب للانترنت هي الأعلى بين اللغات العشر الأكثر استخداما على الانترنت في العام 2008؛ غير أن معدلات استخدام

الإنترنت في الدول العربية - فيما عدا أربع دول منها فقط - تظل أقل من المعدلات العالمية المقدرة بنحو 21% من إجمالي السكان[77].

غير أنه وفقا لكافة المعطيات السابقة نرى أن الغالبية العظمى من الدول العربية تنتمي إلى الفئة الثالثة أو فئة المجتمعات المستهلكة من الدرجة الثالثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالإسهام العربي في مجتمع المعلومات العالمي لا يزال محدودا من حيث الإنتاج الرقمي الذي يكاد يكون معدوما مقارنة بالفئتين الأخريين، كما أن معدلات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الغالبية العظمى من الدول العربية تعد في الوقت ذاته أقل من مثيلاتها على النطاق العالمي، كذلك فإن المعدلات المرتفعة التي استطاعت بعض الدول العربية تحقيقها في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا ينبغي تعميمها عربيا، خاصة أن تلك الدول العربية التي استطاعت إحراز مراتب متميزة عالميا هي دول تتسم بظروف محلية خاصة لا تنطبق على باقي الدول العربية الأخرى، من حيث انخفاض الكثافة السكانية، وأيضا الارتفاع الكبير في معدلات الدخل القومي.

وعلى الرغم من كل ذلك ينبغي تأكيد حقيقة هامة، وهي أنه العرب - في إطار ثورة المعرفة الحالية ومجتمع المعلومات العالمي- يمتلكون فرصة سانحة لتحقيق مكانة مرموقة في مجتمع المعلومات العالمي وإقامة مجتمع معلومات إقليمي منافس[78]،[79].

4/5/1 فجوة الابتكار والإبداع العربية

على الرغم من تعدد أسباب فجوة المحتوى الرقمي، فإنها تعد نتيجة رئيسة لأزمة الابتكار والإبداع، فهناك قصور واضح في المناخ الإبداعي على المستوى العربي نتيجة غياب سياسات توطين التكنولوجيا وكذلك هشاشة البنية التحتية البحثية والأكاديمية؛ الأمر الذي أدى إلى عدة فجوات كان من بينها فجوة المحتوى الرقمي التي أدت إلى عدم فاعلية المجتمع العربي في مجتمع المعرفة العالمي ليصبح مجرد تابع لا يميل إلى الابتكار أو الإبداع.

وما سبق يأتي متسقا مع ما أظهرته بعض الدراسات أنه في البلدان التي تعاني الفجوة الرقمية كالبلدان الأفريقية والأسيوية وأيضا في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص - وتشمل الدول العربية أيضا - لا تدخل قضايا المعرفة الرقمية والابتكار ضمن حيز الاهتمام المناسب في تلك البلدان ، كما أنها لا تخصص الميزانيات المالية الكافية لذلك[80].

أما عن المجتمع العربي على وجه الخصوص، فيظهر تقرير "مجتمع المعرفة العربي للعام 2009" أن الإبداع العربي يظل أضعف حلقات مجتمع المعرفة العربي. وعلى الرغم من جهود المؤلفين والعلماء العرب إلا أن الإنفاق العربي الضعيف في ميدان التنمية والبحث العلمي قد أثر سلبيا على الإبداع العربي المعرفي كما وكيفا. فالإنفاق على البحث العلمي لا يتعدى 0.3% من إجمالي الدخل القومي في معظم الدول العربية ويعتمد نسبة كبيرة منه تقدر بحوالي 97% على الدعم المادي الحكومي. فمعدل الإنفاق العربي في حقل البحث العلمي لا يتعدى 10 دولارات للفرد الواحد، في مقابل 33 دولارا للفرد في ماليزيا، و1304 دولارا للفرد في فنلندا[81].

وفي إطار التقرير ذاته تبين أنه على عكس ما هو واقع في الدول المتقدمة نجد أن المؤسسات العربية البحثية تعد بمثابة معاهد تعليمية فقط، في إشارة إلى عدم وجود ارتباط مباشر بينها وبين الإنتاج وقطاع الخدمات. الأمر الذي يخلق فجوة بين التعليم والبحث العلمي من جانب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر[82].

فإذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحدث تفاوتاً في الدخل القومي بحيث ساعدت على إحداث اتساع في فجوة الدخل القومي بين الدول الغنية من جانب والفقيرة من جانب آخر. وإذا وضعنا في الاعتبار أن تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يعتمد بشكل أساسي على الابتكار، وأن الابتكار يتركز بشكل كبير في المجتمعات الغربية أو المجتمعات المتقدمة بشكل خاص؛ فإنه يمكن التكهن بازدياد الهوة واتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة في المستقبل بفضل امتلاك الدول الغنية لمقومات هائلة للبحث العلمي، وارتباط البحث العلمي- غالبا - بالإنتاج والخدمات[83].

6/1 الخلاصة

وعلى الرغم من أن هناك فرصاً عديدة في المرحلة الحالية للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية، فإن ذلك ليس بالأمر الهين على الإطلاق، فهو لا يتوقف فقط على القدرة على تحصيل واستهلاك ما يمتلكه العالم المتقدم من محتوى رقمي وتكنولوجيات متطورة مرتبطة به، أو على توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة لنشره وتوزيعه، ولكن يعتمد أيضا على ترسيخ جذور مجتمع المعرفة، وإيجاد آليات لتوليد معرفة جديدة، والتطلع إلى زيادة حجم الاعتماد على المحتوى الرقمي ودمجه في كافة الشئون والمجالات، وكذلك بث روح الابتكار والإبداع داخل المجتمع؛ بحيث لا نقف موقف المستهلكين من المحتوى الرقمي، بل أن نسعى إلى أن نكون منتجين فاعلين في مجتمع المعرفة العالمي.

ولعل النهوض بصناعة المحتوى الرقمي أمر متشابك هو الآخر لا يأتي منعزلا عن عناصر أخرى عدة، من بينها: تطوير الكوادر البشرية، والتشريعات الرقمية، والبنى التحتية الرقمية، والتوعية المعلوماتية، والبحث العلمي الجاد، والمناخ الاجتماعي والثقافي، ومصادر التمويل المستدامة ... إلخ . وكل ما سبق يشكل ما اصطلح عليه المتخصصون "البيئة التمكينية" التي ينشأ في ظلها مجتمع المعرفة أو منظومة متكاملة تلعب فيها عناصر عدة ـ اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتعليمية وبحثية ـ أدوارا متباينة ولكنها يكمل بعضها البعض في الوقت ذاته لتصب جميعا في نقطة واحدة.

ونظرا للتطور السريع والمتلاحق في مجتمع المعلومات، فإنه ينبغي العمل بوتيرة أسرع نحو تجسير الفجوة الرقمية وإيجاد سبل التغلب عليها واللحاق بمجتمع المعرفة العالمي، وإلا ازدادت الهوة بين الدول العربية ودول العالم التي أحرزت مكانة متقدمة في مجتمع المعرفة العالمي ومن ثم تحتل الدول العربية مؤخرة قاطرة مجتمع المعرفة العالمي.

وأخيرا ينبغي تأكيد ضرورة تكثيف التعاون المشترك وتضافر الجهود العربية لأجل إقامة مجتمع معلومات عربي منافس، والاستفادة من الإمكانات التكنومعلوماتية في تحقيق تنمية مستدامة اجتماعية واقتصادية، وتحسين نمط حياة الأفراد ونمط عمل المؤسسات على حد سواء؛ لاسيما في إطار كل من: الرغبة الشعبية الجامحة نحو تغيير واقع الإقليم العربي، وتنافس الكثير من دول العالم وأقاليمه في تحقيق حضور فاعل وريادة ملموسة في مجتمع المعرفة العالمي.

7/1 مصادر الفصل الأول

[1] Nagy Hanna (2003) Why National Strategies are needed for ICT-enabled Development . ISG Information Solutions Group, ISG staff working papers, No. 3 June 2003, 47 p.

[2] Pick, James B.; Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology. Information Technology for Development, 2008, Vol. 14 Issue 2, p92

[3] Kendra S. Albright (2005) Global Measures of Development and the Information Society, New Library World, V. 106, No. 7/8, 2005, PP. 320 – 331.

[4] Webster, Frank (2002), Theories of the Information Society, Second Edition. New York: Routledge 2002. 304 pages, ISBN 0415282012. Book Review, Marianne Cooper, Qualitative Sociology, 2003, Volume 26, Number 4, Pages 563-566

[5] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات (2003) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003: إعلان المبادئ . الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات. بناء مجتمع المعلومات تحد عالمي في الألفية الجديدة، 12 ديسمبر 2003. ص 1 . www.itu.int/wsis

[6] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المحتوى الرقمي العربي: الفرص والتوجهات والأولويات (2003) اسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ، نيويورك ، 2003 . 48 ص.

[7] جامعة الدول العربية - إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة الاتصالات والمعلومات - مصر (2005) . نحو تفعيل خطة عمل جنيف: رؤية إقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية. بناءا على الوثيقة المعتمدة من مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات خلال دورته العادية السابعة والمنعقدة في القاهرة في 18 يونيو 2003 . 85 ص.

[8] Andy Sloane (2005), The Home in the Information Society IFIP International Federation for Information Processing, 2005, Volume 179, Perspectives and Policies on ICT in Society, Pages 187-204

[9] نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة .- ط 1 .- الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 .- ص 98.

[10] Dalia Yusuf (2010), Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

[11] Barzilai-Nahon, Karine (2006) Gaps and Bits: Conceptualizing Measurements for Digital Divide/s. Information Society, Nov/Dec2006, Vol. 22 Issue 5, p269-278, 10p, 1 Diagram, 1 Chart; DOI: 0.1080/01972240600903953

[12] Pick, James B.; Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology. Information Technology for Development, 2008, Vol. 14 Issue 2, p92

[13] Wesley Shrum and others (2007), Past, Present and Future of Research in the Information Society, edited by Wesley Shrum and Keith Benson, Wiebe Bijker, and Klaus Brunnstein. New Yourk, Springer, 2007.

[14] Jacques Berleur and Jean-Marc Galand (2005), ICT Policies of the European Union: From an Information Society to eEurope. Trends and visions, IFIP International Federation for Information Processing, 2005, Volume 179, Perspectives and Policies on ICT in Society, Pages 37-66

[15] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المحتوى الرقمي العربي: الفرص والتوجهات والأولويات (2003) اسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ، نيويورك ، 2003 . ص 17.

[16] Dalia Yusuf (2010), Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

[17] جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ـ إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2005) ورقة عمل حول مؤشرات الفجوة الرقمية : مقدمة للاجتماع الرابع عشر للفريق العربي للتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات ، 17 -18 يناير 2005 ، ص 2.

[18] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2003) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003: إعلان المبادئ . الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات. بناء مجتمع المعلومات تحد عالمي في الألفية الجديدة، 12 ديسمبر 2003. 9 ص . www.itu.int/wsis

[19] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010: رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . حيدر أباد، الهند 24 مايو – 4 يونيو 2010 . 21 ص.

[20] جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ـ إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2005) ورقة عمل حول مؤشرات الفجوة الرقمية : مقدمة للاجتماع الرابع عشر للفريق العربي للتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات ، 17 -18 يناير 2005 ، ص 3.

[21] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010: رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . حيدر أباد، الهند 24 مايو – 4 يونيو 2010 . ص 13.

[22] نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة .ـ ط 1 .ـ الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 .ـ ص 167.

[23] Zillien, Nicole; Hargittai, Eszter (2009) Digital Distinction: Status-Specific Types of Internet Usage. Social Science Quarterly (Blackwell Publishing Limited), Jun2009, Vol. 90 Issue 2, p274-291, 18p, 4 Charts; DOI: 10.1111/j.1540-6237.2009.00617.x

[24] Barzilai-Nahon, Karine (2006) Gaps and Bits: Conceptualizing Measurements for Digital Divide/s. Information Society, Nov/Dec2006, Vol. 22 Issue 5, p269-278, 10p, 1 Diagram, 1 Chart; DOI: 0.1080/01972240600903953

[25] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010: رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . حيدر أباد، الهند 24 مايو – 4 يونيو 2010 . ص 3.

[26] نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة .ـ ط 1 .ـ الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 .ـ ص 98، 99.

[27] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، اسكوا (2005) المحتوى الرقمي العربي: الفرص و التوجهات و الأولويات اسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا) ، نيويورك ، أغسطس 2005 . ص 1.

[28] الاختصار "ت م ص" تم استعارته من أدبيات الموضوع للدلالة على "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"

[29] جامعة الدول العربية - إدارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، وزارة الاتصالات و المعلومات - مصر (2005). نحو تفعيل خطة عمل جنيف: رؤية إقليمية لدفع و تطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية. بناءا على الوثيقة المعتمدة من مجلس الوزراء العرب للاتصالات و المعلومات خلال دورته العادية السابعة و المنعقدة في القاهرة في 18 يونيو 2003. ص 6.

[30] Petros Rodakinias et al. (2008), Regional Development And The Information Society: How Greek Regions Measure Up In The Information Age?, Contributions to Economics, 2008, Regional Analysis and Policy, III, Pages 217-229

[31] James, Jeffrey (2008) Digital Divide Complacency: Misconceptions and Dangers. Information Society, Jan2008, Vol. 24 Issue 1, p54-61, 8p, 1 Chart, 1 Graph; DOI: 10.1080/01972240701774790

[32] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، اسكوا (2009) نداء دمشق : تعزيز مجتمع المعرفة العربي لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة . مؤتمر المتابعة الإقليمية لمقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات . اسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا) ، يونيو 2009 . ص 2.

[33] Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide: A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan/Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p1-22, 22p, 1 Diagram; DOI: 10.1080/01972240802587539

[34] Zillien, Nicole; Hargittai, Eszter (2009) Digital Distinction: Status-Specific Types of Internet Usage. Social Science Quarterly (Blackwell Publishing Limited), Jun2009, Vol. 90 Issue 2, p274-291, 18p, 4 Charts; DOI: 10.1111/j.1540-6237.2009.00617.x

[35] Dalia Yusuf (2010), Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

[36] نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة .- ط 1 .- الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الآداب والفنون ، 2005 ، ص 26.

[37] U.S. Department of Commerce, National Telecommunications and Information Administration. 1995. Falling through the Net: A survey of the "have nots" in rural and urban America.
http://www.ntia.doc.gov/ntiahome/fallingthru.html

[38] Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide: A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan/Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p1

[39] W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human.Society@Internet, 2001, pp. 79.

[40] نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة .- ط 1 .- الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 ، ص 12.

[41] Dalia Yusuf (2010), Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

[42] W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human.Society@Internet, 2001, pp. 78-91

43 نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة .- ط 1 .- الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 .- ص 7، 12.

44 James, Jeffrey (2009) Measuring the global digital divide at the level of individuals. Current Science (00113891), 1/25/2009, Vol. 96 Issue 2, p1

45 Dalia Yusuf (2010), Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

[46] Pick, James B.; Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology. Information Technology for Development, 2008, Vol. 14 Issue 2, p91-115, 25p, 1 Diagram, 7 Charts; DOI: 10.1002/itdj.20095

[47] W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human.Society@Internet, 2001, p. 83

[48] W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human.Society@Internet, 2001, p. 83

[49] نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة .- ط 1 .- الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الآداب و الفنون ، 2005 .- ص 29، 28.

[50] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010: رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . حيدر أباد، الهند 24 مايو – 4 يونيو 2010 . ص 17.

51 James, Jeffrey (2009) Measuring the global digital divide at the level of individuals. Current Science (00113891), 1/25/2009, Vol. 96 Issue 2, p1

[52] International Telecommunication Union ITU (2010) Measuring the Information Society , International Telecommunication Union ITU, Ver. 1.01, 2010, http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html , 124 p.

[53] للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر المصدر التالي: جامعة الدول العربية – الأمانة العامة - إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2005) ورقة عمل حول

مؤشرات الفجوة الرقمية : مقدمة للاجتماع الرابع عشر للفريق العربي للتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات ، 17 -18 يناير 2005 ، 10 ص.

[54] Dalia Yusuf (2010), Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

[55] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010: رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . حيدر أباد، الهند 24 مايو – 4 يونيو 2010 . ص 13.

[56] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، قطاع تنمية الاتصالات (2010) قياس مجتمع المعلومات : موجز تنفيذي ، 12 ص

http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html .

[57] الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، قطاع تنمية الاتصالات (2010) قياس مجتمع المعلومات : موجز تنفيذي ، 12 ص

http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html .

[58] Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide: A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan/Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p1-22, 22p, 1 Diagram; DOI: 10.1080/01972240802587539

[59] W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human.Society@Internet, 2001, pp. 78-91

[60] Pick, James B.; Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology. Information Technology for Development, 2008, Vol. 14 Issue 2, p93

[61] James, Jeffrey (2008) Digital Divide Complacency: Misconceptions and Dangers. Information Society, Jan2008, Vol. 24 Issue 1, p54-61, 8p, 1 Chart, 1 Graph; DOI: 10.1080/01972240701774790

62 نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة .- ط 1 .- الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 ، ص 45.

[63] Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide: A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan/Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p1-22.

[64] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المحتوى الرقمي العربي: الفرص والتوجهات والأولويات (2005) اسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ، نيويورك ، أغسطس 2005 . 88 ص.

[65] Ramlee Mustapha and Abu Abdullah (2004) Malaysia Transitions Toward a Knowledge-Based Economy, the Journal of Technology Studies, 2004, Available at;
http//scholar.lib.vt.eduejournalsJOTSv30v30n3pdfmustapha.pdf, P. 51 – 61.

---

[66] جامعة الدول العربية ـ إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة الاتصالات والمعلومات ـ مصر (2005) . نحو تفعيل خطة عمل جنيف: رؤية إقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية. بناءا على الوثيقة المعتمدة من مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات خلال دورته العادية السابعة والمنعقدة في القاهرة في 18 يونيو 2003 . ص 6.

[67] جامعة الدول العربية ـ القمة العربية (2001) قرارات القمة الخاصة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. عمان ـ الأردن ، 2001 ، ص 1.

68 جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة (2004) مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة : الدورة العادية (16) ، تونس ، 22 -23 مايو/أيار 2004 ، ص 94.

69 جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة (2005) مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة : الدورة العادية (17) ، تونس ، 22 -23 مايو/أيار 2004 ، ص 81.

[70] مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (2007) موجز الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: بناء مجتمع المعلومات حتى 2012 ،2007 ، ص 1 ، www.aticm.org.eg/upload/files.

[71] Dalia Yusuf (2010), Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

[72] Barzilai-Nahon, Karine (2006) Gaps and Bits: Conceptualizing Measurements for Digital Divide/s. Information Society, Nov/Dec2006, Vol. 22 Issue 5, p269-278, 10p, 1 Diagram, 1 Chart; DOI: 0.1080/01972240600903953

[73] James, Jeffrey (2008) Digital Divide Complacency: Misconceptions and Dangers. Information Society, Jan2008, Vol. 24 Issue 1, p54.

[74] Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide: A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan/Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p19

[75] International Telecommunication Union ITU (2010) Measuring the Information Society , International Telecommunication Union ITU, Ver. 1.01, 2010, http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html , 124 p.

[76] International Telecommunication Union ITU (2010) Measuring the Information Society , International Telecommunication Union ITU, Ver. 1.01, 2010, http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html , 124 p.

[77] UNDP, United Nations Development Programme (2009) The Arab Knowledge Report 2009. www.content.undp.org/go/newsroom

[78] UNDP, United Nations Development Programme (2009) The Arab Knowledge Report 2009. www.content.undp.org/go/newsroom

[79] نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة .ـ ط 1 .ـ الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 .ـ 469 ص.

[80] Pick, James B.; Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology. Information Technology for Development, 2008, Vol. 14 Issue 2, p112

[81] UNDP, United Nations Development Programme (2009) The Arab Knowledge Report 2009. www.content.undp.org/go/newsroom

[82] UNDP, United Nations Development Programme (2009) The Arab Knowledge Report 2009. www.content.undp.org/go/newsroom

[83] James, Jeffrey (2008) Digital Divide Complacency: Misconceptions and Dangers. Information Society, Jan2008, Vol. 24 Issue 1, p54-61, 8p, 1 Chart, 1 Graph; DOI: 10.1080/01972240701774790

الفصل الثاني

السياسات الاستراتيجية العربية في مجال المحتوى الرقمي : تحليل مضمونها

"بناء مجتمع معلومات عربي متكامل من خلال تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وإقامة صناعة عربية في هذا المجال لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة"

الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: بناء مجتمع المعلومات حتى 2012

السياسات الاستراتيجية العربية في مجال المحتوى الرقمي : تحليل مضمونها

1/2 التمهيد

يتم خلال الفصل الحالي إلقاء الضوء على السياسات الاستراتيجية في مجال صناعة المحتوى الرقمي في عدد من الدول العربية، من خلال استعراض الخطط الوطنية لمجتمع المعلومات مع التركيز على شق المحتوى الرقمي على وجه الخصوص، وهي البلدان التي بلغت في مجملها سبعة بلدان في إطار المجموعة العربية التي سيتم مقارنتها لاحقا بالمجموعة العالمية. حيث تم تناول تلك السياسات الاستراتيجية بالوصف لكل منها على حدة ومن ثم التحليل لمجمل المجموعة العربية، وذلك للتعرف على أبرز المقومات والعوائق وأوجه التميز ومعالم الخصوصية المحلية المرتبطة بكل منها، ومن ثم يمكن الاستفادة منها لاحقا في أغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال صناعة المحتوى الرقمي العربية باعتبارها الشق المكمل لمجتمع المعلومات والأهم في ذات الوقت.

ونرى أن ثمة خط دقيق يفصل بين السعي نحو تعزيز صناعة المحتوى الرقمي من جانب والنفاذ إلى مجتمع المعلومات بشكل عام من جانب آخر. فالسياسات الوطنية لمجتمع المعلومات عادة ما تدعم النفاذ إلى مجتمع المعلومات من خلال المزج بين شقي مجتمع المعلومات: البنية والمحتوى، وليس من خلال دعم أحدهما دون الآخر. لذا فاستخلاص الخبرات المرتبطة بالمحتوى الرقمي على وجه التحديد يتطلب التعرف على السياسات الاستراتيجية برمتها، لاسيما وأن العديد من تلك البلدان موضع الدراسة لا تمتلك استراتيجية مستقلة تغطي قطاع المحتوى الرقمي فقط.

نقوم فيما يلي بتناول السياسات الاستراتيجية المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي وبيئتها التمكينية لسبع دول عربية - حسب ترتيب ورودها أبجديا - هي: الأردن، السعودية، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب. وذلك على مرحلتين: أولهما وصف واستخلاص الملامح المميزة، وثانيهما التحليل؛ ولكن سبق ذلك تقديم بعض التفاصيل حول عملية انتقاء بلدان المجموعة العربية، وكذلك عملية تحصيل مصادر المعلومات الخاصة بها.

2/2 مدخل منهجي إلى المجموعة العربية

ونرى بداية أهمية استعراض خطوتين منهجيتين رئيستين في إطار دراسة السياسات الاستراتيجية للمجموعة العربية هما: انتقاء بلدانها، وتحصيل مصادر المعلومات الاستراتيجية المرتبطة بها؛ وذلك قبل الخوض في تفاصيل عمليتي الوصف والتحليل لتلك السياسات وما يرتبط بها من عناصر أخرى.

1/2/2 انتقاء المجموعة العربية

أما عن المجموعة العربية فقد اخترنا في البداية القيام بإعداد دراسة حالة لكافة الدول العربية، غير أننا اصطدمنا بالعديد من الإشكاليات التي حالت دون الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة حول كافة الدول العربية لمحاولة إتمام ذلك، وهي الإشكاليات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1) الانغماس في البيروقراطية وأزمة التواصل مع الجهات الرسمية العربية[1] وبغض النظر عن كون تلك الدول العربية من الفئة التي استطاعت أن تمتلك ملفا جيدا في مجال مجتمع المعلومات وأحرزت نجاحا كبيرا وفقا لمؤشرات مجتمع المعلومات المعترف بها عالميا، إضافة إلى تلك الدول العربية التي لا تزال في مؤخرة ما يمكن تسميته بمجتمع المعلومات، ومن ثم نرى أن القول بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد جعلت من العالم قرية كونية صغيرة أمرقد لا ينطبق على الإقليم العربي.

2) نقص الشفافية والقصور في حجم البيانات والمعلومات المتوفرة ولاسيما التقارير الرسمية والخطط الاستراتيجية، فقد دأبت بعض الدول العربية على عدم طرح تلك المعلومات للتداول العام خارج الإطار الرسمي للدولة كما هو الحال مع سياسات تكنولوجيا المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال[2].

[1] وقد واجه المؤلف صعوبات كثيرة في الاتصال بالجهات الرسمية العربية، خصوصا وأنه جاء متزامنا مع حالة الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية وما ترتب عليه من قصور في الاتصال بالأجهزة الرسمية للعديد من الدول العربية.
[2] رشا مرتضى (2011) مراسلة بالبريد الالكتروني حول مدى توفر الاستراتيجية الوطنية الإماراتية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، السيدة رشا مرتضى - مولف مساعد بكلية دبي للادارة الحكومية Dubai School of Government، 3 مايو 2011 ، كلية دبي للادارة الحكومية www.dsg.ae ، دبي ، الامارات العربية المتحدة.

3) انخفاض جودة البيانات والمعلومات المتوفرة ومدى دقتها يعد إشكالية أخرى لا يتسع المجال هنا للتعرض لها، خصوصا في إطار الغياب العام في الأجهزة المتخصصة القائمة على جمع تلك البيانات وتحليلها، وكذلك الإشكالية التي تمنع توافر مؤشرات إقليمية لقياس مجتمع المعلومات تتسق مع الخصوصية العربية على الرغم من وفرة المؤشرات العالمية التي يمكن إعادة ضبطها لتتوافق مع الواقع المحلي والإقليمي.

4) هناك فئة أخرى من الدول العربية يمكن القول بأنها بعيدة إلى حد كبير عن سقف مجتمع المعلومات؛ حيث لاحظنا أن جهودها الحكومية في مجال دعم مجتمع المعلومات إما ضعيفة إلى حد كبير كما هو الحال في موريتانيا والعراق على سبيل المثال، أو أن الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية بملف مجتمع المعلومات والمحتوى الرقمي ليس لديها في الأساس موقع على الويب يمكن من خلاله استقاء معلومات وبيانات محلية مرتبطة كما هو الحال في جزر القمر وجيبوتي على سبيل المثال، الأمر الذي لا يبشر بوجود سياسات رسمية جادة يمكن الاعتماد عليها خلال الدراسة الحالية.

5) قمنا باللجوء إلى هيئات عربية مختلفة للحصول على تلك الوثائق والتقارير الرسمية، مما مكنه من الحصول على وثائق خاصة ببعض الدول العربية، إلا أنه قد اصطدم لاحقا بحقيقة مفادها أنه على الرغم من أن الوثائق ذاتها متاحة على الإنترنت، فالبحث عنها من خلاله ليس سهلاً وغالبا ما يكون مضيعاً.

6) اضطررنا في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى مصادر معلومات غير عربية لاستكمال المعلومات والبيانات المرتبطة بالمجموعة العربية، وهو ما يعد دليلا آخر على قصور المحتوى الرقمي العربية.

وأخيرا استقر الرأي على مجموعة الدول العربية التي توفر لدينا وثائق ومعلومات عنها ولاسيما من مصادرها الرسمية وهي الدول السبع التالية حسب الترتيب الهجائي: الأردن، السعودية، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب.

وهذه المجموعة العربية تبدو متنوعة، حيث تشتمل على دول مختلفة من المشرق والمغرب والشمال والوسط العربي؛ فدول المشرق أو الخليج العربي استطاعت أن تقطع شوطا كبيرا تجاه مجتمع المعلومات بشكل عام وصناعة المحتوى الرقمي بشكل خاص وجاءت ممثلة في هذه المجموعة بالسعودية، كما أن مصر باعتبارها من دول

الوسط تعد إحدى الدول العربية المتميزة، وفي الشمال كذلك سوريا وملفها الذي يتميز بالتبني الواسع لقضايا اللغة العربية في المحتوى الرقمي وكذلك لبنان وفلسطين، وأيضاً المملكة المغربية الطموحة تجاه مجتمع المعلومات كأحد دول المغرب العربي (انظر الشكل التالي).



شكل (2 - 1) الإقليم العربي محددا بالدول التي تشكل المجموعة العربية

2/2/2 تحصيل مصادر معلومات المجموعة العربية

والجدول التالي يتضمن تفاصيل حول الاستراتيجيات الوطنية المرتبطة للدول العربية السبع موضوع الدراسة حسب ترتيب ورودها هجائيا.

البلد	عنوان وثيقة الاستراتيجية	التحصيل	الجهة المسئولة عن الإصدار	الموقع الإلكتروني	تاريخ الإصدار والانتهاء
الأردن	National ICT Strategy of Jordan استراتيجية الأردن الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	نعم	جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات . Int@j	www.intaj.net	2007 - 2011
السعودية	الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لسنة 1426 هـ : الرؤية الوطنية لبناء مجتمع المعلومات	نعم	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	www.mcit.gov.sa	2006 - ؟[3]
سوريا	استراتيجية تقانات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية	نعم	وزارة الاتصالات والتقانة	www.moct.gov.sy	2004 - 2013
فلسطين	الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في فلسطين	نعم	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	www.mtit.pna.ps	2011 - 2013
لبنان	The National e-Strategy for Lebanon الاستراتيجية الوطنية الإلكترونية للبنان	نعم	وزارة التنمية الإدارية	www.omsar.gov.lb	2003 - ؟
مصر	Egypt's ICT Strategy استراتيجية مصر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	نعم	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	www.mcit.gov.eg	2007 - 2010
المغرب	المغرب الرقمي 2013 : الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي	نعم	وزارة الصناعة والتجارة والتقنيات الحديثة	www.mcinet.gov.ma	2009 - 2013

جدول (2 - 1) تفاصيل استراتيجيات مجتمع المعلومات لدول المجموعة العربية

[3] العلامة (؟) تعني أن المعلومة أو البيان لم يتوفر للمؤلف.

ونرى أن التفاصيل التي يتضمنها الجدول الحالي تعكس حالة عدم الاتساق العربي فيما يتعلق بتلك البيانات المرتبطة بالاستراتيجيات الرسمية للمجموعة العربية، كما يعكس - مجملا- انخفاض مستوى التنسيق العربي المشترك وكذلك التقدير الرسمي لأهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار النظام العالمي الجديد، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

1. التضارب في مسئوليات الجهات القائمة على إصدار تلك الاستراتيجيات من بلد لآخر - وهو ما صعب في الوقت ذاته مهمة البحث عن تلك الوثائق الرسمية - بحيث جاءت المسئولية عن تلك الاستراتيجيات في إطار وزارات لها مسئوليات أساسية أو فرعية تختلف عن بعضها البعض: كالبريد، والصناعة، والتجارة، والتنمية الإدارية على سبيل المثال[4].

2. التباين في حدود التغطية لتلك الخطط الوطنية واختلاف غرض كل منها: فبعضها جاءت بقضايا تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مدمجة ضمن خطط وطنية تعالج قضايا أخرى كالبريد على سبيل المثال. كما يبدو من تلك المسميات أيضا أن بعضها يسعى فقط إلى نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع بما يخدم أهداف التنمية، بينما البعض الآخر يمثل مستوى أعلى يرتكز على بناء قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت ذاته.

3. التباين في المدد الزمنية الخاصة بصلاحية العمل بالخطة الاستراتيجية - تاريخ البدء والانتهاء - بين استراتيجية وطنية وأخرى، وهو ما يعكس قصورا في التنسيق الإقليمي بين الدول العربية بعضها البعض بشأن تحقيق أهداف إقليمية عامة في إطار مجتمع المعلومات، وهو ما يؤكد أيضا الحاجة الماسة إلى إقامة تكتل عربي إقليمي في هذا القطاع المهم .

4. صدور استراتيجيات بعض الدول العربية بغير اللغة العربية؛ فمنها ما صدرت باللغة الإنجليزية فقط وليس لها نسخا عربية متاحة. ونرى أنه على الرغم من أهمية ذلك في إبراز الإسهام العربي في إطار مجتمع المعلومات العالمي من خلال نشر التجربة الرقمية العربية على نطاق عالمي يتجاوز حدود اللغة المحلية؛ إلا أنه- في الوقت ذاته- يعكس حالة من عدم الوضوح في الرؤية والتذبذب حيال

---

* وفي حالات لدول عربية أخرى ليست ضمن الدراسة الحالية، لاحظنا أن المسئولية عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاءت مختلطة بمسئوليات أخرى غير مشتقة تماما منها على سبيل المثال: المواصلات كما هو الحال في البحرين والكويت، والإعلام كما هو الحال في جيبوتي وجزر القمر، والتشغيل والتكوين المهني كما هو الحال في موريتانيا.

مبادئ مجتمع المعلومات وخصوصا الشفافية، وحق المعرفة للجميع، وكذلك أهمية إتاحة المعلومات باللغات المحلية بما يثري المحتوى الرقمي العربي، ويمنح فرصة الاطلاع عليها والتفاعل معها من جانب المواطنين الذين هم معنيون بتلك الاستراتيجيات.

ونرى أن عدم وجود اتفاق إقليمي عربي على بعض القضايا الشكلية يؤدي حتما إلى عدم التنسيق بخصوص قضايا أخرى تتسم بالعمق وترتبط ارتباطا وثيقا بمجتمع المعلومات. وربما لو اتسع المجال هنا لإلقاء الضوء على عدد أكبر من الدول العربية فيما يتعلق بتفاصيل خططها الوطنية لمجتمع المعلومات، لظهرت مزيد من القضايا السلبية الأخرى. وهي القضايا التي لاحظنا بعضها في سياق آخر، ومنها على سبيل المثال: تشتت المسئولية الوطنية حول القضايا المحلية لمجتمع المعلومات بين جهات وهيئات مختلفة في البلد الواحد، أو عدم وجود سياسة وطنية رسمية واضحة وموحدة لدى بعض البلدان بل مجموعة من السياسات التي يختص كل منها بقطاع معين دون غيره كالحكومة الإلكترونية أو الصحة الإلكترونية أو غير ذلك.

3/2 وصف السياسات الاستراتيجية للمجموعة العربية

وفيما يلي يتم استعراض السياسات الاستراتيجية لبلدان المجموعة العربية والمرتبطة بإقامة اقتصاد معرفة محلي وتعزيز المحتوى الرقمي وصناعته.

1/3/2 السياسات الاستراتيجية للمملكة الأردنية الهاشمية

وقد اعتمدنا في الوصف التالي لتلك السياسات على عدد من الوثائق المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي للأردن في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن وثائق أخرى غير رسمية[5]، (1)، (2)، (3)،(4)، (5).

- ووفقا **لمؤشر الجاهزية الشبكية** Networked Readiness Index NRI فإن الأردن في العام 2011 يحتل المرتبة رقم 50 عالميا وذلك بالهبوط بنحو ستة مستويات من المرتبة 44 في العام 2010 وهي المرتبة ذاتها التي حازتها في العام

[5] Hashemite Kingdom of Jordan – Information Technology Association Int@j and Ministry of ICT (2007) National ICT Strategy of Jordan 2007 – 2011. Available at: http://www.intaj.net/node/64. Amman, July 2007, 59 p.

2009، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في الاردن يبلغ 5548 دورلار، بينما عدد سكانها يبلغ 6 مليون نسمة.

- وفي إطار السياسات الأردنية تم **التصديق على الخطة الاستراتيجية 2007 - 2011** لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تتميز بأنها تعمل على توزيع الأدوار وتحديد المسئوليات المختلفة عبر المراحل الزمنية المختلفة للخطة بشكل دقيق بما يقطع السبيل أمام أي التباس من شأنه تعطيل عمليات تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

- وفي هذا الإطار تواجه السياسات الأردنية العديد من **التحديات** المتمثلة فيما يلي:

1. انخفاض مستوى انتشار الإنترنت بين السكان.
2. الفجوة القائمة بين قطاع البحث الأكاديمي والعلمي من جانب وقطاع الإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات من جانب أخر، في إشارة إلى أهمية البحث العلمي في تطوير هذا القطاع الهام.
3. ندرة الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث صعوبة اجتذابهم وصعوبة الاحتفاظ بهم داخل القطاع المحلي.
4. قصور الدعم الحكومي في صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية.
5. قصور في فهم طبيعة وقدرة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النهوض بالمجتمع ككل اقتصاديا واجتماعيا، والتعامل معه على أساس أنه قطاع معزول ومنفصل بذاته.

- وتقوم السياسات الأردنية على **أربع ركائز أساسية** وهي: البنية التحتية، البحث العلمي والتطوير، قضايا العمل والتعليم، التشريعات والمناخ الاستثماري. كما أن مسألة **الشراكة فيما بين القطاع الخاص وقطاع البحث الأكاديمي** تمثل بعدا أساسيا خلال الاستراتيجية الأردنية لأجل بناء اقتصاد معرفة محلي. كما تؤكد الاستراتيجية على أهمية التشجيع على **التعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير** الأخرى من أجل تعزيز قدرة هذه الصناعة على التصدير، خصوصا في إطار تقديم حوافز ضريبية معينة.

- تدرك السياسة العامة للحكومة الأردنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات أهمية **المحتوى الرقمي المحلي** والمحتوى المتاح باللغة العربية ودورهما في الارتقاء بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى طموحات الحكومة الأردنية،

وخصوصا في إطار المزايا المتاحة في المملكة الأردنية من المهارات التكنولوجية فضلا عن التعددية اللغوية في المجتمع المحلي. ومن بين مجالات المحتوى الرقمي التي تطرقت لها السياسات الأردنية، ركزت الاستراتيجية في مجال **الحكومة الإلكترونية** على وجه الخصوص حيث تأكيد أهمية ميكنة الخدمات الحكومية. كما أن سياسات الحكومة الأردنية عبر الاستراتيجية الحالية توصي بضرورة التحول من البث التماثلي Analogue Broadcasting الأرضي للمحتوى المسموع والمرئي إلى **البث الرقمي** Digital Broadcasting بكافة أبعاده.

- وتضع السياسة العامة للحكومة الأردنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات حدودا معينة تتمثل في أن الحكومة لا ينبغي أن تقوم بوضع إطار **لتنظيم محتوى الإنترنت** إلا أن الحكومة الأردنية سوف تعمل على إزالة أي محتوى يتم استضافته عبر مزودي خدمات الإنترنت في المملكة والشركات المستضيفة ويكون مخالفا لقانون العقوبات الأردني.

- وتؤكد الاستراتيجية الأردنية على الاستمرار في تحسين **البنية التحتية، ونشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، من خلال السعي إلى توسيع دور وشراكة القطاع الخاص في البنية التحتية الرقمية الأردنية. وكذلك العمل على تحسين معدلات انتشار **الهواتف المحمولة**، تخفيض تكلفة النفاذ إلى **الإنترنت** عبر عدد من الإجراءات والبدائل. ولعل أبرز **المشروعات** الطموحة التي اضطلعت بها السياسات الأردنية في هذا الإطار هو سعيها نحو تزويد كل طالب جامعي بكمبيوتر محمول.
- منحت السياسات الاستراتيجية الأردنية اهتماما واسعا بالقطاع الخاص إيمانا منها بأن **القطاع الخاص** سواء المحلي أو الدولي يمثل أفضل الفرص بالنسبة لقطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومن ثم فقد ركزت العديد من أهداف الاستراتيجية الأردنية على هذا القطاع من أجل تنمية **استثماراته الداخلية والخارجية** على حد سواء. كذلك أكدت الاستراتيجية على الترويج والدعم **للمشروعات المتوسطة والصغيرة والميكروية** Micro في مجال تكنولوجيا المعلومات خصوصا وأن هذه المشروعات تمتلك حصة كبيرة من السوق المحلي. وذلك مع استمرار المملكة في الترويج **لجذب الاستثمار الأجنبي** المباشر لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير المحتوى الرقمي الأردني. حيث تضمنت الاستراتيجية بعض **المشروعات الطموحة** مثل: مدينة الأردن للإنترنت، مشروع سوفت سيتي، القرية الإلكترونية، كمبيوتر محمول لكل طالب.

- تراعي السياسات الحكومية المرتبطة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **البعد البيئي** من خلال حماية المستخدمين من المواد الخطرة عبر تقنيات التخلص الأمنة، بالإضافة إلى الحماية من مخاطر الإشعاع الكهرومغناطيسي وذلك بالامتثال للمعايير المتعارف عليها دوليا.

- وتؤكد السياسات الأردنية أهمية **نشر الوعي** بين الأفراد في المجتمع الأردني حول تأثير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي والاجتماعي. كما تؤكد أيضا ضرورة **استغلال الاتفاقيات الدولية** المختلفة من أجل تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردني.

- على الرغم من أن آليات ومنجزات **البحث والتطوير في** قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن لا يزال دون التوقعات المطلوبة، إلا أن السياسات الأردنية تعول عليه كثيرا في النهوض بهذا القطاع وتحقيق التنمية المستدامة باعتباره أحد ركائز تلك السياسات؛ ومن ثم فقد دأبت الأردن على وضع عدد من مؤشرات الأداء المرتبطة : منها زيادة حجم التمويل للبحث والتطوير بشكل عام من 0.34% من إجمالي الدخل المحلي في العام 2003 لتصل به إلى في العام 2012 إلى نحو 1% من إجمالي الدخل المحلي، فضلا عن العمل على زيادة عدد براءات الاختراع المسجلة في هذا القطاع ، كما وضعت السياسات الأردنية جل اهتمامها على عدد من الأهداف لتحقيقها في هذا الإطار من بينها: تقوية العلاقة بين البحث العلمي والأكاديمي من جانب وبين قطاع الاقتصاد والإنتاج من جانب أخر وذلك في إطار ضعف تلك العلاقة عند مقارنتها عالميا، وتحفيز شركات القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير خصوصا وأن معدلات الإنفاق من جانب القطاع الخاص على البحث والتطوير تعد ضعيفة إلى حد كبير مقارنة بالإنفاق العالمي في المجال ذاته، وكذلك التمويل المباشر للبحث والتطوير والتأكيد على التعاون بين المستثمرين والمؤلفين (انظر الشكل التالي).



رسم بياني (2 - 1) معدلات الانفاق على البحث والتطوير من جانب الشركات، ومعدلات المشاركة فيما بين الجامعات والبحث المرتبط بالإنتاج وذلك بالمقارنة فيما بين الأردن وبعض الدول الأخرى على النطاقين الإقليمي والعالمي (6)

- كما أن **تنمية الكوادر البشرية** قد أولته السياسات الأردنية اهتماما كبيرا كأحد الركائز الأساسية نظرا لاستنزاف العقول الذي تتعرض له الأردن، حيث أن الغالبية العظمى من الكفاءات البشرية والخبراء المتميزين يهاجرون بصفة مستمرة خارج البلاد. ومن ثم تعمل الاستراتيجية الأردنية على استعادة العقول المهاجرة والإبقاء على الكوادر البشرية المحلية المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارهم المعنيين الأساسيين بالنهوض بهذا القطاع؛ وذلك من خلال خلق بيئة عمل تتسم بمقومات الجذب المطلوبة، وكذلك تكوين كوادر بشرية ذات مستوى عالمي في هذا القطاع تتسق مع معايير التنافسية العالمية في القطاع ذاته.

- حاولت السياسات الأردنية التغلب على **فجوة القوانين والتشريعات** في مجال حماية الملكية الفكرية والإبداع باعتبارها مسئول رئيسي عن عزوف المستثمرين عن ضخ أموالهم وجهودهم في هذا القطاع، وخنق مناخ الإبداع والابتكار؛ ومن ثم فقد كان من المهم استحداث العديد من القوانين والتشريعات الداعمة للبيئة التمكينية في هذا القطاع، كما كان من المهم أيضا النظر في **تخفيض سقف الضرائب الأردنية** المرتفع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث وضعت الخطة الاستراتيجية الحالية في اعتبارها مراجعة التشريعات المرتبطة وتحديث **البيئة القانونية لقطاع تكنولوجيا المعلومات**، ووضع **القوانين** التي تغطي جرائم الإنترنت وتحمي خصوصية البيانات وذلك بالتعاون مع أصحاب العلاقة

- تتسم السياسات الأردنية بتطلعها نحو **تحقيق تواجد قوى في محيط الأسواق العربية** وامتلاك جزء منه، خصوصا من خلال تطوير منتجات المحتوى الرقمي في مجالات الإعلام كالمواد السمعية والفيديو والألعاب الترفيهية.

- وفي إطار السياسات الأردنية يتم حوكمة الاستراتيجية ومتابعة التنفيذ بواسطة **لجنة حوكمة الاستراتيجية** والتي يأتي على رأسها قمة السلطة في الدولة أو ملك الأردن، وتكون هيئة الحوكمة الوطنية متمثلة في وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورئيس الجمعية الأردنية لتكنولوجيا المعلومات "إنتاج" Int@j، والرئيس التنفيذي للجنة تنظيم الاتصالات اللاسلكية Telecommunications Regulatory Commission (TRC). وهي الهيئة التي ينبثق عنها هيئة تنفيذية أخرى تتشكل من الوزارات المعنية والهيئات المعنية داخل الدولة، وأخيرا يأتي في قاعدة الهرم وحدة إدارة المشروعات المسئولة عن تنفيذ الاستراتيجية (انظر الشكل التالي). حيث تعتمد الخطة أسلوب **تقييم الأداء عبر مجموعة من المؤشرات المرتبطة** بكل هدف من أهداف الخطة فضلا عن المشروعات المرتبطة بكل هدف من تلك الأهداف.



شكل (2 - 2) حوكمة الاستراتيجية الوطنية الأردنية
في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[6]

[6] Hashemite Kingdom of Jordan – Information Technology Association Int@j and Ministry of ICT (2007) National ICT Strategy of Jordan 2007 – 2011. Available at: http://www.intaj.net/node/64. Amman, July 2007, p. 6.

2/3/2 السياسات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية

لقد تم هنا استقاء المعلومات بشكل رئيسي من وثيقة الاستراتيجية الوطنية للمملكة العربية السعودية المسماة: الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لسنة 1426 هـ (2006) أو الرؤية الوطنية لبناء مجتمع المعلومات، فضلا عن مصادر أخرى [7]، [7]، [8]، [9].

- ووفقا **لمؤشر الجاهزية الشبكية** Networked Readiness Index NRI للعام 2011 فإن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة رقم 33 عالميا وذلك بالهبوط مرتبة واحدة عن العام 2010 حيث احتلت المرتبة رقم 32 عالميا، بينما أظهرت السعودية تحسنا كبيرا بالمقارنة بما سبق وذلك بالصعود نحو ثمانية مراتب من المرتبة رقم 40 عالميا في العام 2009، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في السعودية يبلغ 23272 دورلار، بينما عدد سكانها يبلغ 25.5 مليون نسمة.

- عمدت الخطة الاستراتيجية الحالية إلى **إشراك خبراء ومتخصصين من القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي** في إعداد الإستراتيجية بالتعاون مع **القطاع الحكومي**. حيث تنبع الاستراتيجية من **فهم جيد لدور اقتصاد المعرفة** في الدفع قدما بقضايا وقطاعات التنمية المختلفة، وكذلك الدور الذي لعبه هذا القطاع الهام في الدفع بعجلة التنمية في العديد من البلدان مثل كوريا ونيوزيلندا والصين وغيرها من البلدان.

- أما عن الرؤية الاستراتيجية السعودية فقد جاءت على النحو التالي: "التحول إلى مجتمع المعلومات، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسة للدخل" (انظر الشكل التالي).

---

[7] المملكة العربية السعودية ـ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (2006) الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لسنة 1426 هـ : الرؤية لبناء مجتمع المعلومات . وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ، المملكة العربية السعودية ، 1426 هـ [2006] . متاح على: http://www.mcit.gov.sa/arabic/NICTP/Policy/ . 111 ص.



شكل (2 - 3) الرؤية المستقبلية للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات السعودية وأجزاؤها الرئيسة[10]

- أما عن **الأهداف العامة** للاستراتيجية السعودية فيمكن التعرف عليها فيما يلي:

1) رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونيا، وتشجيع العمل عن بعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.
2) تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.
3) بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محليا وعالميا من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدرا رئيسا للدخل.
4) التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله.
5) تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.
6) التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.
7) توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.

- والأهداف الاستراتيجية أيضا أخذت في اعتبارها الدور الهام لبعد **التعاون الخليجي والعربي والإسلامي والدولي** من أجل إقامة صناعة تكنولوجيا المعلومات نتيجة لدورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- عمدت السياسات السعودية إلى الربط بين كل من **الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من جانب والسياسة الوطنية للعلوم والتقنية** من جانب آخر. كما جاءت أيضا الاستراتيجية الحالية في الإطار الكلي للتنمية الشاملة داخل المملكة حيث تم إيجاد روابط مباشرة بين مجتمع المعلومات من جانب والتنمية الشاملة من جانب آخر.

- تماشيا مع توجه المملكة نحو حماية الملكية الفكرية صدرت **فتاوى شرعية حول الملكية الفكرية** وأحكام نسخ البرامج الكمبيوترية عبر هيئة كبار العلماء والمجمع الفقهي في الوقت الذي تقوم فيه لجنة دائمة للملكية الفكرية برئاسة وزارة التجارة والصناعة وعضوية عدد من الجهات ذات العلاقة بوضع السياسات العامة للملكية الفكرية.

- وفي مجال **"العمل عن بعد"** وتماشيا مع التوجهات العالمية وكذلك الخصوصية المحلية للمملكة فقد أولت الاستراتيجية السعودية اهتماما بدعم "العمل عن بعد" نتيجة لأنه يتناسب مع المرأة السعودية في إطار خصوصية المجتمع السعودي وعاداته وتقاليده المحافظة.

- تسعى السياسات السعودية نحو **إقامة صناعة وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات** حيث تأخذ في اعتبارها السياسات الاستراتيجية الناجحة لدول أخرى كالهند وأيرلندا في هذا المجال، وينطلق ذلك من فهم القائمين على الاستراتيجية لطبيعة الواقع المحلي وتحدياته؛ لاسيما أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة يتوقف على دوره التسويقي للمنتجات غير الوطنية وليس الدور الإنتاجي للمنتجات الوطنية.

- تعمل السعودية على رفع **الوعي المحلي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وذلك من خلال توفير التدريب المجاني مع إعطاء أولوية للفئات غير القادرة عبر صندوق للتدريب المجاني في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإطلاق مبادرة الكمبيوتر المنزلي، وإطلاق قوافل لمحو الأمية الكمبيوترية والإنترنت في المناطق الريفية والفقيرة.

- تهدف الاستراتيجية إلى **زيادة المحتوى الرقمي المحلي على شبكة الإنترنت** عبر مجموعة من المشروعات منها: مبادرة محلية للمحتوى الرقمي، وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تطوير مواقع إنترنت باللغة العربية، إلزام دور النشر المحلي بتوفير ملخص رقمي لكل منشوراتها. كما تهدف الاستراتيجية أيضا إلى دعم جهود الترجمة الإلكترونية والتعريب عبر تخصيص الميزانيات اللازمة لذلك.
- حيث تركز الخطة الإستراتيجية على دعم العديد من **مجالات المحتوى الرقمي** دون الاقتصار على مجال دون الآخر، ومنها على سبيل المثال:

1. مجال **"الحكومة الإلكترونية"** على وجه الخصوص وذلك عبر مجموعة من المشروعات لإقامة بوابة وطنية للخدمات، وقواعد بيانات وطنية متنوعة، وشبكة للحكومة الإلكترونية، فضلا عن وضع مجموعة من الضوابط والسياسات والمعايير الداعمة.
2. مجال **"الأعمال الإلكترونية"** كأحد مجالات المحتوى الأخرى عبر مجموعة من السياسات كإقامة البنية اللازمة للأعمال الإلكترونية، وتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات للتعريف بالمنتجات الوطنية، وزيادة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطاع الأعمال.
3. كما تهدف الخطة إلى تطوير مجال **"الصحة الإلكترونية"** من خلال سياستي دعم استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الصحي، وإيجاد البيئة المناسبة والأطر المنظمة للعمل عن بعد.
4. تهدف الخطة إلى دعم **"التعليم الإلكتروني"** وتوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مساندة التعليم والتدريب، خصوصا من خلال إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني كمرجعية وطنية للتعليم الإلكتروني في المملكة، واعتماد معرفة أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المفاضلة في القبول والترقية في المؤسسات التعليمية، وتطوير البنية التحتية في المؤسسات التعليمية عبر عدة مشروعات من بينها إنشاء مكتبة رقمية وطنية.
5. أيضا المحتوى الرقمي في مجال **التراث** ورقمنته.
6. وكذلك المحتوى الرقمي في مجال **الترفيه**.

- تهدف الإستراتيجية إلى **تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** بشكل مباشر عبر عدد من المشروعات منها: إنشاء منطقة حرة للصناعات التكنولوجية، تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إنشاء حاضنات للمشروعات في المجال ذاته، إعطاء الأولوية للمنتجات المحلية، دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر، تشجيع الإبداع في مجال صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- تهدف الخطة الاستراتيجية إلى التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في **خدمة الهوية الوطنية والانتماء الوطني واللغة العربية وتعزيز رسالة الأمة الحضارية**، وذلك من خلال عدة سياسات ومشروعات منها إيجاد مرجعية تنسيقية لجهود توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة رسالة الأمة واللغة العربية، ورفع القدرات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعاملين في القطاعات الدعوية والحكومية والخيرية عبر إنشاء معهد تدريبي متخصص، توفير الموارد المالية لتلك الأغراض من خلال الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على العديد من المشروعات المرتبطة، تطوير برامج للتعليم عن بعد في مجال الدعوة والدراسات الإسلامية، إنشاء مركز للتراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي يعمل على **رقمنة وترجمة التراث** إلى اللغات الأخرى، دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الترفيه والتعليم لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية عبر تشجيع إنشاء شركات لتطوير **برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية**.

- توفير **كوادر بشرية مؤهلة ومدربة** من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية من أجل التحول نحو مجتمع المعلومات، وذلك من خلال عدة سياسات ومشروعات من بينها اعتماد توصيف وتصنيف موحد لمهن الاتصالات وتقنية المعلومات وتحديثه بشكل دوري، توفير إحصائيات حول كوادر الاتصالات وتقنية المعلومات المتوفرة والفرص والوظيفية الشاغرة، تسهيل استقطاب الخبراء العالميين، استحداث برامج تعليمية متخصصة وتوفير هيئة تدريس وطنية جامعية من أجل إعداد كوادر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشجيع القطاع الخاص على استحداث برامج إعادة تأهيل لخريجي التخصصات الأقل توظيفا للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل، مراجعة الخطط الدراسية دوريا بمشاركة جهات التوظيف وربطها بالمعايير المهنية وتوصيف المهن، تطبيق معايير الجودة العالمية على المؤسسات التعليمية العاملة في هذا المجال.

- وفي إطار ما سبق – أيضا - يعد العمل على تأهيل **الكوادر البشرية داخليا وخارجيا** من أبرز ملامح السياسات السعودية وذلك من خلال ابتعاث الطلاب للدراسة في الجامعات الخارجة لدرجتي الماجستير والدكتوراة في تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- وقد أكدت **مبادرة المحتوى الرقمي** التي تضمنتها الاستراتيجية السعودية الحاجة الماسة إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي، سواء باللغة العربية أو بغيرها من اللغات، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص لإنتاج المحتوى الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية لهذا المحتوى، والتركيز على مجالات متعددة للمحتوى الرقمي. وكذلك تأكيد الحاجة إلى إعادة هيكلة مصادر المحتوى التقليدية، والعمل على توفير بيئة استضافة محلية له، وتقديم حوافز لمشروعات النشر الإلكتروني من قبل الجهات المعنية، ودعم الاعتماد على مزودي الخدمات والمحتوى المحليين.

3/3/2 السياسات الاستراتيجية للجمهورية العربية السورية

وسوف نقوم بعرض وصف للسياسات السورية ومن ثم استنباط ملامحها من خلال الوثيقة الرسمية لاستراتيجية تقانات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية والصادرة في العام 2004، وكذلك عدد من التقارير الدولية المرتبطة[11]، [12]، [13]، [14]، [15]، [16].

- وبداية يبدو أن أداء سوريا في النفاذ إلى مجتمع المعلومات يتسم بالهبوط التدريجي وذلك وفقا **للتصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية** Networked Readiness Index NRI حيث انتقلت سوريا من المرتبة رقم 94 عالميا في العام 2009 إلى المرتبة 105 عالميا في العام 2010 ومنها هبوطا إلى المرتبة 124 عالميا في العام 2011 ، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في سوريا يبلغ 4939 دورلار، بينما عدد سكانها يبلغ 20.1 مليون نسمة.

- أما الاستراتيجية الحالية فقد تميزت في إعدادها بمشاركة **متخصصون من منظمات دولية وذلك إلى جانب القطاع الحكومي**، حيث قام بإعداد الاستراتيجية متخصصون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بالتعاون مع فريق وطني سوري تم تشكيله خصيصا لهذا الغرض.
- وخلال السياسات السورية تم عمل دراسة مسحية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والتكنولوجي للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه؛ حيث تم العمل على ذلك **بالتنسيق مع عدد من القطاعات والوزارات داخل الحكومة السورية** وهي قطاعات: التعليم والثقافة، الاقتصاد والأعمال، الخدمات، البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد وضعت الاستراتيجية السورية في اعتبارها التعرف على الاحتياجات الفعلية لتلك المؤسسات والوزارات في مجال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التعرف على الخطط المستقبلية في الشأن ذاته، بحيث تتكامل الاستراتيجية مع الخطط الاستراتيجية القطاعية الأخرى: الصحية والخدمية والتعليمية والزراعية والبيئية ... إلخ.

- وقد حددت الاستراتيجية الوطنية السورية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدداً من **الأهداف العامة** لتحقيقها وهي على النحو التالي:

1) الانتقال نحو مجتمع المعلومات خلال الربع الأول من هذا القرن.
2) استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للارتقاء بالأداء في الأعمال والخدمات والتعليم والتأهيل، بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
3) استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كأداة أساسية في نشر الثقافة والتمكين من التعلم الفاعل والتعلم المستمر والذاتي والتأهيل والتدريب، وذلك لكافة أفراد المجتمع باختلاف أعمارهم وأماكن إقامتهم، بغية محو الأمية ورفع المستوى المعرفي للمواطنين والتواصل مع المغتربين.
4) استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدخول اقتصاد المعرفة دخولا فاعلا.
5) استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للارتقاء بمستوى الإجراءات والخدمات الإدارية في الدولة.
6) إتاحة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لجميع الأفراد والمؤسسات في سوريا.

- وتهدف **الرؤية الاستراتيجية** لسوريا إلى توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاسيما الهواتف المحمولة والإنترنت بجودة عالية وأسعار متيسرة للأفراد والمؤسسات، توفير الكمبيوترات والبرمجيات للمؤسسات لتمكينها من معالجة المعلومات وفق احتياجاتها، بناء قطاع اقتصادي وصناعي للبرمجيات والمحتوى الرقمي على الإنترنت، دعم التنمية الاجتماعية وزيادة مشاركة الأفراد في الحياة العامة وتحسين الإجراءات الحكومية، نشر المعرفة وخصوصا المحتوى الثقافي واللغوي، توفير الإطار التشريعي اللازم وتنظيم قطاع الاتصالات والمعلومات.

- ولعل من أبرز ملامح السياسات السورية - في إطار سعيها نحو تطوير صناعة البرمجيات - العمل على استحداث **حاضنات متخصصة بصناعة البرمجيات** تقدم التسهيلات المطلوبة وتحفز إنشاء شركات في هذا القطاع، كما تسعى – أيضاً -

إلى دعم التعاون الإقليمي والعالمي خصوصا مع الدول العربية ودول شرق آسيا المتميزة في هذا القطاع.

- كما تسعى الاستراتيجية السورية نحو بذل مزيد من الدعم في سبيل تنمية **القدرات البشرية** اللازمة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم قطاع التعليم والتدريب في هذا المجال، واستحداث مؤسسات أكاديمية متخصصة سواء كانت حكومية أو خاصة لتشكيل الكوادر البشرية المطلوبة لسد احتياجات السوق المحلي، وتطوير تجربة الجامعات الافتراضية السورية للإسهام في التأهيل والتدريب المستمر.

- ووفقا لنتائج تحليل ودراسة القطاع المحلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي عمدت السياسات السورية إلى إجرائه في مرحلة تسبق التخطيط الاستراتيجي، فقد جرى العمل على استغلال إمكانات هذا القطاع من جانب الدولة في **تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية** في المناطق الحضرية والريفية والنائية بشكل عادل، **تطوير البنى التحتية** اللازمة نتيجة تواضع هذه البنية التحتية إلى حد كبير قياسا بالدول العربية الأخرى مما أدى إلى تراجع أعداد المستخدمين للمحتوى الرقمي، **تعزيز قوى الاستهلاك** لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سوريا لدعم الأسواق المرتبطة وخصوصا في مجالات البرمجيات والخدمات، **بناء مجموعات من الشركات العامة والخاصة** لتلبية الاحتياجات الوطنية في المرحلة الأولى وتصدير المنتجات وخاصة إلى الدول العربية في المرحلة الثانية، كما يجب أيضا التركيز على **توطين منظومات الكمبيوترات وأساليب معالجة المعلومات** على نحو يحسن من أداء المؤسسات العامة والخاصة ويزيد من قدرتها التنافسية لدعم أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وقد أكدت الاستراتيجية السورية الحالية على ضرورة **تنوع المحتوى الرقمي** بحيث يسد حاجات جميع فئات المجتمع بثقافاتهم وفئاتهم المختلفة، وتشجيع صناعة المحتوى العربية الذي يتلاءم مع الاحتياجات المحلية والمجتمعية، كما أكدت **تساوي فرص النفاذ إلى المعلومات بين كافة أفراد المجتمع**؛ وذلك من منطلق **أهمية المحتوى الرقمي** في النفاذ إلى مجتمع المعلومات العالمي. حيث نصت الاستراتيجية السورية صراحة على أهمية دعم **صناعة البرمجيات والمحتوى الرقمي مع إعطاء أولوية للمحتوى الرقمي باللغة العربية** بكافة أنواعه الخدمية والتربوية والعلمية والثقافية والترفيهية، وذلك نظرا للمردود الاقتصادي والاجتماعي المتوقع ودور ذلك في التحول نحو مجتمع المعرفة، وذلك من خلال بناء قدرات بشرية متميزة، وأيضا من خلال الحاضنات التكنولوجية.

- وتحاول السياسات السورية استغلال صناعة المحتوى الرقمي في دعم جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنفاذ إلى مجتمع المعلومات العالمي، حيث تعمل على ذلك من خلال **تشارك المسئولية بين الحكومة من جانب والقطاع الخاص ومؤسسات العمل المدني والمؤسسات الدولية** من جانب آخر.

- وتؤكد الاستراتيجية السورية أهمية وجود **بنية تحتية متطورة وتوفير النفاذ إليها بتكلفة مناسبة تتوافق مع القدرات الشرائية للمواطنين**، مع تأكيد أهمية العمل على نفاذ مواطني **المناطق النائية والريفية** أيضا، الأمر الذي يأتي متسقا مع إعلان مبادئ القمة العالمية للمعلومات. وذلك بالتوازي مع نشر **المهارات الرقمية** على مستوى المواطنين والمؤسسات على حد سواء، عبر التوعية المعلوماتية، ومن خلال **التعليم والتدريب وتطوير الكوادر الفاعلة وتعليم البالغين والتعلم عن بعد**.

- وتؤكد السياسات السورية أن الأسباب التي أدت إلى رفع المعدلات المحلية لاستخدام المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام في الماضي: هي شراء مكونات الكمبيوترات من دول شرق آسيا وتجميعها محليا، **وانتشار عمليات نسخ البرمجيات الأصلية بشكل غير مرخص به**، فضلا عن استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر. بيد أن انتشار الكمبيوترات والبرمجيات مازال معوقا في سورية جراء ارتفاع أسعارها مقارنة بدخل الفرد، **ونتيجة لقلة المحتوى العربي من البرمجيات الثقافية والترفيهية**، كما أن الحصار والعقوبات المفروضين على سوريا قد أديا - في الوقت ذاته- إلى انخفاض نسبة استخدام الكمبيوترات والبرمجيات. ومن ثم فقد **انتهجت سوريا عدة توجهات استراتيجية** من أجل تنمية الاستخدام المحلي للكمبيوترات والبرمجيات من بينها: إدخال الكمبيوتر في جميع مجالات التعليم، استحداث مشاريع للكمبيوترات الشعبية بالتعاون مع بعض دول شرق آسيا كالهند أو الصين، تشجيع برامج الإقراض أو تأجير الكمبيوتر والبرمجيات، تشجيع إنتاج البرمجيات والمحتوى الرقمي العربي في جميع المجالات، تحقيق قفزة نوعية في حزمة الخدمات والإعلام على الإنترنت ومنها الخدمات والمعلومات الحكومية الموجهة للمواطنين.
- وحول **معوقات انتشار الإنترنت** فقد أكدت الاستراتيجية السورية أن إمكانية الاستخدام الإباحي للإنترنت في الماضي قد حال دون انتشارها على نطاق واسع - على حد تعبير وثيقة الاستراتيجية تقانات الاتصالات والمعلومات السورية - كما أدى الانتشار الواسع للأفكار الاجتماعية والأخبار إلى نشأة أوضاع جديدة تتطلب تعريف **قواعد للاستخدام الأخلاقي**، وإحداث هيئات متخصصة للرقابة وحجب أو مراقبة المواقع والرسائل التي تخل بأمن الدول. الأمر الذي أدى لاحقا إلى سعي

سوريا نحو تحقيق قفزة نوعية في البنية التحتية وخدمات الإنترنت للتغلب على الآثار السلبية لتلك السياسات والتوجهات.

- وقد أكدت السياسات السورية أنه لا يمكن الوصول فعليا إلى الأهداف الاستراتيجية دون إقامة هذه الأهداف على أسس اقتصادية مستديمة تتمثل في **العرض والطلب**، تُبنى على قوى اقتصادية طالبة سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو قوى أخرى منتجة تخدمها وتلبي احتياجاتها (انظر الشكل التالي).



شكل (2 - 4) القوى الاقتصادية المستهلكة والمنتجة حسب استراتيجية الاتصالات والمعلومات السورية[8]

[8] الجمهورية العربية السورية ـ وزارة الاتصالات والتقانة (2004) استراتيجية تقانات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية [2004 – 2013] : التوجهات الاستراتيجية . وزارة الاتصالات والتقانة ، دمشق ، 2004 . ص 9.

4/3/2 السياسات الاستراتيجية للسلطة الوطنية الفلسطينية

وقد اعتمدنا في استقاء ملامح السياسات الفلسطينية على وثيقة الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في فلسطين 2011 – 2013[17]، ومن المعلوم أن المناطق الفلسطينية لم ترد ضمن التصنيف العالمي للجاهزية الشبكية.

- وقد حاولت السياسات الفلسطينية مواكبة التحولات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ إنشاء السلطة الوطنية، خصوصا من خلال **دعم آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص**؛ حيث تولى القطاع الخاص عمليات التشغيل بينما تابع القطاع العام مسئولياته تجاه التشريعات والسياسات والتنظيم. وفي العام 2006 أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قرارا بفتح سوق الاتصالات ودعم التنافس ومن ثم تم إصدار رخص لمشغلين جدد لتقديم خدمات متعلقة بالإنترنت والهواتف المحمولة وغيرها من الخدمات المرتبطة المحتوى الرقمي. وفي الإطار ذاته تطلعت الاستراتيجية الفلسطينية إلى **النفاذ إلى الأسواق الخارجية** وذلك بالتعاون مع سفارات فلسطين في الدول الخارجية التي يمكن أن تساعد في تسويق المنتجات الرقمية الفلسطينية. كما اشترطت الاستراتيجية وجود شريك محلي فلسطيني من أجل تعاقد الحكومة مع شركات أجنبية مما يساعد على نقل الخبرات الدولية إلى الداخل، ويدعم المؤسسات المحلية في الوقت ذاته.

- والإستراتيجية الفلسطينية تتميز بأنها قائمة على **شراكة بين القطاع الحكومي من جانب وبين القطاع الخاص والجامعات ومؤسسات العمل المدني من جانب آخر**، حيث عقدت مجموعة من ورش العمل المشتركة من أجل بحث ومراجعة وتعديل بنود الخطة الإستراتيجية، وترتكز الاستراتيجية على الدور الفاعل المتوقع من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص.

- وتتلخص **الأهداف العامة** للاستراتيجية في تحقيق ما يلي:

1) خدمات حكومية متطورة مؤتمتة ذات كفاءة عالية.
2) قطاع تكنولوجيا معلومات متطور ومنتج مساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
3) بيئة آمنة توفر الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات.
4) بيئة تمكينية مشجعة للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
5) بيئة تشريعية وقانونية منظمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات.
6) جيل مبدع مدرب ومؤهل لتطوير مستوى تكنولوجيا المعلومات في فلسطين.

7) محتوى فلسطيني يدعم خطة إقامة الدولة الفلسطينية ويعزز وجودها على الشبكة العالمية.
8) محتوى عربي يخدم جميع مجالات الحياة.
9) مجتمع مثقف معلوماتيا.

- ترى التجربة الفلسطينية أنه يمكنها الاستفادة من مناخ **البيئة التنافسية الذي يفرضه التفوق الملحوظ لإسرائيل** في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أو بآخر، ربما عبر الاحتكاك المباشر أو غير المباشر مع صناعة المحتوى الرقمي الإسرائيلية والتي باتت تستهدف منطقتنا العربية هي الأخرى.

- ترتكز الاستراتيجية الحالية على إيجاد **بنية تشريعية وإطار قانوني** يدعم الاستثمار ويعمل على حماية التنافس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء **الثقة والأمن** الرقميين، وكذلك وضع المواصفات والمعايير المرتبطة والتي من شأنها الدفع بهذا القطاع. من بين هذه القوانين والتشريعات:

1. قانون تنظيم التوقيعات الإلكترونية.
2. قانون المعاملات الإلكترونية.
3. قانون حماية البيانات الفردية والشخصية.
4. قانون حماية الملكية الفكرية.
5. قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية وقانون الإنترنت والمعلوماتية.
6. قانون حرية وسرية المعلومات في الاتصالات الإلكترونية.
7. قانون الجرائم السيبرانية Cybercrime.

- تأخذ الاستراتيجية الفلسطينية في اعتبارها أهمية التدريب مع الحرص على أن تبدأ منظومة **التدريب** من المعلم ليكون قادرا على دعم الطالب بالمعرفة العلمية المطلوبة، وذلك بما يضمن إنتاج كوادر بشرية تمتلك روح الإبداع والابتكار وتستطيع تحمل مسئولياتها تجاه مجتمع المعلومات الفلسطيني من خلال مستوى تدريبي وتعليمي متميزين، فضلا عن الاهتمام **بمحو الأمية الإلكترونية** على مستوى الأفراد، ونشر **التوعية** بمجتمع المعلومات بين المواطنين الفلسطينيين ليكونوا فاعلين في بناء مجتمع المعلومات؛ وهو ما يأتي بالتوازي مع استكمال **البنية التحتية الرقمية** التي هي بحاجة إلى مزيد من الدعم.
- كما أنها تثمّن في الوقت ذاته الاستفادة من **الخبرات المحلية والسياسات الدولية**، وذلك من خلال الاستفادة بالكوادر الفلسطينية المهاجرة في مجال تكنولوجيا

المعلومات واستعادتها للوطن، مع إيجاد البيئة المناسبة للاحتفاظ بالكوادر المحلية المؤهلة منها وتحفيزها على عدم الهجرة.

- دعم **البحث العلمي** المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة المملوكة للشركات الناشئة؛ وذلك من خلال تخصيص نسبة معقولة من الموازنة الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص في تمويلها، ووضع استراتيجية وطنية شاملة للبحث العلمي وتطويره في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات المرتبطة به. وكذلك العمل على تنمية روح **الابتكار ونشر الإبداع** بما يدعم عمليات التطوير وخاصة تطوير البرمجيات.

- وتؤكد الاستراتيجية الفلسطينية ضرورة تجسير **الفجوة الرقمية فيما بين الذكور والإناث** في ظل تدني مشاركة المرأة، وإعطاء أولوية لإعداد المرأة للمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.

- وتواجه الجهود الفلسطينية في مجال بناء مجتمع المعلومات العديد من **التحديات** والتي يبدو أن بعضها جاء نتيجة الظروف السياسية الخالصة بفلسطين والاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، ومن هذه التحديات ما يلي:

1. قصور الميزانيات المعتمدة لدعم البحث والتطوير في هذا الشأن.
2. تغلغل منتجات صناعة المحتوى الإسرائيلية داخل المجتمع الفلسطيني، خصوصا في إطار سيطرة الشركات الإسرائيلية على السوق الفلسطيني لخدمات الهاتف المحمول بنسبة تبلغ 56 في المائة من حجم المشتركين الفلسطينيين (باستثناء المشتركين في القدس الشرقية).
3. انخفاض مستوى الدخل للمواطن الفلسطيني.
4. قلة الموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
5. قصور البحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. التهديد المستمر للبنية التحتية الرقمية من خلال الاعتداءات المباشرة عليها من جانب إسرائيل.
7. تعثر المناخ السلمي وعدم الاستقرار.
8. الانقسام الجغرافي للفلسطينيين بين شطري الدولة الفلسطينية.
9. صغر حجم السوق الفلسطيني.

- ويعد **تطوير ودعم المحتوى وتكنولوجيا الاتصالات خياراً حتمياً** في السياسات الفلسطينية نتيجة لسياسات الاحتلال التي تعمل على عزل المناطق الفلسطينية

المختلفة وفرض الحصار المستمر عليها، فضلا عن السيطرة الكاملة على تنقلات الناس والبضائع، لذا تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة البديل المناسب للشعب الفلسطيني للتغلب على تلك المشكلات وتحقيق الاتصال بين الشعب الفلسطيني عامة ومحيطه الإقليمي والدولي.

- وتدرك السياسات الفلسطينية أهمية المحتوى الرقمي في **تأكيد الهوية الفلسطينية** والتاريخ والتراث في إطار ظروف الاحتلال الخاصة التي تمر بها، حيث تهدف الاستراتيجية إلى وضع خطة واضحة المعالم تهدف إلى الارتقاء بالمحتوى الوطني الفلسطيني، وحجم الحضور الفلسطيني على الإنترنت؛ غير أنها تؤكد أهمية تطوير قطاع **الحكومة الإلكترونية** على وجه الخصوص.
- وتشير الاستراتيجية الحالية إلى بدء العمل في **البوابة الإلكترونية للخدمات الحكومية** وإعداد قانون المعاملات الإلكترونية وذلك على الرغم من العديد من المعوقات التي منها على سبيل المثال: استمرار الانقسام بين الضفة وغزة مما نتج عنه تعدد قواعد البيانات، عدم وجود جدية لدى بعض الوزارات للمشاركة في الحكومة الإلكترونية، عدم إعادة هندسة العمليات للخدمات في القطاع الحكومي.

- وتسعى الاستراتيجية الفلسطينية نحو **إنشاء محتوى رقمي فلسطيني على الإنترنت** يمكنها من دعم خطة إقامة الدولة الفلسطينية ويعزز من جودها خدمة للقضية الفلسطينية بكافة جوانبها وتراثها وتاريخها - على حد تعبير الاستراتيجية - ولتحقيق ذلك فإنه لابد من:

1. وضع خطة واضحة المعالم تهدف إلى الارتقاء بالمحتوى الوطني الفلسطيني وحجم الحضور الفلسطيني على صفحات الإنترنت.
2. تحديد مقومات المحتوى المطلوب (الأهداف - الأدوات - الإمكانيات).
3. تحديد المعايير ومؤشرات القياس المعتمدة في بناء المحتوى.
4. تحديد المرجعيات اللغوية والثقافية والأخلاقية للمحتوى.
5. تحديد آليات ضبط ومدى حرية صناعة المحتوى ونشرها.
6. العمل على بناء العنصر البشري القادر على إنجاز صناعة المحتوى.
7. المساهمة في زيادة المحتوى العربي الذي يخدم جميع مجالات الحياة.

5/3/2 السياسات الاستراتيجية للجمهورية اللبنانية

وملامح السياسات اللبنانية تم استنباطها من عدد من الوثائق المرتبطة بوثيقة الاستراتيجية الوطنية الإلكترونية للبنان National e-Strategy of Lebanon 2003، فضلاً عن مصادر أخرى[18]، [19]، [20] ، [21]، [22]، [23].

- ولبنان وفقا **للتصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية** Networked Readiness Index NRI للعام 2011 تحتل المرتبة 95 عالميا، في الوقت الذي لا تتوافر فيه معلومات عن جاهزيتها الشبكية حسب التقريرين السابقين للمنتدى الاقتصادي العالمي للعامين 2009 و2010، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في لبنان يبلغ 14268 دورلار، بينما عدد سكانها يبلغ 3.9 مليون نسمة.

- وقد تم **إعداد الاستراتيجية الوطنية الحالية بمشاركة فاعلة** من خبراء العديد من المؤسسات الوطنية كوزارات مختلفة داخل الدولة، فضلا عن بعض المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص، وهيئات إقليمية مثل ESCWA، وكذلك الهيئات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الأمر الذي يعطي بعدا وثقلا للتخطيط الاستراتيجي في وجود رعاية دولية.

- **والرؤية العامة** للاستراتيجية الوطنية اللبنانية The National eStrategy نصت على ضرورة الانتقال بكل من المجتمع اللبناني والاقتصاد اللبناني نحو مجتمع قائم على المعرفة خلال مدة زمنية قصيرة.
- ولكن على الرغم من العديد من **التحديات الإقليمية والمحلية** التي تواجهها لبنان من أجل إقامة مجتمع المعلومات ومنها - على سبيل المثال- التشريعات غير المتوافقة مع التكنولوجيات الحديثة، وضعف الإنفاق، والبنية التحتية التكنولوجية غير القادرة على المنافسة إقليميا أو عالميا. إلا أن لبنان تتمتع بالعديد من **الفرص المتاحة** التي يمكن استغلالها ومنها امتلاك نظام تعليمي متميز، وكوادر بشرية على مستوى عالي من الكفاءة، كما أن اللبنانيين المتواجدين في دول الشتات يمكن أن يلعبوا دورا هائلا في نقل خبرات وتكنولوجيا تسويق المنتج التكنولوجي أو المحتواني اللبناني، علاوة على امتلاك لبنان لقطاع خاص ديناميكي ومنافس عالميا، وقدرتها السريعة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة، وتطور قطاعات مختلفة داخل الدولة كالبنوك والسياحة والصناعات الخفيفة، وتوفر العديد من القنوات الدولية التي يمكن من خلالها إيجاد الدعم المالي، وتفوقها في مجالات الخدمات المرتبطة بالمعرفة كالإعلام والنشر والثقافة الأكاديمية المتميزة.

• وقد عمدت السياسات اللبنانية إلى تحديد **المتطلبات الوطنية لمجتمع المعرفة** بدفع عمليات النمو والتنافسية في هذا فيه، وكذلك دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد جاءت هذه المتطلبات عبر أربعة محاور رئيسة تمثلت في: متطلبات للتغلب على فجوة الجاهزية الرقمية eReadiness، ومجموعة التحديات الموجودة، ولاستغلال الفرص المتاحة. وهذه المتطلبات تم تحويلها إلى مجموعة من السياسات التي تم تطويرها بحيث انبثق عنها سبعة مبادرات بعضها مبادرات قطاعية والبعض الآخر مبادرات شاملة . أما المبادرات الشاملة فهي على النحو التالي: سد فجوة الجاهزية الرقمية، السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قطاع الإنتاج في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنمية القدرات البشرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التنمية الاجتماعية من بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنمية الاقتصاد الوطني وقطاع الأعمال بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قطاع الحكومة الإلكترونية (انظر أيضا الشكل التالي).



شكل (2 - 5) تحويل المتطلبات إلى سياسات حسب الاستراتيجية الوطنية اللبنانية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[9]

---

[9] Republic of Lebanon – Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-
: ICT Policies, Prepared by Akram Najjar, Salam Yamout 4Strategy for Lebanon: Document
and Kamal Siblini, Available At: http://www.omsar.gov.lb/, Beirut, Oct. 2003, p. 2.

- وحسب الاستراتيجية الوطنية اللبنانية فقد أطلقت الحكومة اللبنانية سبعة مبادرات تتضمن عدداً من السياسات بلغت نحو 32 سياسة تهدف جميعا إلى الانتقال بالمجتمع اللبناني نحو اقتصاد المعرفة، وهذا المبادرات على النحو التالي:

1- **تجهيز لبنان للتكنولوجيات الجديدة:** وهي المبادرة التي تهدف إلى تضييق الفجوة بين الوضع الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان وبين ما يتم التطلع للوصول إليه عن طريق عدة سياسات هي: تحسين البنية الشبكية، توسيع نطاق انتشار الإنترنت، طرح خدمات البنية التحتية الرقمية بأسعار مقبولة، تحسين السرعات الخاصة بالشبكات المحلية والدولية.
2- **تمكين السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** وهي المبادرة التي تأتي في إطار حاجة لبنان لتبني سياسات وطنية واسعة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل الإسراع بعمليات التنمية الوطنية، وقيادة لبنان نحو اقتصاد قائم على المعرفة، وذلك من خلال بعض السياسات وهي: التركيز على دور الحكومة الريادي في كافة الأمور المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الوقوف على تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفرص المتاحة، تنمية إطار تشريعي سليم في هذا المجال.

3- **تحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** حيث يجب تطوير هذا القطاع ليصبح قطاعا منافسا في الأساس، خصوصا وأن ذلك سوف يخدم المبادرات الست الأخرى، وذلك عن طريق التركيز على تقوية صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالعتاد والبرمجيات وأجهزة الاتصال عن بعد والخدمات عبر عدد من السياسات منها: تحسين كفاءة وفاعلية هذا القطاع، وتحقيق أهدافه، وتحسين حالة قوى العمل فيه.

4- **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية القدرات البشرية:** ففي حين تمثل القدرات البشرية حجر الزاوية في المبادرات الست الأخرى، فهي أيضا بمثابة عنصر شديد الأهمية في تطوير اقتصاد قائم على المعرفة وذلك عبر عدد من السياسات هي: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الرسمي، والتعليم غير الرسمي، تحسين التعليم الرسمي وغير الرسمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعين العام والخاص.

5- **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية:** حيث يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملا ومقوما رئيسا لتحقيق

التنمية الاجتماعية بحيث تقود عمليات تحسين نمط حياة المواطنين بما يعود في النهاية بمزيد من النمو والتنافسية للمجتمع اللبناني ككل، وفي هذا الشأن تم تحديد بعض السياسات بناءا على التحديات والفرص الاجتماعية وهي: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من الفقر، والتمييز ضد النوع (ذكر أو أنثى)، وتحسين قطاع الصحة، ودعم الأفراد والجماعات الاجتماعية المختلفة، وتزويد المواطنين بالمحتوى الرقمي المطلوب، دعم الشباب، دعم الثقافة اللبنانية والعربية، جعل المعلومات والمعرفة جزء من النسيج الاجتماعي الوطني.

6- **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية وقطاع الأعمال:** وذلك من أجل تحسين الاقتصاد اللبناني من خلال عدة سياسات مرتبطة بالتجارة الإلكترونية e-Commerce وهي: استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين كافة القطاعات، وجعل لبنان مشاركا تجاريا مهما، الإسراع باستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المالي والبنوك، والتشجيع على التجارة الإلكترونية.

7- **الإسراع بإقامة حكومة إلكترونية:** من أجل تحسين أداء مؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي يغطي العديد من الأمور المرتبطة بتحسين الأداء مثل الكفاءة، الشفافية، وتحديد المسئولية، وتبسيط المعاملات للمواطنين، وذلك عبر اعتماد عدد من السياسات التي تسمح لمؤسسات الدولة الانتقال نحو مرحلة الحكومة الإلكترونية بالتكامل مع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- كما أكدت الاستراتيجية على **دور الحكومة** وضرورة اضطلاعها بتنفيذ الجانب المطلوب منها خصوصا ما يتعلق بتخصيص الميزانيات، وإيجاد البيئة التشريعية المناسبة، ونشر الوعي بهذا المشروع الوطني ومشاركة كافة الأطراف بها، مع مراعاة أهمية إجراء متابعة وتقييم مستمرين.

- أكدت الاستراتيجية اللبنانية على أهمية عنصري **الإبداع والابتكار** في تحقيق النفاذ إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وهو الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ويتم دعمه في المجتمع من خلال المؤسسات التعليمية، و خطط التدريب والتطوير للعاملين بحيث تكون مرتكزة على الابتكار. ويعد الابداع والابتكار من الأهمية بمكان داخل المنظومة الوطنية وعلى مستوى الأفراد والمؤسسات المحلية

خصوصا وأن الأفراد في دول الشتات أتيحت لهم الفرصة لاختبار الإبداع والابتكار من خلال البيئات والموارد المناسبة.

- ومن أبرز التحديات المرتبطة بتعزيز **المحتوى الرقمي المحلي** اللبناني تطوير المحتوى المحلي ليتناسب مع الظروف المحلية المتمثلة في ترسخ ثلاث لغات داخل الإطار الثقافي العام للمجتمع اللبناني وهي: العربية، والفرنسية، والإنجليزية. إلا أن السياسات اللبنانية قد أعطت الأولوية لإنتاج محتوى محلي يمكن أن يحقق الفائدة المطلوبة، ويكون مرتبطا باحتياجات المجتمع اللبناني، ويدعم توجهات تعريب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك دعم التنوع في اللغات والثقافات والمعرفة المحلية. كما أكدت الاستراتيجية في الوقت ذاته أهمية تطوير محتوى رقمي في مجال التعلم الإلكتروني e-Learning ليتناسب مع الاحتياجات المرحلية للاستراتيجية.

- كما أن السياسات اللبنانية قد أخذت في اعتبارها أهمية **رقمنة وحفظ التراث اللبناني** ودعم الثقافة العربية في المجتمع اللبناني من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك: برقمنة التراث الثقافي بمختلف أشكاله وحفظه وتوثيقه، وإتاحة التراث الموثق على نطاق عالمي واسع، ونشر الثقافة اللبنانية والعربية عبر الإنترنت.

- أكدت الاستراتيجية أهمية **استحداث جهة رسمية معينة لمتابعة عمليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية** لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع خطط التنفيذ اللازمة لمشروعاتها المختلفة، والعمل على تحديث الاستراتيجية كلما تطلب ذلك، وتحديد الميزانيات المطلوبة، وتأمين الحلول للمشكلات المختلفة، وتحديد الأولويات المختلفة وفقا لمعايير محددة، ومراقبة كافة الأنشطة والمشروعات. ومن ثم فقد تم مؤخرا خلال العام 2010 استحداث وحدة إدارية لحوكمة الاستراتيجية الوطنية اللبنانية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون تابعة لمجلس الوزراء اللبناني، وهي الوحدة التي سوف تكون مسئولة بدورها عن تنفيذ كافة البنود والسياسات المرتبطة.

6/3/2 السياسات الاستراتيجية لجمهورية مصر العربية

وقد قمنا باستقاء ملامح السياسات المصرية من خلال وثيقة استراتيجية مصر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010 - 2007 Egypt's National ICT Strategy، فضلا عن تقارير دولية أخرى[(24)، (25)، (26)، (27)، (28)].

- ويظهر بالاطلاع على مرتبة مصر في **التصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية** Networked Readiness Index NRI أن أداءها قد شهد تحسنا كبيرا في السابق بارتقائها نحو 6 مراتب وذلك من المرتبة 76 في العام 2009 إلى المرتبة رقم 70 في العام 2010، غير انه يبدو أن مرتبة مصر عادت لتهبط بنحو أربعة مراتب ليصل إلى المرتبة 74 عالميا خلال العام 2011، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في مصر يبلغ 6114 دورلار، بينما عدد سكانها يبلغ 76.7 مليون نسمة.

- وتعد الحكومة المصرية من **أوائل حكومات المنطقة العربية إدراكا لأهمية اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الشاملة**، حيث أطلقت في العام 2000 خطة حملت اسم "الخطة الرئيسة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات" بهدف تعميم خدمات هذا القطاع واستخداماته بما يعود بالنفع على الأفراد وقطاع الأعمال على حد سواء. كما أدركت أنه لا ينبغي أن تكون الرؤية مقتصرةً على الأبعاد التقنية لهذا القطاع، وإنما ينبغي مراعاة الجوانب الأخرى كالتعليم والصحة وأسواق العمل **والمحتوى الفكري** وغيرها من الجوانب.

- وتقدر الخطة الاستراتيجية الدور الرئيس للابتكار والإبداع في النهوض بهذا القطاع ومن ثم فقد قامت الحكومة المصرية بإنشاء بعض **مراكز البحث والتطوير** لتمكين المؤلفين المصريين من ممارسة دورهم المتوقع في هذا الشأن بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، فضلا عن **نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة قطاعات التعليم** في مصر.

- وفي إطار سعي السياسات المصرية للارتقاء بالقدرات البشرية من خلال إطلاق العديد من المبادرات منها: نشر أندية تكنولوجيا المعلومات في مختلف أرجاء مصر لإشباع احتياجات الشباب ممن ليس لديهم المهارات والمعرفة الرقمية المرتبطة، وإتاحة الكمبيوترات الشخصية، والإنترنت المجاني، وتوسيع نطاق شبكات الإنترنت.

- وقد مر **قطاع التعليم** في السياسات المصرية بالعديد من التطورات خلال عمليات إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بينها: إدخال أجهزة الكمبيوتر، والتزويد بالبرمجيات، وتنفيذ بعض مشروعات التطوير المحدودة المتعلقة بالقدرات البشرية للمدرسين. من ثم فقد تم مراعاة تحقيق التكامل بين سياسات التعليم وسياسات تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث عقدت شراكات مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي من أجل تحقيق أفضل السبل لاستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات التعليم المختلفة عبر إطلاق عدد من المبادرات أبرزها مبادرة التعليم المصري Egyptian Education Initiative (EEI) والتي جاءت بشراكة دولية من أجل تحقيق العديد من الأهداف ومنها: تحسين التعليم المقدم للمواطنين المصريين، ورفع كفاءة وفاعلية التعليم والتدريب، وتطوير المهارات المطلوبة للاندماج في مجتمع المعرفة، وتزويد التعليم والتدريب لأوسع قاعدة ممكنة من المجتمع، وإعداد الطلاب بكافة المدارس والجامعات للاندماج في كوادر العمل الرقمية digital workforce بواسطة تحسين قدرات الابتكار الخاصة بهم وبمدرسيهم على حد سواء عبر الاستغلال الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشجيع على **تطوير القدرات في مجال التعلم الإلكتروني e-Learning، وصناعة المحتوى الرقمي**.

- وقد تضمنت السياسات المصرية دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في **قطاعات التدريب والتعليم**، وبدا ذلك جليا في إطلاق مشروع شبكة المدارس الذكية Smart Schools Network Program والذي يهدف إلى تقديم طرق جديدة للتدريس والإدارة باستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء بمعايير التعليم ونشر المعرفة الكمبيوترية وذلك في حوالي 38 مدرسة تجريبية عبر أرجاء مصر كمرحلة أولى و50 مدرسة حكومية في مرحلة لاحقة.

- وقد سعت السياسات المصرية أيضا نحو دعم **البحث والتطوير** في مجال تكنولوجيا المعلومات الاتصالات، لذا تم إنشاء جامعة النيل كمؤسسة للبحث والتطوير غير هادفة للربح متخصصة في التكنولوجيات الحديثة وإدارة الأعمال، وكذلك مركز قدرات هندسة البرمجيات software engineering competence center SECC[10] لتقديم الدعم لشركات البرمجيات المحلية سواء على مستوى الدعم المالي أو الدعم الفني الاستشاري والتدريب وغير ذلك من الخدمات المرتبطة. فضلا عن السعي نحو تضييق الفجوة بين قطاع البحث

[10] انظر مركز هندسة البرمجيات في الرابط التالي: www.secc.org.eg

الأكاديمي وقطاع الإنتاج عبر بعض البرامج التي تم إطلاقها خصيصا لهذا الغرض. كما أولت السياسات المصرية اهتماما بعمليات دعم المشروعات الصغيرة في مجال صناعة المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة الإنشاء وتذليل العقبات المختلفة التي تواجهها في تلك المرحلة من خلال مبادرة الحاضنة التكنولوجية Incubator بالتعاون مع صندوق التنمية التكنولوجية Technology Development Fund

- كما حرصت السياسات المصرية على **استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشروعات محو الأمية**، حيث تم إنتاج محتوى رقمي يمكن استغلاله في تعليم حروف اللغة العربية والكلمات والعمليات الحسابية بناء على المناهج الرسمية المتبعة في هذا الإطار. وقد اشتمل هذا المشروع على مزيج من محتوى التعليم الذاتي وغيرها مما يمكن استغلاله خلال عمليات التدريس بواسطة آخرين.

- وفي إطار **سعيها نحو محو الأمية الكمبيوترية ونشر استخدام الكمبيوتر** قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإطلاق مشروع جديد تحت مسمى الحاسب الشخصي لمصر 2010 - أمة أونلاين Egypt PC 2010 – Nation Online ويعد هذا المشروع امتدادا لمشروع سابق وهو "كمبيوتر لكل بيت" الذي ساعد على الارتفاع بمعدل انتشار الكمبيوتر إلى نحو 7%، ويهدف المشروع الجديد إلى رفع معدلات انتشار الإنترنت على مستوى المنازل والقطاع الأكاديمي، مع التركيز على المناطق الريفية والمهمشة من خلال أندية تكنولوجيا المعلومات عبر شبكة اشتملت على 1500 نادي تكنولوجيا معلومات، فضلا عن العمل على نشر خدمات الحكومة الإلكترونية على نطاق أوسع.

- كما عملت السياسات المصرية على **نشر التدريب بين الأفراد** وتشجيعهم على الحصول على شهادات تدريب في مجال الكمبيوتر معترف بها دوليا بمشاركة العديد من المعاهد التدريبية ذات الكفاءة العالية منها المعهد القومي للاتصالات NTI[11] ومعهد تكنولوجيا المعلومات ITI[12]؛ الأمر الذي نتج عنه حصول عدد يزيد عن 100 ألف مصري على تلك الشهادات. وفي هذا الإطار قامت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتدشين برنامج للتدريب الاحترافي في العام 2000 والذي تم مراجعته لضمان اتساقه مع المعايير الدولية في العام 2005، ويهدف البرنامج إلى تطوير مهارات المصريين من الخريجين والعاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريبهم على أحدث التكنولوجيات المتاحة

[11] انظر المعهد القومي للاتصالات في الرابط التالي: www.nti.sci.eg
[12] انظر معهد تكنولوجيا المعلومات في الرابط التالي: www.iti.gov.eg

دوليا وتزويدهم بشهادات تدريب معترف بها دوليا، حيث استكمل أكثر من 35 ألف طالب هذه البرامج بنجاح. كما أن السياسات المصرية تهدف في الوقت ذاته إلى الارتقاء بقدرات المدربين عبر إطلاق مبادرة تدريب المدربين Training the Trainer من أجل إقامة قاعدة تدريبية قوية في هذا القطاع.

- وعلى مستوى **الخدمات المقدمة للمجتمع المصري** فقد سعت السياسات المصرية إلى توفير خدمات مستمرة وآمنة ومقبولة التكلفة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما مثل تحديا كبيرا في مواجهة تزايد الطلب المستمر على الخدمات في هذا القطاع بواسطة كافة أفراد ومؤسسات المجتمع.

- وتدرك السياسات الاستراتيجية المصرية أهمية **إقامة شراكات هادفة بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني**، فضلا عن الشراكات بين القطاع الحكومي والمنظمات غير الحكومية. كما أن السياسات المصرية تدرك أهمية الاندماج في الإطار العالمي كأداة أساسية لتحقيق الأهداف في القطاع المماثل المحلي؛ ومن ثم فقد قامت مصر بتطوير الإطار العام لحوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 1999، كما عنيت بالمشاركة الفاعلة في المنتديات العالمية المرتبطة، وتوقيع اتفاقيات دولية ذات تأثير إيجابي على هذا القطاع.

- وتضع الاستراتيجية في اعتبارها **اجتذاب الاستثمارات الأجنبية**، كما طمحت إلى أن تصبح مصر مركزا اقليميا متميزا في هذا الصدد. حيث عمدت إلى اقتناص منافع العولمة الحالية من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الصادرات وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية عبر عدد من الاتفاقات الإقليمية والدولية، وذلك بهدف دمج مصر في الاقتصاد العالمي.
- وعلى مستوى الاقتصاد المحلي فقد عملت السياسات المصرية على **تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** نتيجة لأهميته في دفع الاقتصاد ككل وتحقيق النمو في إجمالي الناتج المحلي، خصوصا وأن تحرير قطاع الاتصالات كان له أثر ملموس على الاقتصاد المصري. كما أن تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد بمثابة أداة هامة لتحقيق تنمية مستدامة وبناء مجتمع معرفة محلي وتحسين نمط حياة الأفراد.

- وتهدف السياسات المصرية إلى منح مزيد من **الاستقلالية والشفافية والمساواة والمنافسة العادلة بين الشركات في مجال الاتصالات**؛ لذا فقد قامت مصر بتطوير **قانون الاتصالات** Telecommunications Act في العام 2000، كما وقعت

على اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO لحوكمة Governing التجارة في مجال خدمات الاتصالات في يونيو من العام 2002 من أجل تحقيق الهدف ذاته.

- وقد أدركت السياسات المصرية التأثير البالغ للعولمة الاقتصادية على التطور السريع للتكنولوجيات في كافة المجالات ورفع مستوى التنافسية. ومن ثم فقد عمدت إلى تحسين مناخ الاستثمار في هذا القطاع وإعادة تطوير عناصر بيئة الأعمال المشجعة لكل من **الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الشركات الكبيرة**، ونقل الخبرات التكنولوجية عن طريق الشراكة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، وتطوير القدرات البشرية، والبحث والتطوير؛ لما له من تأثير على تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى الدخل القومي. كما عملت على توسيع مشروع القرية الذكية الذي حقق نجاحا كبيرا في السابق، وإقامة مشروع مماثل في دمياط بشمال مصر، وتجمع لمراكز الاتصال في المعادي (انظر الشكل التالي).



شكل (2 - 6) نموذج تطوير صناعة تكنولوجيا معلومات واتصالات نامية ومنافسة ومستدامة في مصر (29)

- وقد أدركت السياسات المصرية الفرص الهائلة المتوفرة على المستوى الإقليمي والتي يمكنها اقتناصها في مجالات **خدمات مراكز الاتصال Call Centre Services**، وخدمات المحتوى الرقمي، وخدمات القيمة المضافة. ومن ثم فقد عملت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية على إشراك كل من وزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية.

- ومن أبرز نتائج التعاون الدولي للسياسات المصرية أيضا إنشاء **الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** Egypt ICT Trust Fund بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وذلك بهدف: الترويج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصف الأخيرة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونشر التوعية بهذا القطاع، والعمل على نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجعلها متاحة لكافة المواطنين. وقد تم إنشاء عدد من **مشروعات المحتوى الرقمي** في إطار هذا الصندوق من بينها بوابة كنانة أونلاين للتنمية Kenana Online Developmental Portal[13] بهدف دعم المواطنين بالمحتوى الرقمي الذي يمكنهم في الأساس من تحسين نمط حياتهم، ونادي تكنولوجيا المعلومات المتنقل Mobile IT Club[14] والذي يعمل عبر وسائل متنقلة على توفير المحتوى الرقمي وأدوات النفاذ إليه بين الأفراد بمناطق مختلفة.

- وفي إطار مجتمع المعلومات والسعي نحو **دعم الثقة الرقمية** فقد عملت الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص على اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها منع الجرائم السيبرانية Cybercrimes وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يحفظ خصوصية الأفراد ويمنع المحتوى الرقمي الضار. وقد تمثلت تلك الإجراءات في سن التشريعات الملزمة، ودعم التعاون الدولي في هذا المجال، ونشر التوعية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات حول الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضد المخالفين، وذلك من أجل الحد من القرصنة الرقمية في مصر.

- عمدت السياسات المصرية إلى تطوير برامج **للصحة الإلكترونية** e-Health من أجل تحسين الخدمات الصحية المقدمة إلى المواطنين وتقديمها على نطاق أوسع، ومن بين المجالات الصحية التي شهدت عمليات إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلالها: الإدارة الصحية، والاستشارات الطبية، وتطوير الخدمات الصحية عن بعد في مجال التعليم الطبي؛ وذلك بما يسمح بتقديم خدمات طبية متساوية لكافة المواطنين، وتنمية مهارات العاملين في القطاع الصحي من الأطباء والممرضين. وفي هذا الإطار تعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة الصحة على العديد من المشروعات من بينها: مشروع تطوير نظام وطني للتسجيلات الرقمية الطبية الذي يستهدف مرحلته الأولى حوالي 400

[13] انظر كنانة أونلاين في الرابط التالي: www.kenanaonline.com
[14] انظر نادي تكنولوجيا المعلومات المتنقل mobile IT club في الرابط التالي: http://wn.com/Mobile_IT_Club

وحدة صحية في أربع محافظات، ومشروع آخر هو نظام الطوارئ وتطبيقات العلاج عن بعد.

- وتدرك الاستراتيجية المصرية ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التطوير المستمر **لصناعة المحتوى الرقمي العربي** لتكون منافسة عالميا من خلال عقد الشراكات بين عدة أطراف وهي القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ خصوصا في إطار إدراك السياسات المصرية للأهمية الكبيرة للمحتوى الرقمي كأحد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد أدركت السياسات المصرية الأهمية الكبرى **لصناعة المحتوى الرقمي** في إقامة مجتمع معرفة مما يمكن أن يمثل فرصة هائلة لمصر في إطار انحسار المحتوى الرقمي العربي المتاح على الإنترنت، وخصوصا وأنه قد تشكلت على مر الوقت مهارات جيدة لدى مطوري المحتوى الرقمي المصريين في عدد من المجالات خصوصا التعلم الإلكتروني والثقافة والترفيه.

- أطلقت مصر **مبادرة المحتوى الرقمي العربي** وتهدف إلى دعم التنافسية في صناعة المحتوى الرقمي المصرية بواسطة دعم عمليات الإنتاج والاستخدام والتوزيع على نطاق عالمي. ومن ثم فقد عملت وزارة الاتصالات والمعلومات على إقامة شراكات مع الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الثقافة والمركز القومي للمعلومات، فضلا عن شركات القطاع الخاص العاملة في مجال المحتوى الرقمي والمجالات المرتبطة كالتجارة الإلكترونية وخدمات الدفع الإلكتروني واستضافة المحتوى وتأمينه وتطويره إلى غير ذلك. كما عملت هذه المبادرة على تطوير محتوى رقمي في عدد من القطاعات منها: رقمنة مواد معلومات المكتبة الوطنية والأرشيف الوطني، ورقمنة الكتب للناشرين المصريين، ورقمنة مواد المسرح القومي، ورقمنة مواد إعلامية من وكالات الأخبار، وكذلك تطوير بوابات ترتكز على خدمات المحتوى في مجالات الأخبار والترفيه والعلوم والتكنولوجيا. وهذه المبادرة أيضا تهدف إلى تحسين البيئة المعرفية والفنية في مصر من خلال نشر الكتب الإلكترونية والبرمجيات العربية بالتعاون مع اتحاد الناشرين المصريين عن طريق تطوير نموذج اقتصادي للتعاون بين الناشرين ومطوري المحتوى الرقمي باستخدام الإنترنت من أجل الارتقاء بمخرجات صناعة المعرفة العربية والفكر العربي في مكتبات ومتاجر الكتب على المستوى العالمي. كما تعمل السياسات المصرية على خلق بيئة تتسم بالابتكار لخلق محتوى رقمي عربي مستدام على الإنترنت، حيث سعت إلى تطوير بعض نماذج للشراكة الاقتصادية بين أصحاب المصلحة المختلفين كمزودي خدمات المحتوى ومزودي

خدمات الإنترنت، والاستمرار في تطوير المهارات المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي، ودعم الغطاء القانوني وحماية الملكية الفكرية الرقمية.

- وفي مجال **الحكومة الإلكترونية** فقد أوكلت المسئولية عن عمليات تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية في الأساس منذ العام 2004 إلى وزارة التنمية الإدارية وذلك بدعم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تتولى الأخيرة على وجه الخصوص مسئولية إنشاء شراكات وتوقيع الاتفاقات المرتبطة بالنيابة عن الحكومة، فضلا عن اضطلاعها بتنفيذ 40 بروتوكول تم توقيعهم مع الوزارات الأخرى منذ العام 2001، والعمل على عدد من المشروعات من بينها نظام تسجيل الأراضي من أجل رقمنة الخرائط والبيانات المرتبطة بقطاع الأراضي في مصر.

- وفي دراسة أعدتها شركة استشارات أمريكية لتقييم وضع مصر في **تعهيد الخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات Offshoring IT** ومراكز الاتصال وغيرها من الأمور المرتبطة؛ تبين أن مصر تأتي في المرتبة رقم 12 عالميا في خدمات التعهيد، حيث استطاعت مصر قطع شوط كبير في هذا المجال مما جعلها محط أنظار الشركات الدولية كوجهة عالمية هامة لتقديم خدمات التعهيد وتقديم الحلول الرقمية.

- وفي الإطار ذاته تمتلك مصر قطاعا متميزا **لخدمات التعهيد Outsourcing** بما يدفع الخبراء للتوقع بامتلاك مصر في المستقبل القريب لأحد أكبر خمس قطاعات لخدمات التعهيد على مستوى العالم. ويرجع هذا التطور في قطاع التعهيد إلى السياسات الوطنية الصارمة التي انتهجتها السياسات المصرية في السابق والتي من بينها: الاهتمام تنفيذ برامج تدريبية متخصصة، إنشاء تجمعات لقطاع الأعمال Business Hubs المرتبط مثل القرية الذكية، وتقديم حزم متنوعة من التسهيلات للمستثمرين. وترجع التوقعات المتفائلة للخبراء حول مستقبل هذا القطاع وهذه الصناعة في مصر إلى عدة أسباب تتمثل في التنافسية التي تمنحها البيئة المحلية من خلال: التكلفة المنخفضة، توفر الكوادر البشرية المؤهلة، استقرار البيئة الاقتصادية، الموقع الجغرافي المميز، الأولوية التي تمنحها الحكومة لهذا القطاع، البنية التحية الجيدة للاتصالات. ولكن على الرغم من ذلك فإنه لا يزال هناك بعض التحديات التي تواجهها السياسات المصرية في هذا الشأن منها: تراجع البيئة المحلية لحقوق الملكية الفكرية والرقمية، وكذلك مستويات الأمن الرقمي.

7/3/2 السياسات الاستراتيجية للمملكة المغربية

وقد اعتمدنا في استنباط الملامح التالية على الوثيقة الرسمية للاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات: "المغرب الرقمي 2013"[(15)]، وكذلك على بعض التقارير الدولية الأخرى[(30)، (31)، (32)، (33)، (34)].

- ويظهر أن مرتبة المغرب عالميا **حسب مؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI** تشير إلى تحسن عام في أدائها من حيث انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النطاق المحلي؛ حيث احتلت في العام 2011 المرتبة رقم 83 عالميا، وذلك على الرغم من انحدار مرتبتها في السابق بمستويين وذلك من المرتبة رقم 86 عالميا في العام 2009 إلى المرتبة رقم 88 عالميا في العام 2010، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في المغرب يبلغ 4587 دورلار، بينما عدد سكانها يبلغ 31.7 مليون نسمة.

- وتنطلق الاستراتيجية المغربية من **فهم لطبيعة التحول الحالي في المجتمع العالمي والأهمية التي يمثلها مجتمع المعرفة في الإسهام في التحول نحو مصاف الدول المتقدمة**، وأن المعلومات تعد العامل الرئيس لإنتاج القيمة المضافة بعد رأس المال والعمل؛ لذا فقد اعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات منذ ذلك الحين أحد القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد المغربي لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية.

- وتهدف الاستراتيجية المغربية إلى **إدماج المغرب في الاقتصاد العالمي للمعرفة، والتعميم الواسع لتكنولوجيا المعلومات** على مستوى المملكة وقطاعاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، لذا فقد ركزت الاسترتيجية على تحديد الأولويات والمشروعات ذات الأثر القوي. أما عن الأولويات فهي على النحو التالي:

1) تمكين المواطنين من الولوج إلى الإنترنت ذي النطاق العريض وتشجيع الولوج إلى المعرفة.
2) تقريب الإدارة العامة من احتياجات المتعاملين معها من حيث الفعالية والجودة والشفافية بواسطة برنامج طموح للحكومة الإلكترونية.
3) الحث على اعتماد الحوسبة Computerization في الشركات الصغيرة والمتوسطة للرفع من إنتاجيتها.

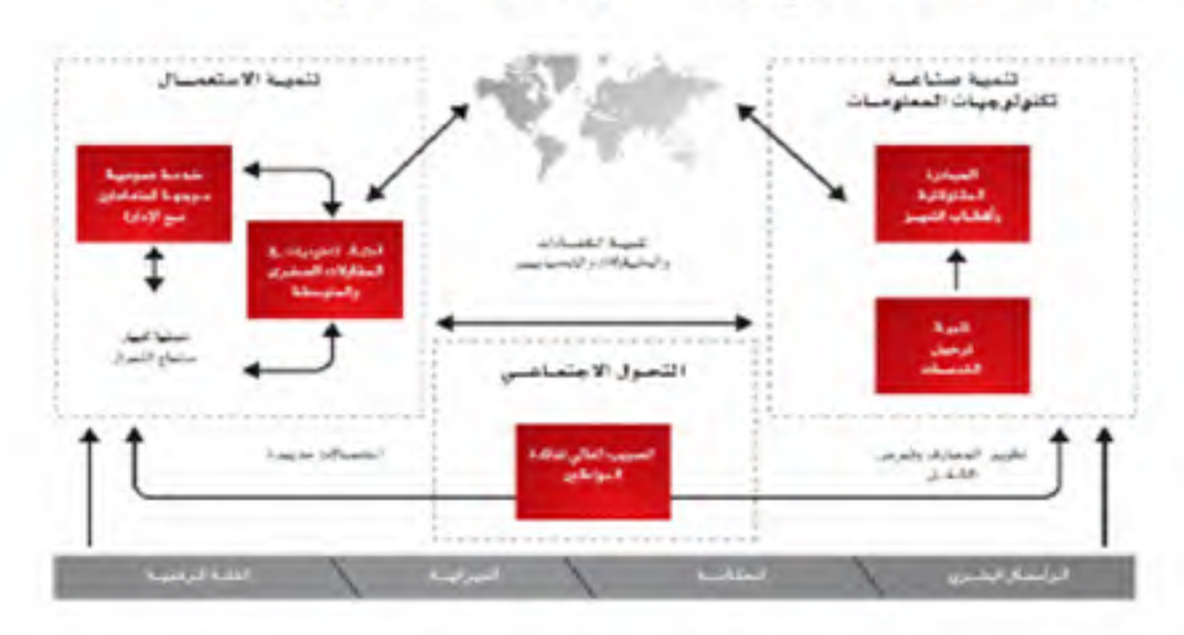
[15] اضطر المؤلف للرجوع إلى الترجمة الإنجليزية لوثيقة الاستراتيجية من حين إلى آخر نتيجة الصعوبات التي تكتنف قراءة النص العربي لها، خصوصا ما يتعلق بترجمة المصطلحات الفنية Technical Terms في ظل مشكلة عدم توحيدها عربيا، ويرغب المؤلف هنا مرة أخرى في تأكيد أهمية قضية توحيد المصطلحات العربية المرتبطة بمجتمع المعلومات.

4) إنشاء قطاع محلي لتكنولوجيا المعلومات ودعم قدرات صناعة تكنولوجيا المعلومات على التصدير.

- تقوم استراتيجية المغرب الرقمي على **رؤية عامة** تهدف إلى وضع المغرب بين البلدان الصاعدة والنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال:

1) جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات أداة للتنمية البشرية.
2) جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات مصدرا للإنتاجية والقيم المضافة بالنسبة للقطاعات الأخرى.
3) جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات أحد أركان الاقتصاد.
4) جعل المغرب نقطة استقطاب تكنولوجية في المنطقة.

- واستراتيجية المغرب الرقمي 2013 تتحرك في **اتجاهين رئيسين نحو إقامة مجتمع المعرفة المغربي** بحيث ترتكز على كل منهما الجهود الاستراتيجية المبذولة وتتوزع عليهما الموارد المتاحة، أما الاتجاهين فهما: الاقتصاد الوطني من جانب، وأفراد المجتمع من جانب آخر (انظر الشكل التالي):



شكل (2 - 7) توجهات استراتيجية المغرب الرقمي 2013 نحو كل من الاقتصاد والمواطنين[16]

[16] المملكة المغربية - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (2009) المغرب الرقمي 2013 : الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 – 2013 . وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ، المغرب ، 2009 . ص 23.

- كما أن الاستراتيجية المغربية تعتبر **المواطنين شريكا أساسيا** في إدماج المغرب في اقتصاد المعرفة العالمي، ومن ثم فإن الاستراتيجية ترتكز على توسيع انتشار الإنترنت بين الأفراد حيث أدى ذلك إلى نسبة استخدام وصلت إلى نحو 34% في العام 2008 (انظر الشكل التالي)، وذلك بعد النجاح الذي حققته سياسات نشر الهواتف المحمولة في المملكة، وكذلك تزويد المواطنين بالأدوات والعتاد بما يمكنهم من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات، خصوصا من خلال خفض تكلفة الاتصال بالإنترنت وتكلفة اقتناء الكمبيوتر لتلائم فئات متنوعة من الأفراد من خلال شراكات فيما بين القطاعين العام والخاص، كما أخذت في اعتبارها أيضا المناطق النائية في إطار تحقيق فرص متساوية لكافة أفراد المجتمع للنفاذ إلى المعرفة.



رسم بياني (2 - 2) تطور استخدام الانترنت في المغرب
في الفترة من 2004 – 2008[17]

- وحسب استراتيجية المغرب الرقمي فإنها تعول على ما أحرزته المغرب مؤخرا من تقدم على مستوى **البحث والتطوير**؛ حيث تعدد الشراكات مع جامعات ومختبرات أجنبية عمدت إلى إكساب الخبرات للمؤلفين المغاربة، وأدى ذلك أيضا إلى تنمية جهود البحث والتطوير في مجالات مستقبلية، كما تم استحداث صندوق محلي لدعم الابتكار التكنولوجي. مع الأخذ في الاعتبار أهمية دعم حلقة الاتصال الهامة بين جهود البحث والتطوير بمؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية من جانب، وخطوط الإنتاج والتسويق المتمثلة في القطاع الخاص من جانب آخر.

---

[17] المملكة المغربية . وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (2009) المغرب الرقمي 2013 : الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 – 2013 . وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ، المغرب ، 2009 . ص 26.

- وتعد المغرب بمثابة جهة رائدة على مستوى البلدان الفرانكفونية في **قطاع خدمات التعهيد**، الأمر الذي يمكن أن تستفيد منه في دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات عبر الاستراتيجية الحالية كما أنه يمكن لقطاع التعهيد أيضاً دعم سياسات الاستراتيجية الحالية ودفع بالمغرب نحو الاندماج في اقتصاد المعرفة الجديد.

- وتؤكد الاستراتيجية المغربية أن القدرات المغربية في مجال **إنتاج المحتوى الرقمي** تعد محط اهتمام الشركات الدولية، مما يتعين معه رصد واستغلال الفرص المتاحة في هذا القطاع. وتهدف الاستراتيجية في إطار التحول الاجتماعي داخل المجتمع المحلي إلى تطوير **محتوى وطني رقمي** يلائم احتياجات الأفراد (انظر الشكل التالي) وكذلك رقمنة التراث التاريخي والثقافي من خلال مشاركات فعالة تجمع بين القطاعين الحكومي والخاص والشراكات الدولية، وذلك بالموازاة مع السعي نحو الارتقاء بمعدلات انتشار الإنترنت ونشر تكنولوجيا المعلومات؛ خصوصاً من خلال مبادرة طموحة تهدف إلى نشر كمبيوترات المفكرة المتصلة بالإنترنت بين فئات معينة من الطلاب - وليس كل الطلاب - داخل المغرب ، وسوف يبلغ عددهم حتى العام 2013 حسب الإستراتيجية 80 ألف طالب بدعم من الحكومة المغربية، وذلك امتدادا لمبادرتين أخرتين كانتا قد انطلقا في العامين 2005 و 2008 تهدفان إلى تجهيز المؤسسات التعليمية بتكنولوجيا المعلومات (وهي المؤسسات التي يبلغ عددها حتى العام 2013 نحو 9260 مؤسسة) ودعم اقتناء كمبيوترات المفكرة من جانب المدرسين وتطوير محتوى رقمي تعليمي لدعم بيئة العمل الرقمي داخل تلك المؤسسات.

العمليات	التوصيف
8- دعم تطوير المحتوى الرقمي الاخباري	• تطوير محتويات جهوية/محلية؛ • إنشاء منصة متخصصة لترجمة المواقع الصحية إلى اللغة العربية؛ • دعم وسائل الإعلام المغربية في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم معلومات محينة بشكل آني وتفاعلي.
9- دعم تطوير محتوى رقمي ترفيهي	• تعبئة فاعلي القطاع الخاص (المقاولون والرواد) لاقتراح محتويات جذابة على شبكة الإنترنت (إعداد فيديو عند الطلب، وتوفير خدمات صوتية ومرئية من نوع Podcast، ...
10- دعم تطوير محتوى تربوي	• نشر الموروث الثقافي المغربي على الإنترنت (المتاحف والمكتبات العمومية...) في إطار هيئة وطنية ودولية للشركات؛ • إحداث منظومات لمحتويات تربوية

شكل (2 - 8) تطوير محتوى وطني رقمي حسب استراتيجية المغرب الرقمي 2013[18]

[18] المملكة المغربية - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (2009) المغرب الرقمي 2013 : الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 – 2013 . وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ، المغرب ، 2009 . ص 35.

- كما تطرح الاستراتيجية مبادرات خاصة برفع كفاءة قطاع **الحكومة الإلكترونية في** المغرب وتحسين كفاءة الخدمات العامة المقدمة إلكترونيا، خصوصا وأن المملكة تقع في مرتبة متدنية وفقا للمؤشرات المرتبطة بالحكومة الإلكترونية حيث تقع المغرب في المرتبة 140 بين إجمالي 192 بلد هي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. حيث تهدف الاستراتيجية إلى استحداث هيئات ولجان معينة تتسلم المسئولية عن برامج الحكومة الإلكترونية على وجه الخصوص وذلك كلجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات (CIGOV) لوضع الاستراتيجية وخطة العمل، ولجنة إدارة قيادة الحكومة الإلكترونية (DPGOV) لتكون مسئولة عن التنفيذ الشامل، ولجنة بنية قيادة الحكومة الإلكترونية (SPGOV) لتكون مسئولة عن التنفيذ على مستوى مؤسستها، فضلا عن تنفيذ العديد من المشروعات الأخرى الداعمة.

- وتؤكد استراتيجية المغرب أهمية **العنصر البشري** في تحقيق أهداف الاستراتيجية وتنميته من حيث الكم والكيف، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق **الأمن الرقمي والثقة السيبرانية**Cyber Confidence، وإيجاد **حوكمة معنية للاستراتيجية** ومتابعة تنفيذها (انظر الشكل التالي).



شكل (2 - 9) الادارة المعنية بتنفيذ استراتيجية المغرب الرقمي 2013[19]

[19] المملكة المغربية - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (2009) المغرب الرقمي 2013 : الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 – 2013 . وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ، المغرب ، 2009 . ص 92.

- وتعمل الاستراتيجية على **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة** SMEs سواء العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو العاملة في قطاعات الإنتاج الأخرى؛ بحيث يتم دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاعات الإنتاج المختلفة كالنسيج والجلود والصناعات الغذائية وغير ذلك، ويتم أيضا في الوقت ذاته تنمية استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وذلك من خلال عدة طرق من بينها تعبئة صناع القرار في القطاعين العام والخاص من أجل التشجيع على مواصلة عمليات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات المختلفة، ودعم أنشطة التدريب المختلفة.
- وتدرك السياسات المغربية تحديا كبيرا لصناعة مجتمع المعرفة المغربي متمثلا في **ضعف الطلب** الداخلي الذي يتم تلبية احتياجاته عن طريق الاستيراد، وكذلك ضعف الطلب الخارجي على منتجاتها خصوصا في إطار عدم ارتقاء تلك المنتجات إلى مستوى المنافسة العالمية. ومن ثم فقد عمدت الاستراتيجية إلى مبادرات تهدف إلى توفير التمويل اللازم لدعم صناعات تكنولوجيا المعلومات، والبنيات التحتية الملائمة، وتحسين الإطار القانوني والتشريعي الملائم، وتقديم الدعم اللازم من جانب الحكومة للدفع بالمنتجات المحلية المغربية في هذا القطاع نحو التصدير، ودعمها أيضا من خلال تنمية الطلب المحلي عليها، كما أنه على غرار الحظيرة التكنولوجية في الدار البيضاء Casablanca Techno-Park تم اختيار ثمانية مواقع محتملة أخرى في مدن رئيسة بالمملكة لإنشاء مشروعات مثيلة.

4/2 تحليل السياسات الاستراتيجية للمجموعة العربية

نرى أن سياسات المجموعة العربية تحمل فجوة ترتبط بالعلاقة بين كل من: المبادرات التنفيذية من جانب، والاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي من جانب آخر. لذا لم تكن مخرجاتها أكثر التصاقا بالمجتمع المحلي وتفاعلا معه، الأمر الذي انعكس على تراجع موقع تلك السياسات في بعض أبعادها ضمن إطار مؤشرات مجتمع المعلومات العالمي.

فالسياسات الرقمية العربية في مجملها لا تراعي بشكل كبير وعلى النحو المطلوب الخصوصية المحلية وإشباع احتياجات المجتمع المحلي واستغلال كافة موارده المتاحة، على الرغم من العديد من المحاولات لاستغلال المحتوى الرقمي في التغلب على مشكلات مرتبطة بالمجتمع المحلي؛ وربما يرجع ذلك إلى تقليد العديد من السياسات والمبادرات العالمية الأخرى ولكن دون استيعاب لكثير من مضمون تلك السياسات ومن ثم إعادة تشكيل هذا المضمون بما يناسب الخصوصية العربية.

فغالبية السياسات الوطنية والإجراءات التنفيذية في معظم البلدان العربية لا تعمل على إسقاط سياسات الآخرين على الخصوصية العربية المحلية ومنح ظروف ومقومات البيئة المحلية مساحة مناسبة خلالها، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى إخفاقها وتعثر المسيرة نحو هدفها النهائي المتمثل في إقامة مجتمع معلومات واقتصاد معرفة فاعل. ويمكن التدليل على ما سبق بالإشارة للمستوى المتدني نسبيا لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وكذلك الحالة الراهنة لمجتمع المعرفة والتي تجسد بدورها ثقافة الاتباع وليس الإبداع، والمشاهدة السلبية وليس الفاعلة من حيث الإسهام في المشهد التكنومعرفي العالمي، الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة في كل من استهلاك وإنتاج المحتوى الرقمي في المجتمعات العربية[20].

كما أن هناك أيضا فجوة أخرى متعلقة بالشفافية في طرح المعلومات حول واقع مجتمع المعلومات المحلي، فهناك قصور واضح في حجم البيانات والمعلومات حول أداء صناعة المحتوى الرقمي العربية، حيث بدت تحفظات من جانب بعض بلدان المجموعة العربية في إتاحة تلك السياسات في ضوء النتائج المترتبة على تطبيقها؛ حيث القصور الكمي والنوعي المتمثل في البيانات والمعلومات المرتبطة بمجتمع المعلومات العربي بشكل عام، بل إن الأمر قد يمتد في بعض الحالات إلى حجب تلك السياسات باعتبارها وثائق حكومية غير قابلة للتداول العام - كما سبق إيضاحه - الأمر الذي يتنافى كليا مع مبادئ مجتمع المعرفة الداعمة لدقرطة Democratization المعلومات وحرية الإتاحة والنفاذ إليها، ولعل علاقة طردية تبادلية تربط بين توافر تلك البيانات والمعلومات من جانب ومدى نجاحها في إقامة اقتصاد المعرفة من جانب آخر.

ونرى أيضا أن جُل السياسات العربية متشابهة - بشكل عام - في المخرجات النهائية على الرغم من تفاوت المدخلات نتيجة للتفاوت النسبي للظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر، وذلك نتيجة طبيعية لوحدة الثقافة وتشابه الظروف الإقليمية في مجملها؛ خصوصا وأن بعض المشروعات والمبادرات العربية لا تبدو ذات تأثير وفاعلية في محيط مجتمع المعرفة العالمي على الرغم من تباين مؤشرات مجتمع المعلومات بالارتفاع أو الانخفاض من بلد عربي إلى آخر. فما يميز سياسات المجموعة العربية عن بعضها هو مدى توافر الموارد المالية لدعم توجهات مجتمع المعلومات والبنية التحتية الرقمية على وجه الخصوص، وهو ما يظهر في حالة المملكة العربية السعودية أكثر من غيرها. إلا أن بعض البلدان العربية الأخرى محدودة الموارد - بالمقارنة بالسعودية - تتسم تجربتها بالطموح الكبير وبخاصة مصر

[20] انظر فجوة المحتوى الرقمي ، الفصل الأول

والأردن، حيث تتخذ من قطاع صناعة المحتوى الرقمي - وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام - مقوما ومحفزا رئيسا للانتقال بالواقع المحلي من حالة إلى حالة أخرى أفضل تشارك خلالها في المحيط الإقليمي والعالمي لمجتمع المعرفة بعيدا عن المحلية الغائرة.

وقد جسدت السياسات العربية البعد الاجتماعي المتمثل في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التغلب على بعض المشكلات الاجتماعية لاسيما دعم النسيج الوطني في المجتمع اللبناني، ومشكلات الاحتلال والانقسام الجغرافي والتشتت في المجتمع الفلسطيني إلى غير ذلك من القضايا الاجتماعية.

إن سياسات الدول العربية مستغرقة إلى حد كبير في اللهث خلف إقامة البنية التحتية لمجتمع المعلومات على حساب توجهات دعم صناعة المحتوى الرقمي، لاسيما تكثيف سعيها نحو نشر خدمات الهواتف المحمولة باعتبارها أسرع وأبسط وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأقلها تكلفة في الوقت ذاته لتضييق الفجوة الرقمية في مجتمع المعلومات، وتحسين أداء تلك السياسات فيما يتعلق بمؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك على الرغم من أنها لم تتمكن من استغلال الانتشار الواسع للهواتف المحمولة لاحقا من أجل إقامة صناعة محتوى رقمي موجهة إلى هذا القطاع على وجه الخصوص. وهو أمر مبرر نتيجة انتماء الغالبية العظمى من الدول العربية إلى فئة الدول النامية مما ينعكس على ترتيب الأولويات لدى الحكومات العربية بما يدع قضايا أخرى غير المحتوى الرقمي في مقدمة اهتماماتها، حيث تأخرت العديد منها في تحقيق أهدافها المرتبطة بالبنية وتحقيق معدلات مرتفعة من التطوير تتوافق مع ما تم تحقيقه على المستوى العالمي.

والمحتوى الرقمي جزء من كل يتأثر بمكونات أخرى محلية ويؤثر فيها بالتبادل، ومن ثم فقد كان التراجع في مجمل أداء صناعة المحتوى الرقمي العربية نتيجة لقصور دعم المقومات الأخرى للمجتمعات العربية المحلية؛ ويرجع ذلك إلى تدني مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والبحثية والثقافية والسياسية وغير ذلك من المقومات، علاوة على تجاهل السياسات العربية في مجملها لمفهوم تقاسم الموارد وتنسيق الجهود بين كافة أصحاب المصلحة في إطار مجتمع المعلومات؛ مما استنفذ في نهاية الأمر الموارد والإمكانات المحلية، وحال دون تحقيق الغاية التي تسعى إليها.

كما لاحظنا وجود حالة من عدم وضوح الرؤية وتحديد الهدف_على حد سواء في مجمل الرؤى الاستراتيجية للبلدان العربية، وهي حالة تمثل بدورها أيضا انعكاسا لمحاولات استنساخ سياسات الآخرين، كما تمثل انعكاسا للقصور الواضح في منظومة

الإبداع العربي بشكل عام[21] مما يحول دون تحري التجديد. فالعقل الجمعي العربي - بشكل عام - غير قادر على تشكيل رؤية استراتيجية وطنية يلتف حولها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته على حد سواء، بحيث تمثل بدورها تحديا يستلهم الإمكانات والقدرات والموارد للتغلب عليه.

كما شكلت السياسات الاستراتيجية العربية نجاحا ملحوظا فيما يتعلق بقطاع خدمات التعهيد Outsourcing وصناعة مراكز الاتصال التعهيدية Offshore Contact Centres Industry وخصوصا في مصر والأردن، مستغلة بذلك الدعم الحكومي المرتبط والقدرات البشرية المتاحة وكذلك الموقع المتميز للمنطقة العربية على الخريطة الزمنية Time Zone للعالم.

وقد حرصت كثير من السياسات في إطار المجموعة العربية على إيجاد هيئة مستقلة ذات مستوى رفيع من التمثيل الرسمي - ضمن هيكلها التنظيمي - لمراقبة الأداء التنفيذي للسياسات والمبادرات الاستراتيجية الوطنية، فالسياسات الأردنية -على سبيل المثال وكما سبق الإشارة إليه - جعلت "ملك الأردن" على رأس هيئة الحوكمة الخاصة بها.

إن قصور منظومة التعليم يعد أبرز الظواهر في السياسات العربية رغم بعض محاولات التطوير مما كان له آثارا سلبية على النهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية؛ فوتيرة التحول نحو مجتمع المعرفة العالمي تتطلب بدورها منظومة تعليمية تتسق مع المعايير الدولية قادرة على إفراز كوادر بشرية يمكنها الاندماج في مجتمع المعرفة العالمي والإسراع بالتحول نحوه.

وتعتبر ميزة وحدة اللغة بين كافة البلدان العربية أحد المقومات الرئيسة الداعمة التي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق نحو صناعة محتوى رقمية إقليمية منافسة، بل إن الحرص على التنوع اللغوي في بعض البلدان العربية التي تمتزج خلالها أكثر من ثقافة في إطار المجتمع الواحد - كما هو الحال في كل من لبنان أو المغرب على سبيل المثال - يمكن أن يدعم أيضا أغراض التنافسية في إنتاج محتوى رقمي إقليمي متعدد اللغات يجد طريقه نحو الأسواق العالمية.

بيد أن السياسات العربية قد أهملت البعد البيئي في سياساتها الحكومية المرتبطة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما عدا الأردن التي بدت متحمسة تجاه هذا الملف الهام؛ وهو أمر مبرر نسبيا نتيجة لتفاوت أولوياتها مقارنة بسعي الدول

[21] انظر فجوة الابتكار والإبداع في إطار مجتمع المعرفة العربي ، الفصل الأول

المختلفة في إطار المجموعة العربية نحو إقامة البنية التحتية الرقمية والتي تستنفذ بدورها الموارد المخصصة، ومن ثم يأتي الملف البيني في مرتبة ثانوية بين أولويات السياسات العربية الرقمية.

5/2 الخلاصة

إن إقامة مجتمع المعرفة قضية ذات بعد تنموي لها تأثيرها المتبادل في الأطراف المختلفة داخل المجتمع المحلي والمجتمع العالمي على حد سواء، مما يستلزم اضطلاع أصحاب المصلحة على تنوع فئاتهم بدوره المنوط في إطار منظومة عمل مشتركة تستوعب كافة الأدوار. الأمر الذي يؤكد ضرورة سعي الدول العربية نحو إزالة الحواجز البيروقراطية التي تحول دون وجود شفافية في الطرح الحالي واللاحق لتلك المعلومات والبيانات للاستخدام العام، وبالاتساق مع المبادئ العامة لمجتمع المعلومات وحق المعرفة للجميع الذي كفلته الأعراف الدولية؛ من شأنه خلق حالة من المشاركة الجماعية لكافة أصحاب المصلحة وأطراف المجتمع ولاسيما فئة من أجل تقييم الأداء الحكومي وتوجيهه في مجال مجتمع المعرفة نحو واقع أفضل، وكذلك منح دور أوسع للقيادات الشابة بقدراتها الديناميكية المتجددة التي تستطيع مواكبة ديناميكية التحول نحو مجتمع المعرفة، ودون أن تستأثر الحكومات بالدور الكامل في عمليتي تخطيط السياسات وتنفيذها على حد سواء.

كما ينبغي أن يكون هناك سعي عربي أكثر جدية نحو استحداث آليات فعالة لجمع البيانات والمعلومات حول الأداء المحلي والإقليمي المرتبط بمجتمع المعرفة وبشكل مستمر، ثم تحليلها في إطار مؤشرات محلية وإقليمية تراعي الخصوصية العربية وتمكن من رسم صورة أكثر وضوحا للواقع الحالي؛ مما يدعم السياسات والتوجهات الاستراتيجية ومن ثم الإسراع في النفاذ إلى مجتمع المعرفة العالمي.

وأخيرا فمن المهم التأكيد ثانية على إعادة تشكيل منظومة الإبداع والابتكار العربية وخلق مقومات منافسة لبيئة إبداع عربية، لإقامة اقتصاد معرفة عربي، فمنظومة الإبداع والابتكار تعد حجر الزاوية في أي سياسات استراتيجية مرتبطة بإقامة مجتمع المعرفة.

6/2 مصادر الفصل الثاني

[1] المملكة الأردنية الهاشمية ـ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2007) وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2007 . وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، عمّان ، 2008 . 48 ص.

[2] المملكة الأردنية الهاشمية ـ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2008) الخطة الإستراتيجية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة 2008 – 2011 . وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، عمّان ، 2008 . 18 ص.

[3] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.

[4] Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

[5] Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

[6] Hashemite Kingdom of Jordan – Information Technology Association Int@j and Ministry of ICT (2007) National ICT Strategy of Jordan 2007 – 2011. Available at: http://www.intaj.net/node/64. Amman, July 2007, p. 40.

[7] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.

[8] Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

[9] Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

[10] المملكة العربية السعودية ـ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (2006) الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لسنة 1426 هـ : الرؤية لبناء مجتمع المعلومات . وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ، المملكة العربية السعودية ، 1426 هـ [2006] . متاح على: http://www.mcit.gov.sa/arabic/NICTP/Policy/ ، ص 37.

[11] الجمهورية العربية السورية ـ وزارة الاتصالات والتقانة (2004) استراتيجية تقانات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية [2004 – 2013] : المنطلقات والسياسات العامة . وزارة الاتصالات والتقانة ، دمشق ، 2004 . 15 ص.

[12] الجمهورية العربية السورية ـ وزارة الاتصالات والتقانة (2004) استراتيجية تقانات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية [2004 – 2013] : التوجهات الاستراتيجية . وزارة الاتصالات والتقانة ، دمشق ، 2004 . 40 ص.

[13] الجمهورية العربية السورية - وزارة الاتصالات والتقانة (2004) استراتيجية تقانات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية [2004 – 2013] : برامج العمل والخطط التنفيذية . وزارة الاتصالات والتقانة ، دمشق ، 2004 . 11 ص.

[14] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.

[15] Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

[16] Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

[17] السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2011) الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في فلسطين 2011 – 2013 : المسودة الأولى . السلطة الوطنية الفلسطينية ، رام الله ، 2011 . متاح على:
http://www.pmtit.ps/ar/index.php?p=7_1 . 27 ص.

[18] Republic of Lebanon – Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-Strategy for Lebanon: Document 1: Executive Summary, Prepared by Akram Najjar, Salam Yamout and Kamal Siblini, Available At; http://www.omsar.gov.lb/, Beirut, Oct. 2003, 8 p.

[19] Republic of Lebanon – Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-Strategy for Lebanon: Document 2: The National e-Strategy for Lebanon, Prepared by Akram Najjar, Salam Yamout and Kamal Siblini, Available At; http://www.omsar.gov.lb/, Beirut, Oct. 2003, 44 p.

[20] Republic of Lebanon – Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-Strategy for Lebanon: The Cover Document , Prepared by Akram Najjar, Salam Yamout and Kamal Siblini, Available At; http://www.omsar.gov.lb/, Beirut, Oct. 2003, 8 p.

[21] Republic of Lebanon – Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-Strategy for Lebanon: Document 4: ICT Policies, Prepared by Akram Najjar, Salam Yamout and Kamal Siblini, Available At; http://www.omsar.gov.lb/, Beirut, Oct. 2003, 28 p.

[22] ميرنا برير (2011) اتصال بالبريد الإلكتروني مع السيدة. ميرنا برير ، موظف أول لتكنولوجيا المعلومات - قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اسكوا ، بيروت ، 28 فبراير 2011.

[23] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.

[24] Arab Republic of Egypt – Ministry of Communications and Information Technology (2007) Egypt's ICT Strategy 2007 – 2010. Available at;

http://www.mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Egypt-ICT-Strategy.pdf . Cairo, May 2007, 50 p.

[25] Nagwa El Shenawi and Bruno Lanvin (2009) How Outsourcing Can Help Mobilize Talents Globally: Egypt's Success Story. Chapter 2.1, The Global Information Technology Report 2008 – 2009, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. 113 – 122.

[26] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13, 333.

[27] Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

[28] Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

[29] Arab Republic of Egypt – Ministry of Communications and Information Technology (2007) Egypt's ICT Strategy 2007 – 2010. Available at; http://www.mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Egypt-ICT-Strategy.pdf . Cairo, May 2007, p. 38.

[30] المملكة المغربية - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (2009) المغرب الرقمي 2013 : الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 – 2013 . وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ، المغرب ، 2009 . 102 ص.

[31] Kingdom of Morocco – Ministry of Industry, Trade and New Technologies (2009) Digital Morocco 2013: the National Strategy for Information Society and Digital Economy [2009 – 2013] . Ministry of Industry, Trade and New Technologies, Morocco, 2009. 102 P.

[32] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.

[33] Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

[34] Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

الفصل الثالث

السياسات الاستراتيجية العالمية في مجال المحتوى الرقمي : تحليل مضمونها

"من الضروري التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت"

القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS جنيف 2003

السياسات الاستراتيجية العالمية في مجال المحتوى الرقمي: تحليل مضمونها

1/3 التمهيد

لقد استطاعت العديد من بلدان العالم تحقيق نجاحات كبيرة في النفاذ إلى مجتمع المعرفة، وهي النجاحات التي ساعدت على إحداث قفزات محلية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، ووضعت تلك البلدان على خارطة العالم لاقتصاد المعرفة، وهي النجاحات التي ألهمت العديد من بلدان وأقاليم العالم الأخرى.

نقوم خلال الفصل الحالي بإلقاء الضوء على السياسات الاستراتيتجية لعدد من بلدان وأقاليم العالم المتقدم والنامي للنفاذ إلى مجتمع المعرفة مع التركيز على صناعة المحتوى الرقمي على وجه الخصوص، وهي البلدان والأقاليم التي بلغت في مجملها أربعة. وبوتيرة شبيهة لتلك التي تم بها معالجة السياسات الاستراتيجية للمجموعة العربية.

نستعرض ـ فيما يلي ـ السياسات الاستراتيجية المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي وبيئتها التمكينية للبلدان غير العربية والمجموعات الإقليمية المنتقاة في إطار المجموعة العالمية، وذلك بالوصف والتحليل. وقد سبق ذلك إلقاء الضوء على عمليتي انتقاء بلدان وأقاليم المجموعة العالمية، وتحصيل خططها وسياساتها الاستراتيجية. أما تلك البلدان والمجموعات الإقليمية الأربع فتأتي على الترتيب وفقا لما يلي: الاتحاد الأوروبي، اليابان، البرازيل، جنوب أفريقيا.

2/3 مدخل منهجي إلى المجموعة العالمية

ونرى بداية أهمية استعراض الخطوتين المنهجيتين المرتبطتين بانتقاء بلدان وأقاليم المجموعة العالمية، وتحصيل مصادر المعلومات الاستراتيجية المرتبطة بها؛ وذلك قبل الخوض في تفاصيل عمليتي الوصف والتحليل لتلك السياسات.

1/2/3 انتقاء المجموعة العالمية

وقد تم انتقاء بلدان هذه المجموعة وفقا لبعض المعايير التالية أو كلها :

1. أن تكون تلك البلدان غير مسبوقة بإجراء دراسة حالة لها على المستوى العربي ولم تتناولها الأدبيات العربية بشكل مفصل، وذلك في محاولة لعدم تكرار الجهد البحثي السابق في دراسة السياسات الاستراتيجية الرقمية العالمية ولاسيما البلدان التالية: فرنسا، أيرلندا، ماليزيا، كوريا، الهند، إسرائيل.
2. أن تكون تلك البلدان رائدة في مجتمع المعلومات العالمي من حيث سياساتها الاستراتيجية ومبادراتها الخلاقة.
3. أن تحتل تلك البلدان مرتبة مرموقة في التصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية Network Readiness Index والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
4. أن تتشابه تلك البلدان في مجملها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجمل البلدان العربية.
5. أن ترد إشارات في الأدبيات العربية المتخصصة بشأن أهمية دراسة تلك البلدان والإطلاع عليها والاستفادة منها عربيا، ولاسيما الاتحاد الأوروبي.

ووفقا لبعض المعايير السابقة أو كلها فقد وقع اختيار على كل من: الاتحاد الأوروبي، واليابان، والبرازيل، وجنوب أفريقيا (انظر الشكل التالي).



شكل (3 - 1) التنوع في بلدان العالم إطار المجموعة العالمية

ونرى أن بلدان المجموعة العالمية السابقة تبدو متباينة من حيث أنها مثلت مناطق جغرافية متباعدة وبيئات ثقافية متنوعة وخصائص اقتصادية واجتماعية مختلفة، ولاسيما أن اثنين من تلك البلدان هما دول نامية - البرازيل وجنوب أفريقيا - بينما الباقي دول متقدمة - اليابان ودول الاتحاد الأوروبي - كما أنه قد تم اختيار الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد نظرا لسياساته الاستراتيجية الإقليمية الهامة التي تصب في مضمون أهداف الدراسة الكلية كونها ترمي بدورها إلى دعم أغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال صناعة المحتوى الرقمي العربية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي بين بعض الدول العربية أو كلها.

2/2/3 تحصيل مصادر معلومات المجموعة العالمية

أما عن المجموعة العالمية فقد تمثلت تفاصيل استراتيجياتها الرسمية في الجدول التالي:

البلد	عنوان وثيقة الاستراتيجية	التحصيل	الجهة المسئولة عن الإصدار	الموقع الالكتروني	تاريخ الإصدار والانتهاء
الاتحاد الأوروبي	EU Digital Agenda الأجندة الرقمية للاتحاد الأوروبي	نعم	European Commission مفوضية الاتحاد الأوروبي	http://ec.europa.eu	2010 - 2020
اليابان	u-Japan Policy استراتيجية "يو-اليابان"	نعم	Ministry of Internal Affairs and Communications وزارة الشئون الداخلية والاتصالات	www.soumu.go.jp	2005 - 2010
البرازيل	؟[1]	-	Ministério das Comunicaçõess وزارة الاتصالات	www.mc.gov.br	؟
جنوب أفريقيا	Strategic Plan 2011 – 2014 الخطة الاستراتيجية 2014 - 2011	نعم	Department of Communication وزارة الاتصالات	www.info.gov.za	2011 - 2014

جدول (3 - 1) تفاصيل استراتيجيات مجتمع المعلومات لبلدان المجموعة العالمية

[1] العلامة (؟) تعني أن البيان غير متوفر حيث لا توجد حتى الآن استراتيجية وطنية للبرازيل، وذلك على الرغم من وجود عدد كبير من السياسات والمبادرات الفرعية الأخرى.

وعلى النقيض حالة المجموعة العربية - كما تم إيضاحه في الفصل السابق - فإن الجدول الحالي لبيانات استراتيجيات المجموعة العالمية يحمل اتساقا في مضمونه إلى حد كبير، على الرغم من أن تلك البلدان لا تجمعها وحدة جغرافية أو اقتصادية أو أيديولوجية، فهذه العينة لا تمثل عينة منهجية منضبطة إذا ما قورنت بالمجموعة العربية؛ وهو اتساق يبدو بشكل أوضح في الجهات الرسمية المسئولة عن حقيبة المحتوى الرقمي. إلا أن البرازيل قد شذت عن القاعدة لعدم امتلاكها لستراتيجية وطنية شاملة بل مجموعة من السياسات المتفرقة على الرغم من النجاح العالمي الكبير الذي حققته.

3/3 وصف السياسات الاستراتيجية للمجموعة العالمية

وفيما يلي يتم استعراض السياسات الاستراتيجية لبلدان المجموعة العالمية - فضلا عن الاتحاد الأوروبي - والمرتبطة بإقامة اقتصاد معرفة محلي وتعزيز المحتوى الرقمي وصناعته.

1/3/3 السياسات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي

وقد اعتمدنا في استقاء المعلومات هنا على وثيقة الاستراتيجية الرسمية للاتحاد الأوروبي المسماة الأجندة الرقمية EU Digital Agenda 2011، فضلا عن وثائق أخرى وتقارير غير رسمية، ومقاطع فيديو مرتبطة [(1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)].

- ويحتل الاتحاد الأوروبي مرتبة عالمية متميزة من حيث **مؤشر الجاهزية الشبكية** Networked Readiness Index NRI وذلك حسب التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات للعام Global Information Technology Report والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum. حيث يبدو من التقرير أن العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي تتصدر التصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الرقمية للعام 2011 - والأعوام السابقة عليه - بحيث تأتي السويد في المقدمة يليها 10 بلدان أخرى هي من بين أكثر 20 بلد من حيث الجاهزية الرقمية وذلك على النحو التالي: السويد في المرتبة رقم 1، فنلندا في المرتبة رقم 3، سويسرا في المرتبة رقم 4، الدانمارك في المرتبة رقم 7، النرويج في المرتبة رقم 9، هولندا في المرتبة رقم 11، ألمانيا في المرتبة رقم 13،

لوكسمبورج في المرتبة رقم 14، المملكة المتحدة في المرتبة رقم 15، ايرلندا في المرتبة رقم 16، فرنسا في المرتبة رقم 20.

- وتعتبر الاستراتيجية الأوروبية أن **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** بمثابة أكثر القضايا أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي وكذلك بلدانه الأعضاء، ونظرا لأهمية تأثير هذا القطاع على النهوض بكافة قطاعات الصناعة الأخرى وتحقيق تنمية مستدامة في أوروبا، حيث أن الاتحاد الأوروبي يهدف في الأساس إلى **تشكيل أضخم اقتصاد معرفي في العالم** "The Largest Knowledge Base Economy".

- ويتمثل **الهدف العام** لسياسات الاتحاد الأوروبي عبر استراتيجيته الحالية في الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية مستدامة لسوق رقمي أوروبي موحد استنادا إلى نشر الإنترنت السريع وفائق السرعة **وتطبيقات المحتوى الرقمي المشتركة** Interoperable Application. والأجندة الرقمية EU Digital Agenda 2010 تعد امتدادا لسياسة الاتحاد الأوروبي لمجتمع المعلومات والإعلام للفترة من 2005 – 2009 EU Policy Framework for the Information Society and Media، وهي واحدة من سبع مبادرات أطلقتها أوروبا في إطار استراتيجية أوروبا 2020 Europe 2020 Strategy لتحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الهدف الكلي لتلك الاستراتيجية.

- وتهدف السياسات الاستراتيجية لبلدان الاتحاد الأوروبي إلى **دعم الإبداع** وتعظيم المردود الاقتصادي والاجتماعي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الأفراد والمؤسسات على حد سواء خصوصا ما يتعلق بالإنترنت كوسيط حيوي للأنشطة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية : كدعم قطاع الأعمال، والترفيه، والاتصال، وحرية التعبير عن الذات. والسياسات الاستراتيجية الأوروبية تعمل أيضا على استغلال المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في **تحسين نمط حياة الأفراد** ـ على سبيل المثال ـ من خلال: توفير رعاية صحية جيدة، وبيئة نظيفة، وتحسين الخدمات العامة، ودعم **المحتوى الرقمي الثقافي** إلى غير ذلك.

- وقد استطاعت أوروبا عبر السياسات التي تبنتها منذ وقت بعيد والمرتبطة بمجتمع المعرفة أن تقوم **بنشر الشبكات عالية السرعة** على نطاق واسع مما أحدث نموا كبيرا. كما أنه في إطار السياسات ذاتها حدث **انتشار واسع للأجهزة الإلكترونية**

التي يستخدمها الأفراد يوميا على نطاق واسع، حيث زالت الخطوط الفارقة بين تلك الأجهزة الرقمية وبعضها، واندمجت خدماتها المختلفة مع بعضها البعض ـ كما هو الحال في إدماج خدمات التليفزيون مع الهواتف المحمولة على سبيل المثال ـ، كما أن **الخدمات في أوروبا تتحول بشكل واسع من البيئة المادية إلى البيئة الرقمية** Physical Into Digital لتصبح متاحة على نطاق عالمي عبر الهواتف المحمولة الذكية Smartphones أو عبر الألواح الرقمية Tablet أو الكمبيوترات الشخصية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية.

- وترمي السياسات الأوروبية إلى تحقيق أقصى استفادة من إمكانات مجتمع المعرفة من خلال **إيجاد محتوى رقمي جذاب**، وإتاحة خدمات رقمية في بيئة إنترنت مثالية؛ مما يحفز الطلب على خدمات المحتوى الرقمي وشبكات إنترنت عالية السرعة والكفاءة في الوقت ذاته، وهو ما يفتح بدوره الباب أمام مزيد من الإبداع والابتكار في قطاع الخدمات وإنتاج المحتوى الرقمي، ويؤدي إلى مزيد من النمو (انظر الشكل التالي). ومن ثم فقد ظهرت على السطح بعض المعوقات التي تستلزم التغلب عليها من أجل دفع السياسات الأوروبية إلى آفاق أكثر اتساعا، أما المعوقات أو المشكلات السبع فقد تمثلت فيما يلي:

  - تشعب السوق الرقمي لبلدان الاتحاد الأوروبي مما يتطلب التخلص من العوائق التشريعية وغيرها ودعم النسيج الواحد في هذا القطاع.
  - عوائق العمل المشترك Interoperability نتيجة ضعف المعايير، وضعف التنسيق بين جهات العمل الحكومية.
  - ارتفاع معدلات الجرائم السيبرانية Cybercrimes والمخاطر وانخفاض مستوى الثقة في الشبكات الرقمية.
  - انخفاض معدلات الاستثمار في الشبكات مما يستدعي رفع الاحتكار عن هذا القطاع وضرورة العمل المشترك بين القطاعين الخاص والعام على تحسين الشبكات.
  - قصور جهود البحث والإبداع مما يتطلب مزيدا من التنسيق والإنفاق ودعم لجهود القطاع الخاص في هذا المجال.
  - قصور معدلات المعرفة الرقمية Digital Literacy والمهارات المرتبطة بين المواطنين.
  - بعض التحديات المجتمعية كتغير المناخ وتكلفة الرعاية الطبية وتطوير خدمات عاملة عالية الكفاءة ورقمنة التراث الرقمي الأوروبي وغير ذلك.



شكل (3 - 2) مكونات ومعوقات الاقتصاد الرقمي الأوروبي
في الوقت ذاته حسب الأجندة الرقمية الأوروبية[2]

- وعلى الرغم من انتشار المحتوى الرقمي على نطاق واسع بين مواطني الاتحاد الأوروبي إلا أن ذلك يواجه ببعض **التحديات** المتمثلة في **حماية الخصوصية الرقمية وتحديات الأمن الرقمي** وقصور في إتاحة واستخدام الانترنت ونقص المهارات الرقمية اللازمة، كما أن المواطنين الأوروبيين يشعرون بالإحباط حينما يعجز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن تحسين نمط خدماته العامة.

[2] European Commission (2010) EU Digital Agenda. Available at: http://ec.europa.eu/information_society/digital-agenda/index_en.htm. Directorate-General for the Information Society and Media , Brussels, Aug. 2010, p. 5.

وهو ما أدى إلى العديد من العوائق (انظر الشكل السابق) التي لا مناص من مواجهتها سوى بالتكتل بين البلدان الأوروبية خصوصا وأن تلك المعوقات قد جعلت أوروبا في مستوى متأخر بالنسبة لشركاتها خصوصا إذا ما وضعنا في الاعتبار أن 30% من الأوروبيين لم يتمكنوا من استخدام الإنترنت حتى الآن؛ فعلى سبيل المثال: فإن معدلات تحميل **الموسيقى الرقمية** في الولايات المتحدة يتفوق أربع مرات على المعدلات المثيلة في الاتحاد الأوروبي، كما أن معدل انتشار شبكات الألياف الضوئية عالية السرعة Fiber-Based High-Speed Networks يمثل 1% فقط في مقابل 12% في اليابان و15% في كوريا.

- وتدرك السياسات الأوروبية أهمية إقامة **سوق أوروبي موحد في قطاع المحتوى الرقمي**. لذا ينبغي إنتاج محتوى رقمي جذاب وخدمات مجانية على الإنترنت ليتم استغلال ذلك ليس فقط من جانب المستفيدين داخل حدود الاتحاد الأوروبي بل والمستخدمين من خارج نطاقه على حد سواء، وذلك من أجل تحفيز وتنمية الطلب على المحتوى الرقمي الأوروبي والخدمات بشكل مستمر. غير أن بلدان الاتحاد الأوروبي تعاني قصورا في الإنتاج الرقمي في مجال الإعلام وقصورا في التنافسية في هذا المجال على وجه الخصوص نتيجة تشتت النطاق الجغرافي لبلدانه سواء على مستوى النماذج الاقتصادية في هذا القطاع أو على مستوى توفر المحتوى الرقمي الإعلامي الذي يمكن استخدامه من جانب الأفراد؛ لذا فمن الملاحظ أن الغالبية العظمى من كيانات الإنترنت الاقتصادية العملاقة قد نشأت خارج حدود أوروبا كجوجل Google وإي باي eBay وأمازون Amazon وفايسبوك Facebook على سبيل المثال. كذلك فإن تطبيق التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية eCommerce وتسديد الفواتير المالية الإلكترونية eInvoicing والتوقيع الإلكترونيeSignature بشكل موحد على مستوى بلدان الاتحاد الأوروبي لا يزال أمرا تكتنفه بعض المعوقات، ومن المعروف أن مؤشرات استخدام مواقع الإنترنت تدل على أن من بين إجمالي 54 موقعا هم أكثر المواقع استخداما في أوروبا يوجد 4 مواقع إنترنت فقط ذات أصول أوروبية، كذلك عدم وضوح الرؤية للحقوق الرقمية لدى كل من المستهلك والمنتج على حد سواء خصوصا في إطار عدم توحيد تشريعات الحماية الرقمية في الـ 27 بلد أعضاء الاتحاد الأوروبي.

- ولا زالت الأسواق الأوروبية للمحتوى الرقمي على الإنترنت تعاني العديد من التعقيدات والمشكلات المرتبطة في الأساس **بحقوق الملكية** ومنظومتها الموحدة عبر بلدان الاتحاد الأوروبي مما يؤثر سلبيا على قطاع الأعمال في مجال المحتوى الرقمي. بيد أنه على الرغم من ذلك تتوقع بلدان الاتحاد الأوروبي إتاحة

كافة تطبيقات المحتوى الرقمي عبر الإنترنت فقط بحلول العام 2020 ، ومن ثم فقد عمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ بعض الإجراءات العملية من أجل تحسين وزيادة حجم المتاح من المحتوى الرقمي على الإنترنت بحيث يحظى استخدامه بنفس المستوى من الاستخدام للمحتوى الموجود على الخط غير المباشر داخل بلدان الاتحاد الأوروبي ودون أي معوقات. لذا فقد سعت السياسات الأوروبية نحو زيادة معدلات استخدام المحتوى الرقمي عن طريق اتخاذ عدد من الإجراءات التنفيذية منها: استحداث إطار عام لإدارة الحقوق الرقمية بين المواطنين ومطوري المحتوى الرقمي وأصحاب حقوق الملكية الفكرية ، وذلك من أجل تحقيق الشفافية والحوكمة وإصدار تراخيص لها صلاحية إقليمية تُحترم بنودها في كافة بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك استحداث إطار عمل لتسهيل عمليات رقمنة وبث المحتوى الثقافي في أوروبا.

- وفي مجال **التجارة الإلكترونية** e-Commerce تواجه السياسات الأوروبية عددا من التحديات من بينها التعقيدات بشأن التحويلات المالية على الإنترنت، وكذلك ضعف الطلب على التجارة الإلكترونية العابرة للحدود بين بلدان الاتحاد الأوروبي في مقابل الطلب على التجارة الإلكترونية مع الولايات المتحدة، وعزوف المواطنين الأوروبيين عن الشراء إلكترونيا من الأسواق غير المحلية في مقابل الأسواق المحلية نتيجة معوقات مرتبطة بالدفع الإلكتروني على وجه الخصوص وذلك على الرغم من وحدة العملة في بلدان الاتحاد الأوروبي. ومن ثم سعت المفوضية الأوروبية إلى تحسين الأداء في هذا المجال الحيوي من خلال: تحسين وتوحيد إجراءات الدفع الإلكتروني داخل بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك الأمر بالنسبة للتوقيع الإلكتروني ونظم التصديق الإلكترونية e-Authentication systems، واتخاذ إجراءات أخرى لإذابة الفروق بين طريقتي الدفع بالفواتير الإلكترونية والدفع بالفواتير الورقية التقليدية بحلول العام 2013.

- وعلى الرغم من أنه - وفق قوانين الاتحاد الأوروبي- يتمتع المواطنون داخل البلدان الأعضاء بمجموعة من **الحقوق المرتبطة بالبيئة الرقمية** كحرية التعبير وحرية المعلومات وحماية البيانات المرتبطة بخصوصية الأفراد وحقوق الحصول على خدمات الاتصالات والإنترنت وغير ذلك[3]. إلا أن **ضعف الثقة الرقمية** Digital Confidence يعد أحد أهم معوقات نمو اقتصاد الإنترنت الأوروبي Europe's Online Economy؛ حيث أظهرت دراسة أجريت في العام 2009 أن من بين المشكلات التي تؤرق المواطنين الأوروبيين وتحول دون

[3] انظر الحقوق الرقمية لمواطني دول الاتحاد الأوروبي في الرابط التالي: www.ec.europa.eu/eyouguide

اندماجهم بشكل أكبر في البيئة الرقمية هي أمور مرتبطة بالحفاظ على أمن وخصوصية الأفراد، وأيضا يرجع انخفاض ثقة المواطنين في البيئة الرقمية إلى التهديدات الرقمية العديدة كانتشار الجرائم السيبرانية Cybercrime ومعدلات انتشار البريد الإلكتروني المزعج Spam emails والتي وصلت إلى معدلات تتراوح بين 80% إلى 98% من البريد الإلكتروني المتداول التي تعرقل استخدام خدمات البريد الإلكتروني بنشرها للفيروسات الإلكترونية Virus والبرمجيات غير المرغوبة Malicious Software على نطاق واسع، فضلا عن عمليات الاحتيال عبر الإنترنت Online Fraud وانتحال هويات الغير بغرض القيام بهجوم رقمي منظم لأغراض مالية[4]، أو سياسية كما هو الحال في السابق مع بعض البلدان الأوروبية مثل إستونيا ولتوانيا وجورجيا. من ثم تعمل السياسات الأوروبية على مراجعة الإطار التشريعي الخاص بحماية البيانات وضمان تحديثه وتطوير أدوات تكنولوجية يمكنها تحسين الثقة الرقمية بواسطة تطوير الإطار العام للحقوق الرقمية للمواطنين، ووضع معايير معينة لحذف وحجب بعض المحتويات الإلكترونية الضارة في الوقت الذي تتم فيه عمليات التوعية من تلك المحتويات الضارة على نطاق واسع عبر حملات منظمة، وضمان اتخاذ الإجراءات العقابية الرادعة في حق التجاوزات الأمنية في البيئة الرقمية.

- وفي الإطار ذاته تعمل السياسات الأوروبية على إنشاء وتفعيل ونشر أوسع لفرق الطوارئ الكمبيوترية الرادعة Computer Emergency Response Teams CERTs في بلدان الاتحاد الأوروبي للعمل بالتعاون مع منظومة القوانين من أجل **التصدي للهجمات الرقمية ومنع الجرائم السيبرانية**، وذلك بدعم من الوكالة الأوروبية لأمن المعلومات والشبكات European Network and Information Security Agency ENISA والتي تم تطويرها في إطار السياسات الأوروبية، فضلا عن استحداث بعض الهيئات الأخرى كالمركز الأوروبي لمكافحة الجرائم السيبرانية European Cybercrime Centre، وكذلك إنشاء خطوط اتصال ساخنة Hotlines للإبلاغ عن **المحتويات الرقمية غير القانونية والضارة** وخصوصا ما يرتبط منها بالأطفال، ودعم التعاون الأوربي الدولي في مجال إدارة المخاطر Risk Management المرتبطة بالبيئة الرقمية.

- أخذت السياسات الأوروبية في اعتبارها أهمية **مراجعة كافة المعايير** المرتبطة نتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة التي تستتبع تحسين وتطوير المعايير وفقا

---

[4] ربما يذكر ذلك بالهجوم الرقمي المنظم الذي تعرض له قطاع البنوك في دولة الإمارات العربية موخرا مما كبدها مبالغ مالية طائلة، ويؤكد في الوقت ذاته أهمية تحسين إجراءات الأمن الرقمي المتخذة عربيا بشأن الدفاع عن الشبكات الرقمية.

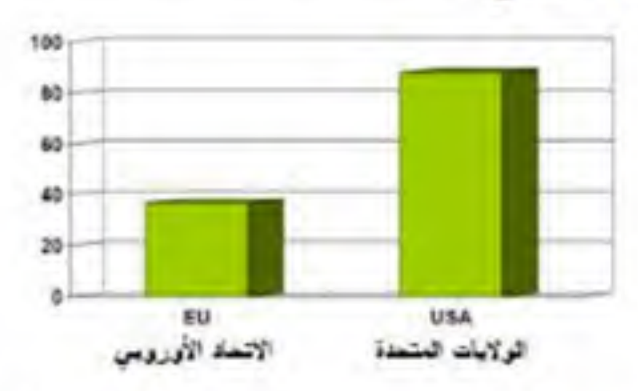
لها، وذلك من أجل النهوض بهذا القطاع ككل مع تأكيد أهمية التطبيق الأمثل لهذه المعايير فيما يتعلق بالبرمجيات والعتاد وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

- تدرك السياسات الأوروبية أهمية **نشر شبكات إنترنت سريعة وفائقة السرعة في** بلدان الاتحاد الأوروبي نظرا للأهمية البالغة لذلك في **إقامة اقتصاد معرفة شبكي** Network-Based Knowledge Economy يتمحور حول الإنترنت. حيث الحاجة إلى نشر إنترنت سريع وفائق السرعة ذو تكلفة معقولة على نطاق واسع حيث يساعد ذلك على تحقيق أهداف الاستراتيجية الأوروبية Europe 2020 Strategy 2020والمتمثلة في دعم الاحتواء الاجتماعي Social Inclusion والتنافسية داخل الاتحاد الأوروبي بحيث ينبغي أن تكون الشبكات ذات النطاق العريض Broadband في متناول كافة مواطني الاتحاد بحلول العام 2013؛ وبحلول العام 2020 يجب أن يكون متاحا لكافة المواطنين الأوروبيين الاتصال بالإنترنت بسرعة تفوق معدل 30 Mbps، ويصبح 50% أو أكثر من المنازل متصلة بالإنترنت بسرعة تفوق معدل 100 Mbps بحيث يمكن الاستعانة بطرق الاتصال بالإنترنت لاسلكيا من أجل تشبيك المناطق البعيدة وغير الحضارية، مع أهمية تحفيز الاستثمار في الجيل القادم من الشبكات.

- ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن **نشر شبكات النطاق العريض** Broadband سواء السلكية أو اللاسلكية داخل كافة أرجاء أوروبا، بمثابة أكبر التحديات التي تواجه السياسات الأوروبية في المرحلة الحالية، خصوصا في ظل العوائق التي تواجه الاستثمار في هذا القطاع، وذلك على الرغم من النجاح الكبير لأوروبا في نشر تلك الشبكات على نطاق واسع بلغ 60% من المنازل إلى جانب 90% من الشركات متصلة بشبكات النطاق العريض.

- وعن **الإبداع والبحث** ونتيجة لانخفاض معدلات الإنفاق على وجه الخصوص، حيث يبلغ معدل إنفاق الاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو 40% من إجمالي معدل إنفاق الولايات المتحدة على البحث والتطوير في القطاع ذاته (انظر الشكل التالي). ومن ثم فالسياسات الأوروبية تتطلع إلى دعم البحث والإبداع من خلال الاستراتيجية الأوروبية المخصصة للبحث والإبداع والمسماة "وحدة الإبداع Innovation Union"، ومع أهمية الأخذ في الاعتبار دعم المشاركة الفعالة بين القطاعين العام والخاص لتحسين الأداء في هذا المجال من أجل إثراء إسهام الإبداع في إشباع الاحتياجات المختلفة للمواطنين، والدفع بمزيد من استثمارات القطاع الخاص في مجال البحث مع ضمان زيادة ميزانية البحث والتطوير بنحو 20% سنويا، والتنسيق مع قطاع الإنتاج خصوصا مع زيادة الطلب، علاوة على نشر المعرفة

عامة والمعرفة العلمية على وجه الخصوص على نطاق واسع لتصبح متاحة للجميع، ومحاولة استغلال إمكانات مجتمع المعرفة من أجل تحسين كافة قطاعات الاقتصاد ، ومن ثم تسعى السياسات الأوروبية إلى دعم التعاون بين كافة أصحاب المصلحة في إطار أجندات بحثية معينة كمستقبل الإنترنت على سبيل المثال من أجل النهوض بهذا القطاع.



رسم بياني (3 - 1) مقارنة بين معدلات الإنفاق / مليار يورو على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة وأوروبا[5]

- إن **دعم المعرفة الرقمية** Digital Literacy من أهم أولويات السياسات الأوروبية لنشر مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها باعثا على التنمية والإبداع، ذلك أن شريحة من المجتمع الأوروبي تقدر بنحو 30% لم يتمكنوا بعد من استخدام الإنترنت لأسباب يتعلق بعضها بالمعرفة الرقمية ومهارات الاستخدام، خصوصا الفئات العمرية بين 65 – 74 عاما ومنخفضي الدخل والعاطلين عن العمل ومحدودي التعليم. وعلى ذلك فإن **دعم المعرفة الرقمية** قد يؤدي إلى جذب الشباب نحو التعليم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد مهارات استخدامها والتي يحتاجها مواطنو أوروبا، وكذلك العمل على دمجها في منظومة التعليم في أوروبا، ونشر مهارات استخدام تلك التكنولوجيا في قطاعات العمل المختلفة، ونشر التدريب خارج الإطار التقليدي للتعليم، وتعزيز مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمع المعلومات، وتعزيز مشاركة المرأة في قوى العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- وقد سعت السياسات الأوروبية إلى **استغلال إمكانات مجتمع المعرفة للتغلب على العديد من المشكلات الاجتماعية** التي تواجهها في الوقت الحاضر كالتغلب على

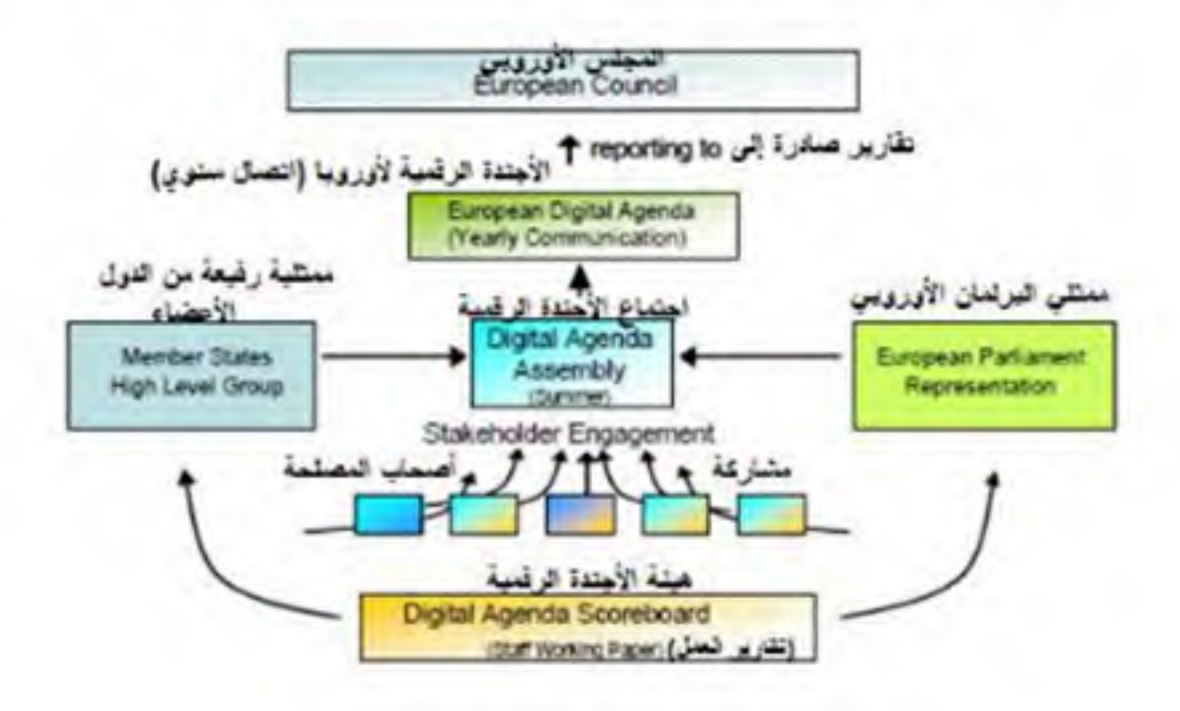
[5] European Commission (2010) EU Digital Agenda. Available at; http://ec.europa.eu/information_society/digital-agenda/index_en.htm. Directorate-General for the Information Society and Media , Brussels, Aug. 2010, p. 22.

مشكلات ارتفاع نسبة كبار السن في المجتمع، وظاهرة التغير المناخي، وتوفير استهلاك الطاقة، واحتواء ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من القضايا. وذلك من خلال عدة إجراءات منها: ضمان اتساق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المعايير البيئية، ودعم الشراكة بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات التي تشكل الغالبية العظمى من حجم الانبعاث الحراري وذلك من أجل تقليل الأضرار البيئية، واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقليل تكاليف الرعاية الصحية وتحسينها من خلال استخدام تقنيات **العلاج الطبي عن بعد** Telemedicine بحلول العام 2020 وتعميم **أنظمة تخزين المعلومات الطبية** للأفراد بحلول العام 2015 على سبيل المثال، وكذلك دعم التنوع الثقافي في محيط بلدان الاتحاد الأوروبي والعمل على تكثيف المحتوى الرقمي **والسينما الرقمية والتليفزيون الرقمي** ودعم **مشروع المكتبة الرقمية العامة للاتحاد الأوروبي "يوروبينا"** EU Public Digital Library "Europeana" ودعم المحتوى الثقافي التراثي.

- وعلى مستوى **الحكومة الإلكترونية** وعلى الرغم من مستوى الإتاحة المرتفع لخدمات الحكومة الإلكترونية داخل الاتحاد الأوروبي وتطور هذا القطاع، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الفروق في الإتاحة بين بلدان الاتحاد وبعضها، كما أن استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية من جانب المواطنين يعد منخفضا مقارنة بقطاع الأعمال ، حيث تمثل نسبة 38% بين المواطنين في مقابل 72% في قطاع الأعمال في العام 2009. وتدرك السياسات الأوروبية ضرورة منح قطاع الحكومة الإلكترونية مزيدا من الدعم ذلك أن زيادة حجم استخدام الخدمات الإلكترونية العامة سيؤدي حتماً إلى زيادة حجم الاستخدام العام للإنترنت بما يدعم سوق المحتوى الرقمي في نهاية الأمر. وفي هذا الإطار طمحت السياسات الأوروبية إلى التغلب على بعض العقبات التي تواجهها، ومنها تجنب تطبيقات الحكومة الإلكترونية التي تحتاج إلى بيئة رقمية معينة أو أجهزة رقمية بعينها من أجل انتشار أوسع لتلك الخدمات بين مختلف الأجهزة والتطبيقات، وإيجاد الحلول التقنية اللازمة لتمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات العامة الإلكترونية خارج الحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي وليس داخله فقط وذلك عبر توحيد التشريعات المرتبطة.

- أما عن **آليات التنسيق** من أجل تحقيق أهداف الأجندة الرقمية الأوروبية ، فيكون من خلال التعاون المثمر بين ممثلي البرلمان الأوروبي وممثلي بلدان الاتحاد الأوروبي وكافة أصحاب المصلحة الآخرين وذلك بمتابعة مباشرة وتقديم تقارير الإنجاز السنوية إلى مجلس الاتحاد الأوروبي European Council، حيث يتم انعقاد التجمع الرقمي السنوي في يونيو من كل عام مشتملاً على البلدان الأعضاء

والمؤسسات الأوروبية وممثلين عن المواطنين وممثلين عن قطاعات الإنتاج من أجل تقديم تقرير مفصل حول تقييم التقدم في الأداء وحجم التحديات (انظر الشكل التالي).



شكل (3 - 3) هيكل حوكمة الأجندة الرقمية الأوروبية
European Digital Agenda Governance Cycle[6]

- والسياسات الأوروبية تتطلع إلى دور رئيسي وفاعل في إطار **التكنولوجيات المستقبلية** المتوقعة في عالم الإنترنت ومجتمع المعرفة، وذلك من خلال المساهمة في تطوير بنية الإنترنت والخدمات والنظم والعتاد، مع العمل على نشر الاستخدام بين المواطنين في الوقت ذاته، وعلاوة على ذلك العمل على نشر مهارات الاستخدام بين المواطنين حتى تتم الفائدة من تلك التكنولوجيات المستقبلية. كما يتطلع الاتحاد الأوروبي مستقبلاً إلى نشر منتجات تكنولوجية ذات قدرات فائقة التوقعات بين عموم المستخدمين: كالسيارات الذكية Intelligent Cars، وتكنولوجيات منع الإصابة بالأمراض، المنازل الذكية، وغير ذلك مما يعمل على تحسين البيئة والصحة العامة والغذاء والهواء والاستخدام الأمثل للطاقة والقدرة على توقع الأمراض حتى قبيل ظهور أعراضها، ويعد ذلك بمثابة أحلام يمكن للسياسات الأوروبية تحقيقها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[6] European Commission (2010) EU Digital Agenda. Available at; http://ec.europa.eu/information_society/digital-agenda/index_en.htm. Directorate-General for the Information Society and Media , Brussels, Aug. 2010, p. 35.

وذلك من خلال عدة توجهات جادة منها: دعم العلوم والتكنولوجيا، وتطوير البنية الأساسية للإبداع، ونشر المعرفة ومهارات استخدامها، والبحث وتطوير التطبيقات والحلول.

2/3/3 السياسات الاستراتيجية لليابان

وقد اعتمدنا في وصف وتحليل الاستراتيجية اليابانية على عدد من التقارير الرسمية الصادرة عن حكومة اليابان، فضلا عن بعض مقاطع الفيديو ووثائق أخرى غير رسمية مرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي في قطاع مجتمع المعرفة في اليابان[10]، [11]، [12]، [13]، [7]، [14]، [15]، [16]، [17]، [18]، [19]، [20].

- وتحتل السياسات الرقمية اليابانية موقعا عالميا منافسا لكل من أوروبا والولايات المتحدة من حيث **مؤشر الجاهزية الشبكية** Networked Readiness Index NRI وذلك حسب التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات Global Information Technology Report والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum. وقد استطاعت اليابان ارتقاء مرتبتين خلال العام 2011 لتصبح في المرتبة رقم 19 بدلا من المرتبة رقم 21 في العام 2010، في حين احتلت المرتبة رقم 17 في العام 2009. وقد تبوأت اليابان تلك المرتبة العالمية المرموقة نتيجة عدد من السياسات والتوجهات المحلية لعل أبرزها: الاستمرار في تحسين البنية التحتية ومعدلات الاستخدام ودعم توجهات استغلال براءات الاختراع. بيد أنها لا تزال تعاني من بعض التحديات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولعل أبرزها ارتفاع تكلفة الاستخدام، وبعض المعوقات التشريعية والإدارية ، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في اليابان يبلغ 32.554 دورلار ، بينما عدد سكانها يبلغ 127.6 مليون نسمة

- وعن قد كان من المهم أن تخوض اليابان تجربتها الرقمية في إطار التحول التاريخي للمجتمع العالمي من مرحلة الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة وذلك كتطور طبيعي لمسيرتها الاقتصادية، خصوصا وأن اليابان استطاعت على مدى مائة عام بتحولها من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي أن تكون ندا ومنافسا

---

[7] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Contributing to Future Development of e-Japan Strategies . Available at; http://www.soumu.go.jp/menu_seisaku/ict/u-japan_en/new_outline01.html

حقيقيا للمجتمعات الغربية واستحقت لاسيما الولايات المتحدة وذلك في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي مكن اليابان من إحراز تنمية اجتماعية واقتصادية كبيرتين على حد سواء. ومع بدء **ثورة تكنولوجيا المعلومات** - خصوصا مع بدايات القرن الجديد - جاءت اليابان في مرتبة متأخرة خلف العديد من بلدان أوروبا وشرق آسيا على حد سواء، وذلك من حيث انخفاض معدلات استخدام الإنترنت ومعدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والمحتوى الرقمي في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي؛ وذلك نتيجة لارتفاع تكلفة الاستخدام، ووجود قيود على استخدام شبكات الاتصال، واحتكار قطاع الاتصالات اللاسلكية المحلي. مما تطلب تغيير الواقع عبر سياسات جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنحه دوراً أكبر في مؤسسات القطاع الخاص.

- وقد سعت الحكومة اليابانية مع بداية القرن الحالي وعبر خطط استراتيجية وطنية عديدة نحو إقامة مجتمع معرفة محلي، وأنشأت خصيصا مؤسسة التخطيط في تكنولوجيا المعلومات IT Strategy Headquarters والتي من شأنها أن ترعى هذا المسعى واتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة. ومن ثم فقد عملت الحكومة منذ ذلك الحين على إصدار السياسات والاستراتيجيات اللازمة والتي من بينها **استراتيجية اليابان الإلكترونية "e-Japan"** في يناير من العام 2001 والتي تهدف إلى جعل اليابان من أكثر بلدان العالم تطورا في قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال خمس سنوات، ثم أصدرت بعدها مباشرة **استراتيجية اليابان الإلكترونية الثانية "e-Japan II"** والتي هدفت إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير المجتمع الياباني. وفي مايو من العام 2010 قامت الحكومة اليابانية بإصدار استراتيجية جديدة تهدف إلى منح المجتمع الياباني سيادة ونفوذ أكبر من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

1) دعم **الحكومة الإلكترونية**.
2) دعم الترابط بين المجتمعات المحلية.
3) خلق أسواق جديدة والتطلع نحو الانتشار العالمي.

- وقد نجحت اليابان عبر **استراتيجية اليابان الإلكترونية "e-Japan"** التي تبنتها مع مطلع القرن الحالي في تحويل اليابان إلى أكثر البلدان تطورا في قطاع مجتمع المعرفة؛ حيث عملت السياسات اليابانية على تحقيق ذلك عبر تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: أولها **نشر المعرفة المعلوماتية** بين مختلف الأفراد وتسهيل عمليات تبادل المعلومات والمعرفة بشكل مجاني وآمن، ثانيا الاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد ليكون أكثر تنوعا وتأثيرا يعتمد على مبادئ المنافسة، ثالثا **جذب المعرفة**

و**الأشخاص الموهوبين** من كافة أرجاء العالم ونقل أكثر التكنولوجيات والابتكارات تطورا للمساهمة في عملية إقامة مجتمع المعرفة المحلي بالتوافق مع التوجهات العالمية. وذلك من أجل تحسين القطاعات المختلفة: كالتعليم، والصحة، والعمل، والإنتاج، والبيئة، والمواصلات، والإدارة الحكومية، وتحسين أنماط الحياة، والمشاركة الاجتماعية.

- وقد عمدت السياسات اليابانية إلى تطبيق أربع سياسات رئيسة من أجل النهوض بالبنية التحتية الوطنية **لمجتمع المعرفة الناشئ** Knowledge-Emergent Society وهي على النحو التالي: 1) إنشاء بنية شبكية فائقة السرعة وسياساتها الداعمة، 2) دعم قطاع **التجارة الإلكترونية**، 3) تطوير قطاع **الحكومة الإلكترونية**، 4) تنمية **كوادر بشرية** ذات كفاءة عالية تتناسب مع احتياجات المرحلة الجديدة.

- أما عن **تطوير البنية التحتية الرقمية ونشر شبكات الإنترنت فائقة السرعة** فقد تمحورت السياسات اليابانية حول عدة أهداف أساسية منها إتاحة الإنترنت في كل وقت ومكان، مع خيارات اتصال متعددة، وتحقيق عنصري الأمن الرقمي وسهولة الاستخدام، وإتاحة شبكات عالية السرعة ذات تكلفة مقبولة. وأخيراً تحقيق شراكة فعالة بين القطاعين الحكومي و الخاص في هذا الشأن خصوصا وأن الحكومة التزمت بتوفير البيئة الاستثمارية والتشريعية المثالية اللازمة لدعم القطاع الخاص، وكذلك دعم البحث والتطوير.

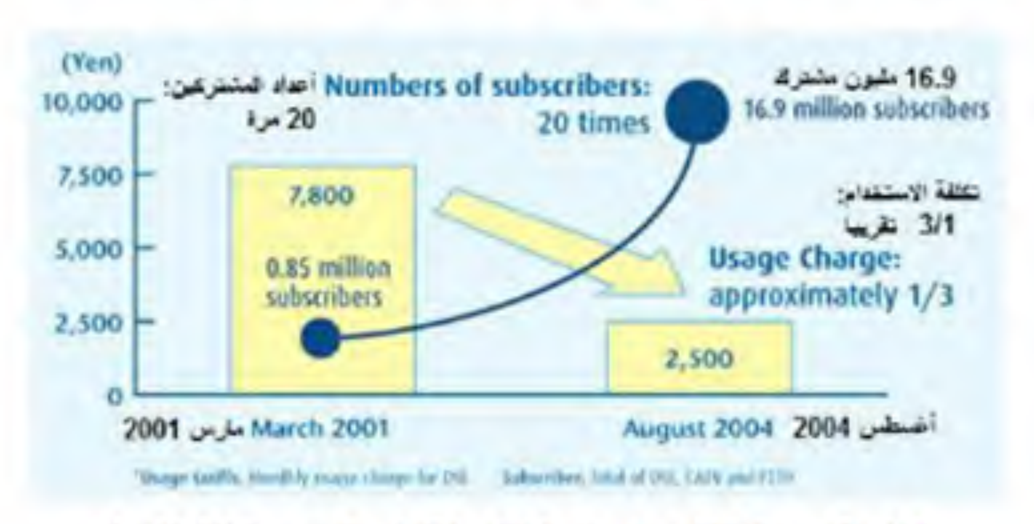
- وقد اعتبرت السياسات اليابانية مجال **التجارة الإلكترونية** من المجالات التي ينبغي منحها مزيداً من الدعم نظرا لأهميتها في تسهيل انتقال البضائع عبر الحدود وهو الأمر الذي من شأنه دعم الاقتصاد المحلي. ومن ثم فقد عمدت اليابان إلى اتخاذ عدة إجراءات فورية منها: تحسين التشريعات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، ودعم ثقة كل من المستخدمين الأفراد وقطاع الأعمال على حد سواء في هذا النوع من التجارة، وإزالة العوائق، وضمان الشفافية، وتحسين قوانين حماية الملكية الفكرية وقوانين مكافحة الاحتكار. كما عمدت اليابان إلى اتخاذ عدة إجراءات أخرى منها: مراجعة قانون التجارة الوطني وضمان اتساقه مع متطلبات مجتمع المعلومات، وضع حزمة من القواعد التي تضمن إتاحة المحتوى الرقمي بأسعار معقولة مع ضمان حصول أصحاب الملكية الفكرية على مقابل مناسب.

- كما أدركت السياسات اليابانية ضرورة النهوض بقطاع **الحكومة الإلكترونية** ليمنح مزيداً من الديناميكية في الاتصال بين الأطراف المختلفة خصوصا بين القطاعات

الحكومية وبعضها البعض، وبين الحكومة والمواطنين، وكذلك بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يعني إزالة المزيد من العوائق المتمثلة في تواصل الإدارة الحكومية مع كل من المواطن وقطاع الأعمال على حد سواء وليس فقط زيادة حجم خدمات الحكومة الإلكترونية دون اعتبار لفاعلية تلك الخدمات. ومن ثم فقد كان مطلوبا من الحكومة أن تقوم باتخاذ بعض الإجراءات الداعمة والتي انطلقت من عدة مبادئ أساسية منها: تشكيل أهداف واضحة ومرنة، إعادة هيكلة منظومات العمل والإدارة، دعم التعهيد Outsourcing في القطاع الحكومي بالتعاون مع القطاع الخاص. وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات عملية من أجل تطوير قطاع الحكومة الإلكترونية منها: الارتقاء بالمعرفة الرقمية بين موظفي القطاع الحكومي، إعادة هيكلة ورقمنة العمليات الورقية، إنشاء نسخ احتياطية من كافة البيانات والمعلومات الحكومية، ربط الأجهزة الحكومية المحلية ببعضها البعض عبر أنظمة المعلومات، و إتاحة كل الإجراءات الحكومية والخدمات عبر الإنترنت بحلول العام 2003، والعمل على توعية المستخدمين بخدمات الحكومة الإلكترونية ونشرها على نطاق أوسع، والتحفيز على استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية خصوصا من خلال مراجعة التكلفة المرتبطة، وضمان توفير البيئة التشريعية الملائمة لتطوير العمل في إطار الحكومة الإلكترونية.

- وقد أخذت السياسات اليابانية في اعتبارها أهمية **تطوير العنصر البشري** بما يتلاءم مع متطلبات مجتمع المعلومات؛ ومن ثم فقد ركزت جهودها في هذا الإطار على ثلاثة أهداف: أولها منح كافة المواطنين المعرفة الرقمية والمهارات الرقمية اللازمة **وتطوير قدرات الفكر الابتكاري** لدى الأفراد، ثانيا تطوير الكوادر البشرية المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ثالثا بذل الدعم المطلوب للخبراء والمؤلفين **ومطوري المحتوى الرقمي**. وقد هدفت السياسات اليابانية إلى رفع معدلات انتشار الإنترنت لتصل إلى 60% بحلول العام 2005، ودمج تكنولوجيا المعلومات في مختلف مراحل التعليم، وتوفير المؤلفين والخبراء اللازمين لسد الاحتياجات المتوقعة من خلال زيادة أعداد الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراة في مجال تكنولوجيا المعلومات، واتخاذ اللازم نحو استيعاب حوالي 30 ألف من الكوادر البشرية الأجنبية لسد احتياجات السوق المحلي المتوقعة وذلك بعد مراجعة ومعادلة شهاداتهم الأكاديمية محليا، ودعم التعليم باللغة الإنجليزية وكذلك **دعم الرياضيات والعلوم في المناهج التعليمية وبث الإبداع في المنظومة التعليمية**، وتحسين قدرات المعلمين، وأخيرا دعم مطوري المحتوى الرقمي لإنتاج المحتوى الرقمي المتسق مع المعايير العالمية وذلك من خلال تبني **منظومات الاحتضان** Incubation Schemes لمشروعات المحتوى الرقمي.

- وقد استطاعت اليابان خلال خمس سنوات من بدء تنفيذ استراتيجية "e-Japan" بحلول العام 2005 عبر السياسات التي تبنتها هذه الاستراتيجية من تحقيق عدة نجاحات فاقت في بعض الحالات الأهداف المتوقعة، فعلى سبيل المثال: تمكنت اليابان بحلول مارس 2005 من رفع **معدلات انتشار الإنترنت السريع DSL** إلى 46.3 مليون منزل مشترك في مقابل 30 مليون منزل مشترك كانت مستهدفة في الأساس، ورفع **معدلات انتشار الإنترنت فائق السرعة** إلى 35.9 مليون منزل مشترك في مقابل 10 مليون منزل مشترك كانت الهدف المحتمل، كما استطاعت اليابان في الفترة من مارس 2001 وحتى أغسطس 2004 **خفض تكلفة الاتصال بالإنترنت السريع** إلى ثلث التكلفة مما أدى إلى مضاعفة عدد المشتركين إلى نحو 20 ضعف في الفترة ذاتها؛ وذلك كله من أجل نشر المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات على نطاق أوسع بين المواطنين (انظر الشكل التالي).



شكل (3 - 4) العلاقة بين أعداد مشتركي الإنترنت السريع وتكلفة الإتاحة في الفترة من مارس 2001 وحتى أغسطس 2004(21)

- وقد استطاعت السياسات اليابانية الانتقال بالمجتمع المحلي من مرحلة الشبكات ضيقة النطاق narrowband، إلى الشبكات عريضة النطاق broadband، ومن ثم فإنها تسعى في هذه المرحلة الجديدة إلى نشر مفهوم **الشبكات المتغلغلة Ubiquitous Network**(8)، (9) والتي تعتمد على استخدام المحتوى الرقمي

* ومفهوم Ubiquitous Network Society وترجمته الشبكات المتغلغلة - حسبما يقترح المؤلف - هو مفهوم حديث الظهور تعمل بعض الدول على تحقيقه في المستقبل من بينها اليابان وكوريا، وهو يعني التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق دعمها لمختلف ممارسات الحياة اليومية، ويعتمد مجتمع الشبكات المتغلغلة على استخدام المحتوى الرقمي فضلا عن عدد من التكنولوجيات المتطورة من بينها الإنسان الآلي robots والتعرف بالترددات الراديوية RFID والأقمار الصناعية وشرائح الذاكرة الدقيقة micro-chip والمحتوى الرقمي وغير ذلك، أو باختصار هي ربط كل شيء وكل فرد بمنظومة متكاملة تكنومعلوماتية واتصالية متطورة.

فضلا عن العديد من التكنولوجيات المتطورة خلالها كالتكنولوجيات الساتلية Satallite وتكنولجيا التعرف بالترددات الراديوية RFID(10) وغيرها؛ وذلك عبر **استراتيجية "u-Japan Strategy"** التي تبنتها بداية من العام 2005. و استراتيجية "u-Japan Strategy" ترمي إلى إيجاد بيئة تكنولوجيا معلومات واتصالات سلسة تدعم كافة جوانب الحياة والمختلفة اقتصاديا واجتماعياً، ومواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية المحلية التي لم تتمكن اليابان من التغلب عليها عبر سياساتها في المرحلة السابقة - مثل انخفاض معدل المواليد وارتفاع نسبة المسنين، والارتقاء بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليصبح أكثر عمقا وانتشارا في حياة الأفراد بمن فيهم فئات المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، مع العمل على صيانة **خصوصية الأفراد وأمنهم الرقمي** بشكل أكبر ، خصوصا في إطار المخاوف المتزايدة (انظر الشكل التالي).



شكل (3 - 5) مستقبل الحياة اليومية في مجتمع الشبكات المتغلغلة
(11)Ubiquitous Network Society

- **واستراتيجية "u-Japan"** التي تم تبنيها في العام 2005 تهدف إلى جعل اليابان بلد رائد front-runner لمجتمع المعلومات العالمي وذلك من خلال صياغة رؤية

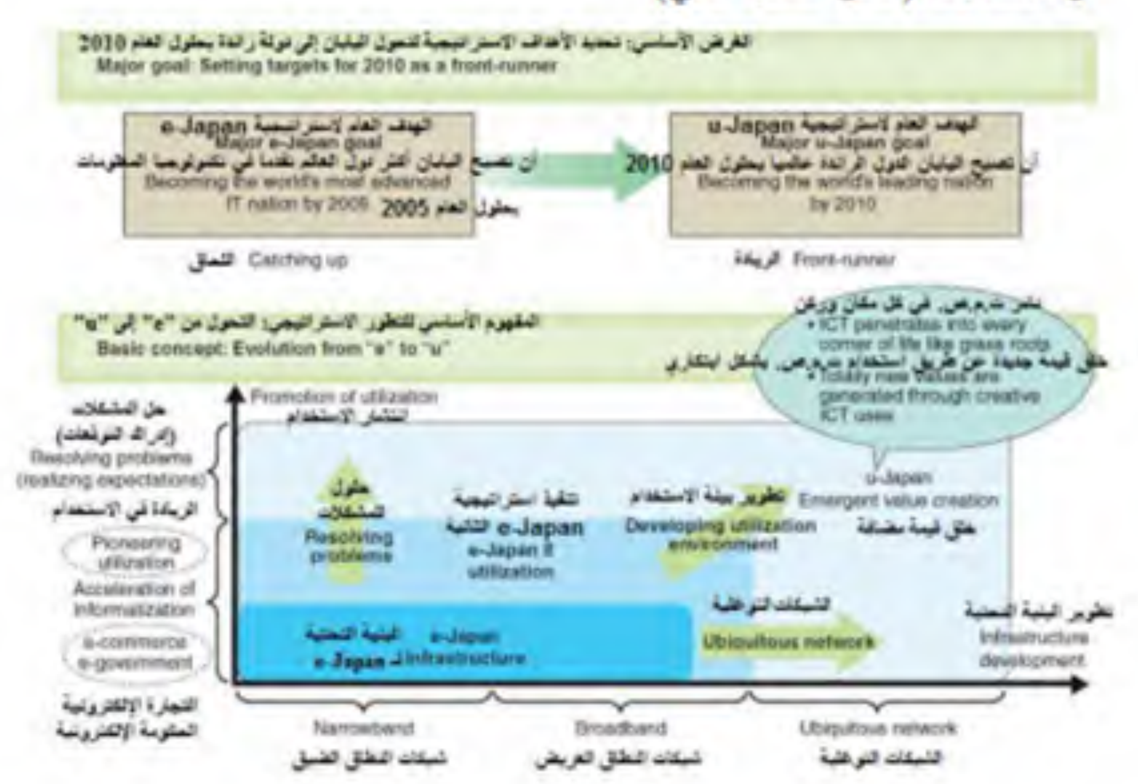
---

* يمكن مشاهدة بعض مقاطع الفيديو حول مستقبل الحياة في اليابان في إطار تكنولوجيات الشبكات المتغلغلة عبر الرابط التالي: http://www.soumu.go.jp/menu_seisaku/ict/u-japan_en/i_r-menu_u.html

[10] انظر تكنولوجيا التعرف باستخدام الترددات الراديوية RFID في المصدر التالي: رامي عبود (2003) تطبيقات الملصقات الذكية Smart Tags أو ملصقات التحقق بالترددات الراديوية RFID Tages في المكتبات: التقنية والمميزات، مجلة "الفهرست"، القاهرة، دار الكتب المصرية، يوليو 2003.

[11] Toshiaki Ikoma (2003) Ubiquitous e-Japan: Industrial & Technological Foresight in the Information & Communication Area, Prof. Toshiaki Ikoma, The 2nd International Conference on Technology Foresight, Tokyo, Feb 2003.

وطنية في قطاع المعلومات والاتصالات لبناء **اقتصاد قائم على المعرفة** في إطار سياسات المنظومة الصناعية اليابانية ، لتكون أساساً لتشكيل السياسات العامة لقطاع العلوم والتكنولوجيا، وكاستراتيجية للبحث والتطوير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكاستراتيجية جديدة تخلف الاستراتيجية السابقة "ع-Japan" لتتمحور حول **خلق قيمة مضافة** للمحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لشكل عام أكثر من تمحورها حول أغراض الاستخدام، والتركيز على قضايا **الأمن الرقمي والخصوصية الرقمية والجرائم الرقمية** بشكل أكبر. ويتمثل الهدف العام لاستراتيجية "u-Japan" في تمكين كافة أفراد المجتمع بنسبة 100% من الاتصال بإنترنت سريع وفائق السرعة، بحيث يشعر نحو 80% من المواطنين بالأمان والاطمئنان عند استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الشكل التالي)



شكل (3 - 6) إطار عمل التخطيط الاستراتيجي في اليابان[12]

- ووفقا للسياسات السابقة التي التزمت بها اليابان فقد **نجحت اليابان في الاقتراب من أهدافها المتعلقة باستراتيجية "u-Japan"** حيث تبين أن قطاع صناعة

[12] Teruyasu Murakami (2005) Japan's National IT Strategy and the Ubiquitous Network . Nomura Research Institute, NRI Papers, No. 97, Nov. 1, 2005, p. 9.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي GDP لليابان، حيث بلغ حجم سوق صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 2008 نحو 96.5 تريليون ين ياباني وهو ما يجعل هذا القطاع من أكبر القطاعات من حيث الحجم مقارنة بقطاعات الصناعة الأخرى كالإلكترونيات والسيارات والفولاذ وغيرها. كما تبين – أيضا - أن نسبة مستخدمي الإنترنت حتى نهاية العام 2009 قد زادت لتصل نحو 94.08 مليون مشترك أي ما يعادل معدل انتشار بين السكان المحليين بنسبة بلغت 78%، وذلك مع انتشار ملحوظ لاستخدام **الإنترنت عبر الهواتف المحمولة** حيث تزايد نسبة المستخدمين من 5.04 مليون فرد في نهاية العام 2008 لتصل إلى 80.1 مليون فرد مع نهاية العام 2009 (انظر الشكل التالي). وفي مقارنة حول معدلات الأمن الرقمي بين نهاية العام 2008 ونهاية العام 2009 باعتباره أحد مقومات البيئة التمكينية للمحتوى الرقمي، بينت الدراسات تحسنا في هذا الإطار، فعلى سبيل المثال تبين أن معدلات استقبال الرسائل الإلكترونية المزعجة قد انخفض ليصل إلى 34.8% في نهاية العام 2009 في مقابل 36.3% في نهاية العام 2008، كما انخفضت معدلات ضبط الفيروسات الكمبيوترية وليس معدلات الإصابة بها "Computer Virus Detected But Not Infected" ليصل إلى 23% مع نهاية العام 2009 في مقابل 24.7% في نهاية العام 2008.

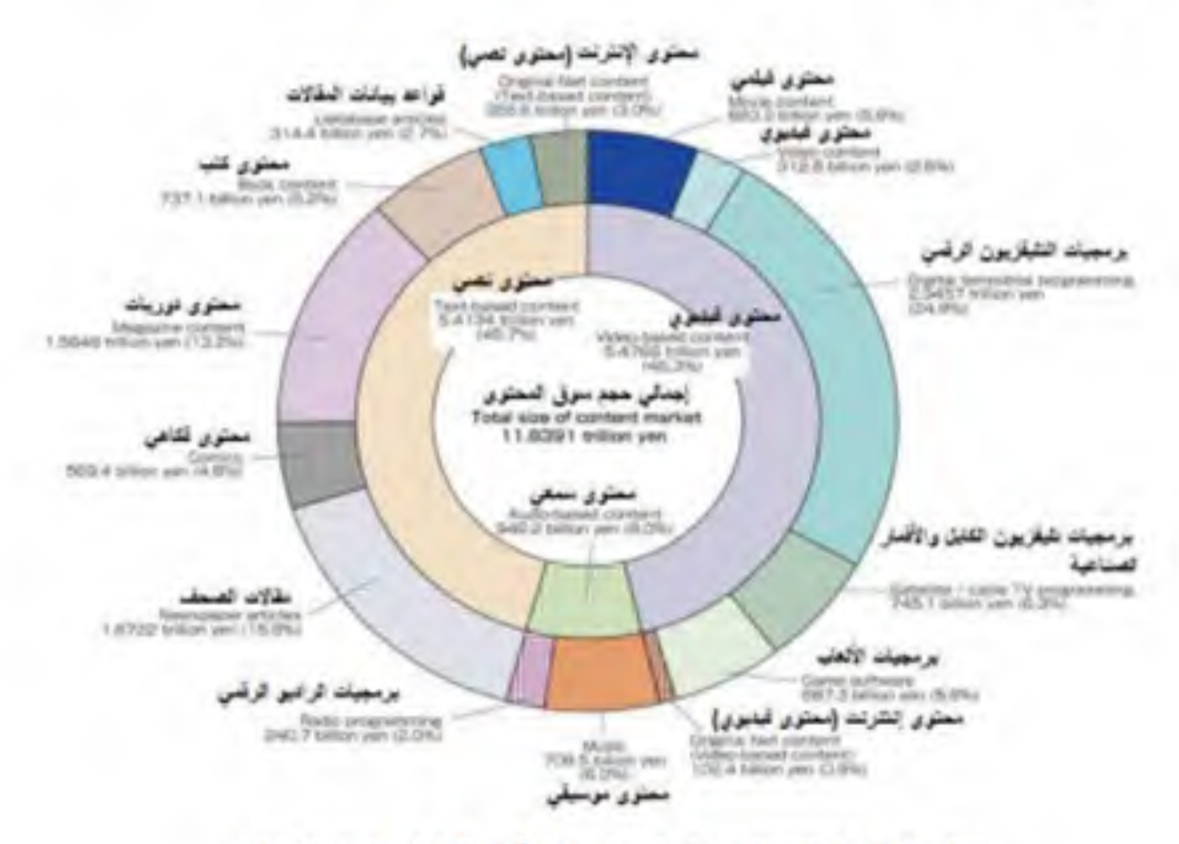


رسم بياني (3 - 2) تزايد أعداد مستخدمي الإنترنت ومعدلات الانتشار في اليابان في الفترة من 1997 وحتى 2009(13)

- كما سجلت الدراسات زيادة نمو **سوق المحتوى Content Market الياباني** حيث بلغ في العام 2008 نحو 11.8391 تريليون ين ياباني؛ ووفقا لأنواع

[13] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Information and Communications in Japan 2010 (summary). Available at: http://www.soumu.go.jp/main_sosiki/joho_tsusin/eng/whitepaper.html . Economic Research Office, ICT Strategy Policy Division, Global ICT Strategy Bureau, Ministry of Internal Affairs, Tokyo . P. 41.

المحتوى المختلفة فقد بلغ حجم **المحتوى المرئي** نحو 5.4766 تريليون ين وهو ما يعادل نحو 46.3% من إجمالي حجم سوق المحتوى، كما بلغ حجم **المحتوى المسموع** نحو 949.2 بليون ين ياباني أي ما يعادل نحو 8% من إجمالي حجم سوق المحتوى، بينما بلغ حجم **المحتوى النصي** نحو 5.4134 تريليون ين ياباني أي ما يعادل نحو 45.7% من إجمالي حجم سوق المحتوى (انظر الشكل التالي). أما عن صناعة **محتوى الهواتف المحمولة** فقد بلغ حجم سوق محتوى الهواتف المحمولة في العام 2008 نحو 1.5206 تريليون ين ياباني بمعدل زيادة سنوية بلغ 12.4%.



شكل (3 - 7) عائدات سوق المحتوى الرقمي الياباني للعام 2008 مقسمة حسب الأنواع المختلفة للمحتوى[14]

[14] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Information and Communications in Japan 2010 (summary). Available at; http://www.soumu.go.jp/main_sosiki/joho_tsusin/eng/whitepaper.html . Economic Research Office, ICT Strategy Policy Division, Global ICT Strategy Bureau, Ministry of Internal Affairs, Tokyo . P. 45.

- وفي إطار ما سبق فإن السياسات اليابانية قد سعت إلى دعم وتوسيع **قطاع المحتوى الرقمي** كجزء من الجهود العامة التي تبذلها اليابان من أجل دعم التنمية والتنافسية العالمية؛ حيث تسعى السياسات اليابانية من خلال **البرنامج الاستراتيجي للملكية الفكرية** للعام Intellectual Property Strategic Program 2010 نحو إقامة سياسات تنمية تعتمد على جهود تطوير سوق المحتوى، وذلك كمقوم أساسي للوصول إلى هذا الهدف في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. حيث تعمل السياسات اليابانية على تحقيق ذلك من خلال عدة طرق منها: إجراء الدراسات المختلفة للمحافظة على حقوق الملكية خلال عمليات تداول المحتوى الرقمي، كما تم في فبراير من العام 2009 إعداد وإصدار **دليل إرشادي حول إنتاج وتداول المحتوى الرقمي**، وتعمل وزارة التعليم والثقافة على نشر استخدام المحتوى الرقمي **ومواد المعلومات الرقمية**.

- أما عن **البحث والتطوير** في قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع نهاية العام 2008 فقد بلغت نسبة الإنفاق في البحث في هذا القطاع نحو 4.5743 تريليون ين ياباني أي ما يعادل نسبة 33.5% من إجمالي حجم الإنفاق على البحث والتطوير بواسطة الشركات Corporate R&D Spending والتي تبلغ نحو 13.6345 تريليون ين ياباني. كما بلغ إجمالي عدد مشروعات البحث والتطوير في هذا القطاع نحو 203 ألف مشروع بنسبة بلغت 41.2% من إجمالي حجم أبحاث الشركات Corporate Research، حيث أن الغالبية العظمى من المشروعات في صناعة الأجهزة المرتبطة بقطاع المعلومات والاتصالات.

- كما تعمل أيضا السياسات اليابانية في مرحلتها الجديدة الحالية على **استغلال إمكانات مجتمع المعرفة واستيعاب تطبيقاته المختلفة من أجل دعم العديد من القطاعات** من بينها: العلاج عن بعد، العمل عن بعد، ظاهرة الاحتباس الحراري Global Warming، والقضايا البيئية الإلكترونية، والاستغلال الأمثل للطاقة، ودعم جهود البحث والتطوير في الأجيال الجديدة للشبكات الرقمية وقضايا الأمن الرقمي، ودعم الإبداع الفكري من أجل ربط تكنولوجيا المعلومات بأفراد المجتمع وذلك بإزالة الحواجز العمرية واللغوية والثقافية والحواجز الناتجة عن الإعاقات الجسدية. وفي هذا الإطار يجدر الإشارة إلى أن اليابان تحتل مرتبة متقدمة بين بلدان العالم من حيث توفير **مقومات الإبداع والابتكار**، الأمر الذي يجب استغلاله ودعمه كأحد المقومات الأساسية لإقامة مجتمع المعرفة (انظر الشكل التالي).

المرتبة Rank	تصنيف عالمي حسب مدى توفر الإبداع والتنافسية 2009 ITIF "The Atlantic Century"Global comparison of innovation and competitiveness (2009)	أكثر بلدان العالم إبداعا 2009 EIU "A new ranking of the world's most innovative countries"Innovation (2009)	التقرير العالمي حول التنافسية (2009 -2010) البيئة الإبداعية WEF "The global Competitiveness Report" (2009-2010)Environment for innovation
1	Singapore سنغافورا	Japan اليابان	The US الولايات المتحدة
2	Sweden السويد	Switzerland سويسرا	Japan اليابان
3	Luxembourg لكسمبورج	Finland فنلندا	Switzerland سويسرا
4	Denmark الدانمارك	The US الولايات المتحدة	Sweden السويد
5	South Korea كوريا الجنوبية	Sweden السويد	Germany ألمانيا
6	The US الولايات المتحدة	Germany ألمانيا	Finland فنلندا
7	Finland فنلندا	Taiwan تايوان	Denmark الدانمارك
8	The UK المملكة المتحدة	The Netherlands هولندا	Taiwan تايوان
9	Japan اليابان	Israel إسرائيل	The Netherlands هولندا
10	NAFTA	Denmark الدانمارك	Singapore سنغافورا

جدول (3 - 2) موقع اليابان في التصنيف العالمي للبلدان
العشر الأول في العالم من حيث توفر مقومات البيئة الإبداعية[15]

- كما تراعي السياسات اليابانية **البعدين الإقليمي والعالمي** في توجهاتها، وذلك من خلال التعاون من أجل إقامة مجتمع المعلومات مع شركائها الإقليميين والعالميين عبر التجمعات الإقليمية لدول جنوب آسيا، وأيضاً عبر التعاون المشترك مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والهند.

3/3/3 السياسات الاستراتيجية للبرازيل

وقد واجهنا بعض الصعوبات في الحصول على معلومات وبيانات من مصدرها الأساسي حول واقع مجتمع المعرفة في البرازيل لأن الغالبية العظمى من وثائق وتقارير الحكومة البرازيلية - إن لم يكن كلها - متاحة فقط باللغة البرتغالية؛ غير أننا تمكنا من الحصول على معلومات وبيانات هائلة من مصادر أخرى غير رسمية حول ملامح السياسات الاستراتيجية البرازيلية، فضلا عن التقارير الدولية المرتبطة[22]، [23]، [24]، [25]، [26]، [27]، [28]، [29]، [30]، [31]، [32]، [33]، [34].

[15] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Information and Communications in Japan 2010 (summary). Available at; http://www.soumu.go.jp/main_sosiki/joho_tsusin/eng/whitepaper.html . Economic Research Office, ICT Strategy Policy Division, Global ICT Strategy Bureau, Ministry of Internal Affairs, Tokyo . P. 35.

- وتحتل البرازيل مرتبة عالمية جيدة حسب **مؤشر الجاهزية الشبكية** Networked Readiness Index NRI وتقع تقريبا في منتصف التصنيف العالمي الذي يشمل نحو 134 بلدا؛ حيث تبوأت البرازيل المرتبة رقم 56 للعام 2011، وذلك بتحسن نسبي حيث استطاعت الارتقاء نحو خمس مراتب من موقعها في العام 2010 حيث احتلت المرتبة رقم 61 عالميا، وذلك بهبوط نحو مرتبتين من العام 2009 حيث احتلت المرتبة رقم 59 عالميا. وعلى ما يبدو أن أداء البرازيل يحرز تحسنا ملحوظا وإن كان بطيئا نسبيا، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في البرازيل يبلغ 10499 دورلار، بينما عدد سكانها يبلغ 191.5 مليون نسمة.

- ركزت **السياسات الوطنية للبرازيل** في الوقت الحالي على إتاحة المحتوى الرقمي، وكذلك وسائل المعلومات التقليدية (كالصحف والدوريات والراديو والتليفزيون) للسواد الأعظم من المواطنين، وخصوصا المواطنين ممن ينتمون إلى فئة محدودي الدخل؛ الأمر الذي يعد بمثابة أحد الملامح البارزة لسياسات البرازيل الرقمية نحو مجتمع المعرفة. حيث تؤمن السياسات البرازيلية بالفرص العديدة التي يمنحها مجتمع المعلومات من أجل التغلب على العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وأمور أخرى كانت تبدو مستحيلة في الماضي، منها على سبيل المثال: ارتفاع نسبة الفقر، تقديم الخدمات التعليمية للمناطق النائية، تقديم الخدمات الصحية للمناطق الريفية والنائية، السيطرة على غابات الأمازون ذات المساحات الشاسعة.

- وقد بدأت البرازيل في خوض تجربتها نحو مجتمع المعلومات **في أواخر التسعينيات من القرن الماضي** عبر عدد من السياسات والمبادرات ذات الصلة بالإنترنت والبيئة الرقمية، وفي العام 2003 كثفت الرؤية الحكومية جهودها لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة هامة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أصدرت الحكومة الفيدرالية في العام 2004 وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية Acompanhamento1 التي أكدت بدورها ما سبق باعتباره أولوية بالنسبة للسياسات الرقمية البرازيلية نتيجة للدور المرتقب في توسيع الاندماج الاجتماعي **وزيادة فرص الحصول على المعلومات والمعرفة**. وقد مثلت المبادرات المختلفة **جهدا مشتركا بين كل من الحكومة الفيدرالية والمجتمع المدني**، حيث أنه من بين قائمة طويلة من المبادرات في إطار السياسات البرازيلية كانت المبادرات المنفذة بالمشاركة مع المجتمع المدني هي الأوفر حظا في النجاح من غيرها والتي تمت بدعم حكومي فقط دون مشاركة مدنية. والمبادرة

الأولى التي تم إطلاقها في العام 1995 تمثلت في السعي نحو إتاحة المعلومات بشكل أوسع عبر الإنترنت، حيث تم إنشاء بعض المشروعات المحلية في هذا الإطار منها مشروع نشر التسجيلات الموسيقية المسمى Re:combo وذلك في العام 2001 والذي يشجع الموسيقيين على طرح أعمالهم بالمجان من أجل إعادة توزيعها موسيقيا وإعادة إنتاجها في صور أخرى، وغيرها من المشروعات الأخرى التي ظهرت في وقت سابق أو لاحق.

- وفي إطار التوجه العالمي نحو مزيد من **الإتاحة المجانية للمعلومات والمعرفة** على نطاق أوسع بين الأفراد، اتسمت السياسات البرازيلية بريادتها على مستوى العالم في مجال نشر الأدبيات العلمية Scientific Literature وإتاحتها للجميع عبر تدشين مشروع **المكتبة الإلكترونية العلمية على الإنترنت** Scientific Electronic Library Online SciELO[16] في العام 1998. وذلك من أجل نشر الأدبيات البحثية للمجتمع العلمي المحلي على المستوى العالمي، وكذلك إتاحة تلك المعرفة العلمية للمستفيدين من مواطني البلد. حيث بدأ المشروع في شكله الأولي بنحو 10 دوريات علمية ليصل إلى نحو 197 دورية علمية في كافة التخصصات الرئيسة بحلول العام 2009، وهو ما رافقه في الوقت ذاته إعادة نشر نسخ إلكترونية من المقالات العلمية المنشورة مسبقا من جانب المؤلفين الأفراد عبر مواقع الويب الخاصة بمعاهدهم الأكاديمية. وفي هذا الإطار تم سن قانون فيدرالي في العام 2007 ينص على أن الأبحاث العلمية الخاصة لكافة الطلاب والأساتذة والمؤلفين ينبغي أن يتم وضع نسخة رقمية منها على الإنترنت[17]. كما تم أيضا في مرحلة سابقة من العام 2006 إصدار تعليمات صارمة تقضي بنشر نسخة رقمية من أبحاث الماجستير والدكتوراة على الإنترنت[18] وهي التعليمات التي توقع جزاءات رادعة على المخالفين لهذا التوجه.

- وفي إطار السياسات البرازيلية شهد المجتمع المحلي توجها كبيرا نحو **إتاحة مصادر المعلومات التعليمية رقميا بشكل مفتوح لكافة المواطنين**، وذلك في مجالات التعليم بمختلف مستوياته الأساسية والعالية. ولعل أبرز المشروعات المرتبطة بهذا التوجه هي تلك المبادرة التي تم إطلاقها بواسطة إحدى المقاطعات في البرازيل تحت **مسمى الكتاب التعليمي للجميع** Public Textbook Project وذلك في العام 2004، وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع المدرسين في المرحلتين الإعدادية والثانوية على إنتاج مواد تعليمية وإتاحتها على الإنترنت

16 انظر الرابط التالي: www.scielo.org/php/index.php?lang=en
17 انظر الرابط التالي: www.camara.gov.br/sileg/Prop_Detalhe.asp?id=352237
18 انظر المكتبة الرقمية لأبحاث الماجستير والدكتوراة في الرابط التالي: http://bdtd.ibict.br/

للطلاب وللعامة على حد سواء، وذلك عن طريق تخصيص منح مالية للمشاركين في هذا المشروع.

- كما أطلقت الحكومة البرازيلية مشروعين آخرين في إطار تجربتها الرقمية غير أنهما كانا أقل حظا من مشروع الكتاب التعليمي للجميع؛ أما المشروع الأول فجاء تحت مسمى **البنك الدولي التعليمي** International Bank of Educational Objects وهو عبارة عن بوابة ويب Web Portal تشتمل على العديد من الأدوات التعليمية كالخرائط ومقاطع الفيديو وغير ذلك من الأدوات التي أتيحت عبر الإنترنت للاستخدام من جانب المتعلمين، وقد وصل عدد تلك الأدوات والمواد في يوليو من العام 2009 إلى أكثر من 6700 أداة ومادة. أما المشروع الثاني فجاء تحت مسمى **البوابة العامة** Public Domain Portal وهو عبارة عن موقع إلكتروني يشتمل على أدبيات ونصوص ووسائط متعدد يتم إتاحتها للاستخدام العام من جانب كافة المواطنين، وقد وصل عدد المواد باللغة البرتغالية المتاحة عبر تلك البوابة نحو أكثر من 83 ألف مادة، فضلا عن مواد الوسائط المتعددة بلغات أخرى.

- وتمتلك البرازيل **بنية تحتية رقمية** مقبولة إلى حد كبير غير أنها - في الوقت ذاته - غير موزعة بشكل جيد، ويرجع تطور البنية التحتية الرقمية للبرازيل إلى سياسات الحكومة الفيدرالية وتوجهاتها نحو خصخصة قطاع الاتصالات منذ العام 1998 وذلك بدلا من حصره فقط في ملكية القطاع العام، الأمر الذي أتاح مشاركة القطاع الخاص بشكل فاعل في تحسين البنية التحتية الرقمية في البرازيل ودفعها بالاستثمارات في هذا الاتجاه غير أن الشركات العاملة لم تحرص على الانتشار العادل لشبكاتها وخدماتها في كافة أنحاء البرازيل حيث ظلت بعض المناطق الفقيرة محرومة من تلك الخدمات لاسيما خدمات الهواتف المحمولة، ولا تزال بعض المناطق الفقيرة والنائية في أنحاء مختلفة من البرازيل غير متصلة بشبكات الإنترنت ذات النطاق العريض وخطوط التليفزيون وشبكات الراديو الرقمي.

- وفي أغسطس من العام 2000 تم الموافقة من جانب الكونجرس البرازيلي على إنشاء **صندوق نشر خدمات الاتصالات** Fund for the Universalisation of Telecommunications Services FUTS، وهو الصندوق الذي تتشكل ميزانيته عن طريق تخصيص نسبة 1% من إجمالي عائدات الخطوط التليفونية الثابتة بما يعادل نحو 400 مليون دولار أمريكي سنويا، حيث بدأ تحصيل هذه النسبة من العام 2001، من ثم فمع بداية العام 2007 يكون قد احتوى الصندوق حوالي 2.8 بليون دولار أمريكي. وقد تم وضع مقترح أولي لتحديد كيفية صرف

تلك المخصصات المالية حيث خصصت نسبة 45% لتوصيل المدارس العامة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونسبة 20% لتوصيل المؤسسات الصحية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما خصصت النسبة الباقية لأغراض أخرى، غير أن عمليات توزيع تلك الموارد واستغلالها بشكل جيد لا تزال تكتنفيها بعض الصعوبات.

- ولعل من أبرز ملامح السياسات البرازيلية التزايد المستمر في معدلات استخدام الكمبيوترات والنفاذ إلى الإنترنت باعتبارهما العمود الفقري للسياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرازيل، فضلا عن **التليفزيون الرقمي والراديو الرقمي** اللذين في طريقهما إلى الانتشار الواسع غير أن هناك بعض المعوقات التشريعية التي تواجه ذلك. فقد استعانت البرازيل في العام 2007 بخبرات يابانية في مجال التليفزيون الرقمي؛ حيث منحت البرازيل الحق لكافة الشركات المخولة بتقديم خدمات التليفزيون التقليدي بالقيام مباشرة بتقديم خدمات التليفزيون الرقمي والتحول الكامل نحو التليفزيون الرقمي دون الحاجة إلى الحصول على تراخيص جديدة، الأمر الذي واجه بعد الاعتراضات من جانب مؤسسات المجتمع المدني والحقوقيين باعتبار أنه لابد من التنوع والتعدد في وسائل الحصول على خدمات التليفزيون، وكذلك نظرا لأن خدمات التليفزيون الرقمية سوف تمكن الشركات المزودة لتلك الخدمات من فرض عراقيل على عملية تسجيل وإعادة استخدام المحتوى الذي يبث مباشرة وهي المسألة التي أخذت جدلا داخليا كبيرا في البرازيل نتيجة القاعدة العريضة من محدودي الدخل ممن سوف يتأثرون بتلك القوانين، وهو الأمر ذاته الذي واجهته خدمات الراديو بعد سعي السياسات البرازيلية إلى إتاحتها بشكل رقمي.

- وقد أدى نجاح السياسات البرازيلية في الفترة من 2005 – 2008 إلى ارتفاع معدلات انتشار الهواتف المحمولة من 61% إلى 74% في الفترة ذاتها. والأهم من ذلك أن معدلات انتشار الهواتف المحمولة بين محدودي الدخل قد تزايدت بشكل ملحوظ؛ حيث تبين أن نحو 49% من أكثر الأفراد محدودية للدخل يمتلكون هواتف محمولة، كما أن نسبة 73% من هذه الهواتف يمكنها الاتصال بالإنترنت على الرغم من أن نسبة 3% فقط من مستخدمي تلك الهواتف المحمولة هم من يقومون بالاتصال بالإنترنت، ويعد ذلك تطوراً كبيراً في السياسات البرازيلية خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار أن هناك نسبة كبيرة من محدودي الدخل يمتلكون هواتف محمولة وهو ما يمنح فرصا كبيرة لإمكانية نشر استخدام الإنترنت عبر الهواتف المحمولة بين هذه الفئة من المجتمع، ومن ثم نشر استخدام **المحتوى الرقمي** بينها.

- كما أن السياسات البرازيلية قامت بالتركيز على زيادة **معدلات انتشار الكمبيوترات والإنترنت** بشكل كبير بين المواطنين عبر سياساتها الوطنية الحالية، ومن ثم فقد وفرت الدعم المطلوب لتحفيز المواطنين على شراء الكمبيوترات المكتبية وكمبيوترات المفكرة ونشر النفاذ إلى الإنترنت بين عموم المواطنين. وذلك عبر مبادرتين رئيستين قامت بطرحهما هما: **كمبيوترات للجميع** Computers for All [19] **وكمبيوتر لكل طالب** Computer per Student. فمنذ العام 2004 حققت مبادرة الكمبيوتر للجميع نجاحا كبيرا من خلال منح الإعفاءات الضريبية للمؤسسات وكذلك منح حد منخفض من الفائدة في الشراء للمواطنين، وذلك لتمكينهم من اقتناء كمبيوتر مكتبي أو كمبيوتر مفكرة علاوة على **تحميلها ببرمجيات مجانية وأخرى مفتوحة المصدر** Open Source Software FOSS، وقد هدفت هذه المبادرة إلى بيع نحو مليون كمبيوتر في كل عام وهو الهدف الذي بدا غير واقعي، غير أن المفاجأة تمثلت في بيع أعداد أخرى هائلة من الكمبيوترات خارج نطاق هذه المبادرة حيث بلغ نحو مليون ونصف المليون كمبيوتر في العام 2006 فقط. إلا أن هذه المبادر وغيرها من المبادرات ساعدت وحدها منذ إطلاقها في العام 2005 على نشر نحو 10 مليون كمبيوتر في البرازيل بحلول العام 2007 فضلا عن الطرق الأخرى لنشر الكمبيوترات، الأمر الذي جعل البرازيل تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث إجمالي عدد الكمبيوترات الشخصية. وتشير الإحصاءات أن معدلات شراء الكمبيوترات في البرازيل في الربع الأول من العام 2010 قد ارتفعت لتبلغ نحو 23% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2009.

- وقد أطلقت السياسات البرازيلية مبادرة أخرى في إطار سعيها نحو نشر أجهزة الكمبيوتر بين المواطنين وداخل المؤسسات على حد سواء، وهي المبادرة المسماة **تحديث الكمبيوترات** Computer Refurbishment وهو المشروع الفيدرالي الذي بدأ في العام 2006 بإلهام من مشروع آخر تعمل عليه الحكومة الكندية، وقد تم المشروع البرازيلي بمشاركة فعالة بين وزارات التخطيط والتعليم والعمل، ويقوم المشروع بإنشاء مراكز ترميم للكمبيوترات المستعملة مسبقا وهي التي يتم التبرع بها من جانب المؤسسات العامة والخاصة، بحيث يتم إعادة ترميمها بواسطة مجموعات من الشباب محدودي الدخل الذين يتم تدريبهم مسبقا على أعمال ترميم الكمبيوترات، وأخيرا يتم توزيعها على مراكز الإنترنت والمدارس والمكتبات العامة، وهو المشروع الذي مكن البرازيل من ترميم أكثر من 100

19 انظر الرابط التالي: www.computadorparatodos.gov.br

ألف كمبيوتر في السنة بواسطة 50 مركز من مراكز الترميم المنتشرة هناك، كما تمكن المشروع من تزويد نحو 25% من الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات التعليمية بالبرازيل.

- غير أن معدلات الانتشار الهائلة للأجهزة الإلكترونية في إطار السياسات البرازيلية عبر تلك الأعداد الهائلة من الكمبيوترات والهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة الأخرى - قد أثار حفيظة المهتمين **بالملف البيئي والنفايات الإلكترونية e-Waste** على وجه التحديد، حيث تتفاقم الأزمة نتيجة قصر دورة حياة تلك الأجهزة مقارنة بغيرها ، فالهواتف المحمولة يتم استبدالها بمعدل متوسط يبلغ عامين بينما الكمبيوترات يتم استبدالها في الشركات بمعدل متوسط يبلغ أربعة أعوام ، وفي الشركات بمعدل متوسط يبلغ خمسة أعوام، وأيضا نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا الأجهزة الرقمية. فحسب برنامج البيئة للأمم المتحدة UN Environment Programme UNEP تعد البرازيل من بين أكثر دول العالم إنتاجا للنفايات الرقمية، في الوقت الذي لا تعد فيه قضية النفايات الرقمية ضمن أولويات الحكومة الفيدرالية في البرازيل. غير أن البرازيل قد شهدت مؤخرا تطورا ملحوظا في هذا الإطار فقد تم توقيع اتفاق بين وزارة البيئة وإحدى المؤسسات المحلية غير الحكومية NGO المهتمة بتأثير النفايات على البيئة وذلك من أجل حصر وتجميع وإعادة تدوير النفايات الإلكترونيةe-Waste Recycling في البرازيل. وذلك في الوقت الذي صدرت بعض التشريعات الداعمة في يوليو من العام 2010 بعد تأخر دام طويلا، وهي التشريعات التي تقضي بمشاركة المواطنين أنفسهم إلى جانب الحكومات المحلية في عملية الحفاظ على البيئة من النفايات الإلكترونية، ويمنح مساحة أكبر من المسئولية الاجتماعية عن الملف البيئي في ارتباطه بالنفايات الناتجة عن استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فضلا عن بعض المبادرات الأخرى من مؤسسات مختلفة داخل المجتمع منها: مبادرة جامعة ساو باولو University of Sao Paulo التي خصصت مساحة كبيرة لاستقبال وفرز وتفكيك النفايات الإلكترونية وذلك بمشاركة من معهد ماساشوسيتس الأمريكي للتكنولوجيا MIT؛ علاوة على مبادرة ترميم الكمبيوترات التي أطلقتها الحكومة البرازيلية للمساهمة في حل هذه المشكلة.

- وقد وضعت السياسات البرازيلية في اعتبارها **سد الفجوة المحلية المرتبطة بالنفاذ إلى الإنترنت**، حيث بينت الإحصاءات أن نسبة 17% من المواطنين لديهم نفاذية إلى الإنترنت عبر المنزل بينما نسبة مماثلة تقوم باستخدام الإنترنت من خلال الأماكن العامة كمقاهي الإنترنت وغير ذلك، كما أن نسبة 78% من استخدام الإنترنت من جانب محدودي الدخل كانت من خلال تلك الأماكن العامة. وهي

الفجوة التي عملت السياسات والمشروعات الوطنية البرازيلية على سدها عبر جهود مشتركة للعديد من المؤسسات المعنية من بينها وزارة الاتصالات ووزارة الثقافة، ويأتي من بين ذلك المبادرة التي أطلقتها الحكومة الإلكترونية GESAC [20] لتوصيل المناطق النائية والمهمشة تنمويا بالإنترنت الساتلي Satellite Internet Access عبر مراكز نفاذ عامة للإنترنت والتي نجحت في نشر أكثر من 3400 مركز نفاذ عام للإنترنت في تلك المناطق بواقع أكثر من 22 ألف كمبيوتر محملة ببرمجيات مجانية عبر المقاطعات المختلفة داخل البرازيل وذلك حتى العام 2008. كما أن المبادرة التي أطلقتها وزارة الثقافة والمسماة **بالنقاط الثقافية الساخنة** Culture Hotspots Programme [21] فهي مختلفة بعض الشيء حيث تهدف إلى إتاحة تجهيزات الوسائط المتعددة للمجتمعات الثقافية من أجل القيام بإنتاج وإتاحة محتواها الرقمي عبر برمجيات تطرحها المبادرة بالمجان حيث نجحت حتى العام 2008 من إقامة 781 نقطة ثقافية ساخنة داخل البرازيل. كما أطلقت مبادرة أخرى في مدينة ساو باولو Sao Paulo تحت مسمى مراكز الاتصال Telecentres [22] وذلك لنشر مراكز الاتصال بالإنترنت بين مواطني المدينة وكذلك **البرمجيات المجانية** التي نجحت حتى العام 2008 في نشر 273 مركز مزودة بـ 5400 كمبيوتر يشترك فيها ما يقرب من مليون ونصف المليون مواطن. ولكن على الرغم من كل تلك المشروعات إلا أنه لا يزال الطريق طويلاً أمام البرازيل حيث أنها لم تتمكن من جذب سوى نحو 8% من محدودي الدخل إلى تلك المراكز العامة المجانية للإنترنت، بينما 78% منهم لا يزالون يستخدمون المراكز العامة مدفوعة الأجر، وهو ما يستتبع إيجاد حلول بديلة.

- وفي إطار سعي السياسات البرازيلية نحو ما أصبح يدعى **بالثقافة المجانية Free Culture** كغيرها من دول العالم، تعول البرازيل كثيرا على الاستفادة من إمكانات الجيل الثاني من الويب Web 2.0 وأدواتها التي تسمح بإنشاء نماذج مجانية من مشاعات المعرفة Creative Commons التي تقوم على تشكيل المحتوى الرقمي بأشكاله المختلفة بواسطة المستخدمين أنفسهم وذلك في فترة ما بعد العام 2004، إلى جانب الاعتماد على المنصات الدولية الأخرى International Platforms مثل ويكيبيديا Wikipedia وفليكر Flicker على سبيل المثال. لذا فقد أطلقت بعض المشروعات المحلية المثيلة مثل مشروع يدعى أوفرموندو Overmundo[23] والذي يتشكل محتواه الرقمي من نحو أكثرمن مليون ونصف

20 انظر الرابط التالي: www.idbrasil.gov.br
21 انظر الرابط التالي:
www.cultura.gov.br/programas_e_acoes/cultura_viva/programa_cultura_viva/pontos_de_cultura
22 انظر الرابط التالي: www.telecentros.sp.gov.br
23 انظر الرابط التالي: www.overmundo.com.br

المليون مادة متاحة بشكل مجاني عبر الإنترنت. كما طرحت أيضا عدة أفكار ومبادرات لا تزال تواجه بعض الصعوبات منها: القانون المقترح من جانب وزارة الثقافة الفيدرالية يسمح بالإتاحة المجانية لشريحة معينة من المحتوى بعد ثلاثة أعوام من نشره وذلك لأغراض تعليمية فقط. فضلا عن أهمية تعديل **قوانين الملكية الفكرية** بما يسمح برفع بعض القيود وتحقيق إتاحة أوسع للمحتوى، مع مراجعة قوانين الملكية الرقمية بما يخدم هذا الهدف.

- وعلى الرغم من محاولات البرازيل المبكرة لإصدار **تشريعات رقمية** بظهورها عام 1999 خلال قوانين محاربة الجريمة الرقمية ومواجهتها انتقادات كبيرة في ذلك الحين، إلا أنه يعد أبرز مظاهر القصور في السياسات البرازيلية ويتمثل ذلك في **عدم وجود إطار قانوني ينظم أنشطة الإنترنت المختلفة**، حيث يخضع استخدام الإنترنت في تنظيمه لعدد من القوانين التقليدية الأخرى كما يتوقف أيضا على فهم القاضي لطبيعة الدعوى أو الإشكالية، الأمر الذي خلق عدة مشكلات حول الأنشطة المختلفة المرتبطة بالإنترنت، وظهور دعوات وضغوط محلية من أجل سن إطار قانوني ينظم العلاقة بين الأطراف المختلفة في إطار الإنترنت.

- أما عن تمكين المواطنين من النفاذ إلى خدمات **الحكومة الإلكترونية** فقد قامت البرازيل بإطلاق مشروع تحت مسمى الأكشاك العامة Citizens' Kiosks من أجل إنشاء نقاط نفاذ لخدمات الحكومة الإلكترونية، والذي بدأ بإنشاء نقاط نفاذ في المكتبات العامة بالمناطق الفقيرة في مختلف أنحاء البرازيل في العام 2003، بينما امتد فيما بعد ليغطي العديد من المناطق الأخرى الفقيرة ذات التنمية المنخفضة.

- وفي إطار سعي السياسات البرازيلية نحو **نشر المعرفة الرقمية ومهارات الاستخدام** بين المواطنين تم إنشاء مراكز التدريب المهني التكنولوجية Technological Vocational Centres بواسطة وزارة العلوم والتكنولوجيا في العام 2003 وبنهاية العام 2006 أنشئ أكثر من 153 مركز في مختلف أرجاء البرازيل، وهو المشروع الذي يستهدف تحسين المعرفة التكنولوجية لدى المواطنين حيث يعرض عدداً من الخدمات منها : خدمات التدريب، وتوفير موقع مجهز لإجراء التجارب العلمية، والإجابة على التساؤلات المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار المواهب والمهارات المحلية المرتبطة والمتوفرة في محيط كل مركز بحيث يتم تنميتها وتطويرها.
- وقد شهدت البرازيل طفرة كبيرة فيما يتعلق **بخدمات التعهيد Offshoring** وخصوصا الخدمات الموجهة إلى أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص.

- ولكن على الرغم من ذلك فالبرازيل لا تزال **تفتقد وجود استراتيجية وطنية موحدة** تعمق وتدقرط Democratise فوائد التكنولوجيات الحديثة، وهو ما أصبح أمرا ملحا في إطار عدد من المشكلات منها: قصور توزيع الموارد المالية المتاحة، وعدم تمكن نسبة كبيرة من المواطنين وعدد كبير من المناطق الفقيرة والريفية والمهمشة من النفاذ إلى مجتمع المعلومات.

- كما أن بعض التقارير حول السياسات البرازيلية تشير إلى أن أحد أبرز القضايا التي ينبغي أن تسترعي انتباه المخططين في الوقت الحالي هي **تطوير التعليم** بشكل يسمح بتخريج أجيال قادرة مستقبلا على تحمل المسئولية بشكل أفضل نحو إقامة مجتمع المعرفة، وكذلك من أجل خلق أجيال من القياديين الإلكترونيين e-Leaders عوضا عن القياديين التقليدين الحاليين ليكونوا قادرين على تحسين السياسات الاستراتيجية للحكومة وتوجهاتها نحو مجتمع المعرفة خصوصا في إطار ما تم الإشارة إليه سابقا.

4/3/3 السياسات الاستراتيجية لجنوب أفريقيا

وقد تم هنا استقاء المعلومات والبيانات المختلفة حول ملامح السياسات الجنوب أفريقية من عدة وثائق رسمية منها الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات 2011 – Strategic Plan 2014، فضلا عن تقارير أخرى غير حكومية في الإطار ذاته[35]، (36)، (37)، (38)، (39)، (40)، (41)، (42)، (43)، (44).

- وعلى غرار البرازيل يبدو احتلت جنوب أفريقيا مرتبة عالمية جيدة تتوسط التصنيف العالمي حسب **مؤشر الجاهزية الشبكية** Networked Readiness Index NRI؛ حيث ارتفعت جنوب أفريقيا مرتبة واحدة خلال العام 2011 والذي احتلت فيه المرتبة رقم 61 عالميا، بينما كانت قد احتلت المرتبة رقم 62 في العام 2010 بانحدار ملحوظ بنحو عشر مراتب من المرتبة رقم 52 عالميا والتي كانت قد شغلتها في العام 2009، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في جنوب أفريقيا يبلغ 10.229 دورلار، بينما عدد سكانها يبلغ 49.3 مليون نسمة.

- وقد بدأت جنوب أفريقيا السعي نحو مجتمع المعلومات **مع بداية التسعينيات** عن طريق تبني سياسات فتح الأسواق أمام مستثمرين جدد خصوصا مزودي خدمات الهواتف المحمولة ومشغلي الشبكات ومزودي خدمات الإنترنت؛ وذلك من أجل

إيجاد نفاذية أوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة مقبولة تلقى استحسان المواطنين وتتناسب مع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعل أبرز ما يميز الرؤية الاستراتيجية لجنوب أفريقيا أنها تتطلع إلى الريادة العالمية في ميدان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- كما أن حكومة جنوب أفريقيا كانت حريصة خلال تجربتها على **التعاون الدولي** ولاسيما مع كل من الهند والبرازيل وتبادل الخبرات الناجحة لكل دولة من الدول الثلاث، كما حرصت جنوب أفريقيا على التوجه في الوقت ذاته نحو القارة الأفريقية والتعاون مع الدول الأفريقية الأخرى في هذا المجال. فمحور اهتمام سياسات جنوب أفريقيا يتمثل في **إقامة مجتمع معلومات منافس يمنح المعرفة وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع**، ويقدم خدمات متطورة تساعد على تحسين أنماط الحياة للمواطنين، وتساعد على التغلب على فجوة الفقر والفجوة الرقمية على حد سواء.

- وفي تطور آخر يعد بمثابة أحد العلامات الهامة على طريق السياسات الجنوب أفريقية تم الإعلان في العام 2001 عن إنشاء **اللجنة الوطنية الرئاسية لمجتمع المعلومات والتنمية** Presidential Nation Commission on the Information Society and Development. وقد كانت مهمة اللجنة الأساسية مساعدة الرئيس في تشكيل الإطار العام للسياسات الحكومية المرتبطة بمجتمع معلومات من أجل تحسين حقوق الإنسان وتحقيق الرخاء الاقتصادي والمشاركة الديمقراطية المكفولة للجميع.

- كما قامت الحكومة بتطوير **خطة وطنية للنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 2009** من خلال سياسة وطنية متكاملة في هذا القطاع تلتزم بتطوير قانون وطني متكامل خصوصا في إطار النقد الكثير الموجه إلى التشريعات والقوانين الرقمية في جنوب أفريقيا والذي يشوبه القصور، وهي الخطة الوطنية التي لاقت استحسانا من جانب المواطنين والمهتمين. حيث تهدف هذه الاستراتيجية الوطنية الجديدة إلى استغلال إمكانات مجتمع المعلومات والمعرفة في دعم التوجهات الاستراتيجية للحكومة الوطنية ولعل أبرزها محاربة الفقر، وتحسين خدمات التعليم ، والصحة، وتنمية المناطق الريفية، ومقاومة الجريمة، وخلق فرص عمل جديدة. كما حرصت جنوب أفريقيا على صياغة هذه الاستراتيجية الوطنية للحصول على مشاركة القطاع الخاص، حيث عقدت الحكومة ورشة عمل مع عدد كبير من الشركات العاملة في هذا القطاع من أجل الحصول على مشاركاتهم ومتطلباتهم من أجل مزيد من تحسين قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. كما حرصت الخطة الحالية أيضا على دعم انتشار شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض، وكذلك تبني مبادرة جديدة تحت مسمى **المهارات الإلكترونية e-Skills** من أجل تدريب المواطنين والارتقاء بمهاراتهم في استخدام تكنولوجيا المعلومات. ولعل أبرز سمات الخطة الاستراتيجية الجديدة سعي الحكومة نحو **إعادة هيكلة القطاعات المسئولة عن وضع السياسات الوطنية لمجتمع المعلومات**، وتغيير سياسات تقييم الأداء، فضلا عن بعض التغييرات الأخرى التي تهدف إلى تحسين صورة وزارة الاتصالات وأدائها في المستقبل؛ ولعل حكومة جنوب أفريقيا أدركت عبر الكثير من التحديات المرتبطة التي واجهتها أن الهياكل الإدارة الحالية وكوادرها بحاجة إلى إعادة التشكيل من أجل أداء أفضل.

- وتشير إحصاءات ترجع إلى نهاية العام 2008 إلى أن **عدد مستخدمي الإنترنت** قد بلغ نحو أكثر من 4.5 مليون مستخدم، كما تشير إحصاءات أخرى ترجع إلى سبتمبر من العام ذاته إلى زيادة عدد **مشتركي شبكات النطاق العريض Broadband** بإجمالي يصل إلى نحو 378 ألف مشترك؛ وعلى الرغم من ذلك فهذه الأعداد الكبيرة لا تزال محدودة إذا ما قورنت بعدد السكان الهائل في جنوب أفريقيا والذي يصل إلى نحو 45 مليون نسمة. كما أن مؤشرات ترجع إلى العام 2009 تشير إلى التزايد المستمر في أعداد مستخدمي الإنترنت عبر الهواتف المحمولة حيث بلغ نحو 9.5 مليون مستخدم وهو ما يعادل ضعف مستخدمي الإنترنت عبر أجهزة الكمبيوتر وخطوط الإنترنت الثابتة. وهناك اعتقاد عام في إطار استراتيجية جنوب أفريقيا أن نشر الشبكات ذات النطاق العريض أمر أساسي وضروري لدعم توجهات مجتمع المعلومات على الرغم من تدنيه في المرحلة الحالية.

- وقد كثفت الحكومة جهودها فيما يتعلق بمجتمع المعلومات حيث سعت الحكومة إلى سن العديد من القوانين وصياغة عدة **سياسات وتشريعات** بمشاركة أطراف متعددة وقد قامت بطرحها عبر الإنترنت من أجل الحصول على المشاركات التفاعلية من جانب المواطنين وآرائهم حول تلك القوانين - كما كان الحال مع السياسة الوطنية لشبكات النطاق العريض التي تم إتاحة نسخة مبدئية منها للمواطنين عبر الإنترنت من أجل الحصول على تعليقاتهم عليها - كما حرصت الحكومة متمثلة في وزارة الاتصالات على إطلاق برنامج عمل مكثف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن من خلاله الوصول إلى الأهداف المنشودة، كما تم تشكيل فريق عمل مستقل من عدة وزارات مرتبطة في الحكومة يكون مهمته مراقبة تنفيذ برنامج العمل وإبداء الاستشارات اللازمة من أجل ضمان الاستمرارية في مباشرة التنفيذ. كما قامت الحكومة في أغسطس من العام

2009 بالتصديق على قرار إنشاء هيئة حكومية يكون هدفها الأساسي ضمان التحول السلس نحو البيئة الرقمية وهي التي جاءت تحت مسمى "الديزونجا" الرقمية Digital Dzonga.

- وتدل مؤشرات جنوب أفريقيا فيما يرتبط بنشر **خدمات الهواتف المحمولة** على أن نسبة انتشار خدمات الهواتف المحمولة في تزايد مستمر. ففي جنوب أفريقيا أصبحت الهواتف المحمولة وسيلة الاتصال الهاتفية المفضلة منذ دخول شبكات الهواتف المحمولة في جنوب أفريقيا في العام 1994، ولعل الانتشار الواسع لخدمات الهواتف المحمولة قد ساعد على تجسير الفجوة الرقمية في جنوب أفريقيا بشكل أسرع من الوسائل الأخرى. وتشير الإحصاءات التي ترجع للعام 2009 إلى أن نسبة مستخدمي خدمات الهواتف المحملة قد تزايدت لتصل نحو 70% من إجمالي السكان، كما تشير أيضا إلى أن خدمات الهواتف المحملة قد أثبتت انتشارا كبيرا في المناطق الريفية والنائية. ولعل أبرز الخدمات المرتبطة بذلك **الخدمة البنكية عبر الهواتف المحمولة Mobile Banking** حيث تعد بمثابة أكثر تطبيقات الهواتف المحمولة استخداما في جنوب أفريقيا، وهي الخدمة التي تحاول السياسات المحلية نشرها بشكل أوسع على النطاق المحلي؛ حيث قامت كافة البنوك التجارية بإتاحة حزم من الحلول البنكية للهواتف المحمولة في الفترة الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع. لكن الدراسات تشير في الوقت ذاته إلى أنه لا يزال القصور في حجم المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة مما ينعكس سلبا على التوسع في نشر خدماتها.

- ومن بين **تطبيقات المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة** ذلك المشروع الذي أطلقته وزارة التعليم بالتعاون مع شركة نوكيا العالمية Nokia تحت مسمى إم فور جيرلز أو الهاتف المحمول للبنات M4Girls وهو المشروع الذي يهدف إلى تحميل فئة معينة من هواتف نوكيا ببعض المواد التعليمية في محاولة لتحسين المهارات الرياضية للطالبات في الصف العاشر، فضلا عن تطوير محتويات رقمية في موضوعات أخرى مثل اللغة الإنجليزية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. كما أنه قد أطلقت مبادرة أخرى في إطار السياسات الجنوب أفريقية تحت مسمى إس إم إس ويب أو شبكة الرسائل النصية القصيرة SMSweb والتي تمكن المدارس من التواصل عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة SMS مع أولياء أمور التلاميذ، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه بحلول العام 2007 تم إرسال أكثر من 4 مليون رسالة نصية قصيرة إلى أولياء أمور التلاميذ من خلال حوالي 250 مدرسة مشتركة في هذه الخدمة. كما تم أيضا إطلاق عدة مبادرات أخرى منها: مبادرة لتمكين المستخدمين من استخدام القواميس اللغوية عبر

الهواتف المحمولة والمسماة موبيديك أو قاموس الهاتف المحمول MobiDic، ومبادرة أخرى تحت مسمى سيمبيل SIMbill في مجال الصحة الإلكترونية لتمكين المواطنين ذوى الأمراض المزمنة من الحصول على خدمات صحية أفضل عبر متابعتهم وتذكيرهم بمواعيد العلاج الخاص بهم.

- وقد نجحت سياسات جنوب أفريقيا في تشكيل قطاع منافس في **تعهيد خدمات الأعمال** Business Process Outsourcing BPO في مراحل سابقة وذلك نتيجة دعم سياسات الحكومة، وتطور البنية التحتية المخصصة لهذا النوع من الخدمات، والتكلفة المنافسة عالميا؛ الأمر الذي جذب إلى جنوب أفريقيا عدة شركات عالمية للاستثمار في هذا القطاع. مع استمرارها في منح الدعم لهذا القطاع خصوصا في إطار الاستراتيجية الوطنية الأخيرة للفترة من 2011 – 2014.

- كما تحرص حكومة جنوب أفريقيا على الارتقاء **بالتدريب** في المجالات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات على النطاق المحلي، حيث عمدت إلى إنشاء معهد تدريبي وطني متخصص لدعم هذا التوجه وهو معهد "ميراكا" للمهارات الإلكترونية Meraka e-Skills Institute. إلا أن مؤشرات التدريب لا تزال في الوقت الحالي دون المستوى المطلوب لتحقيق انتشار أوسع للمهارات الرقمية.

- وتسعى سياسات جنوب أفريقيا في الوقت الحالي إلى نشر **خدمات البث الرقمي** Digital Broadcasting[24] على نطاق واسع بوصفه هدفا استراتيجيا ، حيث بدأت الحكومة مؤخرا في نشر تلك الخدمة بين المواطنين، وهو الأمر الذي تزامن مع نشر التوعية بين المواطنين بخدمات البث الإعلامي الرقمي، في إطار الهدف الاستراتيجي العام للارتقاء **بالوعي الإلكتروني** e-Awareness والوصول به إلى أعلى مستوياته بحلول العام 2014، حيث تم العمل في إطار برنامج محدد تضمن إنشاء مركز اتصال هاتفي للرد على استفسارات وتساؤلات المواطنين حول خدمات البث الرقمي وتوعيتهم بشأنها.

- وفي مجال **الحكومة الإلكترونية e-Government** فيبدو أن خدمات هذا القطاع المستحدث لم تحقق الانتشار الكافي بين المواطنين الذين لم يفطنوا بعد إلى مصطلح مواطنة إلكترونية e-Citizenship والذي يعد مصطلحا دخيلاً عليهم إلى حد ما. بيد أنه لا يزال الدعم مستمراً لخدمات الحكومة الإلكترونية التي شهدت انتشاراً واسعاً بين المواطنين والتي تؤمن بأهمية استغلال تكنولوجيا

[24] والمقصود بالبث الرقمي Digital Broadcasting لخدمات التليفزيون والراديو هو البث باستخدام تكنولوجيا الشبكات الرقمية عوضا عن طريقة البث التناظري Analogue Broadcasting التقليدية.

المعلومات والاتصالات في تحقيق الشفافية والفاعلية وتحسين الخدمات العامة. وقد سعت الحكومة في إطار ذلك إلى التوجه نحو نشر المعلومات حول خططها وسياساتها وتقارير الأداء المختلفة بين المواطنين عبر الإنترنت، واستخدام خدمات الرسائل النصية القصيرة SMS في التواصل بين الحكومة والمواطنين. كما أطلقت الحكومة بوابة إلكترونية للتواصل مع المواطنين تحت مسمى إي إيمبيزو e-imbizo أو الاجتماع الإلكتروني والتي تشتمل على خدمة إرسال رسائل نصية قصيرة إلى مختلف جهات الإدارة الحكومية للتواصل والشكاوى. وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذا التوجه نحو نشر خدمات الحكومة الإلكترونية لا يزال مصطدماً بالعقبات ذاتها من حيث انخفاض معدلات انتشار وسائل تكنولوجيا المعلومات المختلفة، فضلا عن القصور في مهارات استخدامها بين المواطنين، علاوة على **انتشار الأمية بين نسبة كبيرة من المواطنين مما يعوق استخدامهم للمحتوى الرقمي النصي**، وكذلك عدم إتقان نسبة كبيرة منهم للغة الإنجليزية الأوسع انتشارا باعتبارها لغة التخاطب التي تستخدمها الحكومة وهو الأمر الذي واجه عدة احتجاجات من جانب المواطنين من أجل إيجاد حلول جذرية.

- كما عملت الحكومة في إطار تجربتها الرقمية على إنشاء حوالي 500 من **المراكز العامة متعددة الأغراض**، ونشرت حوالي 700 منفذ من **منافذ المعلومات العامة** PITs Public Information Terminals التي تستخدم للنفاذ إلى الإنترنت والبريد الإلكتروني والخدمات الأخرى. غير أن الدراسات أظهرت أن هذه المحاولات لم تفرز نجاحاً يرقى إلى المستوى المطلوب، كما تشير أيضا إلى أن السياسات الحكومية الداعمة لمجتمع المعلومات في جنوب أفريقيا ينبغي أن تكون مبنية أكثر على دراسة الواقع المحلي والتعرف على الاحتياجات الفعلية للمواطنين.

- ولعل أبرز مظاهر نجاح سياسات جنوب أفريقيا يتجلى في **الاستخدام الواسع للإنترنت خلال الحملة الانتخابية في العام 2009**، حيث استخدمت منتديات التواصل الاجتماعي Social Networking Forums على نطاق واسع خلال تلك الانتخابات من أجل التواصل مع المواطنين. حيث احتذت في ذلك بالتجربة الأمريكية خلال انتخاب الرئيس أوباما والتي اعتبرت أبرز التجارب العالمية استغلالا لإمكانات مجتمع المعرفة في الانتخابات الوطنية. غير أن ما عاب تلك المبادرة هو أن نسبة من المواطنين ممن ليس لديهم نفاذية للإنترنت لم يتمكنوا من المشاركة في هذا الحدث السياسي الإلكتروني، الأمر الذي يتطلب مبادرات أخرى من جانب المواطنين والمجتمع المدني للتغلب على تلك الإشكالية.

- وفي إطار دعم **البرمجيات مفتوحة المصدر** قامت وكالة جنوب أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات South African State Information Technology Agency (SITA) بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون المتبادل مع المؤسسة الأفريقية للبرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر FOSSFA(25) من أجل القيام بتنفيذ بعض الأنشطة والمبادرات التي تدعم نشر البرمجيات مفتوحة المصدر على نطاق أوسع في جنوب أفريقيا

4/3 تحليل السياسات الاستراتيجية للمجموعة العالمية

ونرى أن سياسات المجموعة العالمية كانت أكثر التصاقا بالمجتمع المحلي وتفاعلا معه ـ قياسا بالسياسات العربية ـ الأمر الذي انعكس على تحقيق أهدافها المختلفة التي التزمت بها مسبقا لتكلل سياساتها بالنجاح في نهاية المطاف. كما اتسمت تلك السياسات بحرصها على المشاركة الفاعلة في المحيط المحلي من جانب كافة أصحاب المصلحة في عملية التخطيط الاستراتيجي وصياغة السياسات، فهي تدرك جيدا أن الجهود المبعثرة تعرقل كثيرا من خطى التحول نحو مجتمع المعرفة، ولاسيما التعاون بين القطاعين العام والخاص علاوة على التعاون مع المجتمع المدني.

ومن ناحية أخرى كانت المجموعة العالمية أحرص على مشاركة المجتمع المدني لمراقبة أدائها والتفاعل معه بما يصب في النهاية في خانة المصلحة العامة وذلك بطرح التقارير والسياسات الرسمية على الإنترنت لعموم المواطنين، وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بواقع مجتمع المعلومات باعتبارها منطلقا هاما من منطلقات التخطيط الاستراتيجي السليم. وقد تميزت سياسات المجموعة العالمية بالتفاعلية مع مجتمعها المحلي، والوضوح في نمط العلاقة الثنائية بين كل من: المواطن وواضعي السياسات. فإتاحة مساحة كافية للمواطنين للمشاركة، والتعرف على مدى رضائهم عن الأداء، والشفافية في معالجة القضايا المرتبطة، وتناغم ذلك كله في مجموعة من السياسات التنفيذية التي تتمثل تلك الاحتياجات وتترجمها على أرض الواقع؛ هي في مجملها أمور أدت إلى نجاح تلك السياسات ولكن بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر.

تتباين سياسات المجموعة العالمية حيث تشكل كل منها حالة فريدة مختلفة عن الأخرى، بيد أنها تتشابه في الوقت ذاته وسياسات الفئة النامية للمجموعة ذاتها وكذلك الفئة

---

[25] لمزيد من المعلومات حول the Free Software and Open Source Foundation for Africa (FOSSFA) يمكن الرجوع إلى الرابط التالي: www.fossfa.net

المتقدمة؛ حيث تركز سياسات الفئة النامية على تحسين الواقع الحالي، بينما تتجاوز سياسات الفئة المتقدمة الواقع الحالي بتطلعها نحو مستقبل أفضل يكون لها دور فاعل في تشكيله. أما الفئة النامية فتحاول اللحاق بمجتمع المعرفة العالمي وتعمل جاهدة على زيادة معدلات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات؛ بينما تجسد الفئة المتقدمة مستوى آخر يرنو إلى إقامة ما بات يعرف بمجتمع الشبكات المتغلغلة Ubiquitous Network Society بسعيها نحو إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات المتقدمة في مختلف شئون الحياة اليومية وبشكل أوسع يفوق كافة التوقعات.

ولعل توافر بيئة الابتكار والإبداع في تجربتي اليابان والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص يعد أبرز مميزات الفئة المتقدمة في المجموعة العالمية، حيث السعي المستمر نحو تحسين المقومات المحفزة لتلك البيئة، وذلك بإدراك تلك البلدان أن مجتمع المعلومات هو مجتمع القيمة المضافة للمعرفة الإنسانية - حسبما نرى - وهي القيمة المضافة التي تتشكل بدورها نتيجة لتوافر مقومات الإبداع والابتكار. كما أن المجموعة العالمية في مجملها يغلب عليها طابع الحلول البديلة غير التقليدية في سياساتها الطموحة ومبادراتها الخلاقة لاسيما البرازيل، بحيث تمثل كل بلد حالة فريدة ومختلفة عن الأخرى ، كما جسدت السياسات في مجملها الاحتياجات الفعلية للواقع المحلي والتطلع إلى تحقيقها.

ووفقا لما سبق فإن سياسات المجموعة العالمية في مجملها جاءت خلاقة، بيد أن سياسات الفئة المتقدمة في إطار هذه المجموعة تتشابه في بعض جوانبها مع بعضها البعض، في الوقت الذي تتشابه فيه سياسات الفئة النامية مع بعضها البعض أيضا. وهو ما يؤكد ثانية فكرة أن مجتمع المعلومات مكون تفاعلي من المكونات العديدة للمجتمع الكلي يتأثر بها ويؤثر فيها، فقد انعكست الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكلتا الفئتين النامية والمتقدمة بشكل مباشر وواضح على سياساتهما ومبادراتهما. فسياسات الفئة المتقدمة في المجموعة العالمية تطمح إلى ما هو أبعد من تطلعات الفئة النامية في المجموعة ذاتها. لذا تنحصر محاولات الفئة النامية في نشر المحتوى الرقمي، وإقامة قطاع صناعة محلي منافس فيها. بينما تمثل سياسات الفئة المتقدمة حالة السعي المستمر نحو المشاركة الفاعلة في صناعة مستقبل هذا القطاع، ونشر تكنولوجياته بشكل أكثر تغلغلا في الأنشطة المختلفة للحياة اليومية للمواطنين.

يستهدف التعاون الإقليمي والعالمي زيادة الدعم الموجه لمجتمع المعرفة المحلي ويتجلى ذلك بصورة كبيرة في استراتيجيات المجموعة العالمية وبخاصة نموذج التعاون القائم بين كل من جنوب أفريقيا والبرازيل والهند على سبيل المثال حيث تدرك تلك البلاد أهمية المشاركة في الموارد والانتقال ببؤرة التعاون إلى خارج المحيط المحلي، وتأثير

ذلك في تعزيز روح التنافسية. لاسيما أن مجتمع المعلومات العالمي تتلاشى فيه المسافات فتكون المجتمعات أكثر قربا واتصالا والتصاقا ببعضها البعض مقارنة بالمجتمعات الصناعية التي كانت قبل أشبه ما يكون بجزر منعزلة بعض الشيء.

لقد كان وعي العقل الجمعي في حالة المجموعة العالمية أكثر إدراكا للمشكلات والعوائق والتحديات التي تواجهه في سبيل إقامة مجتمع المعرفة وأكثر تفاعلا معها. وهو ما استتبعه إقرار سياسات استراتيجية واقعية، وأكثر اتساقا مع خصوصيات الواقع المحلي، وأكثر تجسيدا لاحتياجاته الفعلية. وهي المعادلة التي تؤدي بدورها إلى نجاح هذه النوعية من السياسات وتحقيق الهدف الكلي المتمثل في إقامة مجتمع المعرفة وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمشاركة الفاعلة في اقتصاد المعرفة العالمي.

وقد حرصت السياسات العالمية على خلق أهداف قومية وعناصر تحدي لها بما بما يمكنها من إقامة مجتمع المعرفة؛ فخلق هدف استراتيجي مميز أو مشروع قومي يبعث على التحدي يمكن أن يعبئ إمكانات كافة أصحاب المصلحة، ويدفع بالسياسات الاستراتيجية نحو آفاق جديدة، ويسرع في تحقيق أهدافها، ويخلق حالة من التنافسية المطلوبة للارتقاء إلى مستوى عالمي. فقد كانت سياسات المجموعة العالمية حريصة على أن تجعل لنفسها منافسا عالميا قويا، كما هو الحال مع كل من اليابان والاتحاد الأوروبي في التطلع نحو الولايات المتحدة باعتبارها الشريك والمنافس في الوقت ذاته، كذلك الأمر في اعتبار حدث تنظيم كأس العالم لكرة القدم في حالتي البرازيل وجنوب أفريقيا بمثابة عنصر تحدي يدفع من وتيرة النفاذ إلى مجتمع المعلومات استعداداً لاستقبال كلا الحدثين العالميين، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ومن الملفت أيضا أن سياسات البلدان النامية في المجموعة العالمية نجحت في تشكيل مجموعة من السمات الأيقونية التي ميزت سياساتها ودفعت بها نحو التنافسية العالمية، ولعل أبرزها: مقاومة الفقر، وتحقيق العدالة والمساواة في النفاذ إلى مجتمع المعرفة بين كافة أفراد المجتمع، واستغلال إمكاناته كأداة فاعلة لخلق أجيال جديدة قادرة على تغيير الواقع المحلي إلى ما هو أفضل في المستقبل. ويمكن القول أن تلك السمات كانت بمثابة قوة دفع كبيرة لسياساتها نحو تحقيق أهدافها الكلية، وهي السمات أيضا التي حفزت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والأفراد على حد سواء في عملية التغيير، وقد أدى ذلك بدوره إلى نجاح تلك السياسات في تحقيق العديد من أهدافها.

ويظهر ضمن الإطار التحليلي لسياسات المجموعة العالمية أن هناك تباينا كبيرا في المؤشرات المختلفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار سياسات

البلدان النامية والمتقدمة في المجموعة العالمية. حيث لاحظنا معدلات الانتشار المرتفعة لخدمات الهواتف المحمولة في مقابل خدمات تكنولوجيا المعلومات الأخرى ـ كالإنترنت على سبيل المثال ـ وذلك في كل من تجربتي جنوب أفريقيا والبرازيل، وقد يعود ذلك إلى كون خدمات الهواتف المحمولة بمثابة أرخص الوسائل للنفاذ إلى المحتوى الرقمي، وأسهلها استخداما فهي تحتاج إلى الحد الأدنى من المهارات الرقمية كونها أحد مستويات الفجوة الرقمية حسبما نرى ، فضلا عن دعم الإصلاحات المختلفة التي تبنتها كلا البلدين فيما يتعلق بالقوانين المنظمة.

وفي المقابل فإن تجربتي كل من أوروبا واليابان تتسمان بالاتساق الكبير من حيث معدلات انتشار الوسائل والأدوات المختلفة للنفاذ إلى المحتوى الرقمي كالإنترنت والهواتف المحمولة والكمبيوترات على سبيل المثال، وهو ما يرجع إلى توفير الموارد المختلفة، فضلا عن انخفاض الكثافة السكانية وكذلك انخفاض أو انعدام مشكلات الفقر مما يؤثر على ترتيب الأولويات بالنسبة للسياسات الحكومية بحيث يقع النصيب الأعظم منها في بؤرة تمكين المواطنين من النفاذ إلى مجتمع المعرفة.

أما معدلات انتشار الهواتف المحمولة في كل من البرازيل وجنوب أفريقيا وظاهرة ارتفاع تلك المعدلات في مقابل وسائل وأدوات النفاذ الأخرى، فنرى بأن كلتا التجربتين بحاجة إلى بذل الجهد الهائل تجاه استغلال ذلك الانتشار الواسع لدعم خدمات المحتوى الرقمي المخصص للهواتف المحمولة بشكل أكبر. وهو الأمر الذي حاولت سياسات جنوب أفريقيا تحقيقه جاهدة من خلال سعيها نحو نشر هذا النوع من خدمات المحتوى الرقمي بين المواطنين عبر عدة مشروعات تعليمية وبنكية وصحية وغير ذلك.

وقد اهتمت السياسات العالمية أيضا باستغلال إمكانات مجتمع المعرفة في التغلب على المشكلات المحلية الاجتماعية والطبيعية، وهي المشكلات التي مثلت حافزا نحو النفاذ إلى المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، وكان لها نصيب في السياسات الوطنية المرتبطة، لاسيما مشكلات كبار السن في المجتمع الياباني، والتغير المناخي وتخفيض استهلاك الطاقة في المجتمع الأوروبي، وارتفاع معدلات الفقر في كل من البرازيل وجنوب أفريقيا.

وقد ارتكز مضمون غالبية الخطط الاستراتيجية للمجموعة العالمية على توفير المحتوى الرقمي في مجالات متنوعة وتطبيقات متعددة، فضلا عن العمل على نشر المعرفة المجانية عبر الإنترنت، وبخاصة البرازيل التي تميزت بالإتاحة الواسعة للمعرفة المجانية عبر الإنترنت من خلال عدة مبادرات لاقت انتشارا واسعا بين

محدودي الدخل خاصة، وكذلك سعي الاتحاد الأوروبي وتحوله نحو إتاحة المحتوى بشكل كامل عبر الإنترنت.

وعلى الرغم من التشابه النسبي بين سياسات جنوب أفريقيا والبرازيل من حيث المدخلات والمخرجات، لاسيما ما يرتبط بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما التوجه الاستراتيجي نحو استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمقاومة الفقر المنتشر في كلا المجتمعين الناميين؛ فالسياسات البرازيلية قد تفوقت على سياسات جنوب أفريقيا في ترجمة ذلك التوجه الاستراتيجي إلى سياسات تنفيذية ناجحة - إلى حد ما - استطاعت أن تنشر استخدام تكنولوجيا المعلومات بين نسبة كبيرة من المواطنين. كما استطاعت البرازيل أن تمتلك عصا الريادة في عدة مبادرات محلية تتمحور حول المواطن وتشكل العمود الفقري لمجتمع المعلومات المحلي - ومازال الطريق طويلا أمام البرازيل - لاسيما فيما يتعلق بنشر البرمجيات المفتوحة، ودعم تزويد المواطنين بالبرمجيات المدفوعة التكلفة عبر مراكز عامة لتطوير الوسائط المتعددة، ومبادرات نشر الكمبيوترات بين المواطنين والمؤسسات على حد سواء، واستحداث بوابات متنوعة لنشر المعرفة العامة والمتخصصة على الإنترنت وغير ذلك من السياسات الأخرى خصوصا المرتبط منها بتعزيز المحتوى الرقمي للبرازيل.

كما اهتمت السياسات البرازيلية - إلى حد ما - بتطوير منظومة التعليم ونشر التدريب بين المواطنين وذلك مقارنة بسياسات جنوب أفريقيا التي تجاهلت هذه المسألة قبل عبر سياساتها الاستراتيجية نحو إقامة مجتمع المعلومات، خصوصا مع حرص البرازيل على نشر الكمبيوترات والبرمجيات في كافة المدراس العامة مستقبلاً وقد بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات كبيرة نحو ذلك.

بيد أن كلتا التجربتين لا زالتا تعانيان من انتشار البيروقراطية في أروقة الأجهزة الحكومية وتدني كفاءة الكوادر البشرية القائمة على ملف التنمية المحلي وعلاقته المتبادلة بمجتمع المعرفة، الأمر الذي كان له آثارا سلبية على الأداء الحكومي في هذا الإطار وهو ما أثر بدوره على تدني بعض مؤشرات القياس المرتبطة بمجتمع المعلومات.

وحرصا على دعم الكوادر البشرية المحلية عن طريق تحسين منظومة التعليم، امتازت سياسات الفئة المتقدمة في إطار المجموعة العالمية واليابان على وجه الخصوص بمحاولة نشر التعليم باللغة الإنجليزية للخروج من العزلة اللغوية التي تعوق تطوير صناعة المحتوى الرقمي، كذلك اتخاذ السياسات اللازمة لنشر التعليم في

الرياضيات والعلوم دعما للكوادر البشرية بمهارات أساسية لازمة خاصة بمجتمع المعلومات، وبث روح الابداع والابتكار في البيئة المحلية.

وتعد مسألة حوكمة ملف مجتمع المعرفة المحلي وإيجاد هيئة مستقلة لمراقبة الأداء والتنفيذ من الأمور التي حرصت عليها المجموعة العالمية، لاسيما من خلال تحقيق مستوى رفيع من التمثيل في إطار الهيكل التنظيمي للحوكمة، وقد جعلت السياسات الأوروبية - على سبيل المثال - مجلس الاتحاد الأوروبي على رأس حوكمتها في إشارة إلى جدية وأهمية السياسات والتوجهات المرتبطة.

ويظهر من المعطيات السابقة أن إشكالية اللغة وصناعة المحتوى الرقمي قاسم مشترك في سياسات المجموعة العالمية ولكن بصور متفاوتة: فالاتحاد الأوروبي يعاني إشكالية تعدد اللغات في إطار تعدد البلدان الأعضاء مما يعد أحد المعوقات أمام إقامة صناعة محتوى رقمي أوروبية موحدة. كما أن جنوب أفريقيا أيضا تعاني إشكالية تعدد اللغات المحلية وعدم إتقان كثير من مواطنيها للإنجليزية التي هي لغة التخاطب الرسمية مع الحكومة المحلية. بينما البرازيل تعاني من التوغل الواسع للغة البرتغالية على حساب اللغة الإنجليزية والتي بدورها يمكن أن تفتح آفاقا جديدة لصناعة محتوى رقمي برازيلية تتطلع إلى المنافسة العالمية بيد أن ذلك يحول دون تحقيق الاستفادة المحلية من المحتوى الرقمي المطروح بالإنجليزية على الإنترنت. أما اليابان فتعتبر أن لغتها المحلية الصعبة وغير المتداولة عالميا على الإنترنت بمثابة عائق أمام صناعتها للمحتوى الرقمي، لذا فهي ترى ضرورة منح الدعم الكامل للتعليم باللغة الإنجليزية للخروج من تلك العزلة اللغوية - باعتبارها الأكثر أهمية على الإنترنت - وكذلك تطوير برمجيات الترجمة الآلية.

ومن بين الأمور التي حرصت عليها المجموعة العالمية بشكل كبير وخصوصا البلدان النامية كان محاولة خفض تكلفة استخدام أدوات النفاذ إلى المحتوى الرقمي، إيمانا منها بحق المواطن في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات وبخاصة فئة محدودي الدخل، وفاعلية تلك الفئة في نشر تكنولوجيا المعلومات على نطاق أوسع، والإسراع في التحول نحو مجتمع المعرفة؛ وهو الأمر الذي كانت له نتائجه الإيجابية التي انعكست على مجمل سياسات المجموعة العالمية.

5/3 الخلاصة

لعل سعي السياسات العالمية ـ موضع الدراسة ـ نحو إزالة الحواجز البيروقراطية التي تحول دون وجود شفافية في إتاحة مدخلات خططها وسياساتها الاستراتيجية، ومخرجاتها أحد عوامل نجاحها لخضوعها للتقييم والتوجيه المستمر من جانب أفراد المجتمع المدني ومؤسساته، ودون أن تستأثر الحكومات بالدور الكامل سواء في عملية تخطيط السياسات أو تنفيذها.

كما أن هناك اتساقاً نسبياً في السياسات الرقمية للبلدان المتقدمة و النامية؛ الأمر الذي يعكس التشابه النسبي في الظروف والمقومات لكلا الفئتين، ولعل ذلك يشير إلى أهمية هذا العامل بين البلدان العربية مما يخلق نوعاً من التناغم حال العمل المشترك بينها على إقامة صناعة محتوى رقمي إقليمية منافسة.

بيد أن أبرز ما يميز السياسات الاستراتيجية للمجموعة العالمية أنها تنبع من الخصوصية المحلية وتصب فيها في الوقت ذاته وذلك بمحاولة استغلال كافة الموارد والإمكانات المحلية المتاحة، والتركيز على معالجة جوانب القصور في الواقع المحلي وسد احتياجاته الأساسية. وقد اتسمت تلك السياسات بتمحورها حول المواطن الفرد بشكل كبير، باعتباره عنصرا رئيسا وفاعلا؛ بحيث تبدأ مدخلات سياساتها الاستراتيجية منه، وتنتهي مخرجاتها إليه. كما اتسمت تلك السياسات بتطلعها إلى سد احتياجات الأفراد المرتبطة بمجتمع المعرفة، وربط جهودها في هذا الصدد بجهود التغلب على المشكلات الاجتماعية وتحسين أنماط حياتهم.

ويعد استمرار تلك السياسات في تحسين بيئة الإبداع والابتكار المحلية من أبرز مقوماتها لاسيما في حالة اليابان والاتحاد الأوروبي، حيث تم إدراك ثمة علاقة وطيدة تربط بين مجتمع المعلومات من جانب، والمشروعات الإبداعية والابتكارات الفردية والمؤسساتية من جانب آخر، ومن ثم سعت نحو تحسين بيئة الإبداع المحلية وتوفير متطلباتها ورعايتها على النحو المطلوب، مما أدى في نهاية الأمر إلى نجاحها واضطلاعها بتلك المكانة العالمية المرموقة.

6/3 مصادر الفصل الثالث

[1] European Commission (2010) EU Digital Agenda. Available at; http://ec.europa.eu/information_society/digital-agenda/index_en.htm. Directorate-General for the Information Society and Media , Brussels, Aug. 2010, 41 p.

[2] European Commission (2011) Online Chat with the EU Contact Centre – Europe Direct, Tuesday May 10, 2011, at 12:22 pm.

[3] European Commission -Information Society Technology Advisory Group ISTAG (2009) Revising Europe's ICT Strategy, ISTAG's Report on Revising Europe's ICT Strategy, Final Version, Feb. 2009, 34 P.

[4] Mario Monti (2010) A New Strategy for the Single Market : at the service of Europe's economy and society : Report to the President of the European Commission, Mario Monti . European Commission, Brussels, May. 2010, 107 p.

[5] Lucilla Sioli (2011) Interview with Lucilla Sioli, Head of Unit - Economic and Statistical Analysis - Directorate General of Information Society DG INFSO . Video is Available at; http://www.weforum.org/issues/global-information-technology?fo=1 .

[6] Dmitris Gritzalis, Klaus Brunnstein and Jacques Berleur (2007) Roles of ICT in the Information Society. Past, Present and Future of Research in the Information Society, 2007, Page 75-95.

[7] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.

[8] Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

[9] Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

[10] Teruyasu Murakami (2005) Japan's National IT Strategy and the Ubiquitous Network . Nomura Research Institute, NRI Papers, No. 97, Nov. 1, 2005, 22p.

[11] Prime Minister of Japan and His Cabinet – Japan (2001) e-Japan Strategy, IT Strategy Headquarters, Jan. 22, 2001. Available at; http://www.kantei.go.jp/foreign/it/network/0122full_e.html

[12] Toshiaki Ikoma (2003) Ubiquitous e-Japan: Industrial & Technological Foresight in the Information & Communication Area, Prof. Toshiaki Ikoma, The 2nd International Conference on Technology Foresight, Tokyo, Feb 2003.

[13] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Information and Communications in Japan 2010 (summary). Available at;

http://www.soumu.go.jp/main_sosiki/joho_tsusin/eng/whitepaper.html . Economic Research Office, ICT Strategy Policy Division, Global ICT Strategy Bureau, Ministry of Internal Affairs, Tokyo . 67 P.

[14] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Structure of the "u-Japan Policy Package" . Available at; http://www.soumu.go.jp/menu_seisaku/ict/u-japan_en/new_plcy_pckg.html

[15] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) The National ICT Strategies in Japan are Evolving from "e" (electronic) towards "u" (ubiquitous) . Available at; http://www.soumu.go.jp/menu_seisaku/ict/u-japan_en/new_outline01b.html

[16] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) The u-Japan Concept. Available at; http://www.soumu.go.jp/menu_seisaku/ict/u-japan_en/new_outline03.html

[17] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2011) what life will be like when u-Japan becomes a reality : u-Japan in our everyday life, Videos. Available at; http://www.soumu.go.jp/menu_seisaku/ict/u-japan_en/j_r-menu_u.html . Ministry of Internal Affairs and Communication, Videos.

[18] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.

[19] Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

[20] Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

[21] Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Contributing to Future Development of e-Japan Strategies . Available at; http://www.soumu.go.jp/menu_seisaku/ict/u-japan_en/new_outline01.html

[22] Gisele Craveiro (2010) Brazil, GISW 2010 Report : ICTs and Environmental Sustainability, Gisele Craveiro, Research Group on Public Policies for Access to Information - University of São Paulo, Available at; http://www.giswatch.org . Global Information Society Watch GISW, PP. 99 – 100.

[23] Pablo Ortellado (2009) Brazil, GISW 2009 Report : Access to Online Information and Knowledge, Pablo Ortellado, Research Group on Public Policies for Access to Information - University of São Paulo, Available at; http://www.giswatch.org . Global Information Society Watch GISW, PP. 95 – 97.

[24] Pablo Ortellado (2008) Brazil, GISW 2008 Report : Access to Infrastructure, Pablo Ortellado, Research Group on Public Policies for Access to Information - University of São Paulo, Available at;

http://www.giswatch.org . Global Information Society Watch GISW, PP. 89 – 91.

[25] Carlos Afonso (2007) Brazil, GISW 2007 Report : Focus on Participation Participation, Carlos Afonso, Rede de Informações para o Terceiro Sector (RITS) - Núcleo de Pesquisas, Estudos e Formação (NUPEF), Available at; http://www.giswatch.org . Global Information Society Watch GISW, PP. 119 – 125.

[26] Daniele Machado (2011) eMail and Telephone Communications with Ms. Daniele Machado, Foreign Trade Advisor – SECOM - Trade Promotion Office of the Embassy of Brazil, Dubai, May 2011.

[27] Diego Santos (2011) eMail and Telephone Communications with Mr. Diego Santos, Third Secretary – Brazil Embassy, Abu Dhabi, May 2011.

[28] Claudia Frittelli and Claudia Frittelli (2003) Global Digital Opportunities : National Strategies of "ICT for Development", Claudia Frittelli and Claudia Frittelli, Available at:
http://www.policyarchive.org/handle/10207/bitstreams/15542.pdf . Markle Foundation, Dec. 2003, 57 P.

[29] Darcilene Magalhaes and Others (2009) Will the Soccer World Cup of 2014 Help Bridge the Social Gap through the Promotion of ICT and E-government in Brazil?, Darcilene Magalhaes, Petter Knight and Eduardo Moreira Da Costa . The Global Information Technology Report 2008 – 2009, World Economic Forum and INSEAD (The Business School of the World), Geneva, 2009, PP. 133 – 143.

[30] Peter Bruck, Osama Manzar (2011) e-Content : Voice from the Ground, 2001, ver. 2, Austria, 340 p., Partly Available at; http://econtentworldwide.org.

[31] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.

[32] Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

[33] Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

[34] INSTITUTO BRASILEIRO DE GEOGRAFIA E ESTATÍSTICA – IBGE (2009) O Setor de Tecnologia da Informação e Comunicação no Brasil 2003-2006, estudos and pesquisas, informacao economica, Rio de Janeiro, 2009, 82 p.

[35] Lebogang Marishane and Sally-Jean Shackleton (2009) South Africa, GISW 2009 Report : Access to Online Information and Knowledge, Lebogang Marishane and Sally-Jean Shackleton, Women'sNet. Available at; http://www.giswatch.org . Global Information Society Watch GISW, PP. 197 – 200.

[36] David Barnard and Jan Moolman (2008) South Africa, GISW 2008 Report : Access to Infrastructure, David Barnard and Jan Moolman, SANGONeT, Available at; http://www.giswatch.org . Global Information Society Watch GISW, PP. 175 – 177.
[37] Department of Communication – Republic of South Africa (2011) Strategic Plan 2011 – 2014, Pretoria, Mr. Radhakrishna L. Padayachie (Minister of Communications), Mr. Obed Bapela (Deputy Minister of Communications) and Dr. Harrold Wesso (Acting Director-General) Available at:
www.info.gov.za/view/DownloadFileAction?id=144159 . South Africa, 2011, 74 P.
[38] Department of Communication – Republic of South Africa (2010) Department of Communications Annual Report 2009/2010 : Making South Africa a Global Leader in Harnessing ICT's for Socio-economic Development, Dr. Harold Wesso, Available at:
http://www.info.gov.za/view/DownloadFileAction?id=137236 . Pretoria, South Africa, 31 August 2010, 232 P.
[39] Claudia Frittelli and Claudia Frittelli (2003) Global Digital Opportunities : National Strategies of "ICT for Development", Claudia Frittelli and Claudia Frittelli, Available at:
http://www.policyarchive.org/handle/10207/bitstreams/15542.pdf . Markle Foundation, Dec. 2003, 57 P.
[40] Irene Mia and Others (2009) Gauging the Networked Readiness of Nations: Findings from the Networked Readiness Index 2008–2009, Irene Mia, Soumirta Dutta and Thierry Geiger. The Global Information Technology Report 2008 – 2009, World Economic Forum and INSEAD (The Business School of the World), Geneva, 2009, PP. 3 – 24.
[41] Robert Pepper and Others (2009) From Mobility to Ubiquity: Ensuring the Power and Promise of Internet, Robert Pepper, Enrique J. Rueda-Sabater, Brian C., Boeggeman, and John Garrity. The Global Information Technology Report 2008 – 2009, World Economic Forum and INSEAD (The Business School of the World), Geneva, 2009, PP. 37 – 51.
[42] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.
[43] Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.
[44] Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

الفصل الرابع

نظرة مقارنة على السياسات الاستراتيجية العربية والعالمية في مجال المحتوى الرقمي

In WSIS, Geneva 2003, world leaders declared: "We are fully committed to turning this digital divide into a digital opportunity for all; particularly for those who risk being left behind and being further marginalized."

في القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف 2003 أعلن قادة العالم ما يلي: "إننا مسئولون مسئولية كاملة عن تحويل الفجوة الرقمية الحالية إلى فرصة رقمية للجميع؛ ولاسيما أولئك الذين يتعرضون لخطر التخلف عن ركب مجتمع المعلومات ولمزيد من التهميش"

نظرة مقارنة على السياسات الاستراتيجية العربية والعالمية في مجال المحتوى الرقمي

1/4 تمهيد

لما كان من البديهي وجود مجموعة من القواسم المشتركة الإيجابية التي عادة ما تفرزها السياسات الاستراتيجية الرقمية الناجحة، علاوة على تلك الأمور السلبية التي قد تؤدي إلى إخفاق سياسات أخرى فإن المرحلة الحالية من الدراسة تهدف إلى فرز تلك القواسم وتحييدها بحيث يمكن الاستفادة منها لاحقا في أغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال صناعة المحتوى الرقمي العربية سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي.

وقد قمنا باستنباط مجموعة من معايير تقييم السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي وصناعته والتي تم خلال الفصل الحالي استعراضها، وتوصيفها، ومن ثم المقارنة في إطارها بين السياسات الوطنية للبلدان موضع الدراسة ضمن المجموعتين العربية والعالمية وفقا لأربعة مستويات أساسية على النحو التالي:

1. موقع كل بلد ضمن مؤشر جودة السياسات Policy Quality Indicator PQI الذي قمنا باستحداثه لغرض القياس الإحصائي للسياسات الوطنية في مجال صناعة المحتوى الرقمي.
2. موقع كل بلد ضمن مؤشر جودة تنفيذ السياسات Policy Implementation Quality Indicator PIQI والذي قمنا باستنباطه لقياس جودة تنفيذ السياسات الوطنية في مجال صناعة المحتوى الرقمي، وذلك بواسطة انتقاء ومعالجة مجموعة من المؤشرات العالمية المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته الواردة ضمن التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2010-2011.
3. موقع كل بلد في إطار العلاقة بين كل من مؤشري جودة السياسات PQI، وجودة تنفيذ السياسات PIQI.
4. موقع كل بلد في إطار العلاقة بين كل من مؤشري جودة تنفيذ السياسات PIQI، والمؤشر العالمي للجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI.

ويعد الهدف الأساسي وراء عملية المقارنة التحليلية الحالية هو تعزيز التخطيط الاستراتيجي العربي في مجال صناعة المحتوى الرقمي - كما سبق الإشارة إليه - وذلك من خلال تعميق الفهم لثلاثة أمور أساسية:

1. مضمون السياسات الوطنية - موضع الدراسة - ومكوناتها وأبعادها ومقوماتها وعوامل نجاحها.
2. العلاقة بين الإطار النظري الاستراتيجي لتلك السياسات الوطنية، والأداء التنفيذي لها.
3. الفرص التي تتيحها تلك السياسات لأغراض التخطيط الاستراتيجي في ضوء العلاقة بين الإطار النظري والأداء التنفيذي لها.

2/4 معايير تقييم سياسات المحتوى الرقمي Policy Assessment Criteria (PAC)

وقد أفرزت عملية المقارنة التحليلية لسياسات المجموعتين العربية والعالمية - وبما توفر للمؤلف من وثائق ومعلومات مرتبطة بالسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وصناعته - مجموعة من العناصر البارزة المشتركة بينها والتي تم الاستعانة بها في استنباط مجموعة من المعايير ليمكن على أساسها تقييم تلك السياسات وتحديد مدى جودتها؛ وهي معايير التقييم التي تأخذ من أساليب صياغة السياسات ذاتها، وآليات تشكيلها، وإطارها النظري الاستراتيجي مرتكزاً لها.

وقد تأكد للمؤلف أنه ليس هناك ثمة معايير تقييم مماثلة مطروحة على المستوى المحلي والإقليمي فقط وإنما على المستوى العالمي أيضا ، كما أنه ليس هناك أية مؤشرات إحصائية تقيس جودة السياسات الوطنية في مجال صناعة المحتوى الرقمي، وذلك وفقا لبعض الخبراء المتخصصين[162]، [163]، [164]، [165]، [166]. على الرغم من توافر بعض الأدلة والإرشادات في مجال صياغة السياسات الاستراتيجية لمجتمع المعلومات بشكل عام ولكنها لا تعنى بتقييم السياسات القائمة وتحديد مدى جودتها.

وترجع أهمية استنباط مجموعة معايير التقييم الحالية إلى ما يلي:

1. سد القصور المتمثل في عدم وجود معايير متخصصة مثيلة يمكن الاستعانة بها في تقييم سياسات المحتوى الرقمي القائمة.
2. المساهمة في الارتقاء بجودة التخطيط الاستراتيجي في مجال المحتوى الرقمي من خلال الاسترشاد بها أيضا خلال عملية صياغة السياسات الوطنية ذاتها.
3. إمكانية الاستعانة بتلك المعايير في استحداث مؤشر إحصائي يمكن الاستعانة به في تقييم سياسات المحتوى الرقمي القائمة.

وقد بلغ عدد المعايير المستنبطة نحو 56 معيار قسمت ضمن خمس ركائز أساسية في إطار علاقاتها الموضوعية ببعضها البعض وبالإطار العام للتخطيط الاستراتيجي في مجال صناعة المحتوى الرقمي، وذلك على النحو التالي:

1. ملامح صياغة السياسات الوطنية.
2. ملامح تنفيذ السياسات الوطنية.
3. مقومات تنفيذ السياسات الوطنية.
4. أبعاد تعزيز صناعة المحتوى الرقمي.
5. مجالات تعزيز صناعة المحتوى الرقمي.

أما تفاصيل المعايير وفقا لتلك الركائز الخمس وتوصيف كل منها فيأتي على النحو التالي:

1. الركيزة الأولى : ملامح صياغة الدستور

1 – 1 البناء على نتائج المسوحات الشاملة وتحليل الواقع الحالي.

أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجي مسبوقة بدراسة مستفيضة للواقع الحالي، وجمع مسبق للبيانات والمعلومات التفصيلية المرتبطة به، ومن ثم وضع السياسات في ضوء نتائج تلك العمليات وتوافر تلك المعلومات.

1 – 2 تحديد المعوقات والفرص القائمة.

أن تحديد مجموعة المعوقات والفرص في إطار الواقع المحلي يضمن إيجاد آليات التغلب على تلك المعوقات واستغلال الفرص وذلك ضمن الإطار الاستراتيجي للسياسات.

1 - 3 تأكيد دور المحتوى الرقمي وصناعته في تحقيق التنمية المستدامة.

أن يكون لدى واضعي السياسات وعي بأهمية المحتوى الرقمي وصناعته في دعم جهود التنمية المستدامة في مختلف القطاعات والمجالات المحلية لاسيما التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن يتم تأكيد ذلك خلال الإطار الاستراتيجي للسياسات.

1 – 4 الصياغة بالتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة.

أن تدعو المؤسسة الحكومية المنوطة بوضع السياسات وصانعيها فئات متنوعة من أطراف المجتمع وأصحاب المصلحة للمشاركة الفعلية - وليس الشكلية - في عملية وضع السياسات وتشكيل مكونات الخطة الاستراتيجية الوطنية؛ لاسيما القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الإقليمية والدولية غير الحكومية.

1 – 5 التكامل مع السياسات القطاعية الأخرى.

أن تأتي السياسات متممة للسياسات الخاصة بقطاعات المجتمع المحلي على اختلافها وليس بمعزل عنها، وأن يتم وضعها بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية كالتعليم، والصحة، والتنمية الإدارية، والبحوث، والعلاقات الدولية الخارجية، أو غيرها من القطاعات وحسب الحاجة والمتطلبات.

1 – 6 الربط مع أهداف وطنية أو مشروعات عملاقة محفزة.

أن يقوم صانعو السياسات بخلق أهداف وطنية كلية أو عناصر تحدي للمجتمع المحلي أو مشروعات عملاقة تستعير انتباه المجتمع المحلي، وذلك في إطار الأهداف العامة للسياسات، بحيث يمكنها أن تعبئ كافة الإمكانات المحلية والموارد المتوفرة من أجل تحقيقها وتغيير الواقع الراهن؛ على سبيل المثال تطلع السياسات الاستراتيجية نحو أحد البلدان المتقدمة في قطاع مجتمع المعلومات باعتبارها منافسا رئيسا ـ كما هو الحال في سياسات اليابان ـ، أو الإسراع في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستقبال حدث عالمي يجري تنظيمه محليا ـ كما هو الحال في سياسات البرازيل ـ ، أو التغلب على مشكلة الاحتلال والانقسام الجغرافي ـ كما هو الحال في السياسات الفلسطينية ـ ، أو مشكلة الحصار الاقتصادي ـ كما هو الحال في السياسات السورية ـ.

1 – 7 استحداث حلول بديلة غير تقليدية لنشر المحتوى الرقمي وأدوات النفاذ إليه.

عدم الاقتصار على الحلول والآليات والمبادرات المستنسخة من السياسات الأخرى للتغلب على المعوقات وتحقيق الأهداف، وإنما العمل على إيجاد بدائل أخرى غير تقليدية تنبع من الواقع المحلي وموارده المتاحة وتستغله في الوقت ذاته؛ فعلى سبيل المثال مبادرة ترميم الكمبيوتر المستعمل ـ في حالة البرازيل ـ ، وإصدار فتاوى لمكافحة القرصنة الرقمية ـ في حالة السعودية ـ ، ومشروع إقراض الكمبيوتر وتأجيره ـ في حالة سوريا ـ.

1 – 8 التطلع نحو السوق الإقليمي ومحاولة المنافسة فيه.

أن تستهدف السياسات السوق الإقليمي، وتعمل على لعب دور رئيس خلاله، وإحراز مكانة تنافسية فيه، وذلك بأن تأخذ في اعتبارها الاحتياجات "المحتوانية" للدول الإقليمية المحيطة لزيادة معدلات الطلب على المحتوى المحلي.

1 – 9 التطلع نحو السوق العالمي ومحاولة المنافسة فيه.

أن تتجاوز منتجات المحتوى الرقمي وقطاعات صناعته السوق المحلي والإقليمي باستهدافها السوق العالمي، والسعي نحو تحقيق تواجد خلاله في إطار التنافسية العالمية، وإبراز الملف المحلي للمحتوى الرقمي وصناعته في إطار مجتمع المعلومات العالمي.

1 – 10 التطلع نحو دور فاعل في مستقبل صناعة المحتوى الرقمي العالمية.

أن تتجاوز السياسات الواقع الحالي والحاضر المرتبط بصناعة المحتوى الرقمي بواسطة السعي نحو التأثير في مستقبله، والمساهمة في تشكيل أبعاده، وتكنولوجياته المستقبلية، ونشر الاستخدام الفائق للمحتوى الرقمي في كافة الشئون الحياتية.

2. الركيزة الثانية : ملامح تنفيذ السياسات

2 – 11 الشفافية في طرح مدخلاتها ومخرجاتها.

ألا يكون هناك تحفظات لدى واضعي السياسات بخصوص إتاحتها عبر مختلف القنوات، وعدم حجبها بل وتداولها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية الرسمية منها والمدنية، وأيضا إتاحة تقارير دورية أو بيانات ومعلومات بشأن أدائها التنفيذي، تمكنها من النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة في إطار المصلحة المشتركة بين المؤسسة القائمة على تنفيذها وباقي أطراف المجتمع المحلي.

2 – 12 تحري مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في جهود التنفيذ.

ألا تستأثر المؤسسة الرسمية الحكومية وحدها بالدور التنفيذي بل يتم تنفيذ التوجهات السياسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بمشاركة فئات متنوعة من أصحاب المصلحة كل حسب طبيعة المهمة الموكلة إليه، لاسيما المجتمع المدني.

2 – 13 تحري مشاركة المجتمع الإقليمي في جهود التنفيذ.

استغلال كافة القنوات الإقليمية الممكنة لدعم جهود تنفيذ السياسات، والانتقال ببؤرة المشاركة والتعاون إلى خارج النطاق الإقليمي المحدود؛ ومن ذلك على سبيل المثال التعاون بين الشركات الإقليمية والدول المحيطية، والتعاون مع بعض المؤسسات غير الحكومية الإقليمية.

2 – 14 تحري مشاركة المجتمع الدولي في جهود التنفيذ.

استغلال كافة القنوات الدولية المتاحة في دعم جهود تنفيذ السياسات، ومنها على سبيل المثال التعاون مع شركات البرمجيات العالمية، وتبادل الخبرات مع بعض الدول الأخرى خارج الحدود الإقليمية في إطار منظومة عمل مشترك.

2 – 15 إتاحة الفرصة للمجتمع المدني لمراقبة الأداء التنفيذي وتوجيهه.

أن تسمح المؤسسة الحكومية لأفراد المجتمع المدني المحلي ومؤسساته القائمة على حد سواء بمراقبة عمليات تنفيذ السياسات، وتوجيه الأداء وفقا لمستوى رضاء المواطنين عنها، وذلك في إطار من التفاعل بين الدولة ورعاياها، أو في إطار نمط علاقة ثنائية قائمة على المصلحة المشتركة بين واضعي السياسات وأفراد المجتمع، وذلك بإتاحة التقارير والسياسات والقوانين المنظمة ومؤشرات الأداء عبر مواقع الويب والقنوات المخصصة لاستطلاع آراء المواطنين حولها وتلقي مقترحاتهم بشأنها، ومن ثم النظر فيها وتحقيق ما يصلح منها.

2 – 16 نشر التوعية المحلية بها وبأهمية توجهاتها وأهدافها.

أن يأخذ واضعو السياسات في اعتبارهم تنفيذ بعض الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى نشر التوعية بين أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته على حد سواء بمضمون السياسات، وأهمية البعد الوطني والتأثير المرتقب لتوجهاتها، وبما يزيد من مشاركة المجتمع المحلي لدعمها والعمل في إطارها.

2 – 17 مراعاة التأثير على البيئة والتخلص الآمن من النفايات الرقمية e-Waste.

خفض التأثير السلبي لعمليات نشر استخدام المحتوى على البيئة وأضراره المتوقعة، لاسيما التخلص الآمن مما يخلفه ذلك من أدوات تكنولوجية واتصالية قد تضر بالبيئة، وعبر المعايير البيئية العالمية المعمول بها لخفض الآثار المترتبة على البيئة المحلية.

3. الركيزة الثالثة : مقومات تنفيذ السياسات

3 – 18 تشكيل هيئة فاعلة لحوكمتها Governance.

أن تتضمن السياسات تطوير الحوكمة المحلية المرتبطة بها، بحيث يتحقق في إطارها الأداء التنفيذي الفاعل وليس الشكلي، وتتحدد بوضوح مسؤولياتها وأهدافها وتمنح سلطات رقابية واسعة، لاسيما بأن يتمثل في قمة هيكلها التنظيمي مستوى رفيع من المسئولين الحكوميين يمنحها قدرا أكبر من الجدية والفاعلية، كأن يأتي رأس الدولة على قمة هيكلها التنظيمي ـ كما هو الحال في الحوكمة الأردنية على سبيل المثال.

3 – 19 الارتقاء بكوادر العمل الرقمية Digital Workforce.

اتخاذ كافة التدابير الممكنة لرفع القدرات المحلية المرتبطة بكوادر العمل في قطاع المحتوى الرقمي والقطاعات الأخرى المرتبطة به، وذلك بالتدريب المستمر في إطار من المتابعة الدائمة للتطورات المتلاحقة في القطاعات المعنية، ونشر التعليم في مجالي الرياضيات والعلوم، والتعليم بلغات أخرى لاسيما الإنجليزية نظرا لانتشارها الواسع في صناعة المحتوى الرقمي العالمية .

3 – 20 الارتقاء بالكوادر القيادية e-Leaders وبهيكلية القطاعات الحكومية التنفيذية.

أن تأخذ السياسات في اعتبارها إعادة هيكلة الهيئات أو القطاعات التنفيذية المسئولة عن تحقيق أهدافها، وكذلك الارتقاء بقدرات القيادات العاملة ضمنها، وتحسين بيئة العمل الخاصة بهم، وإتاحة التدريب المستمر لهم وفق أحدث التطورات في القطاعات المرتبطة، وضمان الاحتكاك والاطلاع المستمرين في إطار مجتمع المعلومات العالمي؛ وذلك باعتبار أن تلك الكوادر القيادية بمثابة المحرك الأساسي ونقطة الانطلاق لكافة التوجهات والمبادرات، وأن الارتقاء بجودة أدائها يزيد من فرص تحقيق الأهداف المرجوة.

3 – 21 دمج الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمية في المهجر.

تأكيد الاستفادة من المواطنين في دول المهجر من العاملين في قطاع صناعة المحتوى الرقمي والصناعات المرتبطة، وتشكيل حلقة وصل دائمة معهم، واستغلال كافة إمكاناتهم لدعم أهداف تلك السياسات وتوجهاتها سواء في إطار علاقتها بالمحيط المحلي أو العالمي، وكذلك تحفيز الخبراء الوطنيين وكوادر العمل الرقمية المحلية على العودة إلى الوطن ولعب دور في إطار تنفيذ تلك السياسات.

3 – 22 استبقاء الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمية المحلية وتحفيزها على عدم الهجرة.

توفير كافة الموارد والإمكانات الممكنة لتحفيز الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمي المحلية على عدم الهجرة إلى الخارج، وخلق بيئة عمل محلية منافسة لوقف استنزافهم باعتبارهم أحد أهم مقومات البيئة التمكينية.

3 – 23 استقطاب الخبراء العالميين وكوادر العمل الرقمية غير المحلية.

العمل على سد القصور في القدرات المحلية سواء الكمي أو النوعي باجتذاب خبراء وكوادر عمل رقمية من الخارج للمساهمة في دعم توجهات السياسات وتنفيذها.

3 – 24 جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المحلي.

تذليل كافة العقبات التي تحول دون انسياب الاستثمارات الخارجية إلى السوق المحلي، والتعرف على احتياجات المستثمرين العالميين ولاسيما شركات البرمجيات العملاقة ومن ثم توفيرها. وكذلك تعزيز مقومات البيئة التمكينية وبخاصة المرتبطة بمراجعة القوانين المنظمة، وخفض الرسوم الجمركية والضرائبية، وتسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتدشينها محليا، وزيادة الميزات الممنوحة، إلى غير ذلك من الأمور المرتبطة.

3 – 25 دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والميكروية Micro المرتبطة.

إدراك أهمية فئات الشركات الصغيرة والمتوسطة والميكروية في دفع صناعة المحتوى الرقمي نحو واقع أفضل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيزها وتوفير المقومات والمتطلبات اللازمة لها، لاسيما التمويل، وخفض الضرائب والجمارك، ورعايتها في مراحل نشأتها الأولى، ومنحها ميزات تفضيلية.

3 – 26 دعم منظومة معايير صناعة المحتوى الرقمي.

التطوير المستمر لمنظومة المعايير القائمة بالاتساق مع المعايير العالمية، واستحداث حزم معايير للمحتوى الرقمي وصناعته لتغطية جوانب القصور الحالية، مما يدعم أغراض التنافسية في سوق المحتوى الرقمي الإقليمي والعالمي.

3 – 27 توفير الموارد المالية اللازمة.

تأكيد استعداد المؤسسة الحكومية للإنفاق في المجالات المرتبطة، و توفير التمويل اللازم بطرق مختلفة ومتنوعة لتنفيذ السياسات، كاستحداث صناديق تمويل محلية، والتطلع إلى مصادر التمويل العالمية المتاحة، وتعزيز رأس المال المبادر Venture Capital على وجه الخصوص، وتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم البنية الرقمية التحتية والمشروعات المختلفة، إلى غير ذلك من التوجهات المرتبطة بموارد التمويل.

3 – 28 دعم الابتكار والإبداع في البيئة المحلية.

إدراك أهمية الابتكار والإبداع المحليين في خلق قيمة مضافة تمكن بدورها من تعزيز المحتوى الرقمي وصناعته، وتحسين المنظومة المرتبطة بذلك، وتوفير مقوماتها، واحتضان القدرات المتميزة وتوفير الرعاية لها، وتنمية الإبداع في منظومة التعليم المحلي، وتشجيع الأفراد على ابتكار الأفكار والمشروعات الإبداعية، وإزالة قيود البيئة الإبداعية وتحريرها، إلى غير ذلك من الإجراءات المرتبطة.

3 – 29 دعم البحث الأكاديمي والعلمي للمحتوى الرقمي.

ربط صناعة المحتوى الرقمي بمنظومة البحث الأكاديمي وتحسينها، واستغلال إمكاناتها المتاحة في تعزيز صناعة المحتوى الرقمي، وتوثيق التعاون والارتباط بينها وبين القطاع الخاص.

3 – 30 دعم منظومة الاحتضان التكنولوجي Incubation Scheme لمشروعات المحتوى الرقمي.

توفير موارد الدعم للحاضنات التكنولوجية في مجال صناعة المحتوى الرقمي، وتوسيع عمليات احتضان المشروعات الصغيرة والأفكار الإبداعية، والارتقاء بها.

3 – 31 دعم خدمات الاستضافة المحلية للمحتوى الرقمي.

تأكيد دعم استضافة المحتوى الرقمي المحلي وصيانته بواسطة مزودي خدمات الاستضافة الوطنيين، مما يقلل من الأخطار المحتملة التي تتهدده، وذلك في مقابل الانتشار الواسع لخدمات استضافة المحتوى الرقمي العالمي ـ بشكل عام ـ خارج الحدود الجغرافية المحلية، وارتكازها في البلدان المتقدمة لاسيما أوروبا والولايات المتحدة.

3 – 32 نشر خدمات الإنترنت والاستمرار في تحسينها.

توصيل المناطق المعزولة والنائية بشبكة الإنترنت، وضمان توصيل كافة أفراد المجتمع بالإنترنت، والاستمرار في توسيع نطاقه وتحسين أدائه بالتوافق مع المعايير العالمية.

3 – 33 نشر خدمات الهواتف المحمولة والاستمرار في تحسينها.

توصيل المناطق المعزولة والنائية بشبكات الهواتف المحمولة، واستمرار تطويرها وفقا لأحدث التكنولوجيات المتاحة عالميا، ونشر خدماتها المستحدثة في إطار المجتمع المحلي.

3 – 34 نشر الكمبيوتر بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

إدراك التأثير الإيجابي والعلاقة الطردية بين معدلات انتشار الكمبيوتر في المجتمع المحلي من جانب، ومعدلات استخدام المحتوى وحجم سوقه المحلي من جانب آخر؛ وأخذ تلك المسألة في الاعتبار ضمن السياسات الوطنية عبر مجموعة من المبادرات التي تقدم تسهيلات معينة لنشر الكمبيوتر بين الأفراد والمؤسسات، واقتنائه بين العائلات، وتصنيع مكوناته وتجميعها محليا.

3 – 35 خفض تكلفة النفاذ إلى المحتوى الرقمي.

خفض تكلفة اقتناء المحتوى الرقمي، وأدوات استخدامه، وخدمات البنية التحتية المرتبطة به؛ لاسيما الإنترنت وشبكات الهواتف المحمولة، وذلك بشكل مستمر بما يدعم توجهات نشر المحتوى على نطاق أوسع، ومن ثم تعزيز سوق صناعته وإنتاجه.

3 – 36 نشر مهارات استخدام المحتوى الرقمي e-Skills بين مختلف شرائح المجتمع.

محو الأمية المعلوماتية ونشر الوعي الرقمي بالتوازي مع نشر العتاد وأدوات الاستخدام، مع التركيز على مهارات استخدام المحتوى بشكل فاعل لتوليد قيمة مضافة منه.

3 – 37 تحقيق الأمن الرقمي وبناء الثقة الرقمية في إطار المجتمع.

نشر الأمن الرقمي والثقة الرقمية بين مستخدمي المحتوى ومنتجيه على حد سواء من خلال سن التشريعات الرقمية الملزمة، واتخاذ الإجراءات الصارمة للحد من معدلات القرصنة الرقمية، والجريمة السيبرانية Cybercrime، ونشر التوعية بقضايا الأمن الرقمي، إلى غير ذلك من السياسات والإجراءات التي تزيد من معدلات استخدام المحتوى الرقمي، وتحقق استخدام فاعل له.

4. الركيزة الرابعة : أبعاد تعزيز صناعة المحتوى الرقمي

4 – 38 إشباع المحتوى الرقمي للاحتياجات المحلية الفعلية.

ربط المحتوى وصناعته باحتياجات المجتمع المحلي، و محاولة التغلب على نواحي القصور في المحتوى المتاح محليا وسد الفجوة الموجودة فيه، ومراعاة الخصوصية المحلية في إطار المحتوى المنتج محليا، بحيث لا تعمل خطوط إنتاج المحتوى بمعزل عن متطلبات السوق وتطلعاته.

4 – 39 المساواة بين كافة أفراد المجتمع في النفاذ إلى المحتوى الرقمي.

وهي المسألة التي تأتي في إطار مقرطة المعرفة Knowledge Democratization، بحيث يتم إتاحة المحتوى الرقمي لكافة الأفراد وعلى اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والثقافية والدينية ... إلخ، ودون احتكار فئة معينة للمحتوى الرقمي دون أخرى.

4 – 40 ضمان حرية إتاحة المحتوى الرقمي واستخدامه في إطار القوانين المنظمة.

رفع كافة القيود التي تحول دون بث المحتوى الرقمي والنفاذ إليه، وذلك وفقا لمجموعة من القوانين المنظمة التي تضعها المؤسسة الحكومية في إطار سقف منخفض من الرقابة على المحتوى الرقمي وحجبه وإهلاكه.

4 – 41 تأكيد الهوية الوطنية والثقافية في إطار المحتوى الرقمي المحلي.

إدراك أهمية المحتوى الرقمي في المحافظة على الهوية الوطنية والثقافية، ومن ثم تعزيز جهود إنتاجه الذي يساعد على الحد من تأثير العولمة على تمييع الثقافة المحلية وتفريغها من مضمونها الأصلي.

4 – 42 معالجة التحديات اللغوية والثقافية التي تعوق استخدام المحتوى الرقمي على نطاق واسع.

أخذ المعوقات المرتبطة باللغة المحلية والثقافة / أو الثقافات المحلية في الاعتبار، وتدارك حلولها وآليات التغلب عليها ضمن الإطار الاستراتيجي للسياسات، ويقصد بذلك الأمور التي تعوق منظومة إنتاج المحتوى الرقمي، ونشره على نطاق واسع سواء محليا أو عالميا؛ و منها على سبيل المثال: تعدد اللغات المحلية المستخدمة ـ كما هو الحال في جنوب أفريقيا ـ، وعزلة اللغة المحلية وصعوبة نشرها عالميا ـ كما هو الحال في لليابان ـ، وعدم وجود انتشار واسع للغات أخرى غير اللغة المحلية ـ كما هو الحال في البرازيل.

4 – 43 مراعاة التنوع اللغوي والثقافي في المحتوى الرقمي المحلي.

أن يراعى تحقيق التعدية اللغوية والثقافية ضمن سياسات تعزيز المحتوى المحلي، بحيث لا يقتصر إنتاج المحتوى وإتاحته على اللغة المحلية والثقافة / أو الثقافات المحلية فقط، ونشر محتوى يخدم الاحتياجات المحلية للثقافات غير المحلية الممزوجة في إطار المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال: أخذ الانتشار الواسع للغات وثقافات غير عربية في المحيط المحلي في حالتي الأردن ولبنان.

4 – 44 دعم جهود التغلب على المشكلات الاجتماعية المحلية.

استغلال إمكانات المحتوى الرقمي في التغلب على بعض المشكلات الاجتماعية ومنها: دعم النسيج الوطني ـ كما هو الحال في المجتمع اللبناني ـ، ومشكلة الانقسام الجغرافي والتشتت ـ في حالة فلسطين ـ، ودعم عمل المرأة من المنزل ـ في حالة السعودية ـ، ودعم كبار السن ـ في حالة اليابان.

4 – 45 دعم جهود التغلب على المشكلات الطبيعية الكونية.

إدراك أهمية المحتوى الرقمي ـ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام ـ في التغلب على المشكلات الطبيعة لاسيما العالمية منها، واستغلاله في تحقيق ذلك، ومنها على سبيل المثال: الانبعاث الحراري وتخفيض استهلاك الطاقة ـ كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي ـ.

5. الركيزة الخامسة : مجالات تعزيز صناعة المحتوى الرقمي

5 – 46 تطوير برمجيات معالجة اللغة المحلية.

دعم جهود المعالجة الآلية للغة المحلية مما يساعد على تعزيز إنتاج المحتوى الرقمي، من خلال احتضان الجهود المرتبطة، وتوفير الموارد المالية اللازمة؛ ومن بينها برمجيات الترجمة الآلية، وبرمجيات النشر، والتعرف الضوئي على الحروف OCR.

5 – 47 دعم عمليات ترجمة المحتوى الرقمي من اللغة المحلية وإليها.

دعم جهود إثراء المحتوى الرقمي المحلي من خلال ترجمته إلى اللغات الأخرى، وترجمة محتوى اللغات الأخرى إلى اللغة المحلية، لسد القصور في المحتوى الرقمي المحلي.

5 – 48 تنويع تطبيقات المحتوى الرقمي المحلي ومجالات تغطيته.

دعم جهود إنتاج المحتوى الرقمي في مجالات وتطبيقات متعددة وعدم الاقتصار على مجالات محددة دون غيرها؛ ومن بين مجالات المحتوى الرقمي: الصحة الإلكترونية، والثقافة الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني، والزراعة الإلكترونية، والعلم الإلكتروني، وغيرها من المجالات.

5 – 49 إنتاج المعرفة الرقمية المجانية ونشرها.

دعم جهود إنتاج المحتوى الرقمي المجاني ونشره، وهي المجانية التي تسمح بسد الاحتياجات المحلية بشكل عام، واحتياجات الفئات ذات القوى الشرائية المحدودة بشكل خاص؛ مما يؤدي إلى استخدام المحتوى على نطاق أوسع. ومن ذلك على سبيل المثال: إنشاء مواقع الويب التي تتضمن محتوى مجاني، وإنشاء مستودعات البيانات والمعلومات والموسيقى والأفلام والموسوعات المفتوحة والمواد التعليمية والأعمال الأدبية وغير ذلك من مصادر المعرفة التي يمكن أن تتاح بشكل مجاني.

5 – 50 إنتاج التراث الرقمي ونشره.

دعم جهود رقمنة التراث المحلي بشقيه الرئيسين الحضاري والطبيعي، وإعادة نشره عبر قنوات متعددة، ومن ذلك على سبيل المثال: رقمنة محتوى المكتبات، والمتاحف، والأرشيفات الوطنية، والتوثيق الرقمي للبيئة المحلية والمحميات الطبيعية، والتوثيق الرقمي للفنون والآداب وغير ذلك من موارد التراث.

5 – 51 دعم الحكومة الإلكترونية والخدمات العامة الإلكترونية.

إتاحة الخدمات الحكومية والعامة عبر الإنترنت بشكل خاص، وأتمتة العمليات الحكومية، وتحسين بيئة التعامل الرقمية بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

5 – 52 نشر خدمات المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة .

استغلال الانتشار الواسع لمشتركي خدمات الهواتف المحمولة في نشر المحتوى الرقمي المخصص لها، مثل تقديم خدمات المحتوى البنكي والصحي وغيرها من الخدمات عبر الهواتف المحمولة.

5 – 53 إدماج منظومة إنتاج المحتوى التقليدي في جهود تعزيز المحتوى الرقمي.

إدراك الدور المشارك لمنظومة إنتاج المحتوى التقليدي في دعم جهود تعزيز المحتوى الرقمي، واستغلال كافة إمكاناتها المتاحة، ومن ذلك على سبيل المثال: إلزام الناشرين الورقيين بإتاحة ملخصات الكتب والتسجيلات البيليوجرافية رقميا، وإلزام المؤلفين الأكاديميين بإتاحة نسخ رقمية من أبحاثهم العلمية، وتشجيع نشر الكتب ومختلف أشكال مصادر المعلومات في صورة رقمية.

5 – 54 نشر البرمجيات مفتوحة المصدر Open Source Software.

توفير أوجه الدعم المطلوب لتوفير البرمجيات المجانية مفتوحة المصدر، ونشرها محليا، وتطوير البرمجيات المجانية غير المحلية وفقا للاحتياجات المحلية، واستحداث برمجيات مثيلة محلية.

5 – 55 دعم قطاع خدمات التعهيد Outsourcing.

توفير المقومات اللازمة لدعم صناعة التعهيد وخدمات مراكز الاتصال Call Centre Services، ولاسيما تحسين البنية التحتية الرقمية، وخفض التكلفة المادية المرتبطة، وتوفير الكوادر المدربة.

5 – 56 التحول إلى البث الرقمي للمحتوى المسموع والمرئي.

تشجيع التحول نحو البث الرقمي لمحتوى الراديو الرقمي Digital Radio، والتليفزيون الرقمي Digital TV، عوضا عن البث التماثلي Analogue Broadcasting، مع ضمان خفض تكلفتها، وزيادة معدلات انتشارها.

3/4 المجموعتان وفقا لمؤشر جودة سياسات المحتوى الرقمي PQI

وفيما يلي البلدان الإحدى عشرة حسب مؤشر جودة السياسات Policy Quality Indicator PQI وذلك في ضوء نتائج تحليل السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي وصناعته لكل بلد، وكذلك في ضوء مدى اتساق تلك السياسات مع معايير التقييم التي تم توصيفها سابقا، والتي يمكن اعتبارها بمثابة مؤشرات نوعية فردية للتقييم. الأمر الذي يمكن من خلاله تحقيق عدة أهداف رئيسة على النحو التالي:

1. التعرف على أبعاد السياسات الوطنية المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته، وجوانبها، ومرتكزاتها الأساسية.
2. معرفة جوانب القصور التخطيطي في السياسات الوطنية، وكذلك جوانب القوة بها.
3. التعرف على القواسم المشتركة بين تلك السياسات، ومدى توفر كل منها في إطار كل بلد.
4. تحديد موقع السياسات العربية من مثيلاتها العالمية من حيث جودة إطارها التخطيطي الاستراتيجي.

وهذه المعايير المقترحة مخصصة لتقييم مضمون السياسات وليس أدائها التنفيذي نظرا للفارق الكبير بين الحالتين، ومن ثم فإن مرتبة كل بلد حسب الطريقة الحالية لا يعني بالضرورة أن البلد ذاتها تحتل نفس المرتبة وفق مؤشرات تقييم الأداء التنفيذي. كما أن هذه المعايير تعتبر في الوقت ذاته بمثابة معايير تقديرية اقترحناها وفقا لنتائج تحليله ومقارنته للسياسات الوطنية موضع الدراسة. كذلك فإن تلك المعايير لا ترى المحتوى الرقمي وصناعته بمعزل عن مقوماته وعناصره الخارجية الأخرى، فسياسات المحتوى الرقمي المتكاملة لابد أن تغطي كافة عناصر بيئته التمكينية في إطار علاقته المتشابكة بالعديد من المقومات والقطاعات الأخرى المحلية والإقليمية والعالمية.

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية / المؤشرات الفردية لجودة سياسات المحتوى الرقمي الوطنية	اتساق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات										
		المجموعة العربية							المجموعة العالمية			
		الأردن	السعودية	سوريا	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	الاتحاد الأوروبي	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
1. المؤشر الفرعي المركب: ملامح صياغة السياسات												
1-1	البناء على نتائج المسوحات الشاملة وتحليل الواقع الحالي.	√	√	√	√	√	√	-	√	√	√	√
2-1	تحديد المعوقات والفرص القائمة.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
3-1	تأكيد دور المحتوى الرقمي وصناعته في تحقيق التنمية المستدامة.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
4-1	الصياغة بالتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة.	√	√	×	√	√	√	×	√	-	√	√
5-1	التكامل مع السياسات القطاعية الأخرى.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
6-1	الربط مع أهداف وطنية أو مشروعات عملاقة محفزة.	×	-	√	√	√	×	×	√	√	√	√
7-1	استحداث حلول بديلة غير تقليدية لنشر المحتوى الرقمي وأدوات النفاذ إليه.	×	√	√	√	-	√	×	√	√	√	√
8-1	التطلع نحو السوق الإقليمي ومحاولة المنافسة فيه.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
9-1	التطلع نحو السوق العالمي ومحاولة المنافسة فيه.	√	√	×	√	√	√	√	√	√	√	√

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية المؤشرات الفردية لجودة سياسات المحتوى الرقمي الوطنية	اتساق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات										
		المجموعة العربية							المجموعة العالمية			
		الأردن	السعودية	سوريا	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	الاتحاد الأوروبي	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
1-10	التطلع نحو دور فاعل في مستقبل صناعة المحتوى الرقمي العالمية.	×	×	×	×	×	×	×	√	√	×	×
	إجمالي النقاط Score	7	8	7	9	8	8	5	10	9	9	9
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: ملامح صياغة السياسات	5.2	5.8	5.2	6.4	5.8	5.8	4	7	6.4	6.4	6.4

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية	اتساق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات										
		المجموعة العربية							المجموعة العالمية			
	المؤشرات الفردية لجودة سياسات المحتوى الرقمي الوطنية	الأردن	السعودية	سوريا	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	الاتحاد الأوروبي	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
	2. المؤشر الفرعي المركب: ملامح تنفيذ السياسات											
2-11	الشفافية في طرح مدخلاتها ومخرجاتها.	√	√	-	√	√	√	√	√	√	√	√
2-12	تحري مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في جهود التنفيذ.	-	-	√	√	√	√	-	√	√	√	√
2-13	تحري مشاركة المجتمع الإقليمي في جهود التنفيذ.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
2-14	تحري مشاركة المجتمع الدولي في جهود التنفيذ.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
2-15	إتاحة الفرصة للمجتمع المدني لمراقبة الأداء التنفيذي وتوجيهه.	×	×	×	×	×	×	×	-	-	√	√
2-16	نشر التوعية المحلية بها وبأهمية توجهاتها وأهدافها.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	-	√
2-17	مراعاة التأثير على البيئة والتخلص الآمن من النفايات الرقمية e-Waste.	√	×	×	×	-	×	×	√	√	√	√
	إجمالي النقاط Score	5	4	4	5	5	5	4	6	6	6	7
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: ملامح تنفيذ السياسات	5.3	4.4	4.4	5.3	5.3	5.3	4.4	6.1	6.1	6.1	7.0

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية	اتساق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات										
		المجموعة العربية							المجموعة العالمية			
	المؤشرات الفردية لجودة سياسات المحتوى الرقمي الوطنية	الأردن	السعودية	سوريا	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	الاتحاد الأوروبي	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
	3. المؤشر الفرعي المركب: مقومات تنفيذ السياسات											
3-18	تشكيل هيئات فاعلة لحوكمتها Governance.	√	×	×	×	√	√	√	√	√	√	√
3-19	الارتقاء بكوادر العمل الرقمية Digital Workforce.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
3-20	الارتقاء بالكوادر القيادية e-Leaders وبهيكلية القطاعات الحكومية التنفيذية.	√	√	×	-	√	-	×	-	√	×	√
3-21	دمج الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمية في المهجر.	√	×	×	√	√	×	×	×	×	×	×
3-22	استبقاء الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمية المحلية وتحفيزها على عدم الهجرة.	√	×	√	√	√	×	×	×	×	×	√
3-23	استقطاب الخبراء العالميين وكوادر العمل الرقمية غير المحلية.	×	√	×	×	×	×	×	×	√	×	√
3-24	جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المحلي.	√	√	√	√	√	√	√	-	√	√	√
3-25	دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والميكروية	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية	اتساق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات										
		المجموعة العربية							المجموعة العالمية			
	المؤشرات الفردية لجودة سياسات المحتوى الرقمي الوطنية	الأردن	السعودية	سوريا	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	الاتحاد الأوروبي	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
	Micro المرتبطة.											
-3 26	دعم منظومة معايير صناعة المحتوى الرقمي.	√	√	√	√	√	-	√	√	√	√	√
-3 27	توفير الموارد المالية اللازمة.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
-3 28	دعم الابتكار والإبداع في البيئة المحلية.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
-3 29	دعم البحث الأكاديمي والعلمي للمحتوى الرقمي.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
-3 30	دعم منظومة الاحتضان التكنولوجي Incubation Scheme لمشروعات المحتوى الرقمي.	√	√	√	√	√	√	√	-	√	√	×
-3 31	دعم خدمات الاستضافة المحلية للمحتوى الرقمي.	-	√	×	×	-	√	×	-	-	-	×
-3 32	نشر خدمات الإنترنت والاستمرار في تحسينها.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
-3 33	نشر خدمات الهواتف المحمولة والاستمرار في تحسينها.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
-3 34	نشر الكمبيوتر بين أفراد المجتمع ومؤسساته.	√	√	√	√	√	√	√	×	√	√	√
-3 35	خفض تكلفة النفاذ إلى المحتوى	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية المؤشرات الفردية لجودة سياسات المحتوى الرقمي الوطنية	اتساق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات										
		المجموعة العربية							المجموعة العالمية			
		الأردن	السعودية	سوريا	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	الاتحاد الأوروبي	اليابان	البرازيل	ج. أفريقيا
	الرقمي.											
3-36	نشر مهارات استخدام المحتوى الرقمي e-Skills بين مختلف شرائح المجتمع.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
3-37	تحقيق الأمن الرقمي وبناء الثقة الرقمية في إطار المجتمع.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	-	√
إجمالي النقاط Score		18	17	15	16	18	15	15	12	17	14	17
النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: مقومات تنفيذ السياسات		6.4	6.1	5.5	5.8	6.4	5.5	5.5	4.6	6.1	5.2	6.1

رقم المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية المؤشرات الفردية لجودة سياسات المحتوى الرقمي الوطنية	اتساق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات										
		المجموعة العربية							المجموعة العالمية			
		الأردن	السعودية	سوريا	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	الاتحاد الأوروبي	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
4. المؤشر الفرعي المركب: أبعاد تعزيز صناعة المحتوى الرقمي												
38-4	إشباع المحتوى الرقمي للاحتياجات المحلية الفعلية.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
39-4	المساواة بين كافة أفراد المجتمع في النفاذ إلى المحتوى الرقمي.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
40-4	ضمان حرية إتاحة المحتوى الرقمي واستخدامه في إطار القوانين المنظمة.	√	√	√	√	√	√	√	√	-	-	√
41-4	تأكيد الهوية الوطنية والثقافية في إطار المحتوى الرقمي المحلي.	√	-	√	-	√	×	×	√	√	-	√
42-4	معالجة التحديات اللغوية والثقافية التي تعوق استخدام المحتوى الرقمي على نطاق واسع.	√	√	×	-	√	×	-	√	√	√	√
43-4	مراعاة التنوع اللغوي والثقافي في المحتوى الرقمي المحلي.	√	√	√	-	√	√	√	√	√	√	√
44-4	دعم جهود التغلب على المشكلات الاجتماعية المحلية.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
45-4	دعم جهود التغلب على المشكلات الطبيعية الكونية.	×	×	×	×	×	×	×	√	√	×	×
إجمالي النقاط Score		7	6	6	4	7	5	5	8	7	5	7
النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: أبعاد تعزيز صناعة المحتوى الرقمي		6.3	5.5	5.5	4.0	6.3	4.8	4.8	7.0	6.3	4.8	6.3

رقم المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية / المؤشرات الفردية لجودة سياسات المحتوى الرقمي الوطنية	اتساق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات										
		المجموعة العربية							المجموعة العالمية			
		الأردن	السعودية	سوريا	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	الاتحاد الأوروبي	اليابان	البرازيل	ج. أفريقيا
5. المؤشر الفرعي المركب: مجالات تعزيز صناعة المحتوى الرقمي												
5-46	تطوير برمجيات معالجة اللغة المحلية.	×	√	√	×	×	-	×	×	√	-	√
5-47	دعم عمليات ترجمة المحتوى الرقمي من اللغة المحلية وإليها.	×	√	×	×	-	-	√	√	√	×	√
5-48	تنويع تطبيقات المحتوى الرقمي المحلي ومجالات تغطيته.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
5-49	إنتاج المعرفة الرقمية المجانية ونشرها.	×	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
5-50	إنتاج التراث الرقمي ونشره.	×	√	×	√	√	√	√	√	-	√	√
5-51	دعم الحكومة الإلكترونية والخدمات العامة الإلكترونية.	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
5-52	نشر خدمات المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة.	√	×	×	×	×	×	×	-	√	√	√
5-53	إدماج منظومة إنتاج المحتوى التقليدي في جهود تعزيز المحتوى الرقمي.	×	√	√	×	-	√	×	√	-	√	×
5-54	نشر البرمجيات مفتوحة المصدر Open Source Software.	×	√	√	×	×	×	×	√	√	√	√

5-55	دعم قطاع خدمات التعهيد Outsourcing.	√	-	×	×	-	√	√	×	√	√	√
5-56	التحول إلى البث الرقمي للمحتوى المسموع والمرئي.	√	×	×	×	×	×	√	√	√	√	√
إجمالي النقاط Score		5	8	6	4	4	6	7	8	9	9	10
النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: مجالات تعزيز صناعة المحتوى الرقمي		3.7	5.4	4.3	3.2	3.2	4.3	4.8	5.4	5.9	5.9	6.5
إجمالي الإجمالي لنقاط Score كل بلد		**43**	**43**	**38**	**38**	**42**	**39**	**36**	**44**	**48**	**43**	**50**
النقاط Score حسب المؤشر الأساسي المركب: جودة السياسات PQI (1 = منخفض ، 7 = مرتفع)		**5.4**	**5.4**	**5.0**	**4.9**	**5.4**	**5.1**	**4.7**	**6.0**	**6.2**	**5.7**	**6.4**
ترتيب Rank البلدان الاحدى عشرة ضمن المجموعتين حسب مؤشر جودة السياسات		**5**	**5**	**9**	**9**	**5**	**8**	**11**	**3**	**2**	**4**	**1**

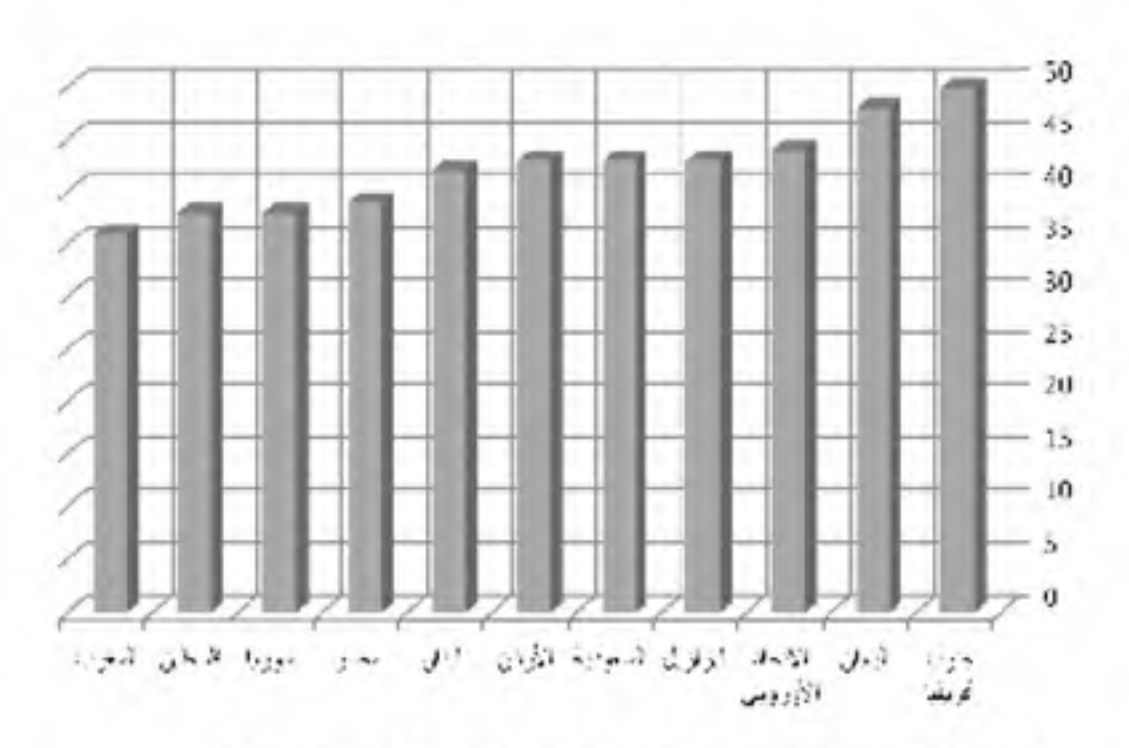
جدول (4 - 2) مقارنة البلدان ضمن المجموعتين العربية والعالمية وفقا لمؤشر جودة السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي PQI

أما أبرز النتائج المرتبطة بمؤشرات جودة السياسات فيمكن سردها فيما يلي :

جاء الحد الأقصى لمؤشر جودة السياسات المركب PQI مرتفعا بحيث بلغ 50 نقطة من أصل 56 نقطة، مع ملاحظة أن بعض معايير التقييم ـ أو المؤشرات الفردية البسيطة ضمن مؤشر جودة السياسات المركب ـ لا تتسق واحتياجات كافة السياسات مجتمعة، نتيجة تباين الظروف والمقومات من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال: بعض القضايا مثل استقطاب الخبراء العالميين: لا تأتي في إطار اهتمام الاتحاد الأوروبي

بقدر ما هو الأمر في حالة السعودية حيث القصور في كوادر العمل المحلية مقارنة بالاتحاد الأوروبي فضلا عن وفرة الموارد المالية التي تسمح بتفعيل مثل تلك التوجهات الاستراتيجية. كذلك دمج الخبرات الوطنية في المهجر: لا تشغل بال واضعي السياسات في حالة اليابان بقدر ما هو الأمر في حالتي الأردن ولبنان - على سبيل المثال أيضا - نتيجة للاستنزاف المستمر لكوادر العمل الرقمي، وقصور مقومات بيئة العمل في كلا البلدين مقارنة باليابان.

وقد احتلت المجموعة العالمية رأس الترتيب حيث احتلت السياسات الوطنية لجنوب أفريقيا المرتبة الأولى من حيث جودة سياساتها الوطنية في مجال صناعة المحتوى الرقمي، تلتها اليابان في المرتبة الثانية، والاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة، والبرازيل في المرتبة الرابعة، وجاءت السياسات الوطنية لكل من السعودية والأردن ولبنان في المرتبة الخامسة بفارق 0.3 نقطة بينها وبين البرازيل وبفارق نقطة كاملة بينها وبين جنوب أفريقيا، بينما جاءت مصر في المرتبة الثامنة تلتها فلسطين في المرتبة التاسعة، وسوريا في المرتبة العاشرة، بينما احتلت المغرب المرتبة الأخيرة (انظر الرسم البياني التالي).



رسم بياني (4 - 1) الترتيب التنازلي للسياسات الاستراتيجية ضمن المجموعتين العربية والعالمية وفقا لمعايير تقييم السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي وصناعته

من أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها من خلال مؤشر ملامح صياغة السياسات الفرعي المركب، كل مما يلي: التحديد المسبق للمعوقات والفرص القائمة، وتأكيد دور المحتوى الرقمي وصناعته في تحقيق التنمية المستدامة، والتكامل مع السياسات القطاعية الأخرى في إطار منظومة التخطيط الاستراتيجي المحلي، وكذلك التطلع نحو السوق الإقليمي وإحراز المنافسة فيه.

وفي إطار مؤشر ملامح تنفيذ السياسات الفرعي المركب كانت أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها ما يلي: تحري مشاركة كل من المجتمع الدولي والإقليمي في جهود تنفيذ تلك السياسات وتحقيق التعاون المشترك في هذا الإطار.

بينما في إطار مؤشر مقومات تنفيذ السياسات الفرعي المركب كانت من أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها ما يلي: الارتقاء بكوادر العمل الرقمي، وتوفير الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والميكروية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك السياسات ودعم مختلف توجهاتها، دعم الابتكار والإبداع في البيئة المحلية، وتأكيد دور البحث الأكاديمي والعلمي في تعزيز المحتوى الرقمي وصناعته، ونشر خدمات كل من الإنترنت والهواتف المحمولة مع الاستمرار في تحسينها، وخفض تكلفة النفاذ إلى المحتوى الرقمي لتكون في متناول القاعدة العريضة من المستخدمين، ونشر المهارات الرقمية لتوسيع استخدام المحتوى الرقمي بين مختلف شرائح المجتمع.

وفي إطار مؤشر أبعاد تعزيز المحتوى الرقمي الفرعي المركب ، كان من أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها ما يلي: تأكيد أهمية إشباع المحتوى الرقمي للاحتياجات المحلية الفعلية، والمساواة بين كافة أفراد المجتمع في النفاذ إلى المحتوى الرقمي، وتأكيد استغلال المحتوى في دعم جهود التغلب على المشكلات الاجتماعية المحلية.

بينما في إطار مؤشر مجالات تعزيز المحتوى الفرعي المركب ، كان من أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها نظراً لأهميتها البالغة بالنسبة لكافة البلدان أيضا ما يلي: تنويع تطبيقات المحتوى الرقمي المحلي ومجالات تغطيته، نشر الحكومة الإلكترونية وتحسين الخدمات العامة.

ولعل أبرز الفرص التي أظهرتها نتائج التحليل الحالية نظراً لحرص الغالبية العظمى من السياسات الوطنية موضع الدراسة على الاتساق مع المعايير المرتبطة بها، كل مما يلي: مسألة تخطيط السياسات بناءا على نتائج مسوحات شاملة ودراسة للواقع، والتطلع نحو السوق العالمي وإحراز المنافسة فيه وذلك فيما عدا سوريا ، حيث نعتقد بأن ذلك يأتي نتيجة ظروف الحصار الاقتصادي المفروض عليها والتأخر في تحرير الاقتصاد المحلي، وجذب الاستثمارات المحلية للسوق المحلي، ونشر الكمبيوتر بين أفراد المجتمع ومؤسساته، ودعم منظومة معايير صناعة المحتوى الرقمي وإنتاجه، ودعم منظومة الاحتضان التكنولوجي لمشروعات المحتوى الرقمي، وتحقيق الأمن الرقمي ، وبناء الثقة الرقمية في إطار المجتمع، وضمان حرية إتاحة المحتوى الرقمي واستخدامه في إطار القوانين المنظمة، ومراعاة التنوع اللغوي والثقافي في إطار المحتوى الرقمي المحلي، وإنتاج المعرفة الرقمية المجانية ونشرها وذلك فيما عدا الأردن التي لم تأت تلك المسألة في سياساتها الوطنية، .

ومن أبرز المعايير التي حرصت عليها السياسات الوطنية للمجموعة العربية على وجه الخصوص بالمقارنة بالمجموعة العالمية هي: دمج الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمي في المهجر، واستبقاء الخبرات الوطنية وكوادرالعمل الرقمية المحلية وتحفيزها على عدم الهجرة وذلك فيما عدا جنوب أفريقيا التي بدت أكثر حرصا على تلك المسألة، والارتقاء بالكوادر القيادية وبهيكلية القطاعات الحكومية التنفيذية المرتبطة بتلك السياسات وذلك في إطار السياسات الخاصة بكل من الأردن والسعودية ولبنان من المجموعة العربية ، فضلا عن اليابان وجنوب أفريقيا من المجموعة العالمية.

وتمثلت أبرز أوجه القصور في السياسات الوطنية للمجموعة العربية على وجه الخصوص وذلك مقارنة بالمجموعة العالمية في كل من:

- عدم التطلع نحو دور فاعل في مستقبل صناعة المحتوى الرقمي العالمية حيث أكدت السياسات الوطنية لكل من الاتحاد الأوروبي واليابان حرصهما على تلك المسألة بينما اشتركت المجموعة العربية وفئة الدول النامية ضمن المجموعة العالمية في عدم التطلع إلى ذلك،
- عدم إتاحة الفرصة للمجتمع المدني لمراقبة الأداء التنفيذي ومن ثم توجيهه وهي المسألة التي حرصت عليها البرازيل وجنوب أفريقيا،

- عدم مراعاة البعد البيئي والتخلص الآمن من النفايات الرقمية وذلك فيما عدا الأردن في إطار المجموعة العربية إضافة إلى المجموعة العالمية التي التزمت بهذه المسألة ضمن سياساتها الوطنية،
- لم تركز السياسات الوطنية للسعودية وسوريا وفلسطين على تشكيل هيئات فاعلة لحوكمتها ومراقبة أدائها التنفيذي وذلك بنفس الوتيرة التي بدت خلال السياسات الوطنية لباقي أفراد المجموعتين العربية والعالمية،
- سياسات المجموعة العربية فيما عدا السعودية لم تكن حريصة على استقطاب الخبراء العالميين وكوادر العمل الرقمية غير المحلية لدعم سوق العمل المحلي وسد العجز في بعض جوانبه وقدراته حيث حرصت اليابان وجنوب أفريقيا على تلك المسألة في إطار المجموعة العالمية،
- عدم الحرص على توفير خدمات الاستضافة المحلية للمحتوى الرقمي وتطويرها وذلك فيما عدا السعودية ومصر ،
- دعم جهود التغلب على المشكلات الطبيعية الكونية كالانبعاث الحراري وخفض استهلاك الطاقة على سبيل المثال وهي أمور تساوت الفئة النامية ضمن المجموعة العالمية في عدم الاهتمام بها بينما بدت اليابان والاتحاد الأوروبي أكثر حرصا عليها ويرجع ذلك إلى تفاوت اهتمامات الحكومات المحلية والوعي الكبير بالقضايا المماثلة في الدول المتقدمة،
- عدم دعم جهود ترجمة المحتوى الرقمي من اللغة العربية وإليها وذلك فيما عدا السياسات الوطنية السعودية التي بدت أكثر حرصا على هذه المسألة في إطار سعيها نحو نشر الثقافة العربية والإسلامية على نطاق عالمي أوسع،
- نشر البرمجيات مفتوحة المصدر وذلك فيما عدا كل من السعودية وسوريا اللتان تساويتا مع كافة بلدان المجموعة العلمية في الحرص على هذه المسألة،
- وأخير فإن قضيتي نشر خدمات المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة ونشر خدمات البث الرقمي للمحتوى المسموع والمرئي لم تسترعيا اهتمام المجموعة العربية فيما عدا الأردن وذلك في مقابل المجموعة العالمية.

4/4 المجموعتان وفقا لمؤشر جودة تنفيذ سياسات المحتوى الرقمي PIQI

نرى أن استعراض السياسات الاستراتيجية المختلفة في إطار المجموعتين وفقا لمجموعة منتقاة من المؤشرات العالمية ذات العلاقة بصناعة المحتوى الرقمي سوف يمكننا المساعدة في بلورة رؤية واضحة حول جودة تنفيذ السياسات الوطنية لتلك الصناعة ، وقد تم انتقاء تلك المؤشرات من إجمالي المؤشرات العامة التي تضمنها التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات للعام 2011 Global Information Technology Report علاوة على ارتباطها أيضا بمعايير تقييم سياسات المحتوى الرقمي وصناعته التي استنبطناها سابقا. ومنها على سبيل المثال ، مؤشرات تدل على معدلات استخدام المحتوى الرقمي بين الأفراد والشركات والحكومات، ومعدلات إتاحته، وجودة خدمات الحكومة الإلكترونية، والجاهزية لاستخدام المحتوى الرقمي، ومؤشرات البيئة التمكينية ومقومات صناعة المحتوى الرقمي.

ويتسنى من تلك المقارنة الحالية تحقيق هدفين رئيسين هما:

1. التعرف على مدى نجاح السياسات الوطنية المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته في تحقيق أهدافها.

2.تحديد موقع المجموعة العربية من المجموعة العالمية من حيث أدائها التنفيذي المرتبط بالمحتوى الرقمي وصناعته.

وقد وجب التنويه إلى أن مجموعة المؤشرات التالية في إطار المجموعتين العربية والعالمية لا تشمل كل من فلسطين والاتحاد الأوروبي[1]. كما وجب التنويه أيضا إلى أنه قد لوحظ أن بعض البيانات المرتبطة بالدول العربية والمتوفرة ضمن المؤشرات المنتقاة متقادمة بحيث ترجع إلى أعوام سابقة وليس العام 2011، كما أن بعض تلك البيانات غير متوفرة بالمرة، الأمر الذي يأتي بالاتساق مع ما أكدته الدراسة سابقا من وجود قصور في البيانات والمعلومات المتوفرة حول واقع مجتمع المعلومات العربي ومؤشرات أدائه.

وفيما يلي تفاصيل الترتيب العالمي لكل بلد ضمن المجموعتين العربية والعالمية حسب المؤشرات الثلاثة والعشرين الفردية المنتقاة - من بين إحدى وسبعين مؤشرا فرديا تضمنها التقرير ذاته، وقد تقسيمها ومعالجتها إحصائيا ضمن مؤشرات أخرى فرعية مركبة حسب التقسيم الأساسي للتقرير ذاته، وهي المؤشرات الفرعية المركبة التي تشكل بدورها مؤشر جودة السياسات المستنبط Policy Implementation Quality Indicator PIQI.

[1] لمعرفة أسباب عدم إدراج كل من فلسطين والاتحاد الأوروبي ضمن هذا المؤشر انظر ملحق (3) ص 219.

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية المؤشرات المنتقاة المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته	النقاط Score حسب كل بلد من البلدان التسعة								
		المجموعة العربية						المجموعة العالمية		
		الأردن	السعودية	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
1. المؤشرات الفردية المنتقاة من مؤشر البيئة التمكينية للسوق Market Environment										
1.01	وفر رأس المال المبادر venture capital availability	2.7	3.8	2.1	2.5	3.0	3.0	2.8	2.6	3.0
1.07	المدة اللازمة لإنشاء شركة Time required to start a business	1.3	1.1	1.3	1.2	1.1	1.2	1.5	3.5	1.4
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: البيئة التمكينية للسوق Market Environment	2.0	2.4	1.7	1.8	2.1	2.1	2.1	3.0	2.2
2. المؤشرات الفردية المنتقاة من مؤشر البيئة التمكينية السياسية والتشريعية Political & Regulatory Environment										
2.07	حماية الملكية الفكرية intellectual property protection	4.4	4.8	3.3	2.7	3.6	3.4	5.2	3.1	4.9
2.08	معدل قرصنة البرمجيات Software piracy rate	4.0	3.5	غير متاح	4.8	4.1	4.7	1.1	3.9	2.2
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: البيئة التمكينية السياسية والتشريعية Political & Regulatory Environment	4.2	4.1	1.7	3.9	3.9	4.0	3.1	3.5	3.6
3. المؤشرات الفردية المنتقاة من مؤشر البيئة التمكينية للبنية التحتية Infrastructure										

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية	النقاط Score حسب كل بلد من البلدان التسعة								
		المجموعة العربية						المجموعة العالمية		
	المؤشرات المنتقاة المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته	الأردن	السعودية	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	اليابان	البرازيل	ج. أفريقيا
	Environment									
3.9	توفر خدمات البحوث والتدريب Availability of research & training Services	4.4	4.7	3.3	3.6	4.1	4.2	5.6	4.7	4.4
03.1	إتاحية المحتوى الرقمي Accessibility of digital content	5.2	5.1	3.3	4.4	4.6	4.5	6.3	4.9	4.6
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: البيئة التمكينية للبنية التحتية Infrastructure Environment	5.2	5.1	3.3	4.8	4.6	4.5	6.3	4.9	4.6
	4. المؤشرات الفردية المنتقاة من مؤشر جاهزية الأفراد **Individual Readiness**									
4.07	تعرفة الهواتف المحمولة Mobile Cellular Tariffs	1.8	2.1	1.0	3.6	1.8	4.7	7.0	5.2	3.5
4.08	تعرفة شبكات الانترنت ذات النطاق العريض Fixed Broadband internet tariffs	1.1	1.1	1.4	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: مؤشر جاهزية الأفراد Individual Readiness	1.5	1.6	1.2	2.4	1.4	2.9	4.0	3.1	2.3
	5. المؤشرات الفردية المنتقاة من مؤشر جاهزية قطاع الأعمال **Business Readiness**									
5.03	إنفاق الشركات على البحوث والتطوير company spending on R&D	2.5	4.1	2.0	2.5	3.0	2.7	5.9	3.8	3.5

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية / المؤشرات المنتقاة المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته	النقاط Score حسب كل بلد من البلدان التسعة								
		المجموعة العربية						المجموعة العالمية		
		الأردن	السعودية	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
5.04	التعاون في البحوث والتطوير بين الجامعات وقطاع الإنتاج University Industry Collaboration in R&D	3.1	4.3	2.3	3.1	2.8	3.1	4.9	4.3	4.6
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: جاهزية قطاع الأعمال Business Readiness	2.8	4.2	2.2	2.8	2.9	2.9	5.4	4.1	4.1
6. المؤشرات الفردية المنتقاة من مؤشر جاهزية الحكومات Government Readiness										
6.01	أولوية ت.م.ص. لدى الحكومة Government prioritization of ICT	5.2	5.5	4.0	2.9	5.0	4.4	5.2	4.6	4.2
6.03	أهمية ت.م.ص. في الرؤية المستقبلية للحكومة Importance of ICT to Government Vision to the Future	4.5	5.2	3.2	2.2	3.9	4.1	4.5	4.2	3.7
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: جاهزية الحكومات Government Readiness	4.9	5.4	3.6	2.6	4.5	4.3	4.9	4.4	4.0
7. المؤشرات الفردية المنتقاة من مؤشر استخدام الأفراد Individual Usage										
7.02	اشتراكات الهواتف المحمولة ذات حزم البيانات cellular subscription with data access	1.0	5.0	1.7	1.0	1.8	1.4	6.6	1.3	1.7
7.03	المنازل التي تمتلك كمبيوتر	3.8	4.1	3.5	2.8	2.8	3.1	6.3	3.1	2.1

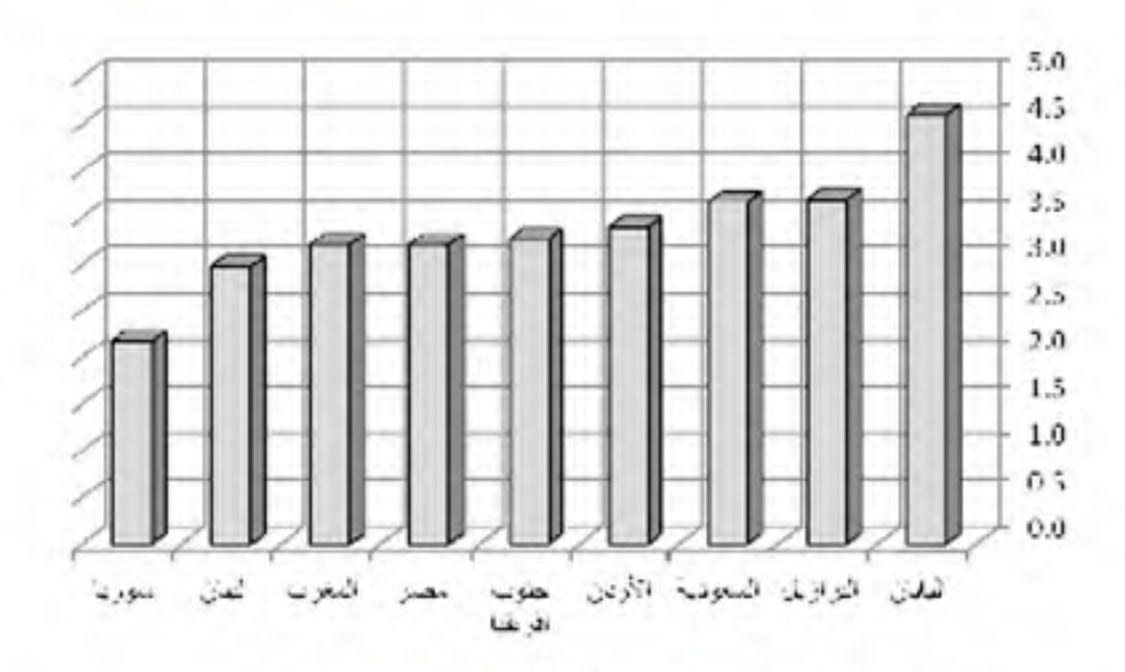
كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية	النقاط Score حسب كل بلد من البلدان التسعة								
		المجموعة العربية						المجموعة العالمية		
	المؤشرات المنتقاة المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته	الأردن	السعودية	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
	Households شخصي with personal computer									
7.04	المشتركين في الانترنت السريع broadband internet subscribers	1.5	1.8	1.0	1.8	1.2	1.2	4.9	1.9	1.2
7.07	استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية use of virtual social networks	5.3	5.1	2.8	5.9	5.2	5.7	5.2	5.3	4.8
7.08	تأثير ت.م.ص. في الوصول الى الخدمات الأساسية impact of ICT on access to basic services	5.0	5.4	3.5	3.2	4.9	4.1	4.9	4.7	4.0
النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: استخدام الأفراد Individual Usage		3.3	4.3	2.5	2.9	3.2	3.1	5.6	3.3	2.7
8. المؤشرات الفردية المنتقاة من مؤشر استخدام قطاع الأعمال Business Usage										
8.02	القدرات المرتبطة بالإبداع capacity for innovation	2.6	4.0	2.1	2.6	2.5	2.7	5.8	3.8	3.4
8.03	استخدام الانترنت في قطاع الأعمال extent of business internet use	4.7	5.2	3.5	4.9	4.7	4.6	6.0	5.7	5.1
8.06	صادرات التكنولوجيا المتقدمة high-tech exports	1.1	1.0	1.1	1.5	1.0	1.5	3.0	1.6	1.3
8.07	تأثير ت.م.ص. على الخدمات والمنتجات الجديدة	4.4	5.1	2.8	3.8	4.5	3.8	5.3	5.3	4.6

كود المؤشر الفردي	المجموعتين العربية والعالمية المؤشرات المنتقاة المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته	النقاط Score حسب كل بلد من البلدان التسعة								
		المجموعة العربية						المجموعة العالمية		
		الأردن	السعودية	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	اليابان	البرازيل	ج. افريقيا
	impact of ICT on new services and products									
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: استخدام قطاع الأعمال Business Usage	3.2	3.8	2.4	3.2	3.2	3.1	5.0	4.1	3.6
9. المؤشرات الفردية المنتقاة من مؤشر استخدام الحكومات Government Usage										
9.03	الخدمات الحكومية المتاحة عبر الإنترنت government online service index	4.2	2.9	1.2	2.6	4.2	2.4	5.0	3.2	2.9
9.04	المشاركة العامة الإلكترونية في خدمات مواقع الويب الحكومية e- participation index	2.7	1.6	1.1	2.6	2.7	1.8	5.6	2.7	2.1
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: استخدام الحكومات Government Usage	3.5	2.2	1.2	2.6	3.5	2.1	5.3	3.0	2.5
	النقاط Score حسب مؤشر جودة تنفيذ السياسات المركب (1 = منخفض ، 7 = مرتفع)	3.4	3.7	2.2	3.0	3.2	3.2	4.6	3.7	3.3
	ترتيب Rank البلدان التسع ضمن المجموعتين حسب مؤشر جودة تنفيذ السياسات	4	2	9	8	6	6	1	2	5

جدول (4 - 3) مقارنة البلدان ضمن المجموعتين العربية والعالمية وفقا لمؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI [167]

ولعل أبرز النتائج التحليلية بالمقارنة بين موقع كل بلد حسب مؤشر جودة تنفيذ السياسات المركب PIQO، ومن ثم حسب بعض مؤشرات جودة تنفيذ السياسات الفرعية المنتقاة، تتمثل في النقاط التالية:

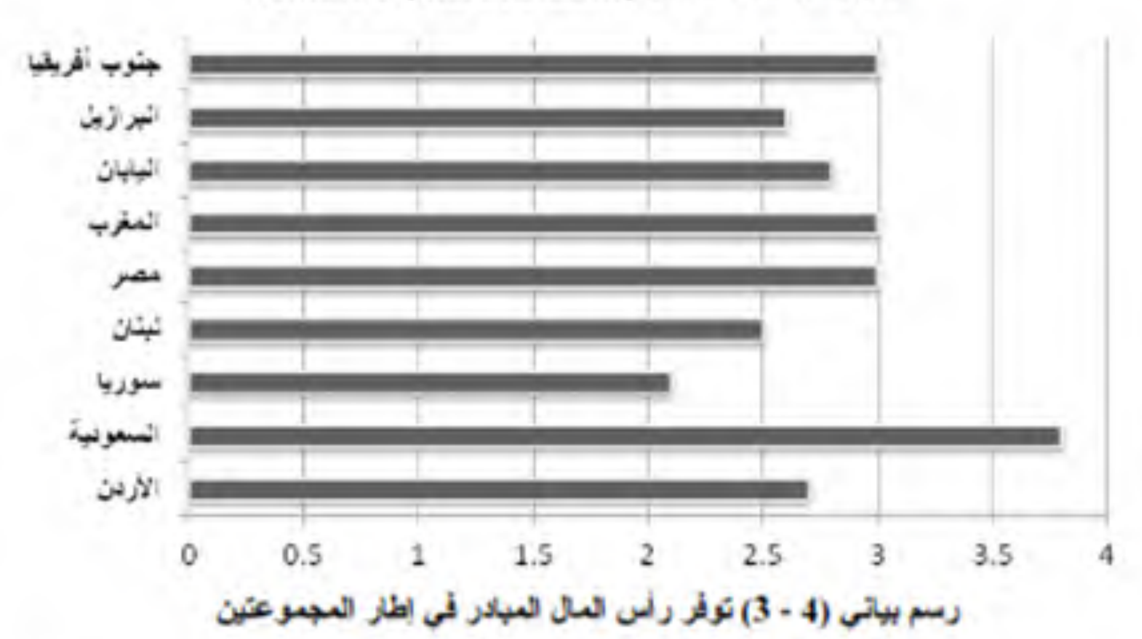
جاءت اليابان في المرتبة الأولى من حيث جودة تنفيذ سياسات المحتوى الرقمي بواقع 4.6 نقطة وبفارق 0.9 نقطة بينها وبين البرازيل والسعودية اللذان جاءا بدورهما في المرتبة الثانية، ومن ثم جاءت الأردن وجنوب أفريقيا في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي بفارق ضئيل فيما بينهما بلغ 0.1 نقطة، وجاءت مصر والمغرب في المرتبة السادسة بالتساوي فيما بينهما، بينما جاءت سوريا في المرتبة الأخير بفارق كبير بينها وبين اليابان بلغ 2.4 نقطة (انظر الرسم البياني التالي).



رسم بياني (4 - 2) الترتيب التنازلي للبلدان التسع في إطار المجموعتين حسب مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI

ولعل مؤشر توفر رأس المال المبادر يعكس مدى توفر الاستعداد للاستثمار في المشروعات الصغيرة، وذلك باعتبار رؤوس الأموال المبادرة أحد المقومات الهامة للبيئة التمكينية لصناعة المحتوى الرقمي نظرا لتركيزها على الأفكار الإبداعية التي تحتاج إلى رعاية تمويلية من أجل تنفيذها وتسويقها، وكذلك على التكنولوجيات سريعة التطور بحيث قد لا تتمكن آليات التمويل التقليدية من ملاحقتها والاستثمار فيها. وقد

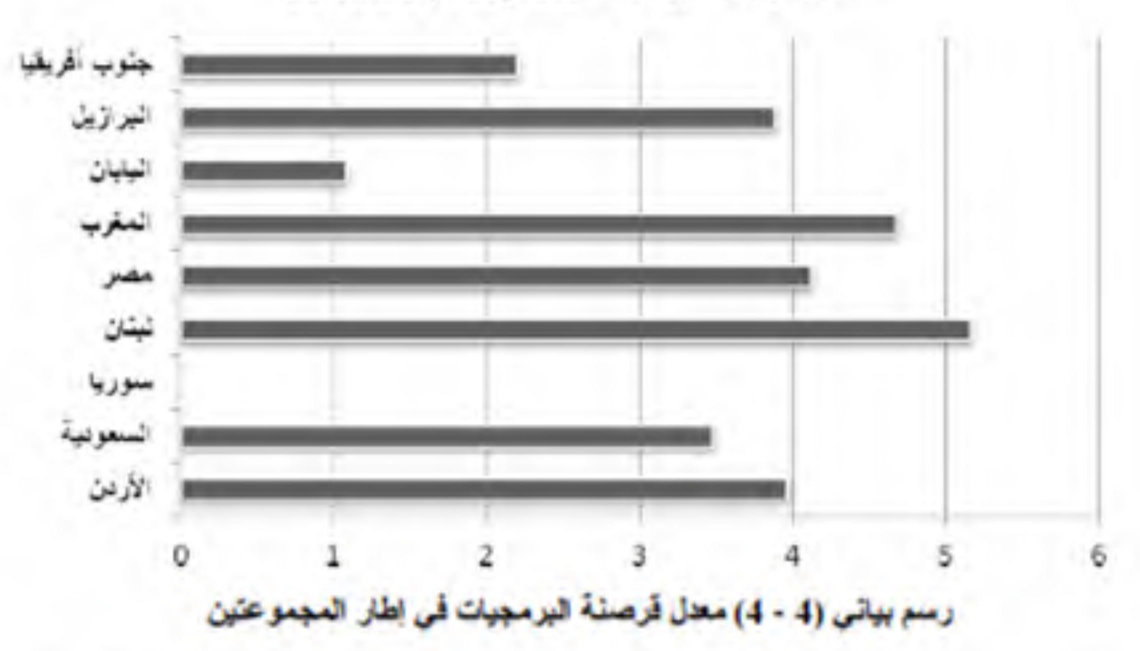
احتلت كثير من بلدان المجموعة العربية مكانة جيدة بين البلدان التسعة موضع المقارنة من حيث مدى توفر رأس المال المبادر، حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى متفوقة على كافة أفراد المجموعتين، بينما تفوقت كلا من مصر والمغرب وكذلك جنوب أفريقيا على اليابان والبرازيل، تلتهم الأردن متفوقة على كل من لبنان وسوريا حيث جاءت الأخيرة في مؤخرة الترتيب. ولعل تراجع مرتبة سوريا بين باقي البلدان من حيث توفر رأس المال المبادر يرجع إلى التأخر في تحرير السوق المحلي، بينما جاءت السعودية على رأس التصنيف كونها دولة نفطية ذات موارد مالية هائلة وسوق مفتوح للاستثمارات الأجنبية والإقليمية نتيجة العديد من الإصلاحات الاقتصادية، ولكن بشكل عام يمكن القول بأن توفر رأس المال المبادر في إطار المجموعة العربية ببلدانها الحالية لا يعكس فرصا كبيرة في كافة البلدان العربية، بينما يؤكد على توفر الفرص الهائلة في إطار البلدان العربية النفطية على وجه الخصوص والتي ينبغي التركيز عليها والانطلاق منها للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية (انظر الرسم البياني التالي).



رسم بياني (4 - 3) توفر رأس المال المبادر في إطار المجموعتين

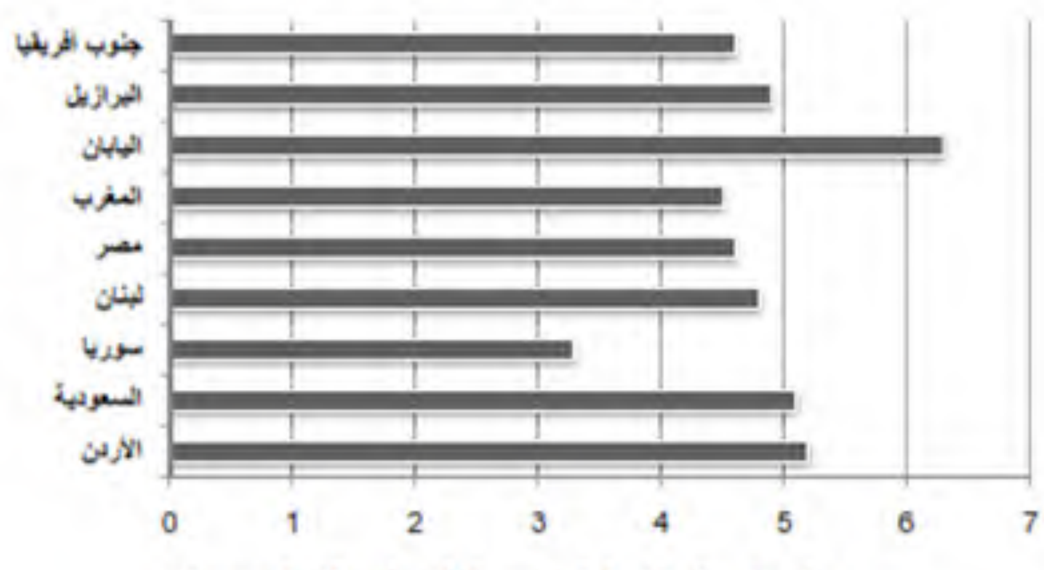
ومعدلات قرصنة البرمجيات في كل من اليابان وجنوب أفريقيا ـ على الترتيب ـ تعد الأقل بين باقي بلدان المجموعتين، بينما تعتبر الأسوأ في لبنان تليها المغرب ومصر الأردن والبرازيل والسعودية على الترتيب، مع الأخذ في الاعتبار عدم توفر البيانات المرتبطة بمعدلات قرصنة البرمجيات في حالة سوريا. ويظهر أن الفارق جد شاسع فيما بين اليابان وجنوب أفريقيا ـ اللتان جاءتا في المرتبة الأولى والثانية على الترتيب ـ من حيث انخفاض معدلات قرصنة البرمجيات من جانب وبلدان المجموعة العربية من جانب

آخر، حيث بلغ الفارق بينها وبين لبنان 4.1 نقطة؛ الأمر الذي يشير إلى ضرورة تحسين منظومة التشريعات الرقمية، وإيجاد آليات تطبيق حازمة تحول دون قرصنة البرمجيات التي تؤثر بدورها سلبا على البيئة الإبداعية، ومن ثم يتم منح مزيد من الثقة لمطوري البرمجيات المحليين - على وجه الخصوص - للدفع بمزيد من الاستثمارات في هذا الاتجاه، مع الأخذ في الاعتبار الارتقاء بوعي الأفراد والمؤسسات بأهمية التزامهم بتحصيل رخص استخدام البرمجيات والمحتوى الرقمي، باعتبار ذلك كله من ضمن العوامل المؤثرة على جهود النهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية (انظر الرسم البياني التالي).



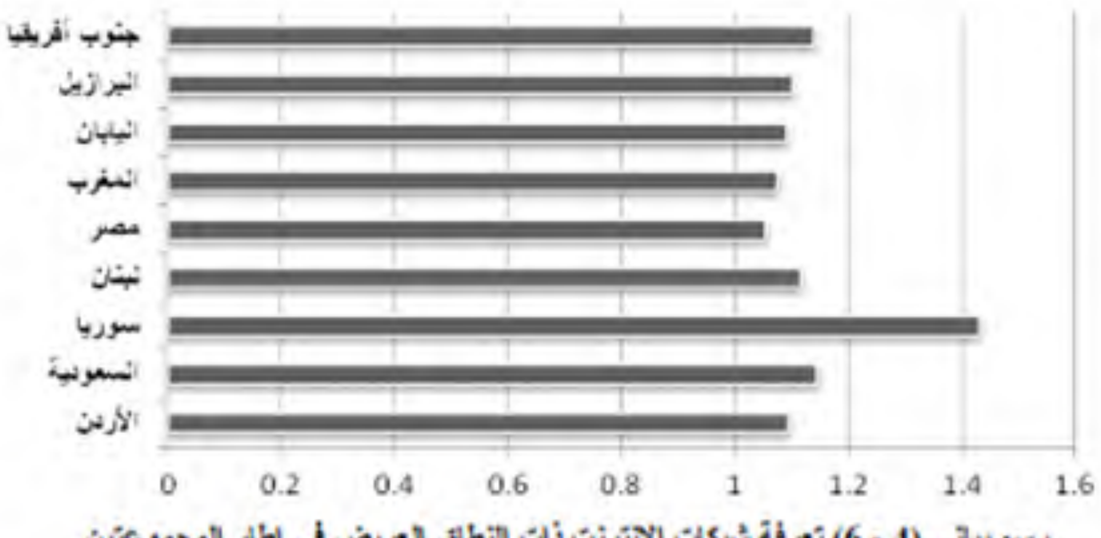
رسم بياني (4 - 4) معدل قرصنة البرمجيات في إطار المجموعتين

أما عن مؤشر إتاحية المحتوى الرقمي بأنواعه المختلفة وسهولة النفاذ إليه فقد جاءت المجموعة العربية في مرتبة تالية بعد اليابان بفارق 1.1 نقطة بينها وبين الأردن وأيضا بفارق 1.2 نقطة بينها وبين السعودية اللتان جاءا بدورهما في مرتبة أعلى من كل من البرازيل وجنوب أفريقيا، حيث جاءت كل من لبنان ومصر والمغرب في مرتبة قريبة من كل من البرازيل وجنوب أفريقيا. بينما جاءت سوريا في مؤخرة الترتيب بفارق كبير بلغ 3 نقاط عن اليابان. ولعل ما سبق يؤكد على أن المحتوى الرقمي العربي لا يزال بحاجة إلى توجيه مزيد من الدعم إليه، وتعزيزه من حيث الكم والكيف، وتأكيد سهولة الوصول إليه عبر القنوات المختلفة لإتاحته وبثه (انظر الرسم البياني التالي).



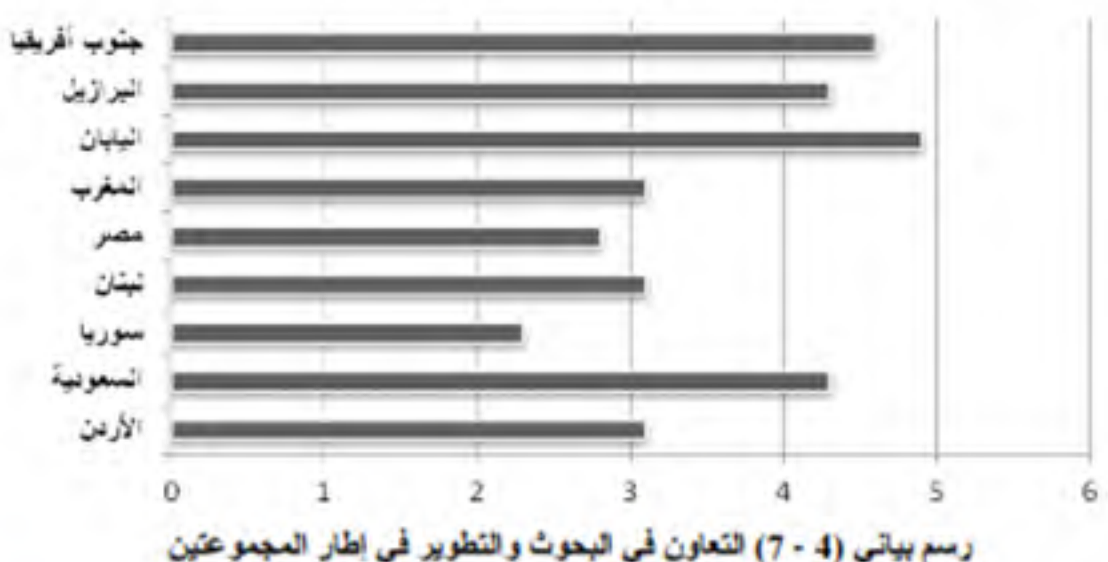
رسم بياني (4 - 5) إتاحية المحتوى الرقمي في إطار المجموعتين

وعن جهود خفض تكلفة النفاذ إلى أدوات استخدام المحتوى الرقمي، وتحديدا تعرفة شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض، فمن الملفت للنظر أن الفروق جاءت بسيطة فيما بين كافة أفراد المجموعتين العربية والعالمية، وذلك باستثناء سوريا التي جاءت التعرفة الشهرية بها الأعلى على الإطلاق بين كافة أفراد المجموعتين. الأمر الذي يعكس مدى وعي غالبية بلدان المجموعتين بالعلاقة العكسية بين خفض التكلفة وارتفاع نسبة انتشار استخدام الانترنت، ومن ثم الارتقاء بمعدلات استخدام المحتوى الرقمي وتعزيز صناعته؛ غير أن هذا الانخفاض في تكلفة النفاذ إلى الإنترنت ذو النطاق العريض في إطار المجموعة العربية لابد أن يقابله تحقيق وفرة في المحتوى الرقمي من حيث الكم والنوع، وجعله أكثر ملائمة لاحتياجات المجتمع المحلي (انظر الرسم البياني التالي).



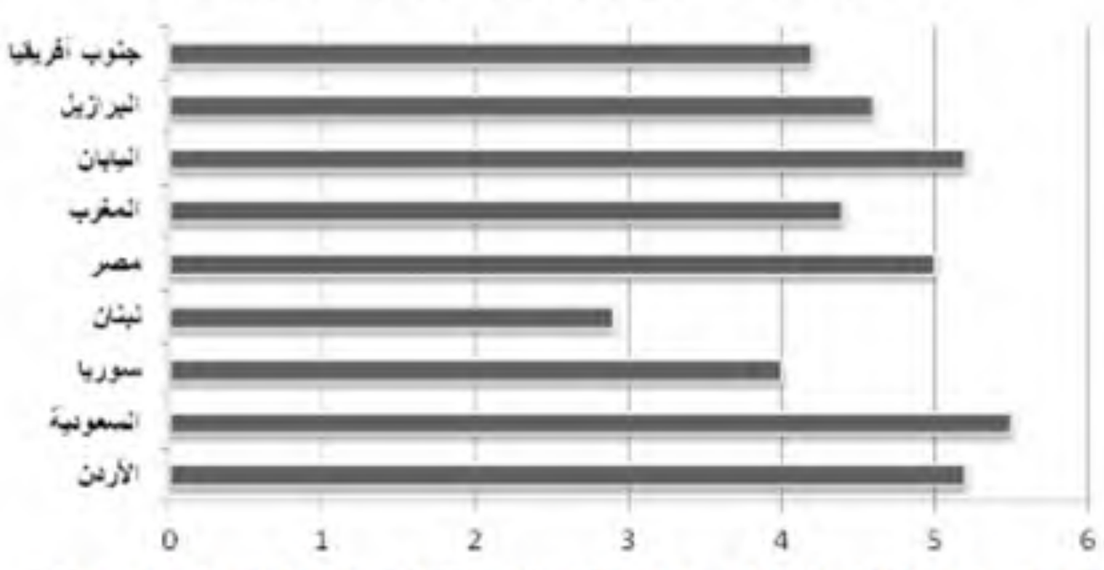
رسم بياني (4 - 6) تعرفة شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض في إطار المجموعتين

ومن حيث التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في إطار منظومة البحث والتطوير المحلية، جاءت المجموعة العربية في مرتبة متأخرة بالمقارنة بالمجموعة العالمية، وذلك فيما عد السعودية التي تفوقت على المجموعة العربية وجاءت في مرتبة متساوية مع البرازيل، حيث احتلت الأخيرة المرتبة الثالثة بين كافة البلدان موضع المقارنة. ولعل ذلك يأتي كنتيجة مباشرة لقصور إمكانات البيئة البحثية الأكاديمية في الأساس، والتي ينبغي العمل على ربطها بخطوط الإنتاج في مختلف المجالات، والخدمات المحلية، والارتقاء بقيمة مساهمتها في جهود التنمية المحلية، ذلك أن قطاع البحث والتطوير يعد من أبرز المقومات التي عادة ما تعول عليها صناعة المحتوى الرقمي (انظر الرسم البياني التالي).



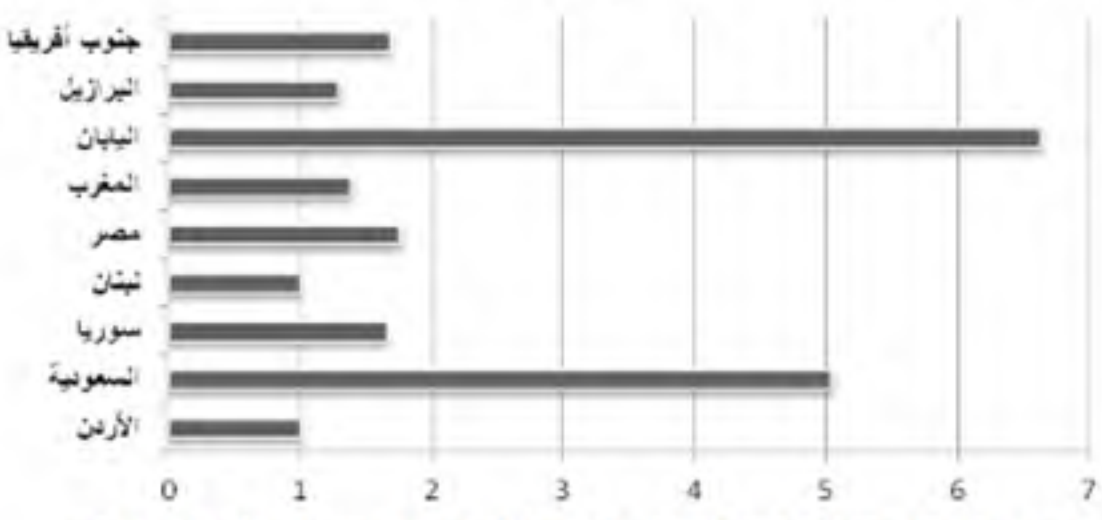
رسم بياني (4 - 7) التعاون في البحوث والتطوير في إطار المجموعتين

عن مدى أولوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الحكومات، فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للمؤشرات المنتقاة أن معظم البلدان العربية احتلت مرتبة متقاربة من المجموعة العالمية بشكل عام، وذلك فيما عدا كل من لبنان التي جاءت في المرتبة الأخيرة تليها سوريا التي جاءت بدورها في المرتبة قبل الأخيرة. بينما تفوقت السعودية على كافة بلدان المجموعتين باحتلالها المرتبة الأولى بفارق 0.3 نقطة بينها وبين اليابان التي جاءت بدورها في المرتبة الثانية بالتساوي مع الأردن. ولعل ذلك في مجمله يعد بمثابة مؤشر جيد على مدى الاهتمام الكبير لكثير من الحكومات العربية بالقضايا المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يأتي بالتوازي مع التوجهات الحكومية العالمية، لاسيما وأن صناعة المحتوى الرقمي تعد أحد أبرز ركائز هذا القطاع. وذلك على الرغم من الحاجة إلى تحقيق تكامل في الجهود العربية من أجل الارتقاء بتلك الصناعة ودفعها نحو التنافسية العالمية، غير أن الاهتمام الكبير لكثير من الحكومات العربية بهذا القطاع يعكس بعض الفرص المتاحة في الوقت الحالي للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي في إطار تلك البلدان، ومن ثم الانطلاق منها نحو باقي البلدان العربية والنهوض بصناعة المحتوى الرقمي الإقليمية (انظر الرسم البياني التالي).



رسم بياني (4 - 8) أولوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الحكومة في إطار المجموعتين

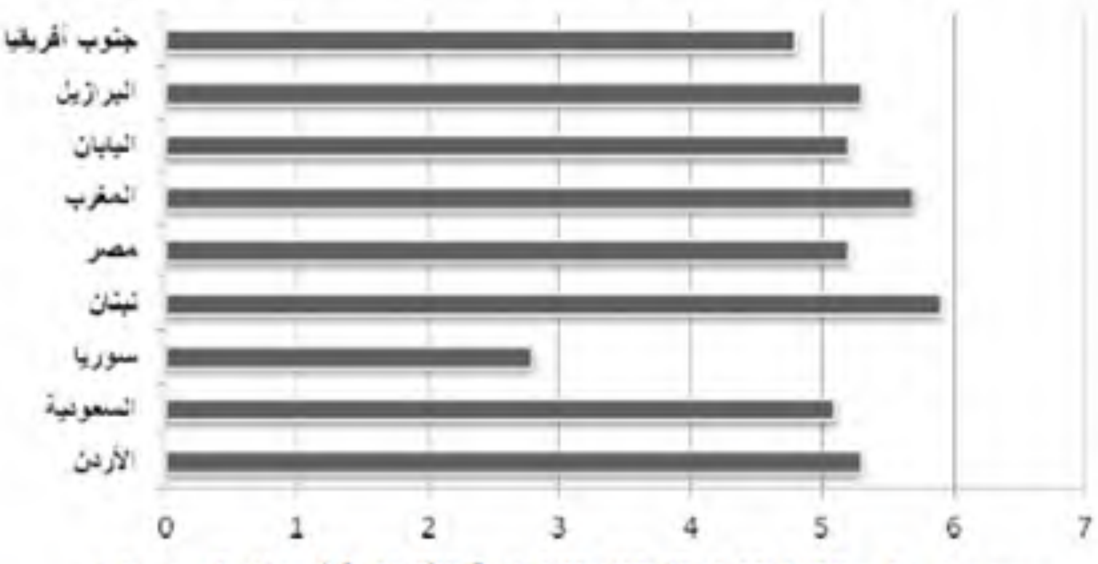
وعن اشتراكات الهواتف المحمولة ذات حزم البيانات عريضة النطاق باعتبار ذلك أحد المؤشرات المرتبطة بالنفاذ إلى المحتوى الرقمي، فقد أظهرت النتائج تراجع معدلات الانتشار في معظم بلدان المجموعتين على حد سواء، وذلك فيما عدا اليابان التي احتلت المرتبة الأولى، تليها السعودية في المرتبة الثانية، بينما أظهرت النتائج وجود فرق شاسع فيما بينهما وبين باقي البلدان. الأمر الذي يرجع إلى التكلفة العالية لهذه الخدمات، وانتشارها في الوقت الحالي ضمن فئة محدودة يمثل قطاع الأعمال الغالبية العظمى منها ـ نظرا لفعالية تلك الخدمات في تيسير الأعمال المختلفة ـ وليس لمستخدمين الأفراد في إطار المجتمع المحلي. من ثم ينبغي منح تلك الخدمات مزيد من العناية والدعم وتحقيق انتشار أوسع لها في إطار الإقليم العربي لاسيما بين الأفراد وبواسطة خفض تكلفة النفاذ إليها (انظر الرسم البياني التالي).



رسم بياني (4 - 9) اشتراكات الهواتف المحمولة ذات حزم البيانات في إطار المجموعتين

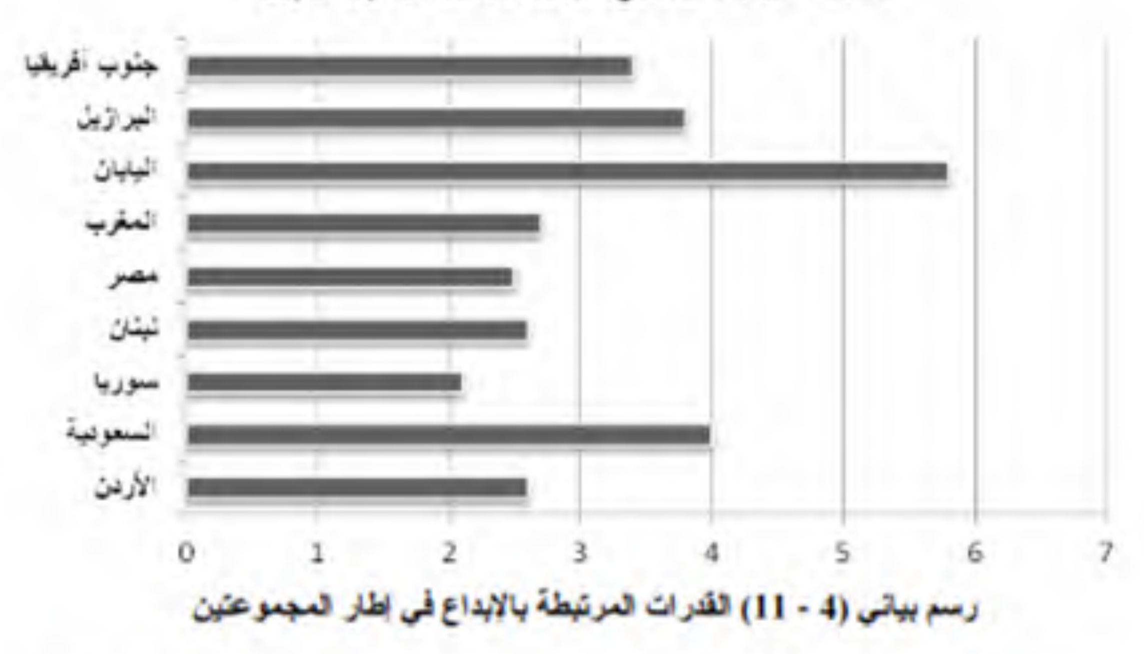
ومعدلات استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية - مثل فيسبوك facebook وتويتر Twitterوغيرهما سواء من جانب الأفراد العاديين أو المؤسسات وقطاع الأعمال - جاءت مرتفعة إلى حد كبير في إطار المجموعتين مما يدل على أهمية تلك التطبيقات "المحتوائية" في إطار منظومة المحتوى الرقمي وعلاقتها بالاحتياجات المحلية؛ وذلك على الرغم من الحاجة إلى توجيه مزيد من الدراسة لأنماط استخدم تلك الشبكات ومدى تأثيرها على جهود التنمية المستدامة. كما أن الملفت للنظر هو تفوق لبنان على كافة أفراد المجموعتين العربية والعالمية في إطار هذا المؤشر، الأمر الذي يمكن تبريره بتوفر مناخ حرية بث المعلومات والنفاذ إليها بشكل واسع بها، وكذلك قدرة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المحلي على تحمل تكلفة النفاذ إلى المحتوى الرقمي وأدوات استخدامه. غير أنه على العكس من ذلك جاءت سوريا في مرتبة متدنية بفارق كبير بينها وبين باقي بلدان المجموعتين بشكل عام، الأمر الذي يرجع في الأساس إلى انخفاض معدل توفر حرية بث المعلومات واستخدامها والرقابة الصارمة التي تفرضها أجهزة الدولة الرسمية على ذلك، فضلا عن ارتفاع تكلفة النفاذ بالنسبة للقاعدة العريضة من أفراد، وهو ما يأتي أيضا بالاتساق مع النتائج السابقة لاسيما المتعلقة بارتفاع تكلفة النفاذ إلى شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض في سوريا. ولعل المؤشر الحالي بشكل عام يؤكد وجود استعداد جيد لدى الأفراد والمؤسسات في إطار المجموعة العربية على وجه الخصوص لاستخدام المحتوى الرقمي، ووجود مستوى جيد من مهارات الاستخدام الرقمية والتعامل مع المحتوى الرقمي، والوعي بأهمية ذلك في تحسين نمط الحياة وبيئة العمل، الأمر الذي يشير بشكل إيجابي إلى

إمكانية اعتبار تلك القاعدة الكبيرة نسبيا من المستخدمين بمثابة سوق محتمل جيد يمكنه أن يدعم صناعة المحتوى الرقمي العربية ومنتجاتها في حال توفرت منظومة العمل الملائمة للنهوض به (انظر الرسم البياني التالي).



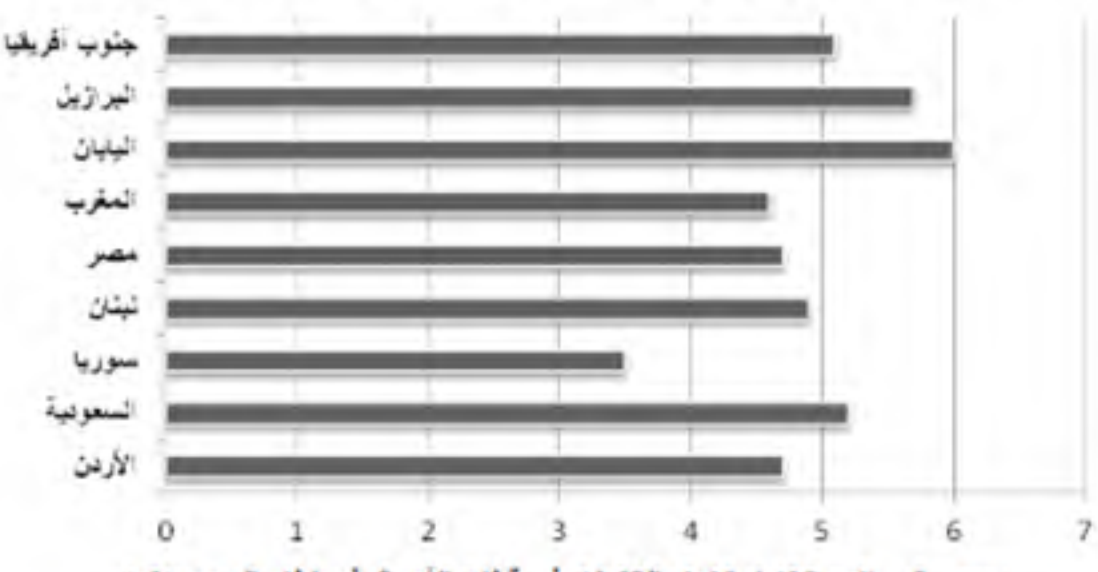
رسم بياني (4 - 10) استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية في إطار المجموعتين

أما عن القدرات الإبداعية المرتبطة بالإنتاج الذاتي لتكنولوجيا الحديثة، فقد تفوقت اليابان على كافة أفراد المجموعة بفارق كبير بحيث يقترب من النقطتين في حالة السعودية التي جاءت بدورها في المرتبة الثانية، ويتفاوت بين ثلاثة إلى أربعة نقاط في حالة باقي بلدان المجموعة العربية. ولعل الملفت للنظر أن السعودية تفوقت على البرازيل وجنوب أفريقيا بينما جاءت سوريا في مؤخرة الترتيب في إطار المجموعتين؛ بحيث يمكن القول بشكل عام أن المجموعة العالمية قد تفوقت على المجموعة العربية من حيث توفر القدرات المرتبطة بالإبداع، ومن ثم ينبغي إعادة النظر في المنظومة العربية للإبداع والابتكار ومعالجة جوانب قصورها التقليدي، وتعزيز مقوماتها الحالية، باعتبار الأفكار الإبداعية والمشرعات الابتكارية هي نواة أساسية وركيزة هامة في تشكيل صناعة المحتوى الرقمي والنهوض به (انظر الرسم البياني التالي).



رسم بياني (4 - 11) القدرات المرتبطة بالإبداع في إطار المجموعتين

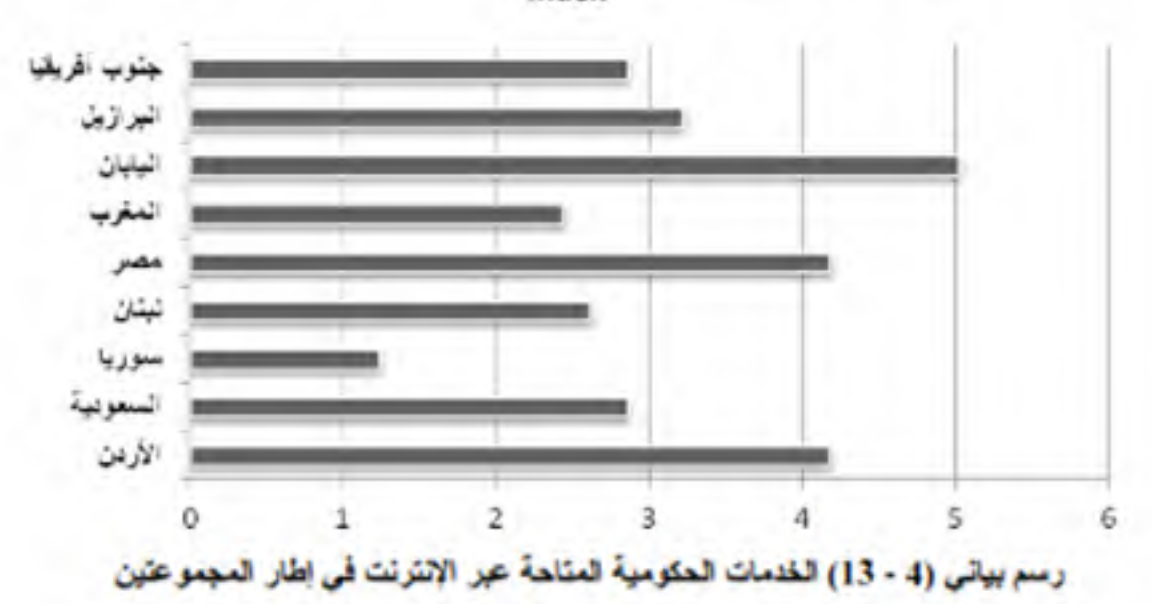
وتظهر أيضا نتائج التحليل ثمة معدلات مرتفعة من استخدام الإنترنت في قطاع الأعمال عبر الأنشطة المختلفة للشركات وذلك ضمن بلدان المجموعتين العربية والعالمية على حد سواء، حيث تفوقت السعودية على باقي بلدان المجموعة العربية بينما جاءت في المرتبة الثالثة بعد كل من اليابان بفارق 0.8 نقطة والبرازيل بفارق 0.5 نقطة، غير أن سوريا جاءت في مرتبة متأخرة بفارق 1.7 نقطة عن السعودية وبفارق 2.5 نقطة عن اليابان. إلا أنه يمكن القول بشكل عام أن هناك ثمة معدلات مرتفعة لاستخدام الإنترنت في قطاع الأعمال ضمن المجموعة العربية الأمر الذي يعد مؤشرا جيدا على استخدام المحتوى الرقمي أو بالأحرى الاستعداد الجيد لاستمرار توسيع استخدام المحتوى الرقمي في مختلف الأنشطة والأعمال، وهو ما يستدعي تكثيف جهود تعزيز المحتوى الرقمي العربي من أجل الاستغلال الأمثل لتلك الميزة (انظر الرسم البياني التالي).



رسم بياني (4 - 12) استخدام الانترنت في قطاع الأعمال في إطار المجموعتين

وعن الخدمات الحكومية المتاحة عبر الإنترنت ومدى قدرة الحكومات على ربط المجتمع المحلي بخدماتها الإلكترونية، فقد أظهرت نتائج التحليل التفوق الكبير لليابان على كافة بلدان المجموعتين، غير أنه من الملفت للنظر أن كلا من الأردن ومصر قد جاءتا في مرتبة تالية بعد اليابان بفارق يقل عن النقطة الواحدة بواقع 0.8 نقطة في كلا الحالتين، بينما جاءت كافة بلدان المجموعتين في مرتبة تالية بفارق يزيد عن النقطة في معظم الحالات، غير أن سوريا جاءت في المرتبة الأخيرة مما يعكس مدى بطء وتيرة تحول حكومتها نحو نشر الخدمات الإلكترونية في إطار المجتمع المحلي. كما أن السعودية وعلى الرغم من تفوقها في إطار المجموعة العربية عبر كثير من المؤشرات الأخرى المرتبطة - كما سبق الإشارة إليه - إلا أنها جاءت وفقا للمؤشر الحالي في مرتبة تالية بعد كل من الأردن ومصر، وذلك على الرغم من توفر كثير من مقومات البنية التحتية الرقمية اللازمة لديها، وعلى الرغم أيضا من التزام السياسات الوطنية السعودية بكثير من المعايير المرتبطة، منها على سبيل المثال: إشباع الاحتياجات المحلية الفعلية، وتنويع تطبيقات المحتوى الرقمي ومجالات تغطيته، ودعم الحكومة الإلكترونية والخدمات العامة الرقمية؛ ونرى أن ذلك مرجعه إلى بطء وتيرة التحول نتيجة البيروقراطية التقليدية في الأروقة الحكومية لاسيما وأن الأمر متعلق بقطاع الخدمات الذي تلعب فيه القدرات البشرية دورا واسعا، على عكس البنية التحتية التي نجحت السعودية في تحسينها بصورة كبيرة نتيجة توافر الموارد المالية في الأساس. وإذا كان هناك اعتقاد واسع بأن "مجال الحكومة الإلكترونية يحظى بالحد الأقصى من الاهتمام من جانب كافة الحكومات العربية على عكس مجالات المحتوى

الرقمي الأخرى " [168]، وإذا كان الأداء التنفيذي في مجال خدمات الحكومة الإلكترونية في أغلب البلدان العربية منخفض نسبيا مقارنة بالمجموعة العالمية، فإن الأمر يشير بالتالي إلى قصور الأداء التنفيذي المتعلق بمجالات المحتوى الرقمي الأخرى بل ربما يكون أكثر سوءا من مجالاته أخرى، غير أن ذلك الأمر يصعب قياسه في إطار حالة القصور الواضحة فيما هو متاح من بيانات ومعلومات مرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته على المستوى العربي، مما ينبغي تداركه (انظر الرسم البياني التالي).



رسم بياني (4 - 13) الخدمات الحكومية المتاحة عبر الانترنت في إطار المجموعتين

5/4 المجموعتان وفقا لمؤشري جودة السياسات PQI وجودة تنفيذ السياسات PIQI

نرى أنه من المهم الوقوف على طبيعة العلاقة بين جودة السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وصناعته من جانب، وجودة تنفيذ السياسات ذاتها ومدى النجاح في تحقيق أهدافها من جانب آخر. فإذا كان نجاح إقامة صناعة محتوى رقمي وطنية يبدأ بالتخطيط الاستراتيجي الجيد والصياغة السليمة لأهدافها ومدخلاتها، فإن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد وإنما يتعداه إلى توفير آليات التنفيذ السليمة، واستغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة، وإيجاد آليات تفاعلية لمراقبة الأداء وتوجيهه إلى مساراته المضبوطة، باعتبار ذلك كله بمثابة عوامل أساسية لنجاح تلك السياسات الاستراتيجية.

وترجع أهمية المقارنة الحالية إلى كل مما يلي:

1. قياس فجوة الأداء التنفيذي للسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي في علاقتها بالإطار التخطيطي النظري.
2. لفت انتباه بعض البلدان ضمن الدراسة - ولاسيما البلدان العربية - إلى أهمية تحسين الأداء التنفيذي بالتوازي مع الأداء التخطيطي والسياساتي، وذلك في حالة تحقق التوازن المطلوب فيما بين الأمرين.

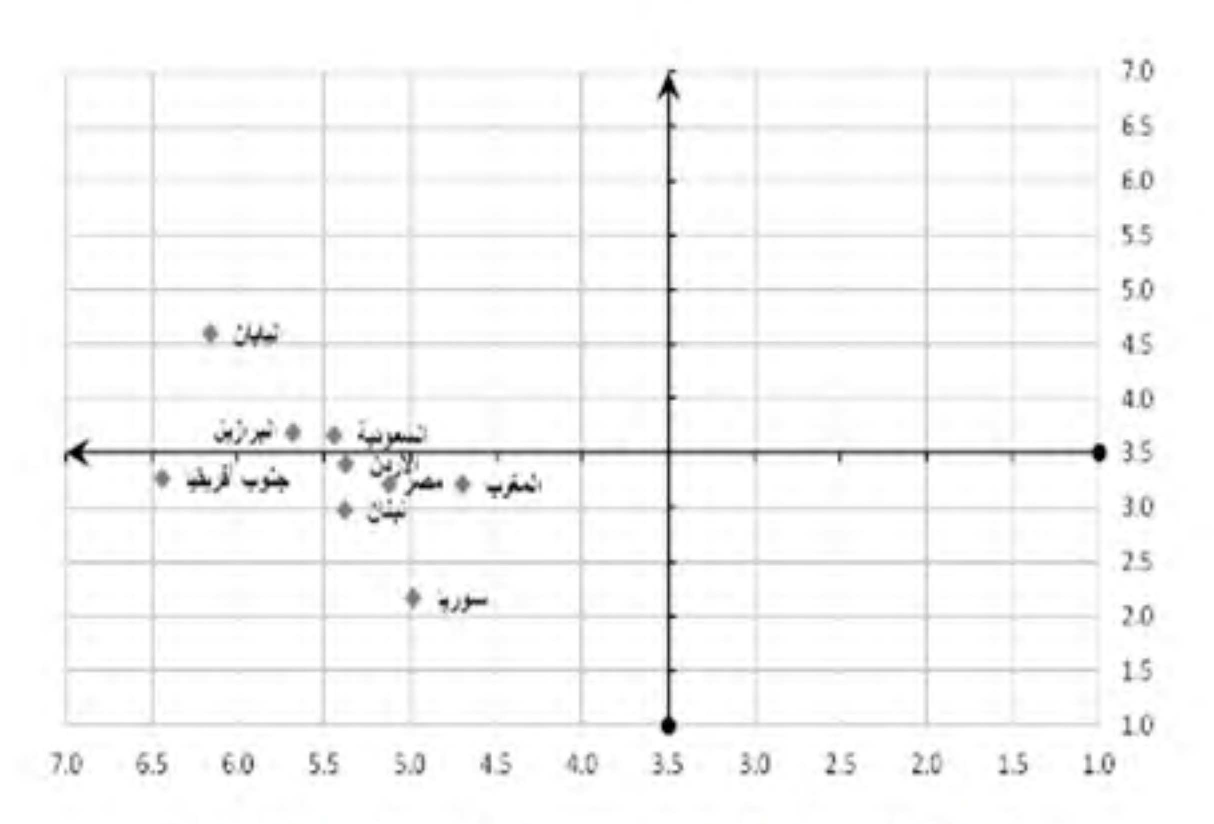
وفيما يلي المقارنة بين البلدان التسع موضع الدراسة من حيث كل من مؤشر جودة السياسات PQI ومؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI:

النقاط Score حسب المؤشرين / البلدان موضع الدراسة		مؤشر جودة السياسات PQI	مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI [2]
المجموعة العربية	الأردن	5.4	3.4
	السعودية	5.4	3.7
	سوريا	5.0	2.2
	لبنان	5.4	3.0
	مصر	5.1	3.2
	المغرب	4.7	3.2
المجموعة العالمية	اليابان	6.2	4.6
	البرازيل	5.7	3.7
	جنوب أفريقيا	6.4	3.3

جدول (4 - 4) مقارنة البلدان وفقا لمؤشري جودة السياسات PQI وجودة تنفيذ السياسات PIQI

وتُظهر البيانات الحالية المرتبطة بكلا المؤشران وجود فجوة في الأداء التنفيذي لدى الغالبية العظمى من البلدان في إطار المجموعتين العربية والعالمية على حد سواء. حيث أن السياسات الوطنية لكافة بلدان المجموعتين ومن دون استثناء اتسمت بجودتها من حيث الصياغة والتشكيل، بينما جاء الأداء التنفيذي للغالبية العظمى منها غير متسق مع جودة السياسات باستثناء ثلاثة بلدان فقط هي: اليابان والبرازيل في إطار المجموعة العالمية، والسعودية في إطار المجموعة العربية. غير أنه يمكن القول أيضا بأن الفجوة بين جودة السياسات PQI وجودة تنفيذ السياسات PIQI تضيق في حال الأردن على وجه الخصوص، بينما جاءت باقي بلدان المجموعتين في مرتبة تالية من حيث حجم تلك الفجوة (انظر الرسم البياني التالي).

[2] بيانات مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI تم استقائها ومعالجتها بشكل مستقل من المصدر السابق.



رسم بياني (4 - 14) مقارنة البلدان وفقا لعلاقاتها بكل من مؤشري جودة السياسات PQI (أفقيا) وجودة تنفيذ السياساتPIQI (رأسيا) [3]

لذا نرى أنه ينبغي على البلدان العربية ـ على وجه الخصوص ـ تحقيق توازن حقيقي بين جودة سياساتها المرتبطة بالمحتوى الرقمي وجهود تنفيذ تلك السياسات بواسطة كل مما يلي:

1. عدم المبالغة في صياغة متضمنات خططها الاستراتيجية ومدخلاتها.
2. عدم نسخ أو تقليد سياسات البلدان الأخرى من دون مراعاة للخصوصية المحلية لاسيما خصوصية الإمكانات المتوفرة فعليا والمتوقع توفيرها بعد إجراء الدراسات المسحية المرتبطة.
3. أن تتم عملية الصياغة والتشكيل ووفقا للاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي وأغراض التنمية المستدامة، وليس من أجل تحسين مؤشراتها العامة العالمية بواسطة التركيز على بعض الجوانب ـ كالبنية التحتية على سبيل المثال ـ وإهمال جوانب أخرى ذات أهمية كبيرة.

[3] بيانات مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI تم استقائها ومعالجتها بشكل مستقل من المصدر السابق.

6/4 المجموعتان وفقا لمؤشري جودة تنفيذ السياسات PIQI والجاهزية الشبكية NRI

ونرى أنه من المهم أيضا في ضوء المعطيات السابقة أن تتم المقارنة بين البلدان التسعة حسب كل من: مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI من جانب، ومؤشر الجاهزية الشبكية NRI من جانب آخر[4]؛ وذلك نظرا لأن كلا المؤشرين له طبيعته المتفاوتة من حيث ارتباطه بالإطار التنفيذي الأدائي لتلك السياسات سواء: الأداء التنفيذي في مجال المحتوى الرقمي وصناعته فقط في حالة مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI، أو في مجال مجتمع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام والذي يأتي ضمنه المحتوى الرقمي وصناعته وذلك في حالة مؤشر الجاهزية الشبكية NRI؛ وذلك على الرغم من عدم تغطية كلا المؤشرين لكافة الجوانب المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي.

لذا ترجع أهمية هذه المرحلة الأخيرة من المقارنة إلى إلقاء الضوء على كل مما يلي:

1. العلاقة بين جودة الأداء التنفيذي المرتبط بالمحتوى الرقمي وصناعته على وجه التحديد، والأداء التنفيذي المرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، والفجوة المرتبطة بذلك.
2. تحديد مدى أولوية مجال المحتوى الرقمي وصناعته ضمن منظومة الأداء التنفيذي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان التسع موضع الدراسة.

وفيما يلي بلدان المجموعتين وفقا لكلا المؤشرين:

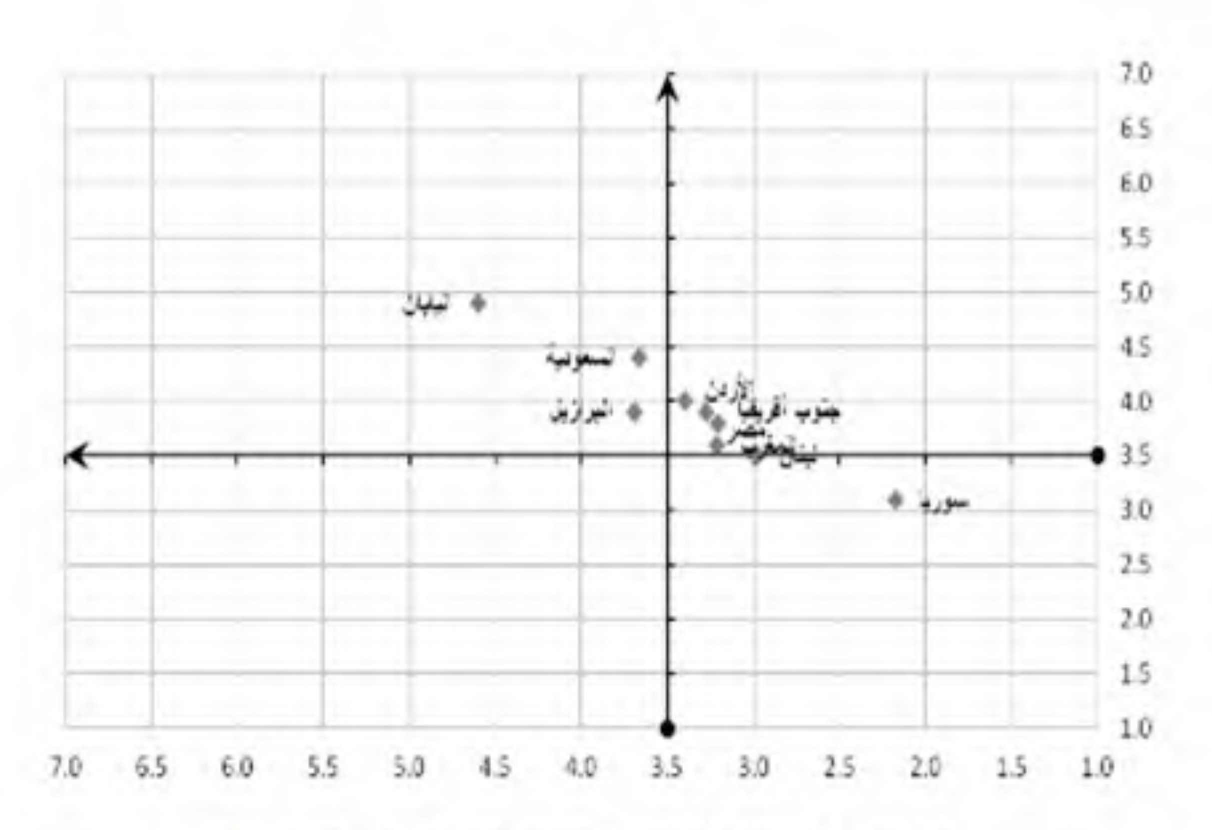
[4] انظر مجموعة المؤشرات الفردية الاحدى وسبعين المكونة لمؤشر الجاهزية الشبكية المركب NRI ، ملحق (1) ص 212

البلدان موضع الدراسة / النقاط Score حسب المؤشرين		مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI	مؤشر الجاهزية الشبكية NRI
المجموعة العربية	الأردن	3.4	4.0
	السعودية	3.7	4.4
	سوريا	2.2	3.1
	لبنان	3.0	3.5
	مصر	3.2	3.8
	المغرب	3.2	3.6
المجموعة العالمية*	اليابان	4.6	4.9
	البرازيل	3.7	3.9
	جنوب أفريقيا	3.3	3.9

جدول (4 - 5) مقارنة البلدان موضع الدراسة وفقا لمؤشري جودة السياسات PQI والجاهزية الشبكية NRI [5]

ولعل المضمون العام للبيانات الحالية يتسق مع المضمون العام للمقارنة السابقة بين مؤشري جودة سياسات المحتوى الرقمي PQI وجود تنفيذ سياسات المحتوى الرقمي PIQI، حيث توجد فجوة لدى الغالبية العظمى من بلدان المجموعتين العربية والعالمية بين الأداء التنفيذي المرتبطة بالمحتوى الرقمي من جانب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب آخر، وذلك باستثناء البلدان الثلاثة أنفسهم وهم: اليابان والسعودية والبرازيل. بينما لم يكن هناك توازن في العلاقة بين كلا المؤشرين في باقي الحالات، على الرغم من أن الأردن أيضا جاءت في مرتبة أفضل من باقي البلدان الأخرى لاسيما وأنها تتفوق على البرازيل من حيث مؤشر الجاهزية الشبكية NRI. بينما اتسم الأداء التنفيذي لسوريا بالانخفاض عن المعدل المطلوب - 3.5 أو نقطة ارتكاز المقارنة الثنائية الحالية - بالنسبة لكلا المؤشرين على حد سواء (انظر الرسم البياني التالي).

* جميع البيانات مستقاة من المصدر السابق مع ملاحظة أن المؤلف قام باستنباط بيانات مؤشر PIQI من المصدر ذاته ومعالجتها بشكل مستقل في ضوء الأساليب الإحصائية المتبعة في نفس المصدر.



رسم بياني (4 - 15) مقارنة البلدان وفقا لعلاقاتها بكل من مؤشري جودة السياسات PIQI (أفقيا) ومؤشر الجاهزية الشبكية NRI (رأسيا) [6]

ومن ثم ينبغي على البلدان العربية أن تعمل على إحداث توازن في أدائها المرتبط بتنفيذ كل من السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وصناعته، والسياسات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، ومن ثم تضييق الفجوة ما بين الحالتين؛ بل ينبغي على البلدان العربية منح أولوية أكبر لتنفيذ السياسات المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته بالتوازي مع تنفيذ السياسات الأخرى المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوجيه أقصى موارد الدعم لهذا المكون الهام من مكونات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[6] المصدر السابق.

7/4 الفرص المستخلصة لأغراض التخطيط الاستراتيجي

وقد أفرزت البلدان الإحدى عشرة التي تضمنتها الدراسة الحالية في إطار المجموعتين العربية والعالمية حزمة من الدروس المستفادة عبر المقارنة التحليلية لسياساتها الاستراتيجية على المستويين الوطني والإقليمي، والتي تمثل مجموعة من الفرص التي يجب استغلالها للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية، كما يمكن أن تمثل لاحقا قاعدة أساسية يمكن الارتكان عليها حال صياغة سياسات أو استراتيجيات عربية للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي سواء محليا أم إقليميا، وذلك على النحو التالي:

1. السعي نحو التكتل الإقليمي العربي ضرورة حتمية من أجل الدفع بجهود النفاذ إلى مجتمع المعلومات إلى أقصى درجتها، والعمل على إسراع وتيرة ذلك التحول.
2. التأكيد على أن عمليات استكمال البنية التحتية وتحسينها ينبغي أن تتم بالتوازي مع إقامة صناعة محتوى رقمي عربية، فلا يمكن بحال من الأحوال التركيز على أحد الشقين دون الآخر.
3. ضرورة إنشاء مؤسسة إقليمية لديها صلاحيات تنفيذية ورقابية وتشريعية من أجل متابعة وحوكمة ملف المحتوى الرقمي العربي ومجتمع المعلومات الإقليمي العربي.
4. التطلع إلى استحداث مشروعات عربية عملاقة لتتمحور حولها الجهود العربية المختلفة كهدف استراتيجي يمثل تحديا ينبغي التغلب عليه.
5. إنشاء مجموعة من المراكز المتخصصة والجمعيات الإقليمية والاتحادات والمنتديات العربية لدعم صناعة المحتوى الرقمي عبر جوانبها المختلفة.
6. ضرورة تحسين معرفتنا بواقع مجتمع المعلومات العربي وصناعة المحتوى الرقمي العربية قبل الشروع في تنفيذ أي أهداف استراتيجية، الأمر الذي يتأتى بواسطة جمع المعلومات والبيانات وإجراء المسوحات والدراسات اللازمة لتتضح الرؤية بشكل أوسع وأعمق حول الواقع العربي في هذا المجال.
7. المتابعة المستمرة للتطورات العالمية الحادثة في مجتمع المعلومات وصناعة المحتوى الرقمي على النطاق العالمي بما يضمن تحديث الرؤى والسياسات الاستراتيجية تباعا.
8. ضرورة أن تتسم منظومة التخطيط الاستراتيجي بالمرونة والقدرة المستمرة على الاستيعاب بحيث يمكن التعديل من سياساتها وتكييفها بما يتلاءم مع المستجدات.

9. الاستمرار في إطلاق مبادرات جديدة واستراتيجيات فرعية في إطار الاستراتيجية الأم، حيث يتم تجديدها باستمرار بما يسمح بكسر حالة الجمود في السياسات والأهداف الاستراتيجية والتدخل المستمر لمواجهة كافة المتغيرات المحلية والإقليمية.

10. محاولة إيجاد حلول ابتكارية بديلة للتغلب على الفجوة الرقمية العربية الحالية، مع عدم إهمال الحلول التقليدية في الوقت ذاته، بعيداً عن استنساخ تطبيقات وحلول أخرى قد لا تكون مناسبة على المستويين المحلي والإقليمي.

11. أهمية أن تنبع التطبيقات والحلول في قطاع المحتوى الرقمي من الاحتياجات الفعلية للواقع المحلي بحيث تجسد تلك الاحتياجات سواء الاجتماعية والاقتصادية والعمل على إشباعها عبر منظومة السياسات والمبادرات الاستراتيجية.

12. اعتماد طريقة البناء من القاعدة إلى القمة والانطلاق من الجزئيات إلى الكليات وليس العكس خلال الغالبية العظمى من مدخلات الخطة الاستراتيجية الإقليمية.

13. ضرورة التمحور حول الفرد وجعله المحفز الأساسي لكافة الجهود المبذولة، والمساهم الأساسي في الوقت ذاته في تشكيل السياسات والتوجهات الاستراتيجية.

14. تحقيق التنسيق بين استراتيجية المحتوى الرقمي وكافة الاستراتيجيات الأخرى الوطنية والإقليمية الأخرى، حيث يكمل كل منها الآخر ويساهم في تحقيق الأهداف العامة للآخر.

15. أهمية التنسيق المستمر والجاد بين الدول العربية وبعضها البعض في إطار السعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الإقليمية وإعلاء قيمة العمل الجماعي المشترك دون استئثار الأدوار من جانب طرف واحد.

16. مراعاة خصوصية المجتمعات العربية الاجتماعية والاقتصادية، وتفاوت القدرات والإمكانات بين دول الإقليم العربي خلال الخطط الإقليمية في مجال مجتمع المعلومات.

17. ابتكار آليات فاعلة وغير تقليدية تساعد على مشاركة الخبرات والموارد بين الدول العربية المختلفة في إطار خطة إقليمية واحدة.

18. التعاون المشترك بين الأطراف المختلفة وكافة أصحاب المصلحة من دون استثناء، يدعم تنفيذ الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بإقامة مجتمع المعلومات على أفضل صورة ممكنة.

19. ضرورة تعزيز الدور غير الرسمي في إطار الخطة الاستراتيجية ولاسيما أن الدور الحكومي الرسمي عادة ما يكون مكبلا بالعديد من القيود والعوائق.

20. استغلال التعبئة الشعبية وتحفيز المشاركة المدنية من جانب الأفراد في إطار المشروع الإقليمي لإقامة اقتصاد المعرفة العربي وذلك في إطار تعزيز المشاركة غير الرسمية للدور الحكومي التقليدي والهام.

21. تعزيز دور القطاع الخاص ومشاركته في بناء صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمحتوى الرقمي، ولاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة.

22. استغلال إمكانية الحصول على مشاركة جادة ومتنوعة من المجتمع الدولي ولاسيما المؤسسات الدولية غير الحكومية والكيانات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من أجل تحقيق أهداف النفاذ إلى مجتمع المعلومات.

23. توسيع نطاق التعاون بين الإقليم العربي من جانب وبعض الدول النامية ودول شرق آسيا ممن لديهم ملفا متميزا فيما يتعلق بمجتمع المعلومات من جانب آخر، ولاسيما البرازيل وجنوب أفريقيا وكوستاريكا والهند وماليزيا وسنغافورا وفيتنام وتايلاند [7]، وذلك لتشابهها نسبيا في الظروف المحلية والمساعي المرجوة، لتكون عوضا عن التوجه التقليدي نحو العالم الغربي والذي قد لا يتناسب في بعض أبعاده مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

24. تعزيز دور كل من المرأة وفئات الشباب وتمكينهم من لعب دور رئيسي في إقامة مجتمع المعلومات عبر مشاركة فاعلة.

25. الاستفادة من الخبراء و الجاليات غير العربية المقيمين في الإقليم العربي بمختلف الطرق دعما لإقامة مجتمع المعلومات، ولاسيما الجاليات الأوروبية والأمريكية والهندية في دول الخليج العربي ممن لديهم خبرات مرتبطة، كما يمكن اعتبارهم في الوقت ذاته سوقا محتملا لمنتجات المحتوى الرقمي العربية.

26. ضرورة استغلال ميزة وجود مجتمعات من العرب المثقفين بثقافات غير عربية في بعض البلدان العربية ولاسيما الفرنسية في دول المغرب ولبنان على سبيل المثال، والإنجليزية والأمريكية والهندية في دول الخليج العربي، لتمثل أحد الطرق البديلة لتعزيز ودعم صناعة المحتوى الرقمي العربية من خلال بديل الترجمة الاستراتيجي.

27. ضرورة إيجاد دور فاعل للمغتربين العرب في مختلف دول العالم من أجل دعم مختلف السياسات الإقليمية والتوجهات العربية المرتبطة بمجتمع المعلومات،

---

[7] انظر التصنيف العالمي للجاهزية الرقمية ضمن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تكنولوجيا المعلومات في العالم للعام 2011، على الرابط التالي:
http://www.weforum.org/reports

ولاسيما الجاليات العربية التي تتمتع بمكانة مرموقة في بعض بلدان بعينها كالجالية اللبنانية في البرازيل وجنوب أفريقيا على سبيل المثال.

28. ضرورة تفعيل دور الجاليات الإسلامية غير العربية في دول العالم لدعم ملف مجتمع المعلومات العربي وصناعة المحتوى الرقمي العربية بما يتيسر لها من سبل ووسائل، خصوصا الجاليات الإسلامية التي تربطها مصالح قوية بالمجتمعات المحلية ، كالجالية المسلمة الباكستانية والهندية في المملكة المتحدة على سبيل المثال.

29. ضرورة تفعيل دور المواطنين المسلمين في الدول غير العربية من أجل دعم التعاون المشترك بين بلدانهم من جانب والإقليم العربي من جانب آخر، كالمواطنين المسلمين في الهند والولايات المتحدة.

30. إن تحقيق مستوى جيد من التوعية المعلوماتية والترويج لكافة السياسات والمبادرات والأنشطة في إطار إقامة صناعة المحتوى الرقمي العربية ومجتمع المعلومات، يدعم الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

31. إن استحداث موارد تمويل جديدة وعدم الاعتماد الكلي على الموارد الحكومية التقليدية يمنح دعما هائلاً لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات، خصوصا في ظل قصور موارد معظم البلدان العربية.

32. ضرورة السعي نحو إنتاج المحتوى الرقمي بلغات متعددة، دعما لأغراض التنافسية والنفاذ إلى الأسواق العالمية، وتكثيف جهود نشر المحتوى العربي باللغة الانجليزية على الإنترنت.

33. الاستغلال الأمثل لكافة المقومات والموارد المتوفرة وتقاسمها، وذلك بعد مسحها ودراستها بشكل شامل.

34. إعادة تشكيل بيئة الابتكار والإبداع العربية وتعزيزها باعتبارها أمراً حتمياً للنفاذ إلى مجتمع المعلومات وبخاصة في ظل قصور منظومة الابتكار والإبداع العربية.

35. تحسين منظومة البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستحداث آليات للربط بين جهود البحث والتطوير من جانب وخطوط الإنتاج من جانب آخر.

36. الاهتمام بقضايا الأمن الرقمي نظرا لأهميته في بناء الثقة بين المستخدم من جانب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب آخر بما يعزز ويرفع من معدلات الاستخدام كميا وكيفيا.

37. إعادة ترتيب منظومة التشريعات والقوانين السيبرانية بما يعزز أغراض التحول نحو مجتمع المعلومات العالمي.

38. التطلع نحو لعب دور جاد ومشاركة فعالة في تشكيل مستقبل مجتمع المعلومات، بعيداً عن ثقافة الاستهلاك التي أدمنها العالم العربي حيث بدت ثقافة تقليدية راسخة ينبغي استبدالها بثقافة أخرى ترتكز على الإنتاج والإبداع.

39. ضرورة إعلاء ثقافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة بغرض استنباط قيمة مضافة تسهم في ترسيخ أسس مجتمع المعلومات والتخلص من نمط الاستخدام الاستهلاكي فقط.

40. ضرورة دعم التعليم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسمح بتوفير الكوادر البشرية اللازمة لإشباع الاحتياجات المستقبلية المتوقعة كما وكيفاً.

41. ضرورة تحسين المنظومة التعليمية في الإقليم العربي بدعم المناهج التعليمية في العلوم والرياضيات واللغات غير العربية ولاسيما الإنجليزية، والتشجيع على اكتساب المهارات المرتبطة بتلك الموضوعات التي تدعم أغراض التحول نحو مجتمع المعلومات.

42. إن إثراء المحتوى الرقمي العربي وتعزيزه أمر ضروري من أجل تأكيد الهوية العربية والمحافظة عليها.

43. إن التنوع الثقافي العربي والعالمي في المحتوى الرقمي المطروح عربيا له دور فاعل في إثراء المحتوى الرقمي العربي، كما يعد دعماً هائلاً للثقافة العربية.

44. إن خدمات المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة يمكن أن تلعب دورا كبيرا في دعم عمليات إطلاق صناعة محتوى رقمي عربية منافسة، وذلك إذا تم استغلال ميزة الانتشار الواسع لها في إطار الإقليم العربي.

45. التركيز على عدد محدود من مجالات المحتوى الرقمي المتنوعة والانطلاق منها في مرحلة تالية نحو صناعة محتوى رقمي متكاملة، وذلك عوضا عن الشروع في إقامة صناعة محتوى رقمي في كافة المجالات مما يمكن أن يستنفذ الموارد دون تحقيق الأهداف المرتبطة بالكفاءة المطلوبة.

46. نشر مراكز عامة لتكنولوجيا المعلومات لاسيما في البلدان العربية ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، بحيث يتم من خلالها إتاحة الكمبيوترات والبرمجيات وخدمات الإنترنت من أجل توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولاسيما من جانب محدودي الدخل ودعم أغراض التحول نحو مجتمع المعلومات.

47. ضرورة أن تأخذ السياسات الاستراتيجية في اعتبارها فئات محدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة لاسيما المكفوفين وضعاف البصر وغيرها من الفئات المهمشة، وذلك من أجل تمكينهم من النفاذ إلى البنية التحتية الرقمية والمحتوى الرقمي على حد سواء، وبالاتساق مع إعلان المبادئ للقمة العالمية للمعلومات.

48. ضرورة ابتكار محتوى رقمي عربي ليناسب الاستخدام من جانب فئة محدودي التعليم والأميين والتي تمثل قطاعا عريضا داخل المجتمع العربي، بحيث يعتمد على طرق مبتكرة للتواصل بين أفراد تلك الفئة وبعضهم البعض ومع الفئات الأخرى، وإدماجهم في مجتمع المعلومات، وتضييق الفجوة الرقمية بينهم وبين المواطنين ممن لديهم نفاذية عالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

49. استحداث آليات مبتكرة لضمان الاستمرار في خفض تكاليف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يضمن استمرار الارتقاء بمعدلات الاستخدام بين المواطنين.

50. الاستغلال الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتغلب على المشكلات الاجتماعية في المجتمعات العربية وعلى رأسها أمية القراءة والكتابة، وإعادة تشكيل البنية الثقافية للمجتمع العربي بما يدعم توجهات المشاركة الفاعلة في المجتمع العالمي الجديد.

51. التطلع إلى إيجاد آليات وقوانين تلزم نشر المحتوى الرقمي على نطاق أوسع من جانب المؤلفين والأدباء والكتاب والمفكرين والصحفيين والشعراء والموسيقيين والمصورين والرسامين وغيرهم من الفئات المنتجة للمحتوى التقليدي أو الرقمي على حد سواء، وذلك بمراجعة القوانين المحلية والإقليمية لحقوق الملكية بما يضع كم أكبر من المحتوى تحت طائلة الاستخدام العام ودون المساس بحقوق الملكية الفكرية.

52. تعزيز دعم البرمجيات مفتوحة المصدر كأحد أهم الحلول البديلة للتغلب على مشكلة ارتفاع تكلفة البرمجيات المدفوعة مقارنة بالمستوى العام لدخل المواطنين في معظم دول الإقليم العربية، وكذلك للتغلب على مشكلات قرصنة البرمجيات.

53. استحداث آليات جديدة لدعم قطاع خدمات التعهيد في الإقليم العربي، خصوصا في تلك البلدان العربية التي استطاعت أن تفرض نفسها على خريطة خدمات التعهيد في العالم كما هو الحال في كل من مصر والأردن.

54. ضرورة إعادة هيكلة الإدارات الحكومية لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطوير المستمر للعناصر البشرية العاملة على وضع وتنفيذ السياسات والتوجهات المحلية الاستراتيجية.

8/4 الخلاصة

نرى أن الدراسة الحالية لمزيج متنوع ومتباين من السياسات الاستراتيجية لتعزيز المحتوى الرقمي وصناعته في إطار المجموعتين العربية والعالمية؛ لم تقتصر فقط على معرفة أداء تلك البلدان في حد ذاتها واستيضاح جوانبها المختلفة الأدائية والاستراتيجية سواء إيجاباً وسلباً على حد سواء، وإنما ساعدت أيضا في إلقاء الضوء على أداء مجتمع المعلومات العالمي بشكل عام وتوجهاته وسياساته وتطبيقاته وممارساته المختلفة المعمول بها عالميا. وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد في وضع خارطة طريق لاستراتيجيات عربية محلية أو إقليمية تهدف النفاذ إلى مجتمع المعلومات العالمي، والمشاركة الفاعلة في بناء أسسه وتشكيل ملامحه.

كما نرى - بشكل عام - أن السياسات الاستراتيجية المختلفة في إطار كلتا المجموعتين العربية والعالمية لإقامة مجتمع المعلومات تأخذ في اعتبارها أيا من البعدين التاليتين أو كلاهما معا:

1. التمحور حول إقامة صناعة محلية منافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يكون مدفوعا بمقاصد اقتصادية؛ ويثمر عادة عن تطوير الصناعة في هذا القطاع.
2. التمحور حول المواطن الفرد كمحفز أساسي لإقامة مجتمع المعلومات عبر السياسات والمبادرات المختلفة التي تسعى إلى إدماجه في مجتمع المعلومات، وتحسين نمط حياته؛ الأمر الذي تطغى عليه المقاصد الاجتماعية وذلك من خلال السياسات التي تركز على تطوير كل من البنية التحتية والمحتوى على حد سواء، مع التركيز بشكل أكبر على شق البنية التحتية في معظم البلدان النامية على وجه الخصوص.

يمكن القول أيضا بشكل عام أن هناك فجوة في غالبية البلدان موضع الدراسة بين آليات صياغة السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وإطارها النظري الاستراتيجي من جانب، وبين آليات تنفيذ تلك السياسات وإطار الأداء التنفيذي لها. غير أن هذه الفجوة تظهر بشكل أكثر وضوح في حالة البلدان العربية، حيث الحرص الشديد على صياغة خطط وطنية متكاملة الجوانب إلى حد كبير، بينما يقل الحرص على تنفيذ مدخلاتها، وتحقيق أهدافها في الواقع، وتوفير كافة الموارد لذلك، بحيث يمكن القول أيضا بأنها تلك الخطط الاستراتيجية اتسمت بالمبالغة في توجهاتها، والتي

كان ينبغي لها أن تأتي في إطار الموارد والإمكانات المتوفرة، وفي إطار من مراقبة وتوجيه الأداء التنفيذي.

كما أظهرت الدراسة الحالية أيضا أن معظم الدول في إطار المجموعتين العربية والعالمية ولاسيما المجموعة العربية على وجه الخصوص، لم تتمكن من تحقيق التوازن المطلوب في أدائها التنفيذي في قطاع صناعة المحتوى الرقمي بالمقارنة بباقي القطاعات الفرعية المكونة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فارتفاع مؤشر الجاهزية الشبكية العام NRI لا يعني بالضرورة ارتفاع المؤشرات الأخرى المرتبطة بقطاع صناعة المحتوى الرقمي، الذي ينبغي أن يكون بدوره بمثابة الركيزة الأساسية في منظومة الأداء التنفيذي المحلي للنفاذ إلى مجتمع المعلومات العالمي، بحيث توجه إليه جل الموارد المتاحة، وجهود الدعم المتوفرة.

لابد للبلدان العربية الاستمرار في التركيز على تطوير رؤية استراتيجية ليست قادرة على استيعاب مستقبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقفزات الهائلة المتوقعة في بنية مجتمع المعلومات فقط، بل والمشاركة بشكل فعال في تشكيل هذا المستقبل والمساهمة فيه، والتحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي هذا الإطار لابد من الانطلاق من حيث انتهى الآخرون دون تكرار للجهود السابقة مع إعمال الدروس المستفادة والتعلم من أخطاء الماضي. وعدم نسخ سياسات الآخرين الناجحة سواء الإقليمية أو العالمية دون عرضها على الوضع الحالي وتوافقها مع خصوصيات المجتمع العربي المحلية والإقليمية على حد سواء؛ فسياسات الآخرين لها خصوصياتها التي ساعدت على إنجاحها، وليس بالضرورة أن تلائم غيرها من البلدان. وفي الوقت ذاته يجب أن تدعم المؤسسات العربية الثقة في الخبرات المحلية والقيادات الرقمية الشابة مع الاستفادة من الخبرات العالمية على حد سواء، ذلك أن الخبراء المحليين غالبا ما يكونوا أكثر دراية بالواقع المحلي وخصوصياته وأكثر معايشة واستيعابا لدروس الماضي وتجاربه، فضلا عن رغبتهم الصادقة في الانتقال بمجتمع المعلومات العربي إلى واقع آخر أفضل، غير أن ذلك لا يعني في الوقت ذاته عدم الاستفادة من الخبرات العالمية. كما أنه من المهم أيضا التركيز على تطوير منظومة معايير صناعة المحتوى الرقمي العربية، وتأكيد الالتزام بالمعايير الدولية في هذا الصدد باعتبارها سبيل أساسي نحو تحقيق التنافسية العالمية في المنتج النهائي لصناعة المحتوى الرقمي.

9/4 مصادر الفصل الرابع

[162] نبال إدلبي (2011) مراسلة بالبريد الإلكتروني حول مدى توفر معايير تقييم السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي وصناعته، د. نبال إدلبي ، رئيسة قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اسكوا ، بيروت ، 2011.

[163] عبد الحميد شملاوي (2011) مراسلة بالبريد الإلكتروني حول مدى توفر معايير تقييم السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي وصناعته ، السيد. عبد الحميد شملاوي، المدير التنفيذي ، جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات - Int@j ، الأردن ، 2011.

[164] Vincenzo Spiezia (2011) eMail Communications with Mr. Vincenzo Spiezia, Senior Economist, Directorate for Science, Technology and Industry, Economic Analysis and Statistics, Organization of Economic Co-operation and Development, Paris, France, Nov. 21, 2011.

[165] Ahmed Elhefnawy (2001) Skype Meeting with Mr. Ahmed Alhefnawy, Senior Advisor for Arab States, International Telecommunication Union (ITU), Nov. 20th, 2011.

[166] Susan Teltscher (2011) eMail Communication with Dr. Susan Teltscher, Head of ICT Data and Statistics Division, Telecommunication Development Bureau, International Telecommunication Union ITU, Geneva, Switzerland, 23 Nov. 2011.

[167] جميع البيانات مستقاة من المصدر التالي بعد معالجتها إحصائيا بشكل مستقل للتناسب وطبيعة الهدف من الدراسة: Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 366.

[168] Alexander Felsenberg (2011) Skype Meeting with Mr. Alexander, Board Member of the UN-World Summit Award (WSA), Chairman of the national preselection WSA-Germany, Duesseldrof, Germany, Nov. 15, 2011.

4. Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 366.

قائمة المصطلحات والأسماء الإنجليزية

A

Accessibility of digital content	إتاحية المحتوى الرقمي
Amazon	أمازون (موقع ويب)
Analogue Broadcasting	البث التماثلي (لاسيما لخدمات الراديو والتلفاز)
Applied Research	البحث التطبيقي
Arab E-Content Award (AEA)	الجائزة العربية للمحتوى الرقمي
Arab Knowledge Report	تقرير المعرفة العربي
Audio-based Content	المحتوى السمعي

B

Book Content	محتوى الكتب
Borderless Services	الخدمات العابرة للحدود الجغرافية
Brainstorming	عصف ذهني
Digital Gap Bridging	تجسير الفجوة الرقمي (أو ردمها)
Broadband	شبكات النطاق العريض (مرتفعة السرعة)
Analogue Broadcasting	البث التماثلي
Bullet Points	النقاط الموجزة
Business Hubs	تجمعات قطاع الأعمال
Business Process Outsourcing (BPO)	تعهيد خدمات الأعمال

C

Call Centre Services	خدمات مراكز الاتصال
Capacity Building	بناء القدرات
Cellular Subscription with Data Access	الهواتف المحمولة المتصلة بالإنترنت
Centres of Expertise	مراكز الخبرات (لتشارك الخبرات والتجارب)
Check List	قائمة مراجعة
Citizens' Kiosks	الأكشاك العامة
Computer Emergency Response Teams (CERTs)	فرق الطوارئ الكمبيوترية الرادعة
Computer Engineering	الهندسة الكمبيوترية

Computer Virus	الفيروسات الكمبيوترية
Computerization	الحوسبة
Communication Skills	مهارات الاتصال
Contact Centre Forum	منتدى مراكز الاتصال
Content	محتوى
Content Market	سوق المحتوى
Corporate R&D	البحث والتطوير بواسطة الشركات
Corporate Research	أبحاث الشركات
Creative Commons	مشاعات المعرفة (مثل الموسوعات العامة الإنترنتية)
Cyber Confidence	الثقة السيبرانية (في استخدام الإنترنت)
Cybercrime	الجرائم السيبرانية

D

Democratise	يدقرط (من ديمقراطية)
Digital Broadcasting	البث الرقمي (مقابل البث التماثلي)
Digital Confidence	الثقة الرقمية
Digital Divide	الفجوة الرقمية
Digital Gap	الفجوة الرقمية
Digital Inequality	عدم المساواة الرقمية
Digital Literacy	المعرفة الرقمية
Digital Radio	الراديو الرقمي
Digital Security	الأمن الرقمي
Digital TV	التليفزيون الرقمي
Digital workforce	كوادر العمل الرقمية

E

e-Agriculture	الزراعة الإلكترونية
e-Authentication systems	نظم التصديق الإلكترونية
e-Awareness	الوعي الإلكتروني
e-Banking	البنكية الإلكترونية
ePay	إي باي (موقع ويب)
e-Content	المحتوى الرقمي
Employee Retention	استبقاء الكوادر العاملة (عدم هجرتها)
Emergent Value Creation	خلق قيمة مضافة
end-to-end Framework	إطار عمل شامل / تفصيلي / متكامل
Environment for Innovation	بيئة الإبداع

e-Readiness Gap	فجوة الجاهزية الرقمية
e-Skills	المهارات الإلكترونية (المتعلقة بالاستخدام)
e-Science	العلوم الإلكترونية
Signature -e	التوقيع الإلكتروني
e-Skills	المهارات الإلكترونية
European Network and Information Security Agency (ENISA)	الوكالة الأوروبية لأمن المعلومات والشبكات
e-Waste	النفايات الإلكترونية

F

Fiber optic infrastructure	شبكات الألياف الضوئية
Fiber-based high-speed networks	شبكات الألياف الضوئية عالية السرعة
Flicker	فليكر (موقع ويب)
Foreign Direct Investments	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
Fragmented Digital Markets	الأسواق الرقمية المتشرذمة / المشتتة
Free Culture	الثقافة المجانية
Frequency Tables	جداول التكرار
Free Culture	الثقافة المجانية
Front Runner	رائد (بلد رائد)
Fund for the Universalisation of Telecommunications Services (FUTS)	صندوق نشر خدمات الاتصالات (البرازيل)

G

Game Software	برمجيات الألعاب
Global Warming	الاحتباس الحراري
Global Information Technology Report	التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات (يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي)
Governance	حوكمة
Government Prioritization	ترتيب أولويات الحكومة
Government Vision	الرؤية الحكومية
Great Domestic Gross (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي

H

Hotline	خط الاتصال الساخن

I

ICT Democratization	دقرطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من ديمقراطية)
ICT Development Index (IDI)	مؤشر الرقم القياسي لنمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICT National Strategies	استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية
Incubation schemes	منظومات الاحتضان
Incubator	حاضنة تكنولوجية
Industrial Economy	الاقتصاد الصناعي
Information Accessibility	النفاذ إلى المعلومات
Information and Communication Technology (ICT)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
Information Gap	فجوة المعلومات
Information Receptiveness	قبول المعلومات
Information Security	أمن المعلومات
Information Society	مجتمع المعلومات
Information Utilization	استغلال المعلومات
Infrastructure Development	تطوير البنية التحتية
Initiatives	مبادرات
Innovation	إبداع
Intellectual Property	الملكية الفكرية
Intelligent Cars	السيارات الذكية
International Platforms	المنصات الدولية
International Telecommunication Union (ITU)	الاتحاد العالمي للاتصالات
Internet Host	مضيفات الإنترنت
Interoperability	العمل المشترك
Interoperable Application	التطبيقات الرقمية المشتركة
IT-enabled Service Industry	صناعة الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات
IT Outsourcing	خدمات تعهيد تكنولوجيا المعلومات

K

Knowledge Economy	اقتصاد المعرفة
Knowledge Flows	تدفقات المعرفة (انتقالها من مكان إلى آخر)
Knowledge Gap	فجوة المعرفة

Knowledge-Emergent Society	مجتمع المعرفة الناشئ
knowledge-rich	غني معرفيا

L

Laptop	كمبيوتر محمول
Links	روابط الويب
Local Capacity	القدرات المحلية

M

Magazine Content	محتوى المجلات
Main Frame	الحوسبة المركزية
Malicious Software	البرمجيات غير المرغوبة
Micro Entities	الشركات الميكروية (الأقل حجما من الصغيرة والمتوسطة)
Micro Projects	المشروعات الميكروية
Mmicro-chip	شرائح الذاكرة الدقيقة
Microsoft Windows	ميكروسوفت ويندوز
Mobile banking	الخدمات البنكية عبر الهواتف المحمولة
Mobile Telephone Subscription	اشتراك الهواتف المحمولة
Mmodem	مودم
Movie Content	محتوى الأفلام

N

Narrowband	الشبكات ضيقة النطاق (منخفضة السرعة)
Net Content	محتوى الإنترنت
Networked Readiness Index (NRI)	مؤشر الجاهزية الرقمية
Network-based knowledge economy	اقتصاد معرفة شبكي
Networked Computing	الحوسبة الشبكية
Networking	تشبيك

O

Offshoring IT	تعهيد الخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات
Offshore Contact Centres Industry	صناعة مراكز الاتصالات التعهيدية
Online Economy	اقتصاد الإنترنت
Online Fraud	الاحتيال عبر الإنترنت

Opportunities	الفرص
Oracle	أوراكل (شركة البرمجيات المعروفة)
Outsourcing	خدمات التعهيد

P

Patents	براءات الاختراع
Personal Computing	الحوسبة الشخصية
Personal pc	كمبيوتر شخصي
Physical into Digital	التحول من البيئة المادية إلى البيئة الرقمية
Pilot Study	دراسة باستخدام عينة تجريبية
Policies Assessment Criteria (PAQ)	معايير تقييم السياسات (المحتوى الرقمي)
Policies Quality Indicator (PQI)	مؤشر جودة السياسات (المحتوى الرقمي)
Policies Implementation Quality Indicator (PIQI)	مؤشر جودة تنفيذ السياسات (المحتوى الرقمي)
Primitive Computing	الحوسبة البدائية
)Public Information Terminals (PITs	منافذ المعلومات العامة

R

Radio Frequency Identification (RFID)	التعرف باستخدام الترددات الراديوية
Raw data	البيانات الخام
Recycling e-Waste	إعادة تدوير النفايات الرقمية
Risk management	إدارة المخاطر
Robots	الإنسان الآلي
Roll-out of Networks	نشر الشبكات

S

Satellite broadcasting	البث الساتلي (بالأقمار الصناعية)
Satellite Internet	الإنترنت الساتلي (بالأقمار الصناعية)
Scientific Literature	الأدبيات العلمية
Sectoral Policies	سياسات قطاعية
Service Demand	الطلب على الخدمات
Small and Medium Enterprises (SMEs)	الشركات الصغيرة والمتوسطة (الحجم)
Smart Schools Network	شبكة المدارس الذكية
Smartphone	الهاتف الذكي
SMS	الرسائل النصية القصيرة
SMSweb	شبكة الرسائل النصية القصيرة (مبادرة جنوب أفريقية)

Social inclusion	الاحتواء الاجتماعي
Social Informatics	المعلوماتية الاجتماعية
Social Networking Forums	منتديات التواصل الاجتماعي
Social Networks	الشبكات الاجتماعية
Software Engineering Competence Center (SECC)	مركز قدرات هندسة البرمجيات
Spam emails	رسائل البريد الإلكتروني المزعجة
Strategic Plan	خطة استراتيجية
Steering Committee	اللجنة التوجيهية
Sustainable ICT Industry	صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة

T

Telemedicine	العلاج الطبي عن بعد
Text-based Content	المحتوى النصي
Threats	التحديات
Time Zone	المنطقة الزمنية / الموقع الميقاتي
Training the Trainer	تدريب المدربين

U

Ubiquitous Computing	الحوسبة التوغلية / المُهيمنة
Ubiquitous Network Society	مجتمع الشبكات التوغلية (التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)
UN Educational, Scientific & Cultural Organization (UNESCO)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
University-Industry Collaboration	التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة
Uploading	الرفع على الإنترنت (للبيانات والمعلومات)
User's Terminals	منافذ المستخدمين

V

value chain	سلسلة القيمة المضافة (مراحل الإنتاج المتتابعة)
Video-based Content	المحتوى الفيديوي

W

Weaknesses	مواطن الضعف
Web 2	الجيل الثاني من الويب
Web portal	بوابة ويب
Wireless Internet	إنترنت لاسلكي
World Health Organization (WHO)	منظمة الصحة العالمية
Workforce readiness	جاهزية الكوادر العاملة
World Economic Forum (WEF)	المنتدى الاقتصادي العالمي
World Summit on Information Society (WSIS)	القمة العالمية لمجتمع المعلومات
World Trade Organization (WTO)	منظمة التجارة العالمية

Y

Young Arab Leaders Organization (YAL)	منظمة القيادات العربية الشابة

الملاحــق

ملحق (1)

مجموعة المؤشرات الفردية الإحدى وسبعين المكونة لمؤشر الجاهزية الشبكية المركب NRI

The Global Information Technology Report 2010–2011 © 2011 World Economic Forum

ملحق (2)

البيانات الخام للمؤشرات الفرعية المنتقاة ذات الارتباط بالمحتوى الرقمي وصناعته للعام 2011

ويتضمن الملحق الحالي البيانات الخام للمقارنة بين البلدان التسع في إطار المجموعتين العربية والعالمية حسب بعض المؤشرات العالمية لتكنولوجيا المعلومات والمنتقاة من بين 71 مؤشر فرعي تضمنها التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2010 - 2011[66] والذي يغطي بدوره 138 دولة على مستوى العالم؛ وهي البيانات الرقمية الخام للمؤشرات الفرعية والتي تم تحويلها لاحقا إلى قيم متفاوتة حسب المقياس السباعي للمؤشرات أي من 1 إلى 7 من أجل استنباط مؤشر جودة تنفيذ السياسات المركب PIQI[67].

كود المؤشر	البلدان التسع موضع الدراسة / المؤشرات المنتقاة المرتبطة بالمحتوى الرقمي	الأردن	السعودية	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	اليابان	البرازيل	جنوب أفريقيا	الحد الأدنى العالمي	الحد الأقصى العالمي
1.01	وفر رأس المال المبادر venture capital availability	2.7	3.8	2.1	2.5	3	3	2.8	2.6	3	1.49	4.44
1.07	المدة اللازمة لانشاء شركة Time required to start a business	13	5	13	9	7	12	23	120	22	292.3	0.2
2.07	حماية الملكية الفكرية intellectual property protection	4.4	4.8	3.3	2.7	3.6	3.4	5.2	3.1	4.9	1.85	6.23
2.08	معدل قرصنة البرمجيات Software piracy rate	57	51	غير متاح	72	59	66	21	56	35	95	20
3.1	توفر خدمات البحوث والتدريب Availability of research & training Services	5.2	5.1	3.3	4.8	4.6	4.5	6.3	4.9	4.6	2.45	6.62
3.09	اتاحية المحتوى الرقمي Accessibility of digital content	4.4	4.7	3.3	4.4	4.1	4.2	5.6	4.7	4.4	1.92	6.47
4.07	تعرفة الهواتف المحمولة Mobile Cellular Tariffs	0.18	0.24	0	0.56	0.18	0.78	1.27	0.89	0.54	1.27	0.01
4.08	تعرفة شبكات الانترنت ذات النطاق العريض Fixed Broadband internet tariffs	30.4	43	114.3	35.9	20.3	25.8	29.4	32.1	41.7	1501.76	6.72
5.03	إنفاق الشركات على البحوث والتطوير company spending on R&D	2.5	4.1	2	2.5	3	2.7	5.9	3.8	3.5	1.96	5.98

[66] Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 366.

[67] انظر طريقة حساب مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI ملحق (3) ص 216.

كود المؤشر	البلدان التسع موضع الدراسة / المؤشرات المنتقاة المرتبطة بالمحتوى الرقمي	الأردن	السعودية	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	اليابان	البرازيل	جنوب أفريقيا	الحد الأدنى العالمي	الحد الأقصى العالمي
5.04	التعاون في البحوث والتطوير بين الجامعات وقطاع الإنتاج University Industry Collaboration in R&D	3.1	4.3	2.3	3.1	2.8	3.1	4.9	4.3	4.6	2.18	5.79
6.01	أولوية ت.م.ص. لدى الحكومة Government prioritization of ICT	5.2	5.5	4	2.9	5	4.4	5.2	4.6	4.2	2.81	6.38
6.03	اهمية ت.م.ص. في الرؤية المستقبلية للحكومة Importance of ICT to Government Vision to the Future	4.5	5.2	3.2	2.2	3.9	4.1	4.5	4.2	3.7	2.21	6.16
7.02	المنازل التي تمتلك كمبيوتر شخصي Households with personal computer	0	67.4	11	0	12.7	6.5	93.8	5	11.4	0	100
7.03	المشتركين في الانترنت السريع broadband internet subscribers	43	47.8	38.5	27.6	28	32	81.8	32.3	17	0.5	92.5
7.04	استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية use of virtual social networks	3.2	5.2	0.2	5.3	1.3	1.5	24.9	5.9	1	0	37.9
7.07	تأثير ت.م.ص. في الوصول الى الخدمات الأساسية impact of ICT on access to basic services	5.3	5.1	2.8	5.9	5.2	5.7	5.2	5.3	4.8	2.18	6.8
7.08	المنازل التي تمتلك كمبيوتر شخصي Households with personal computer	5	5.4	3.5	3.2	4.9	4.1	4.9	4.7	4	2.7	6.15
8.02	القدرات المرتبطة بالإبداع capacity for innovation	2.6	4	2.1	2.6	2.5	2.7	5.8	3.8	3.4	1.72	5.88
8.03	استخدام الانترنت في قطاع الأعمال extent of business internet use	4.7	5.2	3.5	4.9	4.7	4.6	6	5.7	5.1	3.11	6.58
8.06	صادرات التكنولوجيا المتقدمة high-tech exports	1	0	0.6	4.6	0.4	4.7	19.2	5.5	2.9	0	58.1
8.07	تأثير ت.م.ص. على الخدمات والمنتجات الجديدة impact products of ICT on new services and	4.4	5.1	2.8	3.8	4.5	3.8	5.3	5.3	4.6	2.69	6.33
9.03	الخدمات الحكومية المتاحة عبر الإنترنت government online service index	0.53	0.31	0.04	0.27	0.53	0.24	0.67	0.37	0.31	0	1
9.04	المشاركة العامة الإلكترونية في خدمات مواقع الويب الحكومية e-participation index	0.29	0.1	0.01	0.27	0.29	0.13	0.76	0.29	0.19	0	1

ملحق (3)
طرق حساب مؤشري جودة السياسات PQI
وجودة تنفيذ السياسات PIQI

قام المؤلف باستنباط مجموعة من المعايير التي يمكن على أساسها تقييم السياسات الاستراتيجية الوطنية المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي، كما قام المؤلف باستحداث مؤشر إحصائي يمكن من خلاله قياس جودة السياسات Policy Quality Indicator PQI اعتمادا على تلك المعايير. علاوة على استنباط مؤشر أساسي مركب يدعى مؤشر جودة التنفيذ Policy Implementation Quality Indicator PIQI يمكن من خلاله قياس مدى نجاح الأداء التنفيذي المرتبطة بالسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي للبلدان موضع الدراسة، وذلك اعتمادا على المؤشرات العالمية المتاحة في هذا المجال. كما قام المؤلف بمقارنة مؤشر جودة التنفيذ PIQI بمؤشر جودة السياسات السابق PQI، وأيضا بالمؤشر العالمي للجاهزية الشبكية NRI. وذلك لتسليط الضوء على الفرص والدروس المستفادة من مجمل السياسات الاستراتيجية موضع الدراسة لاستغلالها لاحقا في دعم أغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال صناعة المحتوى الرقمي العربية.

وفيما يلي يلقي المؤلف بالضوء على طرق استنباط كلا المؤشرين، والأساليب الإحصائية المستخدمة في حساب قيمة كل منهما.

أولا طريقة حساب مؤشر جودة السياسات PQI

في ضوء المعايير التي استنبطها المؤلف لتقييم السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي تم إعداد مصفوفة علاقات تمنح خلالها السياسات الوطنية "نقطة واحدة" (=√) في حال اتساقها مع كل معيار من تلك المعايير، وذلك بحد أقصى 56 نقطة هي إجمالي عدد معايير التقييم المتبعة. بينما تم منح كل بلد القيمة "صفر نقطة" في حالتين محددتين هما: عدم الاتساق مع معيار التقييم (= ×) أو عدم توفر المعلومات المتعلقة بالمعيار ذاته على وجه الدقة (= -).

وقد تم تقسيم تلك المعايير أو بالأحرى المؤشرات الفردية ضمن خمسة مؤشرات فرعية مركبة، وفقا لعلاقاتها الموضوعية القائمة. وللحصول على القيم الخاصة بكل مؤشر من المؤشرات الفرعية المركبة تم حساب مجموع قيم المؤشرات الفردية المكونة للمؤشر الفرعي المركب ذاته الخاص بكل بلد، و تحويل قيمة المؤشرات الفرعية المركبة إلى مقياس سباعي تمثل فيه النقطة 1 الحد الأدنى بينما تمثل فيه النقطة 7 الحد الأقصى، وتم الاسترشاد في ذلك بالأساليب الإحصائية المعمول بها في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات (انظر المعادلة الإحصائية التالية).

$$1 + \left(\frac{\text{إجمالي نقاط البلد – القيمة الأدنى المحتملة بين بلدان العالم}}{\text{القيمة الأعلى المحتملة – القيمة الأدنى المحتملة}} \right) \times 6$$

معادلة تحويل قيمة المؤشرات الفرعية المركبة إلى مقياس سباعي
ضمن المؤشر الرئيس المركب لجودة السياسات PQI

ووفقا للمعادلة السابقة تمثل القيمة الأدنى المحتملة بين بلدان العالم (= صفر) حيث أنه من غير المحتمل عدم توافق السياسات الوطنية مع أي من معايير التقييم المتبعة بل عدم توافقها مع معيار واحد على الأقل، بينما تمثل القيمة الأعلى المحتملة (= 56) حيث إجمالي عدد المعايير المتبعة في التقييم.

وأخيرا للحصول على قيمة المؤشر الأساسي المركب لجودة السياسات PQI (= ع) تم حساب المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية المركبة بقسمة مجموع قيم المؤشرات الفرعية المركبة في البلد ذاته (= ص) على عدد المؤشرات الفرعية المركبة (= 5) (انظر المعادلة الإحصائية التالية).

$$ع = \frac{\sum ص}{5}$$

معادلة حساب قيمة المؤشر الأساسي المريكة لجودة التنفيذ PIQI

ثانيا طريقة حساب مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI

تم انتقاء مجموعة من المؤشرات ذات الارتباط المباشر بالمحتوى الرقمي وصناعته من التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات Global Information Technology Report في إصدارته الحديثة للعام 2010-2011 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، وهي المؤشرات الفردية التي حيّدت وعولجت ضمن مجموعة المؤشرات العامة البالغ عددها 71 مؤشرا في إطار المقارنة بين 138 دولة على مستوى العالم يغطيها التقرير ذاته.

وقد قام المؤلف باستقاء بيانات ثلاثة وعشرين مؤشرا فرديا بسيطا، وتفريغها في جداول خاصة ضمن تسعة مؤشرات فرعية مركبة، ووفق كل بلد من بلدان المجموعتين العربية والعالمية باستثناء فلسطين والاتحاد الأوروبي: حيث لم ترد فلسطين في التصنيف الدولي لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي - كونها دولة لم يعترف بها عالميا حتى تاريخ صدور هذا التقرير - كما أنه لا يوجد مؤشرات ضمن التقرير ذاته تمثل الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد باعتباره كتلة إقليمية شاملة وليس بلدا مفردا.

وقصدا إلى تحقيق الاتساق بين كافة المؤشرات وفق مقياس معين يوحد آلية المقارنة بين البيانات الإحصائية في خضم تلك المؤشرات، قام المؤلف باستخدام معادلتين إحصائيتين مسترشدا بالأساليب الإحصائية المعمول بها في التقرير ذاته لتحويل البيانات الرقمية الخام - التي يتيحها التقرير وفق كل

مؤشر فردي وحسب كل بلد - إلى مقياس سباعي تمثل فيه النقطة 1 الحد الأدنى بينما تمثل النقطة 7 الحد الأقصى من الأداء التنفيذي؛ نتيجة تفاوت حالة القيمة المتغيرة للمؤشر وفق حالتين أساسيتين:

أما الحالة الأولى فمؤداها: أنه كلما ارتفعت القيمة الرقمية للمؤشر الفردي دل ذلك على أداء أفضل، وقد استخدمت معها المعادلة الإحصائية التالية:

$$1 + \left(\frac{\text{قيمة المتغير للبلد} - \text{القيمة الأدنى المسجلة بين بلدان العالم}}{\text{القيمة الأعلى المسجلة} - \text{القيمة الأدنى المسجلة}} \right) \times 6$$

معادلة تحويل متغيرات المؤشرات المنتقاة إلى مقياس سباعي
في حالة قيمة المتغير العالية تدل على أداء جيد

بينما الحالية الثانية فمؤداها: أنه كلما ارتفعت القيمة الرقمية للمؤشر الفردي دل ذلك على أداء أسوأ، وقد استخدمت معها المعادلة الإحصائية التالية:

$$7 + \left(\frac{\text{قيمة المتغير للبلد} - \text{القيمة الأدنى المسجلة بين بلدان العالم}}{\text{القيمة الأعلى المسجلة} - \text{القيمة الأدنى المسجلة}} \right) \times 6 -$$

معادلة تحويل متغيرات المؤشرات المنتقاة إلى مقياس سباعي
في حالة قيمة المتغير العالية تدل على أداء سيء

وللحصول على قيم كافة المؤشرات الفرعية المركبة التسعة تم حساب المتوسط الحسابي للمؤشرات الفردية المكونة للمؤشر الفرعي المركب ذاته الخاص بكل بلد، وللحصول على المؤشر الأساسي المركب لجودة التنفيذ PIQI (= ن) تم حساب المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية المركبة بقسمة مجموع قيم المؤشرات الفرعية المركبة في البلد ذاته (= سن) على عدد المؤشرات الفرعية المركبة (= 9) (انظر المعادلة الإحصائية التالية).

$$\text{ن} = \frac{\sum \text{سن}}{9}$$

معادلة حساب قيمة المؤشر الأساسي المركبة لجودة التنفيذ PIQI